التقرير النهائي لمشكلات التخطيط لصياغة خطة استراتيجية للمركز الأفريقي لدراسات وأبحاث الهجرة بباماكو، مالي

المكون 1: ببليوغرافيا توضيحية لبحث عن الهجرة في أفريقيا
المكون 2: مخطط مؤسسات أبحاث الهجرة وبناء القدرات في أفريقيا
المكون 3: مخطط بالمجلات الأفريقية حول الهجرة
المكون 4: توجهات في تقييم الاستقلالية الأكاديمية والعضوية في مجالس تحرير المجلات

مفوضية الاتحاد الأفريقي

دائرة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية

يوليو 2022

أديس أبابا – إثيوبيا

جدول المحتويات

إقرارات VIII
قائمة الجداول IX
قائمة الأشكال IX
قائمة الاختصارات XI
الملخص التنفيذي 1
المكون 1: بيبليوغرافيا توضيحية لبحث عن الهجرة في أفريقيا 10

1.1. مقدمة 10

1.2. أهداف البحث 11

1.3. البيبليوغرافيا التوضيحية 11

1.4. الأسلوب المنهجي 12

1.4.1. معايير الدمج 12
1.4.2. معايير الاستبعاد 12
1.4.3. حدود المنهجية 13
1.4.4. السمات العامة للمقالات في البيبليوغرافيا التوضيحية 13
1.4.5. المخطط الزمني للنشر 13
1.4.6. منهج البحث 15
1.4.7. التركيز الجغرافي 15
1.4.8. عدد المقالات التي تركز على الموضوع لكل سنة 17

1.5. عرض البيبليوغرافيا 17

1.5.1. حوكمة الهجرة 18
1.5.2. هجرة اليد العاملة والتعليم 24
1.5.2.1. السياسات والهياكل والتشريعات الوطنية المتعلقة بهجرة اليد العاملة 24
1.5.2.2. هجرة الأدمغة (واكتساب العقول) 25
1.5.2.3. التحويلات المالية 27
1.5.2.4. أخرى 31
1.5.3. إشراك المغتربين 32
1.5.4. حوكمة الحدود 34
1.5.5. الهجرة غير النظامية 35
1.5.5.1. تهريب المهاجرين 35
1.5.5.2. الاتجار بالبشر 36
1.5.5.3. العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج 37

1.5.5.4. أخرى 38
1.5.6. النزوح القسري 39
1.5.7. الهجرة الداخلية 41
1.5.8. الهجرة والتجارة 42
1.5.9. الهجرة والدبلوماسية 42
1.5.10. أخرى 43

1.6. الخلاصة والتوصيات واتجاهات البحوث المستقبلية 46
1.6.1. الخلاصة 46
1.6.2. اتجاهات البحوث المستقبلية والتوصيات 47

المراجع 50

المكون 2: مخطط مؤسسات أبحاث الهجرة وبناء القدرات في أفريقيا 62

2.1. مقدمة 62

2.2. قائمة المنظمات الدولية 62
2.2.1. مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية 62
2.2.2. المنظمة الدولية للهجرة (IOM) 62
2.2.3. مركز بناء القدرات الأفريقي 63
2.2.4. مكتب الاتصال الخاص لمنظمة الهجرة الدولية (أديس أبابا) 63
2.2.5. مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة/ المعهد العالمي للبيانات 63
2.2.6. مراكز البيانات الإقليمية 64
2.2.7. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة 64
2.2.8. المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة 64
2.2.9. معهد التدريب والبحث الديموغرافي 64

2.3. قائمة المراكز/المؤسسات الجامعية 64
2.3.1. معهد الدراسات والبحوث السكانية، معهد كينيا لدراسات الهجرة 64
2.3.2. المركز الأفريقي للهجرة والمجتمع، جنوب أفريقيا 64
2.3.3. مجموعة الدراسات والبحوث حول الهجرة، السنغال 64
2.3.4. مركز دراسات الهجرة، غانا 64
2.3.5. جامعة موي، كينيا 65
2.3.6. شبكة أبحاث الهجرة في إفريقيا، نيجيريا 65
2.3.7. مركز دراسة الابتكار في الحوكمة، جنوب أفريقيا 65
2.3.8. مركز دراسة الهجرة القسرية، تنزانيا 65
2.3.9. المركز الجامعي لدراسات الهجرة، المغرب 65

2.3.10. جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب 65
2.3.11. الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة، المغرب 65
2.3.12. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الرباط، المغرب 65
2.3.13. مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، المغرب 65
2.3.14. مركز دراسات الهجرة واللاجئيين، مصر 65
2.3.15. التجمع متعدد التخصصات حول الهجرة والتنقل في أفريقيا، جنوب أفريقيا 66
2.3.16. مركز دراسات الهجرة، النيجر 66
2.3.17. مركز التميز في الهجرة والدراسات العالمية، نيجيريا 66
2.3.18. مجموعة الدراسة والبحث حول الهجرة والفضاء والمجتمع، النيجر 66
2.3.19. المدرسة العليا الحرة للعلوم التجارية التطبيقية، مصر 66

2.4. قائمة بالمراكز المستقلة والمؤسسات الأخرى. 66
2.4.1. مركز إدارات العمل الإقليمية الأفريقية، زيمبابوي 66
2.4.2. تحالف قيادة الهجرة والتنمية، السنغال 66
2.4.3. مركز السياسات للجنوب الجديد، المغرب 66
2.4.4. المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل، الكاميرون 67
2.4.5. المركز العربي لإدارة العمل والتوظيف، تونس 67
2.4.6. مركز الهجرة المختلطة 67
2.4.7. مركز تونس للهجرة واللجوء، تونس 67
2.4.8. قاعة صامويل، كينيا 67
2.4.9. معهد سكالابريني للتنقل البشري في أفريقيا، جنوب أفريقيا 67
2.4.10. معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية، جنوب أفريقيا 67
2.4.11. شبكة المهاجرين الإقليميين لإقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي 67
2.4.12. شبكة موفيدا (التنقل والسفر والابتكارات والديناميكيات في البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء) 67
2.4.13. برنامج الهجرة الجنوب أفريقي، جنوب أفريقيا 68
2.4.14. مشروع الهجرة والصحة في جنوب أفريقيا، جنوب أفريقيا 68
2.4.15. مركز الهجرة وسياسة التنمية الأفريقي، كينيا 68
2.4.16. معهد الدراسات الأمنية، جنوب أفريقيا 68
2.4.17. مركز العمليات القاري في السودان، السودان 68
2.4.18. المرصد الأفريقي للهجرة، المغرب 68
2.4.19. ديجنيتي كوانزا - الحلول المجتمعية، تنزانيا 68
2.4.20. معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء، تونس 68
2.4.21. مؤسسة البحث والأدلة - القرن الأفريقي 69
2.4.22. مؤسسة البحث والأدلة - منطقة الساحل وبحيرة تشاد وشمال أفريقيا 69
2.4.23. مشروع الهجرة من أجل التنمية والمساواة 69

2.5. النتائج والنقاشات..... 74

2.6. الخاتمة والتوصيات 75

المكون 3: مخطط بالمجلات الأفريقية حول الهجرة 77

3.1. مقدمة..... 77

3.2. قائمة المجلات العلمية 77

3.2.1. Africa Insight.....77

3.2.2 African Health Sciences..... 78

3.2.3 African Human Mobility Review (AHMR)..... 78

3.2.4 African Journal of AIDS Research (AJAR)..... 78

3.2.5 African Journal of Economic Review (AJER)..... 78

3.2.6 African Journal of Reproductive Health..... 79

3.2.7 African Research Review (AFRREV)..... 79

3.2.8 African Sociological Review/Revue Africaine de Sociologie..... 79

3.2.9 Eastern Africa Social Science Research Review (EASSRR)..... 80

3.2.10 Gender and Behaviour.....80

3.2.11 Ghana Journal of Development Studies (GJDS).....80

3.2.12 Ghana Journal of Geography (GJG)..... 80

3.2.13 HTS Teologiese Studies/Theological Studies/AOSIS..... 81

3.2.14. Law, Democracy and Development (LDD).....81

3.3 النتائج والنقاشات 81

3.4 الخاتمة والتوصيات 85

3.4.1. مزايا بدء إصدار مجلة جديدة في أفريقيا 85

3.4.2. تحديات بدء إصدار مجلة جديدة في أفريقيا.....85

3.4.3. امتيازات الشراكة مع المجلة الموجودة حاليا في أفريقيا (AHMR).....86

المراجع 87

المكون 4: تقييم احتياجات بناء قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الهجرة..... 88

4.1. مقدمة..... 88

4.2. منهجية البحث..... 88

4.2.1. البحث الكمي 88

4.2.2. أخذ العينات الهادفة 88

4.2.3. البلدان التي تم أخذ العينات منها 89
4.2.4. الإحصائيات الوصفية 89
4.2.5. البحث النوعي 89

4.3. محدوديّة الدراسة 89

4.4. الدول الأعضاء 89
4.4.1. تحليل البيانات وعرضها 90
4.4.1.1. **وضع الهجرة (القضايا/التحديات التي تواجه الدول الأعضاء)** 90
4.4.2. جمع البيانات وإدارتها 91
4.4.2.1. البيانات المتعلقة بالهجرة الوافدة والخارجة 91
4.4.2.2. بيانات متعلقة بهجرة اليد العاملة 91
4.4.2.3. البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية 91
4.4.2.4. البيانات المتعلقة بالشتات 91
4.4.2.5. البيانات المتعلقة باللاجئين/طالبي اللجوء 91
4.4.2.6. البيانات المتعلقة بالأشخاص النازحين داخليًا 92
4.4.2.7. البيانات المتعلقة بانعدام الجنسية 92
4.4.2.8. بيانات عن الاتجار بالبشر/تهريب المهاجرين 92
4.4.2.9. سمات الهجرة 92
4.4.2.10. مواطن الحاجة إلى بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة 92
4.4.2.11. استنتاج بشأن جمع بيانات الهجرة وإدارتها 93
4.4.2.12. توصيات بشأن جمع بيانات الهجرة وإدارتها 94
4.4.3. الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة 95
4.4.3.1. الاحتياجات في مجال بناء القدرات المتعلقة بالآليات المؤسسية لإدارة الهجرة 95
4.4.3.2. خلاصة: الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة 96
4.4.3.3. توصيات بشأن الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة 97
4.4.4. بيئة السياسة 98
4.4.4.1. السياسات الوطنية للهجرة 98
4.4.4.2. سياسات هجرة اليد العاملة الوطنية 100
4.4.4.3. سياسات الشتات 101
4.4.4.4. استراتيجية/سياسات حوكمة الحدود 103
4.4.4.4. احتياجات بناء القدرات في مجال سياسات الهجرة 104
4.4.4.5. خلاصة: بيئة السياسة 105
4.4.4.7. توصيات: بيئة السياسة 105
4.4.5. احتياجات بناء القدرات في مجالات مواضيعية أخرى 106

4.5. الجماعات الاقتصادية الإقليمية 107
4.5.1. وضع الهجرة (القضايا/التحديات عبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية) 107
4.5.2. جمع بيانات الهجرة وإدارتها 108
4.5.2.1. بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة وإدارتها 109
4.5.2.2. خلاصة 109
4.5.2.3. التوصيات 110
4.5.3. بيئة السياسة 110
4.5.3.1. سياسة الهجرة الإقليمية 110
4.5.3.2. الإطار الإقليمي لسياسات هجرة اليد العاملة 111
4.5.3.3. بناء القدرات في مجال وضع سياسة الهجرة الإقليمية 111
4.5.3.4. خلاصة 111
4.5.3.5. التوصيات 111
4.5.4. آليات التنسيق الإقليمية لإدارة الهجرة 112
4.5.4.1. بناء القدرات بشأن آليات التنسيق الإقليمية 112
4.5.4.2. خلاصة 112
4.5.4.3. التوصيات 113
4.5.5. احتياجات بناء القدرات في مجالات مواضيعية أخرى 113
4.5.5.1. خلاصة 113

4.6. المراجع 114
الملحق-1: أسئلة الاستبيان 117
الملحق-2: استبيان استقصائي 126

إقرارات

استهلك هذا المشروع البحثي قدرًا هائلاً من العمل والبحث والتفاني. لم يكن التنفيذ الناجح ممكنًا إذا لم يكن لدينا دعم من العديد من الأفراد والمنظمات. لذلك نود أن نعرب عن خالص امتناننا لهم جميعًا.

في البداية، نحن ممتنون لمفوضية الاتحاد الأفريقي على الدعم المالي واللوجستي ولتوفير التوجيه اللازم فيما يتعلق بتنفيذ هذا المشروع البحثي. نود أيضًا أن نشكر أعضاء الفريق الفني للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ومركز المعرفة حول الهجرة والديموغرافيا (KCMD) ومركز الهجرة المختلط (MMC) ومنظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لاقتراحاتهم القيمة وتفانيهم الكبير من خلال تقديم تعليقات بناءة. نود أن نشكر جميع المراجعين الذين كرسوا وقتهم ومعرفتهم في هذا المشروع.

أخيرًا، نحن ممتنون جدًا للسيد بيتر مودونغوي، كبير المستشارين الفنيين - مفوضية الاتحاد الأفريقي، لما قدمه من خبرة ودعم فني، والذي وفر وقته ومعرفته وخبرته لإنجاز المهمة الصعبة لفريق البحث بنجاح.

منسق المشروع

قائمة الجداول

الجدول 1: اتجاهات البحوث المستقبلية (جداول الأعمال/الأسئلة البحثية) 47

الجدول 2: قائمة مؤسسات بناء القدرات والتدريب في أفريقيا 70

الجدول 3: مجالات الأولوية الرئيسة للمجلات 84

الجدول 4: قضايا/تحديات الهجرة الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء 90

الجدول 5: احتياجات بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة 93

الجدول 6: احتياجات بناء القدرات المتعلقة بالآليات المؤسسية لإدارة الهجرة 96

الجدول 7: التفضيلات المجمّعة لاحتياجات بناء القدرات - سياسات الهجرة 104

الجدول 8: وضع الهجرة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (القضايا/التحديات) مرتبة بحسب أهميتها 107

الجدول 9: وضع الهجرة في اتحاد المغرب العربي (القضايا/التحديات) مرتبة بحسب أهميتها 107

الجدول 10: جمع بيانات الهجرة من قبل الجماعات الاقتصادية الإقليمية ووتيرتها 109

الجدول 11: بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة وإدارتها من قبل الجماعات الاقتصادية الإقليمية 109

الجدول 12: الإطار الإقليمي لسياسة الهجرة الخاص بالجماعات الاقتصادية الإقليمية 110

الجدول 13: الإطار الإقليمي لسياسة هجرة اليد العاملة للجماعات الاقتصادية الإقليمية 111

الجدول 14: الإطار الإقليمي لسياسة الهجرة التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية 112

الجدول 15: احتياجات بناء القدرات في مجالات مواضيعية أخرى 113

قائمة الأشكال

الشكل 1: عدد المقالات ذات الوصول المفتوح 13

الشكل 2: عدد المقالات لكل سنة 15

الشكل 3: منهج البحث 15

الشكل 4: مجال الدراسة أو حدود الدراسة 16

الشكل 5: مقالات تركز على الموضوع 17

الشكل 6: مجالات التركيز الرئيسة لمؤسسات التدريب وبناء القدرات في مقابل ركائز إطار سياسة الهجرة في أفريقيا 75

الشكل 7: مجالات التركيز الرئيسية للمجلات مقابل ركائز إطار سياسة الهجرة في أفريقيا.....83
الشكل 8: الدول الأعضاء التي اعتمدت سياسة وطنية للهجرة 99
الشكل 9: الدول الأعضاء التي اعتمدت آليات الرصد والتقييم مع مؤشرات للتقدم والأثر 99
الشكل 10: الدول الأعضاء التي اعتمدت سياسة هجرة اليد العاملة.....100
الشكل 11: الدول الأعضاء التي اعتمدت آلية الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر 101
الشكل 12: الدول الأعضاء التي اعتمدت سياسة الشتات.....102
الشكل 13: الدول الأعضاء التي اعتمدت آلية الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر 102
الشكل 14: الدول الأعضاء التي اعتمدت استراتيجية/سياسة حوكمة الحدود 103
الشكل 15: الدول الأعضاء التي اعتمدت آلية الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر 104
الشكل 16: احتياجات بناء القدرات في المجالات المواضيعية الأخرى.....106

قائمة الاختصارات

تنويه: إذا لم يكن لمعنى الاختصار مقابل في اللغة العربية، فسيترك باللغة الإنجليزية.

AAMR	الأكاديمية الأفريقية لأبحاث الهجرة
ACMS	المركز الأفريقي للهجرة والمجتمع
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
AfDB	بنك التنمية الأفريقي
AFRREV	African Research Review
AHMR	African Human Mobility Review
AIDS	متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
AJAR	African Journal of AIDS Research
AJOL	African Journal Online
AJRH	African Journal of Reproductive Health
AMADPOC	مركز الهجرة وسياسة التنمية الأفريقي
AMO	المرصد الأفريقي للهجرة
APC	رسوم معالجة المقالة
ARUA	تحالف الجامعات البحثية الأفريقية
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
CARIM	المركز الأفريقي لدراسات وأبحاث الهجرة
CMRS	مركز دراسات الهجرة واللاجئين
CMS	مركز دراسات الهجرة
CODESRIA	مجلس تنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
CoRMSA	اتحاد شؤون اللاجئين والمهاجرين في جنوب إفريقيا
COS	مركز العمليات القاري في السودان
DHA	وزارة الشؤون الداخلية بجنوب أفريقيا
DHET	الوزارة الوطنية للتعليم العالي والتدريب بجنوب أفريقيا
DOI	معرف الغرض الرقمي
EAC	جماعة شرق أفريقيا
EASSRR	Eastern Africa Social Science Research Review
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
ELMPS	المسح التتبعي لسوق العمل المصري
ERHS	مسح الأسر الريفية الإثيوبية
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GJDS	Ghana Journal of Development Studies
GJG	Ghana Journal of Geography
GLSS	مسح مستويات المعيشة في غانا
GMBD	قاعدة بيانات الهجرة الثنائية العالمية للبنك الدولي
GOs	المنظمات الحكومية
GovInn	مركز دراسة الابتكار في الحوكمة
HDI	مؤشر التنمية البشرية
HIV	فيروس نقص المناعة البشرية
IAAR	الرابطة الدولية للباحثين والمراجعين الأفارقة
IBSS	البيبليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية
IDEP	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة
IDP	الأشخاص النازحون داخليًا

IMF	صندوق النقد الدولي
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
JLMP	البرنامج المشترك لهجرة اليد العاملة
JSPSC	مجموعة العدالة ومنع الجريمة والأمن، جنوب أفريقيا
JVAP	خطة عمل فاليتا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن الهجرة
LDD	ديموقراطية القانون والتنمية
LSFM	الهجرة القسرية واسعة النطاق
MAFE	مشروع الهجرة بين أفريقيا وأوروبا
maHp	مشروع الهجرة والصحة في جنوب أفريقيا
MIDA	برنامج الهجرة لأغراض التنمية في أفريقيا
MMICA	التجمع متعدد التخصصات حول الهجرة والتنقل في أفريقيا
MPFA	إطار سياسة الهجرة لأفريقيا
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
NGOs	المنظمات غير الحكومية
NMP	سياسة الهجرة الجديدة للمغرب
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OSSREA	منظمة البحث الاجتماعي في شرق أفريقيا
REC	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
RMN	شبكة المهاجرين الإقليميين
SADC	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
SAIIA	معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية
SAMP	برنامج الهجرة الجنوب أفريقي
SASAS	مسح السلوكيات الاجتماعية بجنوب أفريقيا
SIHMA	معهد سكالابريني للتنقل البشري في أفريقيا
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء
TiP Act	قانون منع ومكافحة الاتجار بالبشر
UN	الأمم المتحدة
UNECA	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
WDI	المؤشرات العالمية للتنمية
WGI	المؤشرات العالمية للحوكمة

الملخص التنفيذي

سنة 2017، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتقييم إطار سياسة الهجرة لأفريقيا لسنة 2006. كان الغرض من التقييم هو تحديد مدى توفير الإطار التوجيه للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في إدارة الهجرة، والتحديات التي تواجه تنفيذ، والفرص التي يمكن اغتنامها. كما قدم تحليلاً لوضع الهجرة في القارة وحدد مدى قيام الدول الأعضاء/الجماعات الاقتصادية الإقليمية بإدماج الهجرة في خططها الإنمائية الوطنية/الإقليمية. قيمت الدراسة الصلة المستمرة لإطار سياسة الهجرة لأفريقيا ضمن سياق ديناميكيات الهجرة الحالية، وقدمت أدلة للمساعدة في مراجعة الإطار، وأرست أساسًا يمكن من خلاله صياغة خطة عمل قارية بشأن الهجرة. وخلص التقييم إلى أنه كان ينبغي على مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء تقييم للقدرات الفنية الفعلية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لإدارة الهجرة.

واستجابة لذلك، شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي سنة 2018 في "تقييم احتياجات بناء القدرات للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لإدارة الهجرة" بهدف تطوير برنامج لبناء القدرات القارية مدته خمس سنوات بشأن حوكمة الهجرة. وعلاوة على ذلك، كانت الخطة المتوخاة هي إنشاء مرفق للمساعدة الفنية (مرفق المساعدة الفنية المعني بحوكمة الهجرة) لدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز نظمها لحوكمة الهجرة من خلال التدريب وبناء القدرات في أربع مجالات رئيسية. وتتضمن ما يلي: (1) إجراء تحليلات للوضع وصياغة سمات للهجرة، (2) إنشاء أو تعزيز آليات مؤسسية وطنية/إقليمية لإدارة الهجرة، (3) صياغة سياسات الهجرة وتعميمها في خطط التنمية الوطنية والإقليمية، (4) تقييم سياسات الهجرة وتبادل الخبرات بشأن حوكمة الهجرة من خلال تبادل الزيارات.

في أعقاب قرار المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي لسنة 2006 والتوصيات الواردة في تقرير تقييم إطار سياسة الهجرة لأفريقيا بشأن عدم وجود بيانات موثوقة وحديثة عن الهجرة، تم إطلاق المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالهجرة (المشار إليه فيما يلي باسم "المركز") رسميًا في باماكو، مالي في 19 مارس 2021. ويضطلع المركز وفقًا لنظامه الأساسي، بالمهام الأساسية التالية: (أ) تفسير بيانات الهجرة وتجميع تقارير دورية عن اتجاهات الهجرة وأنماطها في أفريقيا وبين أفريقيا والأقاليم الأخرى، (ب) إجراء بحوث تطبيقية تجريبية بشأن جميع جوانب الهجرة والتنقل وتيسير صياغة سياسة الهجرة وتنفيذها على نحو عملي بالنسبة للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، (ج) إعداد ونشر مجلة وتقارير دورية عن حالة الهجرة وحوكمة الهجرة في أفريقيا، (د) إعداد ورقات موقف للاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة والتنقل، (هـ) تعزيز السياسات التي تتبنى الأثر الإنمائي للهجرة ومعالجة آثارها السلبية على القارة، (و) رصد وتقييم تنفيذ سياسات الهجرة في القارة، (ز) إنشاء منبر لتبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة ونشرها، (ح) توفير المساعدة الفنية والتدريب وبناء القدرات بشأن الهجرة والتنقل لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

يحدد البحث -ضمن النطاق المحدود لهذه الدراسة- أولاً الفجوات في البحث حول الهجرة في أفريقيا منذ سنة 2000 في مجالات مواضيعية محددة للهجرة على النحو الذي تم تحديده كأولوية في إطار سياسة الهجرة لأفريقيا في الاتحاد الأفريقي ومن قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي. ثانيا، يحدد المؤسسات التي تجري الأبحاث والتدريب/بناء القدرات بشأن الهجرة في أفريقيا ومجالات تركيزها المحددة والفئات المستهدفة. ثالثا، تقييم جدوى إنشاء مجلة أفريقية عن الهجرة. وختامًا، يجري تحليلًا للفجوات في تقييم احتياجات بناء القدرات للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال حوكمة الهجرة من أجل تقديم توصيات دعمًا للمهام والأنشطة الرئيسية للمركز.

ويرد أدناه موجز مقتضب للنتائج والاقتراحات والتوصيات الرئيسية.

المكون 1:
بيبليوفرافيا توضيحية لبحث عن الهجرة في أفريقيا

حددت الدراسة الفجوات في المؤلفات عن الهجرة في أفريقيا من أجل البحوث المستقبلية. ويستند ذلك أساسًا إلى استعراض المقالات الواردة في قائمة البيبليوفرافيا التوضيحية، بما في ذلك توليفة من توصيات البحوث المستقبلية المشمولة في المقالات المعنية. وصُنفت هذه التوصيات إلى فئات وعُرضت موضوعيًا بالاستناد إلى ركائز إطار سياسة الهجرة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، حدد الباحثون ما يلي:

- **حوكمة الهجرة**

يوجد ثلاثة عناصر حيوية لمساعدتنا نحو فهم أفضل لحوكمة الهجرة في أفريقيا. وهذه العناصر الثلاث هي تفاعل المصالح الوطنية واستجابتها للهجرة، وعلاقات السلطة بين الدول، والأفكار التي تصيغ سياسات الهجرة. وفي هذا الصدد، يُوصى بالمزيد من التبحر في ديناميات حوكمة الهجرة في أفريقيا (على سبيل المثال: الطبيعة المتغيرة لحوكمة الهجرة في أفريقيا، والعوامل المسؤولة عن الهجرة، وكذلك نتائج التغييرات المرصودة). ويشمل ذلك السؤال المثار حول الكيفية التي قد تجتاز بها الدول الأفريقية الضغوط الحثيثة على المستويين الداخلي والخارجي، وكيفية اقتناص الدول الأفريقية لفرص الهجرة الدولية، والكيفية التي نفهم بها على نحو أفضل قرارات سياسة الهجرة في الدول المضيفة النامية، وكذلك الكيفية التي تؤثر بها السياسة على سياسات الهجرة الحكومية في بلدان المقصد.

- **هجرة اليد العاملة والتعليم**

توجد ثغرة في البحوث المتعلقة ببعض الجوانب ذات الصلة بهذا الموضوع، بما في ذلك الاحتمالات والعوائق التي تحول دون تطوير سياسات هجرة لليد العاملة تكون شاملة وشفافة من حيث مراعاة المنظور الجنساني بالإضافة إلى الاعتراف المشترك بالمؤهلات. للمضي قدمًا، يُوصى بإجراء مزيد من التحري والتقصي للإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحرير إمكانات التحويلات في أفريقيا. وتشمل القضايا الحيوية الأخرى تحسين تقصي دوافع هجرة العقول في البلدان الأفريقية. ما هي إمكانات كسب العقول وتداول الأدمغة بالنسبة للتنمية في أفريقيا؟ كيف تؤثر التكنولوجيا كمتغير متدخل على الطريقة التي تؤثر بها التنمية المالية على التحويلات؟ كما أن القضايا المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين، والأطر القانونية الوطنية، وتصديق الأدوات القانونية القارية والدولية وتنفيذها لحماية حقوق العمال المهاجرين من الأمور المهمة التي يجب النظر فيها. علاوة على ذلك، من المهم النظر بجدية في العوامل أو العمليات التي تعيق أو تمكّن من مواءمة مناهج التدريب وتحديد المؤهلات (المهنية)، مما يسهل استخدام الكفاءات ليس فقط داخل دولة المواطن بل وفي منطقة إقليمية أو اقتصادية أكبر.

- **إشراك المغتربين**

هناك حاجة إلى مزيد من البحث لتعزيز فهم السياسات والاستراتيجيات التي يحتمل أن تروج أو أنها تروج فعليًا لإشراك المغتربين في تنمية بلدانهم الأصلية، فضلاً عن دور المغتربين في تشجيع وتمويل الحركات داخل وخارج القارة الأفريقية. يُوصى بإجراء فحص مُطور لقياس كفاءة برامج عودة المغتربين، بما في ذلك قضايا إعادة الإدماج وآثارها السياسية. وينبغي أن يشمل ذلك إجراء المزيد من الدراسات (النوعية والكمية على السواء) عن كيفية اختبار الأفراد المغتربين لإجراءات العودة المؤقتة والدائمة، وكذلك دراسات عن نقل المهارات والتحويلات المالية والاستثمارات

- **حوكمة الحدود**

على الرغم من أن الموضوعات الأخرى لمحت إلى عناصر تتعلق بالحدود وحوكمة الحدود، إلا أن عددًا محدودًا من الدراسات ركز بشكل رئيسي على حوكمة الحدود. في هذا الصدد، يُوصى بكشف النقاب عن الآليات التي تُشجع التعاون لتطوير تقنيات واستراتيجيات من أجل تنظيم أفضل لحركة الأشخاص والسلع عبر الحدود. يجب التفكير بجدية في الروابط بين الممارسات الحدودية والتكامل الإقليمي والتعاون الإقليمي. كما تُعد القضايا الأخرى، بما في ذلك العلاقة بين الفساد أو قدرة الدولة وعدم الكفاءة على الحدود، وكذلك حوكمة الحدود الداخلية للأوطان، والتي تتراوح من حقوق الإقامة إلى التجنس هي أيضًا مجالات للبحوث المستقبلية.

- **الهجرة غير النظامية**

وهناك أبحاث محدودة حول تحديات إنفاذ القانون للهجرة غير النظامية في أجزاء مختلفة من أفريقيا والتي تحتاج إلى التناول. في هذا الصدد، يُوصى بإجراء مزيد من البحوث حول دور الديناميكيات المحلية والأنواع المتنوعة من العوامل الفاعلة (بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية) في الهجرة غير النظامية. كما يجب دراسة قضايا التوظيف العادل والعمل الجبري بعناية.

- **النزوح القسري**

ركزت أبحاث محدودة على هذا الموضوع، بالرغم من كونه مصدر قلق ومخاوف متزايد في أفريقيا. في هذا الصدد، يُوصى بإجراء المزيد من البحوث الشاملة والمبنية على أسس تجريبية حول دوافع النزوح القسري. إضافة إلى ذلك، فإن تلك العوامل التي يُحتمل أن تساعد النازحين أو تعوقهم من حيث تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية تتطلب مزيدًا من البحث. وهناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث المبنية على الأدلة حول آثار اتفاقيات السلام (أو عدم وجود هذه الاتفاقيات)، ومنع الأزمات وإدارتها، وحل النزاعات والدمج وإعادة الإدماج. وتشمل المجالات الأخرى التي تحتاج لمزيد من البحث: التكامل في سوق العمل للاجئين، وتنقل اليد العاملة كمسار بديل، وتأثير تغير المناخ، والهجرة والوظائف المناصرة للبيئة كاستراتيجية تكيف.

- **الهجرة الداخلية**

على الرغم من كثرة الأدلة فيما يتعلق بالهجرة من الريف إلى الحضر، لا يُعرف سوى القليل عن الهجرة الخارجية من الحضر وأسبابها. في هذا الصدد، يُوصى بتوجيه المزيد من الأبحاث على تحسين فهم حلقة التعليقات بين المناطق الحضرية والريفية والاعتماد المتبادل بين الريف والحضر، والذي يتجاوز التصور قصير النظر للمهاجرين الحضريين فقط الذين يقدمون المساعدة "للمقيمين" الريفيين.

- **الهجرة والتجارة**

على الرغم من أهمية التجارة لتنمية الدول الأفريقية، فمن المدهش ملاحظة أن هناك ندرة في المعلومات والأبحاث ذات الصلة حول موضوع الهجرة والتجارة، بما في ذلك بنود العمل في اتفاقيات التجارة الحرة. هذه الفجوة تحتاج إلى اهتمام عاجل.

- **دبلوماسية الهجرة**

ومن المؤكد أن قضايا الهجرة تتقاطع مع الدبلوماسية الدولية. ومع ذلك، فإن الدراسات التي تركز على هذا الموضوع قليلة وتلك التي تعالجه تنظر إلى السياقات من وجهات نظر بلدان شمال أفريقيا. ولذلك، يُوصى بإجراء المزيد من الدراسات عن دبلوماسية الهجرة، لا سيما في السياقات الوطنية والإقليمية الأخرى في أفريقيا. ومن المهم أيضًا تقييم اتفاقيات العمل الثنائية.

- **أخرى**

المجالات أو الأسئلة البحثية المستقبلية الأخرى التي لا تتلاءم بالضرورة وبشكل مباشر مع الموضوعات الأخرى، هي على نطاق أوسع، المحددات والتصنيفات لتأثير الهجرة على التنمية، وكذلك العلاقة بين الهجرة والظواهر العالمية الأخرى. في هذا الصدد، يُوصى، من بين أمور أخرى، بفحص العلاقة بين الهجرة والأمن الغذائي، والعلاقة بين الهجرة والبيئة (بما في ذلك تأثير الهجرة من الريف إلى الحضر على الموارد البيئية)، والصلات بين حركات الهجرة وأنظمة الرفاهية أو غيرها من أنظمة الأمان الاجتماعي، والارتباط بين الهجرة والفقر وعدم المساواة. علاوة على ذلك، يتطلب البعد الجنساني للهجرة، ولا سيما تأنيث الهجرة، وتحركات الأطفال والشباب، وقضايا التوظيف العادل والأخلاقي لتعزيز ظروف العمل اللائق مزيدًا من الاهتمام.

المكون 2:
مخطط مؤسسات أبحاث الهجرة وبناء القدرات في أفريقيا

يقدم هذا التقرير قائمة غير مفصلة بمراكز التدريب والمؤسسات التي تتناول الهجرة في أفريقيا. وتتناول هذه المراكز والمؤسسات، بوجه عام، جوانب مختلفة من أبحاث الهجرة. وتشمل البرامج والمرافق الرئيسية البحث والتدريس والمؤتمرات وبناء القدرات ومراكز الموارد وما إلى ذلك. وبناءً على هذه النتائج، تُقدم الاقتراحات والتوصيات الموضحة أدناه فيما يتعلق بتصميم خطة استراتيجية للمركز.

- **الشراكة والتنسيق الأفضل**

هناك نقص في التنسيق والاتصال بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والباحثين والمنظمات والمؤسسات والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني. وتقلل هذه الفجوة من فرص التعاون ومشاركة البيانات عبر تقنية النظير إلى النظير وتوافر البيانات، الأمر الذي يقلل بدوره من المعلومات المتاحة لفهم اتجاهات الهجرة وقضاياها ولتنوير صنع السياسات وإعداد البرامج. وبناءً على ذلك، يوصي التقرير بأن ييسر المركز إنشاء شبكة قارية/هيئة جامعة تضم جميع الأطراف المعنية بقضايا الهجرة لمناقشة المسائل محل الاهتمام المشترك. وهذا من شأنه

أن يزيد من إحساس الأطراف المعنية بملكيتهم لجدول أعمال الهجرة الأفريقية ومبادرات البحث وبناء القدرات، ويعزز العلاقات بين المركز والمؤسسات الأخرى.

ويُقترح أيضًا أن ينشئ المركز فروعًا إقليمية للشبكة القارية/الهيئة الجامعة بما يتلاءم والمناطق الخمس للاتحاد الأفريقي، أي المناطق الشمالية والغربية والوسطى والشرقية والجنوبية. ومن الناحية المثالية، يمكن أن تتخذ هذه الفروع الإقليمية من أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي مقرًا لها أو أن تُلحق بها بحيث يكون لها "موطن". وستناقش الفروع الإقليمية القضايا المرتبطة بأقاليمها على المستوى القاري. ويمكن للشبكة القارية/الإقليمية/الهيئة الجامعة المقترحة أن تشمل أيضًا القضايا المتعلقة ببيانات الهجرة ومواجهة الهجرة غير النظامية التي يقودها مرصد الهجرة الأفريقي ومركز العمليات القاري في السودان بالتتابع. وهذا من شأنه أن يضمن التآزر في تنفيذ جدول أعمال الهجرة القارية.

- **تحليل الاستراتيجية**

في حين لا يُتوقع من المركز الاستجابة لجميع طلبات الدعم الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة/هيئات الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، فإنه يمكن تلبية هذه المطالب من خلال الشراكات الاستراتيجية بين المركز والمؤسسات الأخرى ذات الصلة في القارة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمركز إسناد بعض أنشطته إلى مؤسسات أفريقية مختصة، سواء كان ذلك في مجال البحث أو التدريب/بناء القدرات. وعند تنفيذ مثل هذه المبادرات ذات الطبيعة القارية، سيكون التعاون بين المؤسسات ذات الصلة أمرًا ممكنًا أيضًا. لذلك، يوصى بـ:

- أن تحدد استراتيجية المركز على مدى السنوات الخمس القادمة بوضوح النتائج والمؤشرات الرئيسة للأنشطة والمخرجات لإثراء قاعدة المعرفة حول الهجرة في أفريقيا وبناء القدرات المطلوبة للأطراف المعنية على جميع المستويات.
- أن يجمع المركز ويحتفظ بقاعدة بيانات لجميع المؤسسات ذات الصلة في القارة. وستحوي قاعدة البيانات هذه، والتي ستُحدث بانتظام، على كفاءات كل مؤسسة وبيانات الاتصال الخاصة بنقطة الاتصال. ومن شأن قاعدة البيانات هذه أن تسهل إنشاء وتنفيذ شبكة قارية/هيئة جامعة من المؤسسات التي تجري البحوث والتدريب/بناء القدرات في أفريقيا.
- ينشئ المركز مركز توثيق (مركز بيانات) لجمع وإتاحة أبحاث الهجرة والمعلومات الخاصة بالمشروع.
- يبدأ المركز ندوات وورش حول تعزيز أبحاث الهجرة للمجموعات ذات الصلة (مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجمعات الاقتصادية الإقليمية والباحثون والمنظمات والمؤسسات والأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني وغيرها).

- **مراكز التميز (CoEs) في دراسات الهجرة في إفريقيا**

مراكز التميز في دراسات الهجرة في أفريقيا هي مراكز بحثية فعلية أو عبر الفضاء الافتراضي تركز على التميز البحثي الحالي والقدرة والموارد، لتمكين الباحثين من التعاون عبر التخصصات والمؤسسات في مشاريع طويلة الأجل ذات الصلة بالهجرة محليًا، والتي لها القدرة التنافسية دوليًا، من أجل تعزيز السعي وراء تحقيق التميز البحثي وتنمية القدرات. ومجالات الأداء الرئيسة الخمسة لمراكز التميز هي: البحث/إنتاج المعرفة، والتعليم والتدريب، وسمسرة المعلومات، والشبكات، وتقديم الخدمة. أُسست حاليا ثلاث مراكز للتميز ذات نظرة قارية في مالي والمغرب والسودان وعلى سبيل المثال غرب وشمال وشرق أفريقيا بالتتابع.

يُوصى بأن يستكشف المركز في مالي إمكانية الشراكة مع جامعة ويسترن كيب في جنوب أفريقيا، والعمل معًا في برنامج الماجستير متعدد التخصصات الجديد في دراسات الهجرة، وبالتالي بناء قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الهجرة. تقر جامعة ويسترن كيب بإمكانية إقامة شراكة تعاونية وتآزر مع الاتحاد الأفريقي في مجال التدريب وبناء القدرات في مجال الهجرة. كما وأن التعاون مع تحالف الجامعات البحثية الأفريقية ومركز التميز للهجرة والتنقل وكذلك مركز التميز في الهجرة والدراسات العالمية في نيجيريا قد تساهم في تحديد المجالات الرئيسة للتعاون وتعزيز أولويات البحث والتدريب/بناء القدرات بشأن الهجرة في القارة. ويمكن أن يعمل تحالف الجامعات البحثية الأفريقية ومراكز التميز في الهجرة والدراسات العالمية في نيجيريا، كمراكز شبكية لبناء القدرات في مختلف الأقاليم الأفريقية ويوفر فرصًا لممارسي السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية للاستفادة من التدريب الموجه والعملي على الموضوعات المتعلقة بالهجرة.

المكون 3:
مخطط بالمجلات الأفريقية حول الهجرة

يستنتج هذا التقرير أن هناك ندرة في المجلات التي تنشر أبحاثًا متعلقة بالهجرة في أفريقيا. وبالنظر إلى أهمية التنقل البشري في إفريقيا وجميع أنحاء العالم، يجب أن تحتل المحادثات حول الهجرة مركز الصدارة في المجلات التي تركز حصريًا على الهجرة. هذه فجوة مازال يتعين ملؤها. علاوة على ذلك، يبدو أن هناك تركيزًا أقل على حوكمة الهجرة وإشراك المغتربين في العديد من المجلات. وهذا مجال يجب تطويره. واستنادًا إلى هذه النتائج، توصي هذه الدراسة بالآتي:

- **منح الأولوية للقضايا المتعلقة بإدارة الهجرة**

يمكن للمركز أن يعمل على تنسيق وتوحيد ونشر الأدلة العلمية الموثوقة حول إدارة الهجرة في إفريقيا من خلال المجلات والمنشورات العلمية.

- **التفكير في إصدار مجلة جديدة حول الهجرة داخل أفريقيا**

إن التفكير في الشراكة مع المجلات الأفريقية الحالية يوفر منظورًا أفريقيًا فريدًا حول شراكة البحث النقدي. مجلات مثل Africa Insight وAfrican Health Sciences وAfrican Human Mobility Review (AHMR) و African Journal of AIDS Research (AJAR) وAfrican Journal of Economic Review (AJER) و African Journal of Reproductive Health (AJRH) وAfrican Research Review (AFRREV) و African Sociological Review/Revue Africaine de Sociologie، وغيرها)، لها تأثير كبير على الفهم الأوسع للقضايا التي تدرسها والقارة التي تقع فيها. مع الأخذ بعين الاعتبار مزايا وتحديات الشراكة مع المجلة الموجودة حاليا في أفريقيا، يوصي فريق البحث بشدة بالشراكة مع African Human Mobility Review (AHMR). يلخص القسم التالي مزايا وتحديات بدء مجلة جديدة حول الهجرة في إفريقيا والشراكة مع(African Human Mobility Review (AHMR:

- **امتيازات الشراكة مع المجلة الموجودة حاليا في أفريقيا (AHMR)**

- ***الحوكمة:*** أعضاء مجلس إدارة مجلة AHMR يتشكلون من أكاديميين وممارسين مرموقين يعملون على مستوى العالم في مجال الهجرة.
- ***المجلات مفتوحة المصدر:*** مجلة AHMR جزء من نظام المجلات مفتوحة المصدر، وتوفر استخدام أدوات القراءة عبر الإنترنت، والمصممة لمساعدة كل من الخبراء والسماح للقراء بالبحث بسرعة عن المعلومات ذات الصلة. كما وأن AHMR منشورة عبر الإنترنت، وبالتالي فهي تُنتج بتكاليف إنتاج وتوزيع أكثر انخفاضًا بشكل كبير.
- ***التوافر:*** مجلة AHMR متوفرة مجانًا لشبكة عالمية من الباحثين، مما ييسر من اكتسابها لتأثير مهم داخل التخصص واستشهاد الآخرين بها.
- ***الاعتماد الأكاديمي:*** **AHMR** مجلة أكاديمية مفتوحة المصدر ومراجعة من قبل الأقران ومُعتمدة من قبل الوزارة الوطنية للتعليم العالي والتدريب بجنوب أفريقيا.
- ***النشر:*** AHMR أداة راسخة لنشر البحوث التي تعزز فهم التنقل البشري في أفريقيا وتلعب دورًا حاسمًا في تحديد أفضل الممارسات وتنفيذ سياسات الهجرة في أفريقيا.

- **تحديات بدء إصدار مجلة جديدة في أفريقيا**

- تكلفة عالية/باهظة من حيث الوقت والموارد المالية والتحدي الهائل من أجل نجاح مجز. بشكل عام، يتطلب تطوير نموذج مالي مستدام التزامًا طويل الأمد.
- من الصعب العثور على أعضاء هيئة تحرير فعالين وتعيينهم والعثور على العلماء/الخبراء المناسبين للمشاركة في تقليد طويل من العمل التطوعي. علاوة على ذلك، من الصعب جدًا العثور على محرر ومدير مجلة ذو خبرة وملتزم لقيادة المشروع.
- أصبحت أصالة البحث مهمة جدًا في المجتمعات البحثية والأكاديمية. وتعتبر عامل قرار حاسم بالنسبة للأعمال العلمية. يفضل معظم العلماء الباحثين إرسال مخطوطاتهم الكتابية إلى المجلات ذات التأثير الواسع والسمعة المتميزة. من الصعب جذب المقالات الأصلية.
- يحتاج التضمين في خدمة دولية (فهرسة) إلى سمعة مثبتة وجيدة على مستوى الساحة العالمية. إلى جانب ذلك، تتطلب المجلة الإلكترونية أن يكون لديك معرفة أو خبرة (برمجيات وعرض نطاق ومستوى معين من الخبرة الفنية).

➢ **مزايا بدء إصدار مجلة جديدة في أفريقيا**

- المساعدة في سد "فجوة المعرفة" بين الأصوات القوية الممولة تمويلًا جيدًا من الشمال والأفكار والابتكارات والاكتشافات من الجنوب التي غالبًا ما يتم تجاهلها.
- استقطاب اعتراف علمي بمفوضية الاتحاد الأفريقي، بشكل أساسي، إلى وزارة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية.
- إثراء تسهيل البحث/المعرفة الأصلية وجعل البحث القاري بارزا بشكل أكبر في جميع أنحاء أفريقيا.
- دعم أهداف مفوضية الاتحاد الأفريقي ووزارة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية.
- التسهيل في جعلها جزءا من شبكة أوسع من العلماء ذوي الاهتمامات المتشابهة.

المكون 4:
تقييم احتياجات بناء قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الهجرة

نظرًا لأن المركز يستعد لصياغة خطته الإستراتيجية لمدة 5 سنوات، فهناك حاجة لتحديث "تقييم 2018 لاحتياجات بناء القدرات للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لإدارة الهجرة" وتقديم مؤشرات لمجالات التدخل. لذلك، تحدد هذه الدراسة احتياجات بناء القدرات/التدريب للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال حوكمة الهجرة وتقدم توصيات رئيسة لدعم مهام وأنشطة المركز، على النحو المحدد أدناه.

التوصيات: جمع وإدارة بيانات الهجرة

➢ **للدول الأعضاء**

يعد جمع بيانات الهجرة وإدارتها عنصرًا حيويًا وشاملًا في إدارة الهجرة، بدءًا من صياغة السياسة وتنفيذ السياسة ورصد وتقييم فعاليات الهجرة وحتى المشاركة مع الأطراف المعنية الأساسية(Dinbabo and Badewa 2020). وبالتالي، فإن البيانات الموثوقة والدقيقة والمجدولة زمنيًا أمر بالغ الأهمية للإدارة الفعالة للهجرة أو تسريع التقدم في هذا الصدد. بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، نقدم التوصيات التالية لزيادة تحسين وتعزيز تطبيقات الخطة الاستراتيجية للمركز:

- ***المواءمة الاستراتيجية لبيانات الهجرة:***

هذه هي عملية وضع خارطة الطريق للمبادرات المطلوبة لحقيق الأهداف الاستراتيجية والأهداف العامة للمركز. تستلزم المواءمة الاستراتيجية لجمع وإدارة بيانات الهجرة مشاركة الأطراف المعنية وموافقتهم على الأهداف العامة والمخرجات، وتقييمهم لأنظمة جمع البيانات الحالية وتحديد الفجوات والفرص، وتحديد متغيرات الهجرة والموافقة عليها أو الحد الأدنى من المؤشرات التي يجب تضمينها في نظام معلومات بيانات الهجرة. لذلك **يُوصى** بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان إدراج المواءمة الاستراتيجية لبيانات الهجرة.

- ***توحيد قاعدة بيانات الهجرة وقاعدة بيانات السلاسل الزمنية***

الغرض الرئيسي من جمع بيانات السلاسل الزمنية هو تحديد طبيعة الظاهرة التي يمثلها تسلسل الملاحظات والتنبؤ بالقيم المستقبلية لبيانات الهجرة في إفريقيا. تتكون هذه البيانات عادةً من قياسات متتالية تُجرى من نفس المصدر ونفس وحدة التحليل (فرد، قرية، مدينة، إقليم، بلد) خلال فترة زمنية وتستخدم لتتبع التغيير بمرور الوقت. تساعد بيانات السلاسل الزمنية على استكشاف ديناميات حالات / أنماط الهجرة للتنبؤ بالملاحظات المستقبلية. إلى جانب ذلك، تُعد إدارة قواعد البيانات وهندسة المعلومات في شكل بنك بيانات إقليمي أو مستودع معلومات عن تدفق الهجرة والأنشطة المتعلقة بالهجرة في إفريقيا من المكونات الرئيسية. ستساعد قاعدة البيانات على توحيد وتسهيل إمكانية مقارنة بيانات الهجرة عبر القارة. يجب أن تتأكد مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضًا من توحيد المصطلحات والتعريفات الخاصة بمتغيرات الهجرة، وتصميم منهجيات وقوالب قياسية لجمع البيانات لاستخدامها من قبل الدول الأعضاء. ومن ثم، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان فعالية وكفاءة جمع بيانات السلاسل الزمنية وتحليلها على المستوى المنتظم.

- ***قاعدة بيانات الهجرة الخاصة بالدول الأعضاء/المجموعات الاقتصادية الإقليمية***

مجموعة منظمة من المعلومات الهيكلية التي تُخزن عادةً إلكترونيًا في نظام الكمبيوتر. عادةً ما يتم نمذجة البيانات الموجودة ضمن الأنواع الأكثر شيوعًا لقواعد البيانات العاملة اليوم في صفوف وأعمدة في سلسلة من الجداول لجعل المعالجة والاستعلام عن البيانات فعالاً. يمكن بعد ذلك الوصول إلى البيانات وإدارتها وتعديلها وتحديثها والتحكم فيها وتنظيمها بسهولة. إن إنشاء مركز قاعدة بيانات / توثيق سيسهل الفهرسة المرنة وسهولة الوصول إلى المعلومات من المستخدمين. يجب كذلك تشجيع الدول الأعضاء على جمع بيانات الهجرة أثناء التعدادات/المسوح المستمرة/ المنتظمة لأن هذا يقلل التكاليف بشكل كبير، ويضمن جمع بيانات الهجرة بانتظام. ومن ثم، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان إنشاء قاعدة بيانات/مركز توثيق للدول الأعضاء/المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

- ***مجموعة العمل الفنية***

مجموعة من الخبراء في موضوع معين، يعملون معًا على أهداف محددة. يعد إنشاء مجموعة العمل الفنية أمرًا بالغ الأهمية ومفيدًا لتبادل القضايا التقنية والمعرفة. وتشجع مجموعة العمل الفنية على المستوى القاري الأطراف المعنية على مناقشة وضع البحوث حول بيانات الهجرة والمساعدة في تحديد فجوات البحث ومن ثم، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان إنشاء لجنة توجيه قارية/مجموعة عمل فنية معنية ببيانات الهجرة تضم الأطراف المعنيين من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك من المنظمات الدولية.

- ***صنع السياسات المبنية على الأدلة***

يشير هذا إلى استخدام تحليل البيانات ونتائج الأبحاث لإبلاغ السياسات الجديدة أو تحسين كفاءة البرامج الحالية، ودعم جمع البيانات وتحليلها من أجل البحث والإدارة، وتطوير السياسات التي تحفز استخدام الأدلة. ومن شأن ذلك أن يزيد من قدرة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقارة على تطوير وتنفيذ نظام قوي لإدارة الهجرة. ومن ثم، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان استخدام نظام بيانات الهجرة المحدث، لتمكين صنع السياسات المبنية على الأدلة، ويجب استكمال ذلك بالبحث الذي يحلل دوافع واتجاهات وأنماط الهجرة، وتأثير وانعكاسات حركات الهجرة في الإقليم.

- ***إعلان ونشر المعلومات***

يجب اعتبار نشر وإيصال البحوث جزءً لا يتجزأ من المركز. يساعد نشر وإعلان المعلومات المتعلقة بجمع بيانات الهجرة وإدارتها في زيادة وضوح مخرجات البحث، والمشاركة العامة في جمع بيانات الهجرة والبحث، وتيسير صنع السياسات المبنية على الأدلة في أفريقيا. في هذا الصدد، سيساعد الاستخدام القوي للتواصل عبر الإنترنت (مواقع الويب وتويتر والبودكاست وحسابات السلايد شير)، وإنتاج مقاطع فيديو إعلامية، والشراكة البحثية مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمجتمع الأكاديمي، ومنظمات المجتمع المدني، في الوصول إلى جمهور كبير وساحة صنع السياسات والتأثير على الرأي العام بشأن تأثير سياسات الهجرة في إفريقيا. ومن ثم، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان تنفيذ نشر وإعلان المعلومات المتعلقة بجمع بيانات الهجرة وإدارتها.

➢ للمجموعات الاقتصادية الإقليمية

- هناك حاجة إلى تدخلات متعددة الأطراف بشأن جمع البيانات وإدارتها للتخطيط والإحصاءات الإقليمية وملفات الهجرة. وستكون هذه التدخلات ضرورية للإدارة الفعالة للهجرة وإيجاد حلول شاملة لتحديات الهجرة الإقليمية - المتعلقة بالعمل، والهجرة غير النظامية، والنزوح القسري، والنزوح الداخلي، وما إلى ذلك، لذا من الضروري توحيد آلية جمع البيانات السنوية عبر الدول الأعضاء، لتشمل بيانات عن إدارة الحدود والتعدادات وأسواق العمل.

- يجب أن يمنح جمع البيانات والتعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات الوطنية الأولوية للنشر الدوري والإعلان عن بيانات الهجرة والدراسات الاستقصائية وتقييم تحديات الهجرة الإقليمية من أجل استراتيجيات وحلول فعالة.

- يجب تبسيط تطوير ملفات الهجرة الإقليمية وتنسيق البيانات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، لتعزيز إنتاج الإحصاءات والبحوث الإقليمية، وتسهيل تدخلات السياسات. علاوة على ذلك، يجب أن تركز الجهات الفاعلة الإقليمية على تجميع البيانات من مختلف المؤسسات على المستوى الوطني، والتحكم في جودة بيانات الهجرة وتحسين إتاحية مجموعات البيانات الحالية.

التوصيات: الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة

➢ للدول الأعضاء

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه حول الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة، تُقدم التوصيات التالية لتوجيه الخطة الإستراتيجية للمركز:

- ***بناء القدرات بشأن دمج الهجرة***

يشجع إطار سياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل (2018-2030) على دمج الهجرة في عمليات تخطيط السياسات والتنمية. وسيكون لهذا تأثير على الإجراءات المخطط لها ويضمن تصعيد قضايا الهجرة إلى جداول الأعمال الوطنية/الإقليمية وأخذها بعين الاعتبار وعلى نحو متماسك ومنهجي في جميع مراحل تخطيط التنمية، بما في ذلك التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم. ومن ثم، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان بناء القدرات الفعالة بشأن دمج الهجرة في التنمية القطاعية والوطنية لجميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

- ***المساعدة الفنية في إنشاء آليات التنسيق الوطنية بشأن الهجرة***

تعمل المساعدة الفنية على تحسين تصميم وتنفيذ سياسات الهجرة للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، من خلال تعزيز المهارات في المؤسسات والأفراد. كما أتاح إطار سياسة الهجرة لأفريقيا وخطة عمل (2018- 2030) فرصًا للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لإنشاء مؤسسات حكومية لحوكمة الهجرة. في هذا الصدد، تعد المساعدة الفنية أحد الأنشطة الأساسية كجزء من خطة عمل إطار سياسة الهجرة لأفريقيا. تهدف المساعدة التقنية إلى تعزيز قدرة الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة عبر المشاركة النشطة لمواجهة تحديات الهجرة الخاصة بهم بطريقة شاملة وتعاونية ومعتمدة على الذات في نهاية المطاف. ومن ثم، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تتناول المخاوف الأساسية لحوكمة الهجرة مثل صياغة السياسات وتنفيذها، والأطر القانونية، والأنظمة التشغيلية.

- ***المشاركة بين الوكالات/الأطراف المعنية***

يعتبر تقاسم الفهم المشترك والمشاركة في عمليات صنع القرار لإدارة الهجرة في أفريقيا من أولويات المركز. في هذا الصدد، يعد تعزيز التنسيق بين الوكالات/الأطراف المعنية، بما في ذلك تدريب مسؤولي آليات التنسيق الوطنية على قضايا الهجرة، أمرًا بالغ الأهمية. ومن ثم، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لتعزيز قدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال تعزيز جهود التعاون الفني الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف، وتمكين التعاون العملي من أجل حوكمة الهجرة الناجحة في أفريقيا.

- ***التدريب على بناء القدرات***

يمكن أن يركز هذا التدريب على ثلاث مستويات: (أ) الفردي؛ (ب) المؤسسي؛ (ج) النظام الأوسع للتطوير المؤسسي. بناء القدرات أمر بالغ الأهمية في تطوير المهارات المتعلقة بالهجرة واكتساب الخبرة العملية. قد يلزم مراجعة الطرق التي يرتبط بها الأطراف المعنيين (الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية) ويتعاونوا بواسطتها لجمع وإدارة بيانات الهجرة. في العموم، تتضمن أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالهجرة العثور على المعلومات، واكتساب رؤى وتغيير المفاهيم والقيم والمهارات العملية. يعد التدريب/التوعية حول الاتفاق العالمي للهجرة وخطة الاتحاد الأفريقي لسنة 2030 أمرًا بالغ الأهمية أيضًا. ومن ثم، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان تنفيذ تدريب منتظم لبناء القدرات في أفريقيا.

- ***زيارات تبادل الخبرات والتواصل***

تقدم هذه الأنشطة مجموعة من المزايا، وتخلق فهمًا مشتركًا وعلاقات وخبرات مشتركة في جمع بيانات الهجرة وإدارتها. تسمح مثل هذه الزيارات في إفريقيا للباحثين والممارسين والأكاديميين بالتركيز على موضوع ما، والتعلم بعمق، وتبادل الأفكار، وتقييم أهمية المناهج الجديدة. يمكن أن تُسهم فرصة الاطلاع على ما وراء الكواليس والتعرف على أناس حقيقيين وفهم مشاكلهم وإنجازاتهم افي إشعال لإلهام لمواصلة العمل وإطلاق مبادرات جديدة. تهدف زيارات التبادل إلى إفادة جميع المشاركين من خلال التبادل المفتوح للأفكار والمعرفة والممارسات السليمة. ومن ثم، يُوصى بأن يبذل المركز وجميع الجهات الفاعلة جهدًا مشتركًا لضمان تنفيذ زيارات تبادل الخبرات والتواصل بين مؤسسات البحوث/التدريب ومراكز التميز في إفريقيا.

- ***الورش/الندوات***

الغرض الرئيسي من تنظيم الورش/ الندوات المنتظمة هو أولاً، زيادة وعي المشاركين بأهمية الاستجابة للحاجة إلى جمع/تحليل بيانات الهجرة وتزويدهم بالأدوات الفنية اللازمة لفهم أفضل لإطار سياسة الهجرة لأفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي وخطة العمل (2018-2030)، وكذلك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (الأهداف المستدامة للأمم المتحدة)؛ وثانيًا، تحسين مهاراتهم في وضع تطبيقات لبيانات الهجرة. سيؤدي تنظيم الورش/ الندوات المنتظمة حول بيانات الهجرة إلى زيادة وعي المشاركين بأهمية الاستجابة لقضايا/تحديات الهجرة الرئيسة التي تواجه الدول الأعضاء. ومن ثم، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان تنفيذ الورش/الندوات حول جمع وإدارة بيانات الهجرة في أفريقيا.

➢ للمجموعات الاقتصادية الإقليمية

- من شأن مواءمة مبادئ الهجرة وأفضل الممارسات واستراتيجيات إدارة الحدود عبر المناطق أن تواجه معظم التحديات الخاصة بهذا المجال المواضيعي.

- يجب تحسين التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية والوزارات أو الجهات أو الوحدات الوطنية المخصصة لإدارة الهجرة.

- يجب أن تتولى المجموعات الاقتصادية الإقليمية زمام القيادة لتحسين المنتديات الإقليمية لتنسيق الهجرة وإدارة حالات الهجرة الخاصة أو القضايا والتحديات السائدة في الأقاليم، من خلال: إجراء تقييمات للاحتياجات المعرفية والقدرات التقنية، إنشاء آلية هجرة مؤسسية إقليمية مستدامة، وتسهيل مشاركة المعلومات/ الاستخبارات.

التوصيات: بيئة السياسة

➢ للدول الأعضاء

يجب توجيه الاهتمام الكافي لتناول المخاوف ذات الأولوية للدول الأعضاء تجاه مجابهة الفجوات وأوجه عدم التطابق والغموض في أطر سياسات الهجرة للدول الأعضاء. يمكن للمركز أن يؤدي دورًا رائدًا من خلال تنسيق الجهود من أجل (أ) تعزيز السياسات التي تعزز الأثر الإنمائي للهجرة، و (ب) مراقبة وتقييم تنفيذ سياسات الهجرة في القارة وفقًا لنظامها الأساسي (المادة 5). وفي هذا الصدد، يجب تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء بالشراكة مع المنظمات الدولية مع التركيز على المجالات التالية:

- صياغة بيئة واسعة لسياسة الهجرة تستند إلى بيانات وأبحاث كافية.
- دعم جهود دمج سياسة الهجرة في خطط التنمية الوطنية.
- مواءمة السياسات القائمة والأطر المؤسسية ومواءمة أنشطة الهجرة مع الأولويات الوطنية الأخرى لتجنب التناقضات والازدواجية.
- اعتماد آليات المراقبة والتقييم لقياس أهداف خطط عمل السياسات وتقييم أثرها.
- تقديم المساعدة التقنية لدعم إنشاء آليات التنسيق الوطنية بشأن الهجرة، من أجل: تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسة على المستويين الوطني والإقليمي، دمج الهجرة في خطط التنمية الوطنية، وضمان اتساق السياسات. يُوصى أيضًا بتقييم تقدم آليات التنسيق الوطنية التي سبق إنشاؤها.

➢ للمجموعات الاقتصادية الإقليمية

- هناك حاجة لوضع سياسة هجرة إقليمية فعالة وإطار عمل عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي. يجب تقوية التنسيق الإقليمي وتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالهجرة حيثما وجدت فعليًا أطر سياسات إقليمية.

- ويجب أيضا تيسير آليات الرصد والتقييم لتعزيز قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تقييم تأثير الأطر الإقليمية وتعزيز الحلول الفعالة لتحديات الهجرة الإقليمية.

- كما أن هناك حاجة للتسريع عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية باتجاه: بناء القدرات من أجل إجراء تحليل للوضع، تطوير السياسة، وإعداد الميزانية لتنفيذ السياسة. ولذا، يجب القيام بذلك بالتوازي مع الأطراف المعنية الوطنية والدولية.

المكون 1: بيبليوغرافيا توضيحية لبحث عن الهجرة في أفريقيا

1.1. مقدمة

صارت الهجرة ظاهرة واسعة الانتشار للغاية لدرجة أن تعقيداتها وآثارها على كل من بلد المنشأ وبلد العبور وبلد المقصد أصبحت قضايا إقليمية على الصعيدين الأكاديمي والسياسي. برزت هذه الظاهرة باعتبارها جانبًا حتميًا وواقعًا مُعاشًا ومفروضًا على الوجود البشري؛ وهي تنطوي في الوقت الراهن على آثار ومكونات اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية شتى تمس معيشة الناس في عالم آخذ في التأثر بالعولمة بشكل متزايد (Dinbabo and Badewa, 2020). ورغم التعقيدات والتحديات المرتبطة بالهجرة فإنها تطرح دومًا احتمالات وفرصًا للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. لذا فإنه لا يمكن التغاضي عن ضرورة فهم أفضل للهجرة في ضوء الحراك المكثف محليا ودوليا.

وفي أفريقيا، تحدث معظم حركات الهجرة في حدود القارة، على النقيض من أفكار ومعتقدات سابقة مؤداها أن الأفارقة يهاجرون خارج القارة في معظم الأحوال (Flahaux, and De Haas, 2016). وبالتالي، ينصب المغزى على ضرورة توجيه قدر كبير من الاهتمام لديناميات الهجرة داخل حدود قارة أفريقيا. وفي حين تتوافر بيانات وتحليلات عن الهجرة في أفريقيا مستقاة من عدة منظمات دولية رئيسة ومن مراكز للتفكير ومؤسسات للتعليم العالي، تظل هناك فجوات كبيرة في عمليات تنسيق البيانات وجمعها عبر الدول، مما يعيق مهام صنع السياسات بناء على الأدلة الثبوتية. وقد تمخض ما سبق عن تصاعد النداءات المطالبة بطرح سرديات جديدة عن الهجرة الأفريقية المعاصرة والتي تركز أساسًا على الهجرة البينية بين دول القارة الأفريقية لتكشف عن الاختلالات؛ فضلا عن تحسين فهم الأبحاث والمشهد السياسي (المنظمة الدولية للهجرة، 2020). وسيسهم ذلك في طرح سبل مدروسة لصنع القرار بشأن الهجرة، مما سيعطي، في نهاية المطاف، أساسًا للتحكم في احتمالات الهجرة، وذلك لتحقيق الإدماج الإقليمي والتنمية الشاملة في القارة.

واستنادًا إلى هذه الخلفية، يصبح إرساء تقييم للوضع الراهن للمعلومات الخاصة بالهجرة في أفريقيا ذا قيمة كبيرة لكل من الأكاديميين والممارسين. ويمكن تحقيق ذلك بالاستعانة بـيبليوغرافيا توضيحية؛ وهي عبارة عن قائمة تضم سرديات عن الكتب والمقالات والوثائق ذات الصلة بالموضوع. ويعقب كل سردية فقرة وصفية موجزة (تضم نحو 150 كلمة) وعبارة تقييم مختصرة عن الموضوع قيد المناقشة: حاشية توضيحية. والغرض من هذه الحاشية التوضيحية إطلاع القارئ على مدى صواب المصادر المشار إليها ودقتها وجودتها. كما يمكن أن تُستخدم الحاشية التوضيحية كنموذج لتقييم الوضع الحالي للبحث مع تحديد المجالات التي ركز عليها المؤلفون أو أسهبوا في شرحها علاوة على أوجه القصور أو الجوانب التي تستلزم الاستفاضة في البحث.

ويستفيد هذا التقرير من الأبحاث المنشورة عن الهجرة في أفريقيا بغية رصد أوجه القصور وإيراد المتطلبات البحثية المستقبلية. ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال طرح بـيبليوغرافيا توضيحية للأبحاث التي أجريت على الركائز المعنية لإطار الاتحاد الأفريقي لسياسات الهجرة في أفريقيا (مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2018). ويعرض إطار سياسة الهجرة لأفريقيا موقف الاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة - إذا تمت إدارة الهجرة بشكل جيد، فيمكن أن تؤدي إلى فوائد كبيرة لكل من بلدان المنشأ والمقصد (مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2018؛ المنظمة الدولية للهجرة، 2020). ويوضح إطار الاتحاد الأفريقي للهجرة في أفريقيا للدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية المبادئ والتوجيهات العامة التي يمكن أن تساعدها في وضع سياساتها الوطنية وتنفيذها بناء على مواردها وأولوياتها (مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2018). وركائز إطار الاتحاد الأفريقي للهجرة في أفريقيا هي كالتالي:

(أ) حوكمة الهجرة: تعرف بأنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة موضوع الهجرة والجنسية في دولة ما، وحوكمة الهجرة هي الغاية المنشودة لإطار الاتحاد الأفريقي للهجرة في إفريقيا. وهي تشدد على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمجتمع عبر الالتزام بالمعايير واللوائح التنظيمية الدولية وتأمين حقوق المهاجرين، فضلا عن "نسق الحكومة بأسرها" بشأن صياغة السياسات وتنفيذها (مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2018).

(ب) هجرة اليد العاملة والتعليم: تدعو هذه الركيزة إلى "إرساء سياسات هجرة اليد العاملة والتشريعات والهياكل على المستويات القومية والإقليمية على أن تكون منتظمة وتتسم بالشفافية والشمول وتراعي المنظور الجنساني" (مفوضية الاتحاد الإفريقي، 2018:4)، وهي تؤكد على الاعتراف المتبادل بالمؤهلات وبإمكانية نقل الكفاءات وتيسير الانتقال الحر للعمال. وتؤكد على الاعتراف المتبادل بالمؤهلات وإمكانية نقل المهارات وتسهيل حرية تنقل العمال. ويتوفر ما سبق ذكره على إمكانية النهوض بالإدماج الإقليمي وإدماج المهاجرين، على أن يعود ذلك بالفوائد الجمة على مجتمعات المنشأ والمقصد، بما في ذلك كسب العقول وتداول الخبرات والتحويلات المالية. ويصنف الموضوع إجمالا إلى أربع موضوعات فرعية. وهي السياسات الوطنية لهجرة العمالة والهياكل والتشريعات والتعاون الإقليمي، ومواءمة سياسات هجرة اليد العاملة، وهجرة الكفاءات، والتحويلات المالية.

(ج) إشراك المغتربين: تمثل هذه الركيزة اعترافًا بالمساهمة الإيجابية التي يقوم بها المهاجرون تجاه مجتمعاتهم أو بلاد المنشأ، وبالتالي السعي لتعزيز عنصر العلاقة بين الهجرة والتنمية. ويستتبع ذلك الاستراتيجيات والسياسات وأطر العمل التي تنهض بمشاركة المغتربين في تطوير بلاد المنشأ المعنية والقارة إجمالا. ويتضمن ذلك عودة ودمج الأفراد المغتربين والمواطنين بالخارج، لاسيما في سياق "الهجرة والتنمية" (بخلاف سياق الهجرة غير النظامية أو الهجرة القسرية).
(د) حوكمة الحدود: يشير ذلك إلى "منظومة المعايير والمؤسسات وتعاون الدول والمجتمعات والجهات من غير الدول بشأن إدارة الحدود" (مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2018:5)، وتتضمن إدارة الحدود الإجراءات والتقنيات الرامية إلى تنظيم حركة الأشخاص والبضائع على جانبي الحدود.

(هـ) الهجرة غير النظامية: هي ذات صلة وثيقة بتهريب المهاجرين والجرائم الدولية المنظمة الأخرى، بما في ذلك الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية. وهي تمثل مصدر قلق متزايد يلزم التصدي له. وتملك الهجرة غير النظامية احتمالية أن تنطوي على الإخلال بالاستقرار والأمن الدولي، ومن ثم فإن ذلك يستلزم ضرورة النهوض بالتعاون العابر للحدود وأطر العمل القانونية بشأن هذه المسألة. وتُعنى هذه الركيزة أيضًا بالأمور المتعلقة بعودة وإعادة قبول المهاجرين غير النظاميين وإعادة دمج الاشخاص في مجتمعاتهم وتوفير فرص حصول الضحايا على العدالة وتحديد هوية مرتكبي الجرائم ومقاضاتهم.

(و) النزوح القسري: تُعنى هذه الركيزة كذلك بالجماعات التي تمثل الأشخاص النازحين، بمن فيهم الأشخاص النازحون داخليا واللاجئون وطالبوا حق اللجوء والأشخاص عديمو الجنسية. وتختص الركيزة باستراتيجيات التعامل مع ما سبق ذكره، بما في ذلك تجنب حدوث الأزمات وإدارتها وحلحلة الصراعات، فضلا عن مسائل الحماية والتكامل وإعادة الإدماج.

(ز) الهجرة الداخلية: في صلب ديناميات الهجرة الداخلية في أفريقيا، توجد عملية التحضر؛ إذ تعتبر المنطقة أسرع القارات في سياق التحضر. ويتعين إدارة مسألة الهجرة من الريف إلى الحواضر وعملية التحضر على أكمل وجه تجنبًا للتداعيات السلبية المحتملة لهذه الظاهرة.

(ح) الهجرة والتجارة: فيما يخص هذه الركيزة، فإن إطار العمل يبرز الارتباط الوثيق بتنقلات الأشخاص بغرض التجارة في أفريقيا، لاسيما الهجرة قصيرة الأمد. ويتحقق المدخل الأساسي لتيسير نمو التجارة عبر أفريقيا والهجرة المصاحبة عبر الاتفاق المنشيء لمنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية وبروتوكول الاتحاد الأفريقي للمعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار. وتترتب على النجاح في تحقيق ذلك آثار تعود بالنفع على التجارة والتكامل والنهوض بالقارة.

وعلاوة على الركائز الثمانية لإطار الاتحاد الأفريقي لسياسات الهجرة في أفريقيا، أضيف مفهوم **دبلوماسية الهجرة** إلى مجالات التركيز للبيبليوغرافيا. ويشير مفهوم دبلوماسية الهجرة - وهو مصطلح اكتسب زخمًا كبيرًا في أبحاث الهجرة - بوجه عام إلى مدى التقاطع والتأثير والتأثر لقضايا الهجرة مع الدبلوماسية الدولية. وهو يشير إلى الاستعانة بالأدوات الدبلوماسية والإجراءات وعمليات إدارة تحركات السكان عبر الحدود (Adamson and Tsourapas, 2019). وهو "يستفيد من الأساليب الواقعية في العلاقات الدولية للتعرف على مدى تأثر المصالح وسلطة جهات الدولة بمواقفها من أنظمة الهجرة، وبالأخص نطاق كونها دول مرسلة للهجرة ومستقبلة للهجرة أو كونها بلدان العبور" (Adamson and Tsourapas, 2019: وأخيرًا، فإن المقالات التي لم تتسق، وذلك بعد مراجعة وتمحيص دقيق، مع أي من الفئات المذكورة أعلاه، فقد جمعت معًا وأشير إليها كـ **"أخرى"**. ويشمل ذلك بعض المقالات المتعلقة بالمسائل الإحدى عشرة الشاملة ضمن إطار الاتحاد الأفريقي لسياسات الهجرة في أفريقيا (الهجرة والتنمية، وبيانات الهجرة والأبحاث، وحقوق الانسان الخاصة بالمهاجرين، ومبادئ عدم التفرقة، والهجرة والفقر والصراع، والهجرة والصحة، والهجرة والبيئة، والهجرة والجنسانية، والهجرة والأطفال والبالغين والشبان، والهجرة والأشخاص المسنين، والتعاون فيما بين الدول والتعاون الإقليمي) (مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2018). وتتضمن المقالات أيضًا، من بين أمور أخرى، بحثا عن الأبعاد الجنسانية للهجرة وتصنيف هجرة العبور والعلاقة بين الهجرة والبيئة ودوافع هجرة البشر، وهي موضوعات لم تتناولها الركائز الأساسية. ويطرح التقرير في الأقسام التالية: (أ) أهداف البحث، (ب) استعراض المؤلفات، (ج) الأسلوب المنهجي المستخدم، (د) البيبليوغرافيا، و(هـ) النتائج والتوصيات النوعية.

1.2. أهداف البحث

الهدف الأساسي للبيبليوغرافيا التوضيحية هو طرح نظرة عامة للنتاج الفكري المنشور عن الهجرة في أفريقيا بين سنتي 2011 و2022، وأيضًا تحديد أوجه القصور والمتطلبات المستقبلية في أبحاث الهجرة في أفريقيا في مجال الموضوعات الخاصة بإطار الاتحاد الأفريقي لسياسات الهجرة في أفريقيا. وتتضمن الشروح والتعليقات لهذا المشروع شروحًا وصفية تطرح موجزًا للعمل وشروحًا تقييمية وتعليقات تتضمن انتقادات أو تشمل أحكامًا على قيمة العمل وتعليقات مجمعة وشروحًا تشمل موجزًا وتقييمًا للعمل.

وتشمل الأهداف النوعية والبيبليوغرافيا التوضيحية لهذا البحث ما يلي:

- مراجعة النتاج الفكري بخصوص موضوع معين (الهجرة في أفريقيا)
- إحاطة القارئ علمًا بمصادر المعلومات.
- عرض لنوعية ومجال بحث المؤلفين.
- إبراز نقاط قوة وضعف المصادر.

1.3. البيبليوغرافيا التوضيحية

البيبليوغرافيا التوضيحية عبارة عن قائمة تشمل مصادر المعلومات (مثل المقالات الواردة بالنشرات أو فصول الكتب) والخاصة بموضوع معين. وتشمل استشهادًا بمصادر ومرفق بها تعقيب موجز على كل مصدر توثيقي والمشار إليه بأنه شرح توضيحي. وتم إنجاز الشرح من خلال القراءة النقدية مع تقييم النص. وأجريت عملية التقييم لتحقيق التالي:

- إعداد حكم مدروس عن مدى جدوى وملاءمة محتوى المصدر فيما يتعلق بالموضوع؛
- تحديد مدى الإسهام المعطى؛
- تقييم نقاط القوة والحدود.

وفي حين أن البيبليوغرافيا التوضيحية تقدم قائمة شاملة بالمقالات الخاصة بالهجرة في أفريقيا، فمن الأهمية بمكان ملاحظة أنه يكاد يكون من المستحيل إيراد تغطية كاملة لجميع أوجه العمل بشأن الموضوع. غير أن البيبليوغرافيا واسعة بدرجة كافية لتستفيد من المعلومات المتاحة حاليا، مما يتيح طرح قاعدة لهؤلاء الراغبين في تطوير معارفهم بأحدث التطورات مع رصد الثغرات والاحتياجات المستقبلية في بحوث الهجرة بأفريقيا.

1.4. الأسلوب المنهجي

تشمل المراجع الواردة في هذه البيبليوغرافيا التوضيحية مقالات وردت في المنشورات الدورية بين سنتي 2011 و2022. وفيما يلي شرح للمنهجية المتبعة في اختيار المقالات:

أجري بحث منهجي (بالاستعانة باستفسارات البحث) عن المفردات المتعلقة بالهجرة في أفريقيا في قواعد بيانات موقع سكوبس وشبكة العلوم. واستلزم البحث عن المنشورات الخاصة بهذه المراجعة الاستعانة بكلمات دلالية مختلفة. مثل هذا التوازن ضروري؛ إذ إن بعض الكلمات المفتاحية قد تعطي عددًا هائلا من الدراسات. ومن بين الكلمات الدلالية التي ضمتها استفسارات البحث: *المهاجر، والهجرة، والاتجار بالبشر، والنزوح القسري، وطالبو اللجوء وأفريقيا*. والسبب المنطقي وراء اختيار تلك المفردات هو أنه من الصعوبة بمكان أن تخلو أي مقالة/وثيقة عن الهجرة من استخدام كلمتي "مهاجر" و"هجرة" في ملخص البحث أو الدراسة. وبعبارة أخرى، فإن أي مقالة عن الهجرة أو حتى عن ركائز الهجرة يكاد يكون من المؤكد أن تتضمن كلمة 'الهجرة' في ملخصها. ووردت كلمة 'هجرة' في ست من إجمالي الركائز الثمانية. وقد أشارت الدراسات الخاصة بالتحويلات المالية إلى الهجرة في ملخصاتها. وقد وردت كلمة 'أفريقيا' في استفسارات البحث؛ لأن عدم إيراد ذلك سيؤدي إلى الحصول على تنويعات عديدة (من مناطق أخرى)، وهو الأمر الذي سيصعب من السيطرة على البحث. وبذل فريق البحث جهودًا حثيثة لإدراج وثائق مكتوبة بالفرنسية في استفسارات البحث المستخدمة في كلا من قاعدتي البيانات. إلا أن ذلك لم يتمخض عنه العثور على وثائق بالفرنسية باستثناء وثيقة مكتوبة بكل من الفرنسية والإنجليزية. وبوسعنا أن نتوقع أن المؤلفات المكتوبة بالفرنسية لم يتم تبويبها في قواعد البيانات المستخدمة.

وتمخض البحث في قواعد بيانات موقع سكوبس وشبكة العلوم عن 3037 و2467 نتيجة على التوالي. وتم دمج كلا من قاعدتي البيانات ثم جرى فحص جديد للمقالات لحذف المدخلات المتكررة. ليتبقى ما إجماله 3921 وثيقة بعد هذه المرحلة. وجرى قراءة موضوعات المقالات، وتم حذف أي مصدر لا يمت عنوانه بصلة للهجرة البشرية. وتمخض ذلك عن 594 وثيقة. وشملت المرحلة الثانية من عملية اختيار المقالات فحص المقالات من خلال قراءة الملخصات المعنية مع تطبيق بعض تركيبات الدمج والاستبعاد. وهي مبينة أدناه

1.4.1. معايير الدمج

(أ) المقالات ذات الأبحاث التجريبية أو النظرية.
(ب) المقالات التي تطرح موضوعات معمقة عن الهجرة في أفريقيا.
(ج) المقالات التي تطرح رؤية متميزة أو تختص بأي من ركائز الهجرة ضمن إطار الاتحاد الأفريقي لسياسات الهجرة في أفريقيا أو دبلوماسية الهجرة.
(د) المقالات ذات الصبغة الخاصة بحركة المركزية الأفاريقية؛ أي بمعنى الدراسات التي تُعنى أساسًا بالهجرة في أفريقيا.
(هـ) المقالات التي تتمحور حول الهجرة؛ أي الأبحاث التي تركز بشكل أساسي على قضية الهجرة؛ ومع ذلك، يمكن أن ترتبط أيضًا بقضايا أخرى مثل تغير المناخ أو الأمن الغذائي أو المائي أو الصراع - على أن يكون التركيز الرئيسي على الهجرة.

1.4.2. معايير الاستبعاد

(أ) المقالة لم تقدم رؤية متعمقة ملائمة عن الهجرة في أفريقيا
(ب) لم تتطرق المقالة لأي من ركائز إطار الاتحاد الأفريقي لسياسات الهجرة في أفريقيا أو دبلوماسية الهجرة
(ج) المقالة ليست ذات مركزية أفاريقية
(د) المقالة لا تتناول موضوع الهجرة ذاتها

أي مقالة تندرج تحت قائمة أي من معايير الاستبعاد الأربعة تعد ليست ذات قيمة وتستبعد. تم إدخال جميع الموضوعات والملخصات في صفحة من برنامج ميكروسوفت إكسل للفحص بالاستعانة بمعايير الدمج والاستبعاد. وتم اختصار عدد المقالات على النحو التالي:

- قام فريق البحث بقراءة وثائق وموضوعات البحث واستبعاد المقالات غير ذات الصلة بالموضوع. من إجمالي 3921 وثيقة تم استبعاد 3327، ثم تم اختصار عدد الوثائق ذات الصلة إلى 594.

- قام الباحثون بقراءة ملخصات المقالات المتبقية وتحديد واستبعاد المقالات غير ذات الصلة بالموضوع. ومن إجمالي 594 مقالا وجد أن 151 فقط منها صالحة.

- تم تصدير النصوص الكاملة للوثائق البالغ عددها 151 إلى موقع Atlas.ti وقراءتها من قبل الباحثين الذين استبعدوا 21 مقالة أخرى بعد هذه العملية. وتمت الاستعانة بما إجماليه 130 وثيقة في البيبليوغرافيا التوضيحية.

أتاحت هذه العملية للفريق رصد ما إجماليه 130 مصدرًا مثلت جزءًا من البيبليوغرافيا التوضيحية. وأعد فريق البحث بيانات لاحقة عن الهجرة في أفريقيا، والتي تصف عدة خواص تمثل تفسيرات دقيقة لمحتويات مجموعات البيانات. ولخصت البيانات اللاحقة معلومات عن تلك البيانات وكان من شأنها تيسير الاستنتاجات والعمل المقترن بأمثلة خاصة. ومن السمات الرئيسية التي تضمنتها المعلومات البعدية: السنة والمؤلف/المؤلفون والعناوين وسلاسل/اسم الدورية المتخصصة والمجلد والإصدار ومعرف الغرض الرقمي وعنوان البريد الإلكتروني للمؤلف المختص ونوع البحث والتغطية والتركيز الموضوعي ... إلخ. وبصورة عامة تم عرض المصادر الرئيسية لبيانات الهجرة على نموذج ميكروسوفت إكسل وقاعدة بيانات/دليل. بشكل عام، تم تقديم المصادر الرئيسية لبيانات الترحيل في كل من برنامج مايكروسوف إكسل وتنسيقات قاعدة البيانات/الكتالوج.

1.4.3. حدود المنهجية

تماثل بعض الحدود الخاصة بالأسلوب المنهجي تلك التي تصادف في أي بحث منهجي في قواعد البيانات. بادئ ذي بدء، وحتى رغم أن الأسلوب المنهجي قد اتبع قائمة عريضة من الكلمات الدلالية في البحث عبر قواعد البيانات، فمن الممكن حدوث فقدان لبعض المقالات المهمة نظرًا لوفرة الكلمات المستخدمة في بحوث الهجرة. وأيضًا يوجد احتمال أن تكون قواعد البيانات قد حذفت بعض الدراسات بسبب عدم دقة ومواءمة المراجع. وربما تكون المقالات ذات الصلة في الدوريات والتي لم تكن مدرجة في قواعد البيانات المستخدمة قد أغفلت. وأخيرًا، ورغم اتباع عملية منهجية صارمة في كل تفاصيل البحث، يعترف فريق المراجعين باحتمال وجود درجة ما من الذاتية بسبب النهج النوعي المتبع في فحص الوثائق.

1.4.4. السمات العامة للمقالات في البيبليوغرافيا التوضيحية

يطرح هذا القسم تحليلا لـ 130 مقالا تضمنتها البيبليوغرافيا بشأن سماتها العامة. وتتضمن الخصائص المطروحة سنة النشر ومنهج البحث وتغطية الدراسة أو حدود الدراسة والتركيز الموضوعي (بناء على الركائز المتعلقة بالموضوع والتي سبق إيجازها). وحللت الدراسة أيضًا عدد المقالات المتاحة بوصفها مقالات يتاح الوصول اليها (شكل 1). ويشير الشكل إلى أن 27% من المقالات المعروضة كانت متاحة للجميع، في إشارة واضحة إلى أن معظم المقالات الخاصة بالهجرة ربما لا تكون متاحة وجاهزة للأفراد والمؤسسات ممن لا يقدرون على تحمل مصاريف الاشتراك في هذه المقالات والنشرات الدورية.

الشكل 1: عدد المقالات ذات الوصول المفتوح

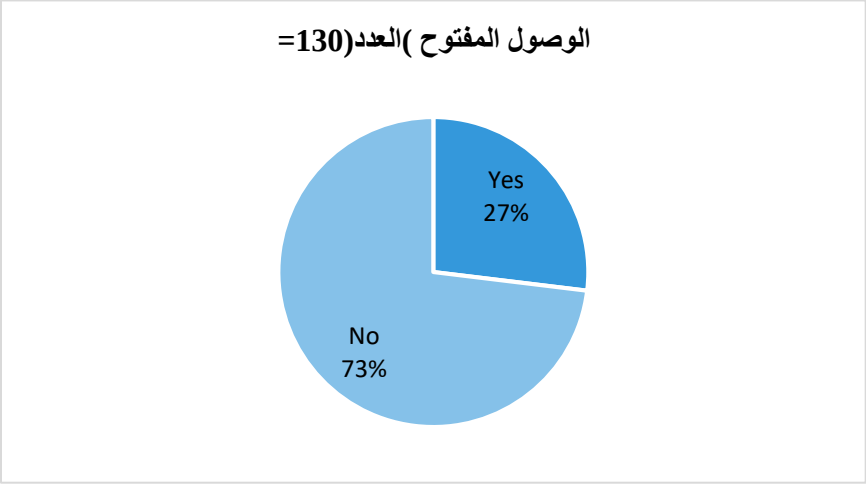

المصدر: الحسابات الخاصة بالمؤلف

1.4.5. المخطط الزمني للنشر

نحو 39% من إجمالي 130 وثيقة نشرت بين سنتي 2011 و2016. وبدءًا من سنة 2017، حدثت زيادة كبيرة في عدد المواد المنشورة عن الهجرة في أفريقيا، مما يعكس زيادة الاهتمام بالظاهرة. 87ومن سنة 2017 وحتى 2019، تم اختيار حد أدنى من المقالات بلغ 11 مقالا للبيبليوغرافيا. وبلغ عدد المنشورات المختارة ذروته سنتي 2020 و2021، ما يؤكد مجددًا على الاهتمام المتزايد بالهجرة في أفريقيا. وجدير بالملاحظة أن البحث عن الوثائق أجري في مارس 2022، وهو ما يمكن أن يكون قد أقر على محدودية عدد المنشورات لسنة 2022.

الشكل 2: عدد المقالات لكل سنة

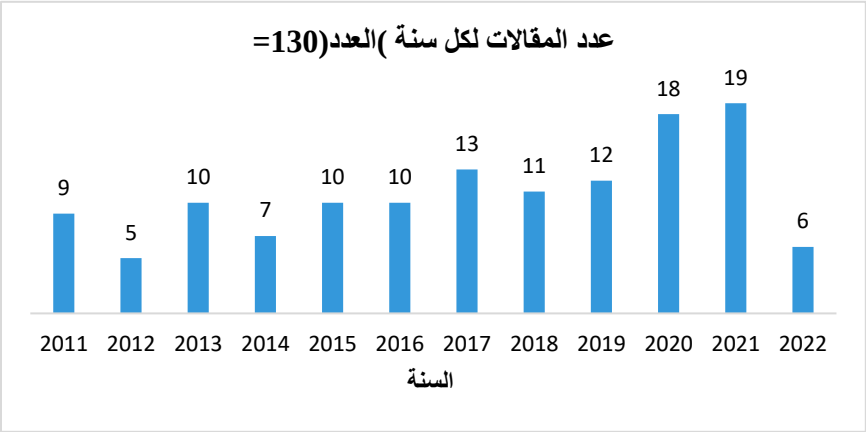

المصدر: الحسابات الخاصة بالمؤلف

1.4.6. منهج البحث

تم تصنيف مناهج البحث التي انتهجها المؤلفون في المقالات المختارة إلى البحث التجريبي والبحث المكتبي. ويشير ما سبق إلى البحث الذي يستفيد من البيانات المرتكزة على دلائل وتم جمعها إما بصورة وصفية أو كمية من مواقع البحث. ومن أجل إتمام هذه البيبليوغرافيا تم تصور البحث المكتبي بوصفه بحثًا أجري أصلا بالاستعانة ببيانات ثانوية أو تستند إلى مراجعة المؤلفات. وأوضح التحليل أن أكثر من ثلثي المقالات المتضمنة (72%) عبارة عن بحوث تجريبية. ويعكس ذلك الاعتماد على البيانات الميدانية في معظم مراحل الأبحاث الخاصة بالهجرة.

الشكل 3: منهج البحث

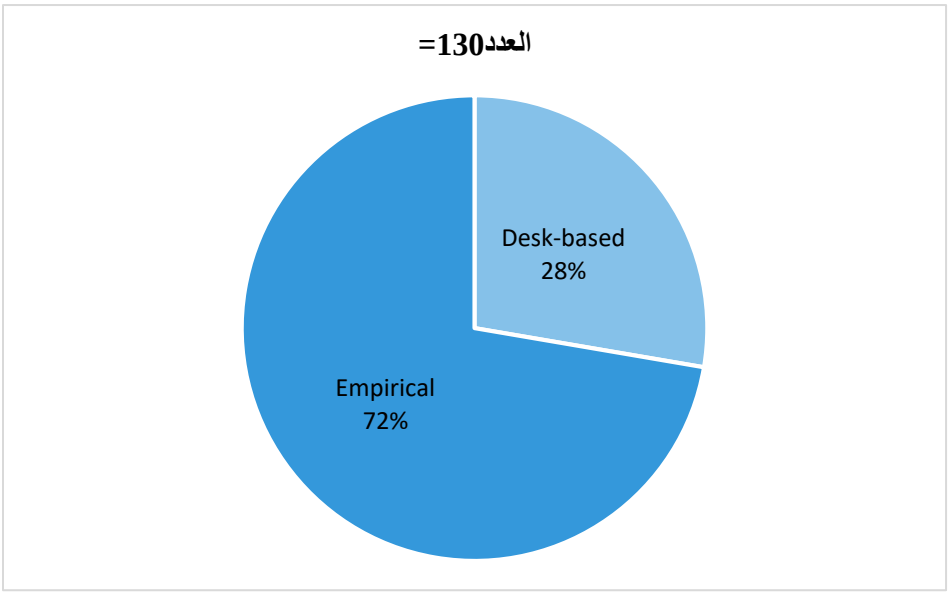

المصدر: الحسابات الخاصة بالمؤلف

1.4.7. التركيز الجغرافي

أجريت محاولة لتصنيف المقالات على أساس المكان الذي تركز عليه الدراسة أو الذي وقعت فيه. أما الدراسات الخاصة بالدول المتعددة، فهي الأبحاث التي تضم بلدين أو أكثر في أفريقيا. وتتناول الدراسات القطرية الأبحاث التي تجري في بلد واحد فقط. وتتضمن الأبحاث التي تجري على المستوى الإقليمي البحوث التي تتم في مجتمعات اقتصادية مختلفة في أفريقيا، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي،

فضلا عن القرن الأفريقي وشمال أفريقيا. كما أن معظم الأبحاث المتضمنة عبارة عن دراسات قطرية (نحو 40%). علاوة على ذلك، فإن 35 دراسة تناولت أفريقيا ككل أو أفريقيا جنوب الصحراء بينما كانت 28 دراسة متعددة البلدان، وركزت 14 دراسة من المقالات المختارة على الصعيد الإقليمي.

الشكل 4: مجال الدراسة أو حدود الدراسة

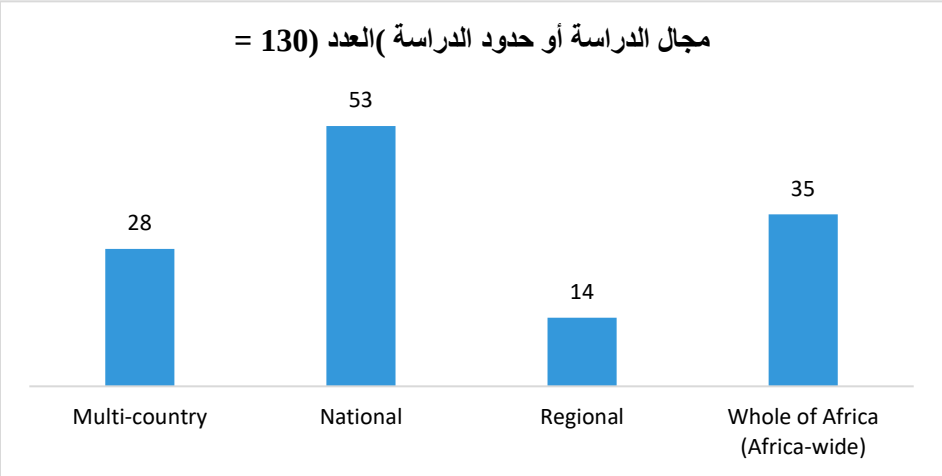

المصدر: الحسابات الخاصة بالمؤلف

الشكل 5: مقالات تركز على الموضوع

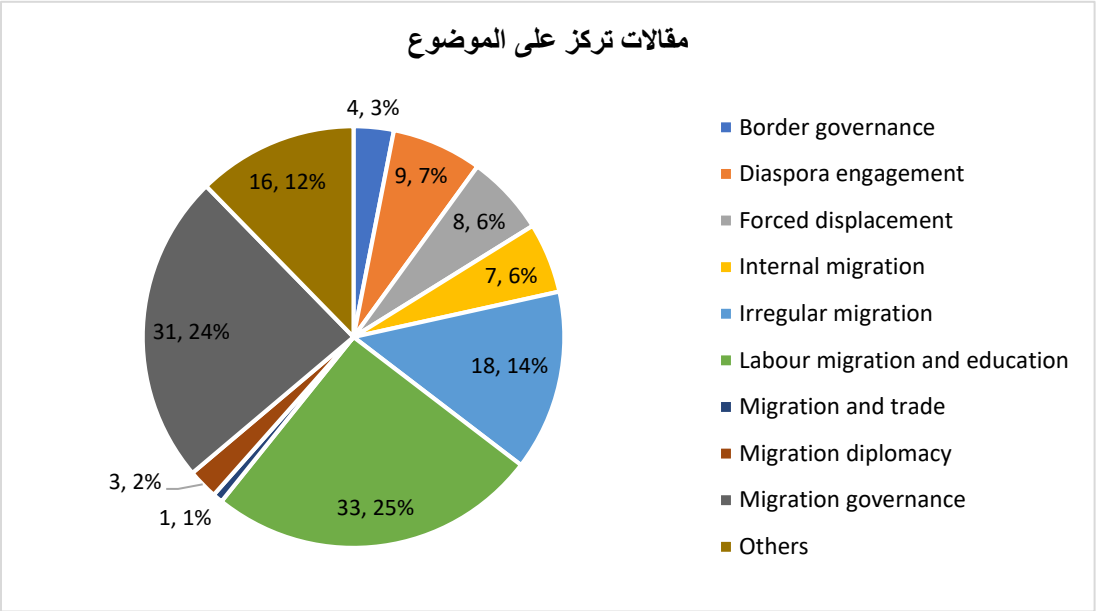

المصدر: الحسابات الخاصة بالمؤلف

1.4.8. عدد المقالات التي تركز على الموضوع لكل سنة

عدد المقالات في كل من الدراسات التي تركز على الموضوع (ونسبتها المئوية من الإجمالي) موضحة في الشكل 5. عدد المقالات المختارة المقابل للموضوعات المناظرة المتضمن في البيبليوغرافيا هو: حوكمة الهجرة (العدد = 31)، هجرة اليد العاملة والتعليم (العدد = 33)، اندماج المغتربين (العدد = 9)، حوكمة الحدود (العدد = 4)، الهجرة النظامية (العدد = 19)، النزوح القسري (العدد = 8)، الهجرة الداخلية (العدد = 7)، الهجرة والتجارة (العدد = 1)، دبلوماسية الهجرة (العدد = 3)، وأخرى (العدد = 16).

إجمالا، يشير الجدول (الشكل 5) إلى الاتساق في ملاءمة هجرة اليد العاملة والتعليم كموضوع عن الهجرة على مر السنين. ويؤكد ذلك أن معظم الأشخاص يهاجرون للاستفادة من الفرص الاقتصادية والوظائف في مجتمعات المقصد. علاوة على ذلك، تأثر العدد الإجمالي للمقالات بهيمنة المؤلفات الخاصة بالتحويلات المالية باعتبار ذلك مكونًا فرعيا للموضوع. وتزايد باطراد حوكمة الهجرة كموضوع في أهميته على مدى السنين مع نشر أكثر من 80% من المقالات عن الموضوع بين سنتي 2017 و2022. وكانت الهجرة غير النظامية أيضًا موضوعًا رئيسيا في ضوء استمرار بروز الموضوع على مدى السنين. جدير بالذكر أيضًا أن نحو نصف البحوث الخاصة بالهجرة غير النظامية ركز على غرب أفريقيا أو على إحدى دول غرب أفريقيا؛ وربما يرجع سبب ذلك إلى أن هذه المنطقة يخرج منها عدد هائل من المهاجرين قاصدين أوروبا. ومن الواضح أن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من الموضوعات المحورية التي تمثل تحديات طويلة الأمد لأفريقيا.

توجد مطبوعات مهمة عن دمج المغتربين والنزوح القسري والهجرة الداخلية رغم أن الأبحاث التي تناولت تلك الموضوعات يجب أن يرتفع عددها بسبب العدد القليل نسبيا بالمقارنة بالموضوعات الأخرى. بشكل عام، هناك ندرة في المؤلفات حول الهجرة والتجارة، بالإضافة إلى دبلوماسية الهجرة. ما سبق يبعث على الدهشة في ضوء مدى أهمية التجارة لتحقيق التنمية في أفريقيا. ومع ذلك، فهناك احتمال أن المنشورات حول هذا الموضوع سوف تزداد في ضوء إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

1.5. عرض البيبليوغرافيا

جرى تلخيص المقالات وعرضها من خلال تصنيفها إلى مجالات حسب الموضوع بناءً على ركائز إطار الاتحاد الأفريقي لسياسات الهجرة في أفريقيا ودبلوماسية الهجرة، وفئة أشير إليها تحت اسم 'أخرى'. ويقدم هذا القسم ملخصًا عن المقالات ذات الصلة المتضمنة في البيبليوغرافيا والتي تم تجميعها في الموضوعات التي سبق وصفها. ويطرح القسم اللاحق نظرة عامة لأوجه القصور الرئيسية في البحث ومقترحات تتناول المتطلبات المستقبلية له.

Adam, I., Trauner, F., Jegen, L., & Roos, C. (2020). West African interests in (EU) migration policy. Balancing domestic priorities with external incentives. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, *46*(15), 3101–3118. https://doi.org/10.1080/1369183X.2020.1750354

يقدم المقال لمحة عامة عن المصالح المتنوعة لسياسة الهجرة لدول غرب أفريقيا باستخدام غانا والسنغال كدراستي حالة. وهو يكشف عن المصالح المتباينة في اللعب بناءً على مجالات القضايا ومجموعات مختلفة من الفاعلين السياسيين. استند البحث إلى مزيج من مقابلات الخبراء شبه المنظمة ومراجعة وثائق السياسة. ويقترح المؤلفون أن تشكيل تفضيلات سياسة الهجرة يجب أن يُدرس باعتباره قضية سياسة "داخلية"، وهو نهج يصف كيف تعزز الروابط المتبادلة بين الفاعلين الدوليين والمحليين ومصالحهم مراعاة رغباتهم. وتتناول الدراسة بالتفصيل المصالح المتنوعة والمتطورة لسياسة الهجرة لدول غرب أفريقيا، مع التمييز بين المصالح المدفوعة محليًا والمصالح المدفوعة دوليًا. وبالتالي، فإن النتيجة عبارة عن حقيبة مختلطة ترى، على سبيل المثال، أن دول غرب أفريقيا تصر على أولوياتها (مثل معارضة عمليات الإعادة القسرية)، وفي بعض الحالات الأخرى تعيد تفسير مصالحها السياسية بما يتماشى مع السياسات الخارجية (الاتحاد الأوروبي) أو وضع سياسات جديدة (مثل تحسين قدرات مراقبة الحدود).

Aniche, E. T. (2022). Borders, migration and xenophobic policies in West Africa. *Africa Review*, *14*, 24–47. https://doi.org/10.1163/09744061-20220121

يستكشف المقال تأثير السياسات المعادية للمهاجرين لدول غرب أفريقيا على تنفيذ بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية تنقل الأشخاص من خلال استعراض المؤلفات ذات الصلة. يقول المؤلف إن التمييز القائم على كره الأجانب وطرد مواطني المجتمع لا يزالان شائعين داخل المنطقة، وكلاهما أعاق تنفيذ بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. والأسباب الكامنة وراء ذلك هي سلسلة من العوامل الاقتصادية (بما في ذلك حماية الوظائف والصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية)، والدوافع الأمنية والخلافات السياسية. يتهم المؤلف كذلك الطبقة السياسية بتغذية وإثارة الوعي العرقي للاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها، مما أدى بالتالي إلى ظهور ظاهرة رهاب الأجانب. والدافع الأساسي لسياسات كراهية الأجانب في غرب أفريقيا، وفقًا للمؤلف، هو الرغبة في/أو الهوس بالاستيلاء على السلطة السياسية أو الاحتفاظ بها من خلال اللعب بورقة "كراهية الأجانب". إن تعزيز القدرة المؤسسية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تصبح قادرة على إنفاذ بروتوكولها من خلال الجزاءات، وكذلك تعميق الوعي الطبقي بين المحكومين هي بعض التوصيات المنبثقة عن الدراسة.

Attoh, F., & Ishola, E. (2021). Migration and regional cooperation for development: ECOWAS in perspective. *Africa Review*, *13*(2), 139–154.

https://doi.org/10.1080/09744053.2021.1943146

تستكشف الورقة بروتوكول الحركة الحرة للأشخاص التابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سياق جدول أعمال التنمية في المنطقة، وتسلط الضوء على التحديات التي تواجه تنفيذ البروتوكول. وفقًا للمؤلفين، فإن الطبيعة المرتكزة على الدولة لإدارة الهجرة تشكل تحديات كبيرة. فهو يلقي بمسؤولية جسيمة على عاتق الدولة في استغلال إمكانات الهجرة، ويعيق التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن قضايا الهجرة، ويؤدي إلى عدم التوافق بين سياسات الهجرة الوطنية والإقليمية. وقد زاد ما سبق تعقيدًا بسبب القدرات المحدودة للدولة والتخلف الإنمائي المستمر في المنطقة. أكد المؤلفان أهمية تمكين الجهات الحكومية من المساهمة في إدارة الهجرة بشكل أفضل وتنفيذ نظام نقدي موحد في المنطقة.

Bisong, A. (2019). Trans-regional institutional cooperation as multilevel governance: ECOWAS migration policy and the EU. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, *45*(8), 1294–1309. https://doi.org/10.1080/1369183X.2018.1441607

يقيّم المقال دور التعاون المؤسسي عبر الإقليمي في صنع سياسة الهجرة داخل المنطقة. في إطار الحوكمة متعددة المستويات، يستكشف المقال العلاقات بين مجموعة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دور الاتحاد الأوروبي في وضع سياسات الهجرة الإقليمية وفي تشكيل حوكمة الهجرة في غرب أفريقيا. تم استكمال استعراض المؤلفات ذات الصلة ووثائق السياسات في 12 مقابلة شبه منظمة. ويؤكد المؤلف أن علاقات القوة تلعب دورًا رئيسيا في التعاون المؤسسي عبر الإقليمي. وتلعب العديد من المصالح، وأحيانًا المتباينة دورًا في هذه العلاقات، مما يؤدي إما إلى نهج أكثر انتهازية أو نهج أكثر تعاونًا بين هذين الطرفين. وتؤدي ديناميات التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى عدم وضوح المستويات في إدارة الهجرة (الثنائية والإقليمية ومتعددة المستويات) في غرب أفريقيا.

Bisong, A. (2021). Invented, invited and instrumentalised spaces: Conceptualising non-state actor engagement in regional migration governance in West Africa. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 1–19. https://doi.org/10.1080/1369183X.2021.1972570

يستكشف المقال كيف أن مساحات المشاركة التي تستخدمها الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة تشكل عمليات صنع سياسة الهجرة. على وجه الخصوص، يدرس المقال تأثير ومساهمات الجهات غير الحكومية الفاعلة على حوكمة الهجرة الإقليمية في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالاعتماد على نهج بحثي متعدد الأساليب تم استكماله بمراجعة المؤلفات والوثائق ذات الصلة. ويفترض المؤلف أن مساحات المشاركات تتخذ شكل المساحات "المخترعة" و"المدعوة" و"الآلية". في حين أن الأول يشكل فضاءات للمشاركة من أجل "الحوكمة من الأسفل" للهجرة، فإن المجالين الآخرين

فضاءان أكثر رسمية للهجرة الإقليمية "الحوكمة من الأعلى". وأعطى هذا الأمر استنتاجين مفيدين: أولاً، تستخدم الجهات غير الحكومية مساحات للتفاعل مع الجهات الحكومية وفيما بينها من أجل الترويج لأهدافها. ثانيًا، تؤدي المساحات المخصصة لمشاركات الجهات غير الحكومية الفاعلة إلى مجموعة مختلطة من المناهج من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى لحوكمة الهجرة الإقليمية. وفي جوهرها، فإن الجهات غير الحكومية الفاعلة قادرة على التأثير على عمليات السياسة من خلال انخراطها في هذه المساحات.

Boersma, M., Koch, D. J., Kroon, L., McDougal, D., Verhoeff, G., & Wang, Y. (2022). Learning in migration management? Persistent side effects of the EUTF. ***International Migration, November 2015,*** **.14–1https://doi.org/10.1111/imig.12965**

تشرح الدراسة المؤلفات المتزايدة حول الآثار غير المقصودة في إدارة الهجرة من خلال دراسة الآثار غير المقصودة للصندوق، والعوامل التي تمنع صانعي السياسات من تخفيف الآثار غير المقصودة المحددة باستخدام ثلاث دول أفريقية كدراسات حالة. ويجمع البحث بين استعراض المؤلفات والوثائق ذات الصلة والمقابلات شبه المنظمة. وقد تم تحديد أربعة آثار غير مقصودة: زيادة عنف حرس الحدود، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة للمهربين وتقويض سبل العيش، وزيادة مستويات سوء الإدارة في الدول المستقبلة، وإضفاء الشرعية على الحكومات ذات الشرعية المحدودة. كما أن أسباب استمرار الآثار غير المقصودة تضاعفت ثلاث مرات، الأمر الذي يعكس القيود المفروضة على تعلم السياسات. وهي حدود فنية ومؤسسية وأيديولوجية، وكلها متبادلة التأسيس. تظهر الدراسة أنه لا يكفي تسليط الضوء على الآثار غير المقصودة (لإدارة الهجرة) ولكن التحقيق في أسباب ظهورها واستمرارها أمر بالغ الأهمية. يجب أن يتم مناقشة هذا الأمر في البحوث المستقبلية.

Bolarinwa, J. O. (2015). The ECOWAS free movement protocol: Obstacle or driver of regional integration? ***Insight on Africa,*** **.168–154 ,(2)** ***7***

https://doi.org/10.1177/0975087815580731

من خلال مراجعة المؤلفات ذات الصلة، يقيّم المقال المكونات والقيود الرئيسية لبروتوكول الحركة الحرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعتمد سنة 1979. وينقسم البروتوكول إلى ثلاث مراحل: الدخول المجاني للمواطنين في الدول الأعضاء بدون تأشيرة لمدة 90 يومًا وحق الإقامة وحق الاستقرار. ورغم أن تنفيذ البروتوكول قد أحرز قدرًا من النجاح، لاسيما فيما يتعلق بزيادة تدفق هجرة المواطنين المحليين من المنطقة دون الإقليمية، فإن القصور في التنفيذ كان واضحًا. ويشتمل هذا على العديد من عمليات التفتيش على الحدود، بما في ذلك المضايقات الشديدة والابتزاز على الحدود، والتأخير في تنفيذ سياسات تحرير التجارة، والتوتر في الدول التي يكون فيها المهاجرون دون الإقليميين مهمين في قطاعي التجارة والعمل في الاقتصادات، وعمليات الطرد، والمضايقات على نطاق واسع، والإخلال بحقوق الإنسان. ومن الواضح أن حق الإقامة والاستقرار لم يتم تنفيذه بالكامل. يوصي المؤلف، من بين أمور أخرى، بمواءمة القوانين الوطنية التي تتعارض مع المعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية.

Brachet, J. (2016). Policing the Desert: The IOM in Libya Beyond War and Peace. ***Antipode,*** **.292–272 ,(2)** ***48*** **https://doi.org/10.1111/anti.12176**

يقدم البحث نقدًا لأنشطة المنظمة الدولية للهجرة على أرض الواقع، قبل وأثناء وبعد نزاع 2011 في ليبيا، وتأثير هذه الأنشطة على المهاجرين والسكان المحليين ووكلاء النقل ومسؤولي الدولة. تعتمد الدراسة على منهج نوعي للبحث. ويقول المؤلف إن طريقة عمل المنظمة الدولية للهجرة مزيج من اليد اليمنى واليسرى للدولة، أي الإكراه والرعاية الاجتماعية، مع تجنب كل أشكال الرقابة الديمقراطية. تشارك المنظمة الدولية للهجرة بفاعلية في الكفاح العالمي ضد الهجرة غير النظامية، دون إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات المهاجرين ورغباتهم. وظلت أهداف المنظمة الدولية للهجرة كما هي: السيطرة على المهاجرين وإخراجهم بشكل منهجي من الحدود الجنوبية لأوروبا. ووفقًا للمؤلف، فإن المنظمة الدولية للهجرة وأنشطتها توفر بالتالي منظورًا يمكن من خلاله فهم إدارة الأزمات والتدخلات الإنسانية في إطار مخطط أكبر للسيطرة الدولية على السكان الذين يُعتبرون غير مرغوب فيهم.

Carciotto, S. (2021). Making Asylum Seekers More Vulnerable in South Africa: The Negative Effects of Hostile Asylum Policies on Livelihoods. ***International Migration,*** **–3 ,(5)** ***59*** **.18https://doi.org/10.1111/imig.12788**

يستكشف المقال الآثار المترتبة على سياسات اللجوء الجديدة المصممة للحد من حق طالبي اللجوء في العمل في جنوب أفريقيا من خلال منهج بحث نوعي واستعراض المؤلفات والوثائق ذات الصلة. ويقدم المؤلف أدلة على أن القيود المفروضة على حق طالبي اللجوء في العمل ذات آثار اجتماعية واقتصادية متنوعة تتجاوز حياة وظروف ملتمسي اللجوء أنفسهم. ويساهم منع طالبي اللجوء من الانخراط في العمل الحر على المدى الطويل في زيادة نقاط الضعف في سبل كسب العيش، كما أدى إلى ظهور ممارسات العمل الاستغلالية. كما يحد هذا التقييد من قدرة طالبي اللجوء على العمل في القطاع الرسمي، ما يجبر الكثيرين على البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي حيث يتم استغلالهم بشكل متزايد. ويجادل المؤلف بأن هذا النوع من التوجيهات السياسية من غير المرجح أن يحقق النتيجة المرجوة، وربما يؤدي إلى المزيد من "عدم الشرعية". ويتمثل أحد قيود الدراسة في أن التحقيق التجريبي يقتصر على مجموعتين مركزتين وخمس مقابلات. ثمة حاجة إلى مزيد من البحث لإعادة تأكيد دوافع الدراسة.

Dinbabo, M. F., & Badewa, A. S. (2020). Monitoring migration policy frameworks, treaties and conventions for development in Africa. ***Journal of African Union Studies,*** **.49–23 ,(1)** ***9*** **https://doi.org/10.31920/2050-4306/2020/S9N1A2**

يستخدم المقال نموذج جيتس للتنفيذ الفعال لمراجعة نظام سياسة الهجرة في أفريقيا وتقييم تنفيذه الفعال بهدف سد الفجوات بين سياسات الهجرة الوطنية متعددة الأطراف والأطر متعددة الأطراف في أفريقيا من خلال مراجعة المؤلفات ذات الصلة ووثائق السياسة. وهو يستكشف العوامل الحاسمة لانخراط أصحاب المصلحة المتعددين في تسخير إمكانات الهجرة من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا. وقد سلط المؤلفون الضوء على القيود التي تعترض التنفيذ الفعال لأطر سياسات الهجرة في أفريقيا، بما في ذلك المصالح المجزأة أو المتنافسة والرصد غير الفعال والإبلاغ عن التأثير الإنمائي لكل من الأطر والهجرة بشكل عام. وأشاروا إلى أن إعادة التفكير في إطار سياسة الهجرة لأفريقيا (2018-2030) والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المتعلقة بـ 'حرية تنقل الأشخاص' أمر بالغ الأهمية للاستفادة من إمكانات الهجرة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. يمكن أن يكون المجال لمزيد من البحث في تكثيف إجراء البحوث التجريبية لتقييم القيود المفروضة على تنفيذ أطر سياسات الهجرة في أفريقيا.

Dini, S. (2018). Migration management, capacity building and the sovereignty of an African State: International Organization for Migration in Djibouti. ***Journal of Ethnic and Migration Studies,*** **.1705–1691 ,(10)*44*https://doi.org/10.1080/1369183X.2017.1354058**

تستكشف الورقة إنتاج سيادة الدولة وسياسات الهجرة في أفريقيا من خلال دراسة إثنوغرافية لدور المنظمة الدولية للهجرة في إدارة الحدود وإدارة الهجرة باستخدام جيبوتي كدراسة حالة. يؤكد المؤلف أن ممارسات المنظمة الدولية للهجرة تمتد من كونها مقدم خدمة محايد إلى تأييد وتأكيد السلطة السياسية الموجودة مسبقًا. ومن الواضح أن ممارسات المنظمة الدولية للهجرة على الحدود قد ظهرت كأداة لتطبيق السلطة السيادية وإضفاء الطابع المؤسسي على حالة الاستثناء في الدولة المضيفة. وتشارك المنظمة بعمق وتدعم المؤسسات المحلية والدولة في جدلية الإقصاء والقبول: إقصاء غير المرغوب فيهم (المهاجرين غير المسجلين) وقبول المواطن وبناء المواطنة. يلقي تقييم نقدي لممارسات المنظمة الدولية للهجرة الضوء على كيفية تحويل هذه المنظمات لكل من الممارسات السيادية والعقلانية للدول القومية، مع الكشف أيضًا عن الأنماط الدقيقة للهيمنة بين شمال الكرة الأرضية والجنوب العالمي. ويختتم المؤلف مقالته بالدفاع عن المزيد من الدراسات الإثنوغرافية حول أنشطة المؤسسات مثل المنظمة الدولية للهجرة من أجل الكشف عن آثار وعواقب أنشطتها.

Gordon, S. (2022). Mass Preferences for the Free Movement of People in Africa: A Public Opinion Analysis of 36 Countries. ***International Migration Review,*** **.295–270 ,(1)*56***

https://doi.org/10.1177/01979183211026243

بعد اعتماد الاتحاد الأفريقي لبروتوكول حرية تنقل الأشخاص، والحق في الإقامة، والحق في الإقامة والاستقرار، يقيّم المقال الآراء العامة والتفضيلات والمواقف تجاه حرية تنقل الأشخاص بين 36 دولة أفريقية. وتستخدم الدراسة بيانات من منظمة المقياس الأفريقي، وتم تقدير النتائج باستخدام تحليل الانحدار متعدد المتغيرات. وتشير الأدلة إلى قدر كبير من التباين في التفضيلات المتعلقة بالتنقل بين البلدان وداخلها. وهي توضح أن عوامل الهوية، بدلاً من العوامل النفعية، كانت تنبؤاتها بالمواقف قوية على المستوى الجزئي. وعلى المستوى الكلي، كان للنموذج النفعي قوى تنبؤية قوية حيث إن التنمية الاقتصادية الكلية كانت مرتبطة سلبًا بالمواقف تجاه حرية الحركة. علاوة على ذلك، أثرت المواقف القومية والمشاعر المعادية للمهاجرين سلبًا على دعم المواطنين لحرية التنقل. كيف تشكل رغبات الهجرة والاختلافات العرقية اللغوية أو تؤثر على المواقف تجاه حرية الحركة في أفريقيا؛ تلك مجالات تحتاج مزيدًا من البحث.

Hirsch, A. (2021). The African Union's Free Movement of Persons Protocol: Why has it faltered and how can its objectives be achieved? ***South African Journal of International Affairs,*** **.517–497 ,(4)*28*https://doi.org/10.1080/10220461.2021.2007788**

منذ اعتماد بروتوكول التنقل الحر للأفراد وحق الإقامة وحق الاستقرار في أفريقيا في يناير 2018، وقعت 32 دولة على البروتوكول، بينما صادقت عليه أربع دول فقط. وتفحص المقالة البروتوكول وتدرسه في سياق الموافقة مؤخرًا على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتزعم بأن الأسباب الكامنة وراء الموافقة البطيئة على البروتوكول معقدة، وتشمل مخاوف من الدول بشأن التخلي عن الحماية السيادية المتعلقة بحركة الأشخاص وعدم الوضوح فيما يتعلق بعملية تنفيذه. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر أنظمة التسجيل المدني غير الملائمة في العديد من البلدان الأفريقية على صحة الهوية القانونية و/أو وثائق السفر اللازمة لتسهيل حرية تنقل الأشخاص. كما تقدم الورقة بعض الاقتراحات حول تنفيذ البروتوكول وتعزيز حرية تنقل الأشخاص بشكل عام. وتشمل هذه الاقتراحات، من بين أمور أخرى، تعزيز أنظمة توثيق الهوية والتسجيل المدني، وتبادل البيانات المدنية والجنائية بين الدول، وتحسين إدارة الحدود. علاوة على ذلك، هناك توصية مهمة تتمثل في اقتراح إنشاء لجان فنية على المستويين الإقليمي والقاري لتتحمل مسؤولية تسهيل تنفيذ البروتوكول من خلال تعزيز المحادثات بين الحكومات وتمكين الجهات الفاعلة لتنفيذه.

Iwuoha, V. C., & Mbaegbu, C. C. (2021). Border Governance and Its Complications in West Africa: What Can Be Learned from Constructivism? ***Society,*** **.281–269 ,(4)*58***

https://doi.org/10.1007/s12115-021-00622-7

يستخدم المقال حالتي نيجيريا وجمهورية بنين لاستكشاف مدى ضعف آليات إدارة الحدود في غرب أفريقيا. من خلال استعراض المؤلفات ذات الصلة، يؤكد المؤلفون أنه لا النهج المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولا أحادية كل دولة على حدة يمكنهما إفراز أنظمة يمكن الاعتماد عليها لحوكمة الهجرة الفعالة في منطقة غرب أفريقيا. وهم يناقشون نهجًا ثالثًا قائمًا على البنائية الاجتماعية والذي من شأنه أن يرى الدول المجاورة أو المتاخمة تنفذ أنظمة هجرة مرنة ومتماسكة ومختلطة تستجيب لسياقاتها واحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بينما تتكيف أيضًا مع النهج

الإقليمي العام ولكن يتجاوز أحاديتهم المتميزة. هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول الآثار المحتملة لتوصياتهم أو أدلة على نتائج مثل هذه في سياقات أخرى.

Mabera, F. (2017). The impact of xenophobia and xenophobic violence on South Africa's developmental partnership agenda. ***Africa Review,*** **.42–28 ,(1)*9***

https://doi.org/10.1080/09744053.2016.1239711

يستعلم المقال عن العنف القائم على كراهية الأجانب في جنوب أفريقيا وتأثيره على جدول أعمال المساعدة الإنمائية للبلد. ويؤكد المؤلف أن آثار العنف رجعية إلى حد كبير؛ فهي لم تضع جنوب أفريقيا في صورة إيجابية وعلقت الآمال على السياسة الخارجية للبلاد وعلى الأخص جدول أعمالها الأفريقي. ويرى المؤلف أن محور القضية المطروحة في ضوء موجات العنف القائم على كراهية الأجانب هو ما إذا كان جدول أعمال جنوب فريقيا الخاص بالتنمية في أفريقيا ذو مصداقية كافية ويعطي الأولوية للقارة، وله ما يبرره، أم هو مجرد كلام تستعرض به جنوب أفريقيا تفوقها ووضعها الاستثنائي. كما يعيب المؤلف الخلط بين كراهية الأجانب ورهاب الأفارقة باعتباره محاولة للابتعاد عن القضايا الحقيقية مثل الفقر وعدم المساواة. إن إيجاد حلول دائمة لقضية بغض الأجانب قد ينطوي على التعامل مع الموضوعات الأساسية في قلب الهجرة والدمج، بما في ذلك حرية تنقل الأشخاص، وحقوق طالبي اللجوء واللاجئين، والحصول على الخدمات الأساسية، وتوظيف وتعليم المهاجرين.

Moyo, I., & Nshimbi, C. C. (2020). Of Borders and Fortresses: Attitudes Towards Immigrants from the SADC Region in South Africa as a Critical Factor in the Integration of Southern Africa. ***Journal of Borderlands Studies,*** **.146–131 ,(1)*35***

https://doi.org/10.1080/08865655.2017.1402198

تبحث الورقة في سياسات التمييز والإقصاء التي تستهدف المهاجرين من مجموعة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من قبل دولة أخرى في نفس المجموعة، وتأثيرات ذلك على مشروع التكامل الإقليمي للمجموعة. ولتحقيق أهداف البحث، تم استكمال مراجعة شاملة للمؤلفات ذات الصلة بمقابلات متعمقة وملاحظات المشاركين التي أجريت سنة 2012. يقول المؤلفان إن الحدود وإعادة رسمها حول المهاجرين من دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يرقى إلى إظهارهم بصفتهم أشخاص غير مرغوب فيهم بطريقة تمييزية وإقصائية. هذا التطور يأتي بنتائج عكسية ويتعارض مع هدف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتمثل في جنوب أفريقي متكامل. فهو مخالف لمبادئ وتوجهات مشروع بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن تسهيل حركة الأشخاص. وقد استنتج المؤلفان أن جنوب أفريقيا ملزمة بمراعاة مبادئ وتوقعات هذه المؤسسات الإقليمية التي تعد الدولة جزءًا منها.

Natter, K. (2021). Ad-hocratic immigration governance: How states secure their power over immigration through intentional ambiguity. ***Territory, Politics, Governance*****.**

https://doi.org/10.1080/21622671.2021.1877189

يقدم المقال تصورًا لمفهوم حوكمة الهجرة الأدهقراطية على أنها غموض متعمد ويربطها بكيفية إدارة الهجرة في المغرب وتونس. بالاعتماد على أكثر من 100 مقابلة أجريت بين سنتي 2016 و2017، يجادل المؤلف بأن حوكمة الهجرة في كلا البلدين تتميّز بعكس الأدهقراطية . عناصر حوكمة الهجرة الأدهقراطية التي اختارتها السلطات في كلا البلدين هي مرونة السياسة التنفيذية، وبراغماتية أنظمة الإعفاء، والطابع غير الرسمي لترتيبات الهجرة حسب كل حالة على حدة، وكل ذلك على حساب سن القوانين البرلمانية. على هذا النحو، "يمكن أن تزول الحقوق بالسرعة التي جاءت بها"، ولا يوجد شيء مضمون على المدى الطويل. يفترض المؤلف أن مساحة الدولة للمناورة يتم تعزيزها من خلال الغموض المتعمد الناجم عن أدوات الحوكمة غير البيروقراطية. التحليلات المستقبلية لمفهوم حوكمة الهجرة غير البيروقراطية في سياقات أخرى في أفريقيا ستكون مفيدة لمنح الهجرة.

Norman, K. P. (2016). Between Europe and Africa: Morocco as a country of immigration. ***Journal of the Middle East and Africa,*** **.439–421 ,(4)*7***

https://doi.org/10.1080/21520844.2016.1237258

يستكشف المقال إصلاح سياسة الهجرة في المغرب، ودراسة الأحداث التي أدت إلى الإصلاح، وعملية الإصلاح وتداعياته على مختلف الجهات الفاعلة. وفي ضوء المقابلات الأصلية، فإن ذلك يطرح أيضًا تقييمًا لما إذا كان تغيير سياسة الهجرة في المغرب مستمدًا ويمكن مقارنته بتجارب بلدان أخرى في أوروبا وأمريكا الشمالية. الخلاصة الكبرى من المقال هي أن إصلاح الهجرة في المغرب ذو اختلافات طفيفة عن سياقات أخرى في أوروبا وأمريكا الشمالية. وعملية إصلاح الهجرة في البلاد تُفهم بصورة أفضل على أنها من أعلى إلى أسفل، موجهة نحو تحقيق بعض الأهداف: اختيار النقاد المحليين وتقليل تكاليف السمعة الدولية؛ وتلبية مطالب الاتحاد الأوروبي. ولهذه النتائج آثار على كيفية اتخاذ قرارات سياسة الهجرة في الدول النامية المضيفة الأخرى، وهي التي يتم تقييمها وفهمها.

Nshimbi, C. C., & Fioramonti, L. (2014). The will to integrate: South Africa's responses to regional migration from the SADC region. ***African Development Review, 26*****(S1), 52–63. https://doi.org/10.1111/1467-8268.12092**

يدرس المشروع البحثي إشكاليات حوكمة هجرة العمالة الإقليمية في الجنوب الأفريقي من خلال استجواب نماذج الحوكمة السائدة والتكتلات العمالية القائمة بين دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومستوى 'الإقليمية' المتغلغل في التشريعات القطرية لهجرة اليد العاملة. وبالتركيز على جنوب أفريقيا، يدرس البحث الاتفاقات الثنائية المتخصصة التي أبرمتها الدولة مع جيرانها في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وما إذا كانت سياساتها وتشريعاتها على المستوى القطري بشأن العمالة والهجرة قد استفادت من إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن أجل التعامل مع هذه الأهداف، تم الانتهاء من جمع البيانات التجريبية والتحليلات بالاستعانة بمراجعة نقدية للمواد البحثية. ويقول المؤلفان إن منطقة الجنوب الأفريقي تفتقر إلى إطار إقليمي واضح بخصوص الهجرة. وتعزى تعقيدات حوكمة الهجرة في جزء منها إلى التعايش بين إطارين للسياسة: الطموحات الخاصة بسياسة هجرة تديرها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وسياسة الهجرة الثنائية السائدة بدرجة كبيرة، والتي تشرف عليها جنوب أفريقيا، والتي تميل نحو النهج الثنائي الحصري الذي لا يضع في اعتباره بصورة ملائمة مصالح الدول الأخرى. ويوصى بإنشاء منظومة لحوكمة الهجرة تكون أكثر تماسكًا ومفيدة للجانبين. ويمكن أن تركز الأبحاث المتعمقة على العوامل المثبطة التي تؤدي إلى الافتقار إلى إطار سياسة واضحة ومتماسكة للهجرة الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وكيف يمكن صياغة وتنفيذ اتفاق للهجرة يعود بالفائدة على المنطقة بأسرها.

Odunayo, M. A., Asuelime, L. E., & Okem, A. E. (2017). South African policy on migration and its alignment with the UNO charter on refugee and asylum-seekers. ***Journal of African Union Studies,*** **.96–81 ,(1)*6*https://doi.org/10.31920/2050-4306/2017/v6n1a5**

يقدم المقال تحليلا لوضع وتنفيذ سياسات اللاجئين في جنوب أفريقيا فيما يتعلق بمعاهدات واتفاقيات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكذلك الاتفاقيات الخاصة باللاجئين وطالبي اللجوء. تم إجراء التحليل من خلال إطار عمل تحليلي للمحتوى مطبق على المؤلفات ذات الصلة ووثائق السياسة. والحجة المركزية للموضوع هي أنه رغم التزام جنوب أفريقيا بالحفاظ على الامتثال للمعايير الدولية والدستورية لحماية اللاجئين، فإن التنفيذ كان دون المستوى؛ حيث فشلت الدولة في الحفاظ على هذه الالتزامات. ويتضح ذلك في بعض الأحيان في عدم حماية طالبي اللجوء واللاجئين، وإمكانية قيام البيروقراطيات في حكومة جنوب أفريقيا باتباع مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة. يؤكد المؤلفون أنه من الضروري لحكومة جنوب أفريقيا أن تضمن، من خلال وضع السياسات وحسن تنفيذها، حماية طالبي اللجوء واللاجئين في البلاد.

Oette, L., & Babiker, M. A. (2017). Migration control á la Khartoum: EU external engagement and human rights protection in the Horn of Africa. ***Refugee Survey Quarterly,*** **.89–64 ,(4)*36*https://doi.org/10.1093/rsq/hdx013**

يقيّم البحث ما إذا كانت مبادرة طريق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي والقرن الأفريقي (عملية الخرطوم) تقدم نموذجًا مناسبًا لشراكات الهجرة من خلال مراجعة المؤلفات والسياسات ذات الصلة ومن منظور حقوق اللاجئين وحقوق الإنسان. ويسلط المؤلفان الضوء على أوجه القصور في عملية الخرطوم بالاستعانة بالسودان كدراسة حالة. ويؤكد المؤلفان أن عملية الخرطوم معيبة بطبيعتها لأنها فشلت في ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات، وكذلك المؤسسات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، ولا تعطي الأولوية لاحترام حقوق الإنسان في التصميم والعملية والتنفيذ. وتمثل استجابتها لأزمة اللاجئين مزيدًا من التبرير الخارجي للسيطرة على الهجرة مما يعيق الجهود المبذولة لوضع إطار عمل متماسك لحوكمة الهجرة العالمية. يجب أن تستند المبادرات الرامية إلى معالجة الهجرة القسرية والنزاع المسلح وقضايا الهجرة الأخرى إلى إطار قائم على الحقوق، فضلا عن مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتعاونهم.

Olakpe, O. (2022). Views on migration partnerships from the ground: Lessons from Nigeria. ***International Migration, February 2021,*** **.10–1https://doi.org/10.1111/imig.12974**

يستكشف البحث حالة شراكات الهجرة باستخدام نيجيريا كدراسة حالة. من خلال المقابلات المتعمقة واستعراض المؤلفات الموجودة، تتعمق الدراسة في العلاقات المتعلقة بحوكمة الهجرة بين نيجيريا والاتحاد الأوروبي. تشير الدلائل إلى أن شراكة الهجرة بين نيجيريا والاتحاد الأوروبي لا تزال تتسم بقدر كبير من التفاوت وعدم التكافؤ في القوى. تؤثر الهيمنة الأجنبية سلبًا من خلال التمويل على الحوكمة لأنها تجعل العلاقة غير متكافئة. وتُستخدم شراكات الهجرة لتعزيز أهداف الاتحاد الأوروبي الخارجية، بينما تظل القوة التفاوضية للبلدان الأفريقية محدودة. رغم القيود السابقة، تجد البلدان الأفريقية طرقًا للتمكين وتشكيل عمليات حوكمة الهجرة كما هو واضح في الحالة النيجيرية حيث تم استخدام مناورات التأخير في عملية التفاوض لممارسة بعض السيطرة على المفاوضات. في سياق آخر، تُظهر الدراسة أنه في نيجيريا، تتضح التنافسات المشتركة بين الوكالات والمستوى دون الوطني للحصول على الموارد والتمويل الخارجي، والتي تشكل مدى فعالية أطر حوكمة الهجرة. فمن الواضح أن تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف أثناء المفاوضات أمر حتمي من أجل إدارة فعالة للهجرة

Palmary, I., & de Gruchy, T. (2020). The globalisation of trafficking and its impact on the South African counter-trafficking legislation. ***Critical Social Policy,*** **.68–50 ,(1)*40***

https://doi.org/10.1177/0261018319829640

يستكشف المقال بعض الممارسات 'التصاعدية' لحوكمة الهجرة وتأثيرها على كل من الخطاب حول الاتجار بالبشر في جنوب أفريقيا ووضع قانون منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لسنة 2013 في جنوب أفريقيا. باستخدام منهج بحث نوعي، تدرس المقالة الاهتمامات وديناميات القوة والأفكار المختلفة التي شكلت القانون. وسلط المؤلفان الضوء على ثلاثة مصادر للتأثير العالمي التي شكلت خطاب الاتجار بالبشر في جنوب أفريقيا وتطور ومحتوى قانون الإتجار بالبشر. هذه المصادر هي عمليات السياسة الدولية، والأفكار والأدلة حول الاتجار، والعلاقات الدبلوماسية. وتتكون الأفكار التي يتم نقلها في خطاب جنوب أفريقيا من ثلاثة عناصر. العنصر الأول هو تأطير الاتجار بالبشر ومعايير تحديده على أنه عالمي. والعنصر الثاني يتمثل في أنه تم تأطير

الاتجار بالبشر على أنه واسع النطاق ويشتمل على مجموعة معقدة من الانتهاكات. أما العنصر الثالثُ فهو أنه تم استخدام الأشكال العنصرية التي اتخذتها الأفكار حول الاتجار بالبشر لتصوير الطبيعة المروعة للاتجار بالبشر.

Phakathi, M. (2019). African Union Migration Policies: A Route to African Unity? ***Journal of African Union Studies,*** **.44–25 ,(2)*8*https://doi.org/10.31920/2050-4306/2019/8n2a2**

تدرس هذه الورقة البروتوكولات والأطر والمواقف المشتركة التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي بهدف ضمان هجرة أفريقية أفضل. على وجه التحديد، فإن الورقة تناقش الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية والبروتوكول الملحق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار. ويقول المؤلف إنه رغم تحقيق بعض الإنجازات فيما يتعلق بالوحدة بين الدول الأفريقية، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتعزيز ذلك. هناك ميل للتعاون في القضايا الاقتصادية مقارنة بالقضايا السياسية بين الدول الأفريقية رغم أن كلاهما مهم لتنمية أفريقيا. ويدعو المؤلف إلى دمج التاريخ الأفريقي في المناهج التعليمية من أجل تطوير وعي وهوية أفريقية مشتركة.

Tawat, M., & Lamptey, E. (2021). The 2015 EU-Africa joint Valletta action plan on immigration: A parable of complex interdependence. ***International Migration, September 2020,*** **.15–1https://doi.org/10.1111/imig.12953**

كيف تسهم الجهات العالمية الفاعلة في صياغة الحلول لمواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة الدولية؟ ما العوامل التي تشكل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا للوصول إلى استجابة عملية لتحديات الهجرة المعقدة التي تواجهها المنطقتان؟ يطرح المقال إجابات على هذه الأسئلة من خلال تقييم شبكة العوامل المعقدة التي دعمت عملية صنع السياسات لخطة عمل فاليتا المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن الهجرة بالإضافة إلى فعالية الخطة، بالاعتماد على منهج بحث نوعي وإطار تحليل سردي للسياسات. ويقول المؤلفان إنه رغم أن حوار الهجرة بين أوروبا وأفريقيا لا يزال يتشكل من خلال العلاقات غير المتكافئة، فقد تم التفاوض على أنواع مختلفة من المصالح ودخلت في "اعتماد متبادل معقد"، مما يعني ضمنيًا أن كلا الطرفين اعترف بأنه بحاجة إلى بعضهما لتحقيق هجرتهما وتطوير الأهداف. وأشارا كذلك إلى أن الخطة ناجحة نسبيًا من حيث التقدم المحرز، لكنها لم تحقق أهدافها الشاملة. ويتمثل أحد القيود في أنه لم يتم ذكر تفاصيل عدد المقابلات التي تم إجراؤها، وبشكل أكثر تحديدًا، (نوع) أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم. وقد تطرح الأبحاث المستقبلية تقييمًا مفصلا للقضايا التي تشكل العلاقات بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمفاوضات حول الهجرة ونتائج الخطة.

Vhumbunu, C. H., & Rudigi, J. R. (2020). Facilitating Regional Integration through Free Movement of People in Africa: Progress, Challenges and Prospects. ***Journal of African Union Studies,*** **.49–31 ,(1)*5*https://doi.org/10.31920/2050-4306/2020/S9N1A2**

يستكشف المقال التقدم الجماعي الذي تم إحرازه والقيود التي واجهتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تعزيز التكامل الإقليمي من خلال حرية تنقل الأشخاص في القارة. ويتم ذلك من خلال تحليل مؤشر انفتاح تأشيرة أفريقيا الصادر عن بنك التنمية الأفريقي ومؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. ويلاحظ المؤلفان أنه في حين أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة شرق أفريقيا قد أحرزتا تقدمًا كبيرًا في تسهيل حرية تنقل الأشخاص من خلال تنفيذ بروتوكولاتها وأطر سياسات الهجرة الخاصة بها إلى حد ما، فإن المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تأخرت في تنفيذ بروتوكولاتها وأطرها الخاصة بالسماح بحرية تنقل الأشخاص. لا تزال المخاوف (الحقيقية والمتصورة) من تنفيذ السياسات والبروتوكولات المتعلقة بالتنقل الحر للأشخاص تعيق التقدم رغم أن الفوائد المحتملة مفهومة جيدًا. وتشير الورقة إلى مخاوف وشكوك في تنفيذ أدوات حرية تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن الأسباب الكامنة وراء تردد بعض الدول الأعضاء في التوقيع والتصديق على بروتوكولات التجمعات الاقتصادية بشأن حرية تنقل الأشخاص تحتاج إلى مناقشة.

Whitaker, B. E. (2015). Playing the immigration card: The politics of exclusion in Côte d'Ivoire and Ghana. ***Commonwealth and Comparative Politics,*** **.293–274 ,(3)*53***

https://doi.org/10.1080/14662043.2015.1051289

تعاني العلاقة بين السياسات، أو بصورة أكثر تخصيصًا سياسات الإبعاد والهجرة، من تدني النشاط البحثي. والدافع لهذا المقال هو الظروف غير الواضحة التي تقضي بأن يلجأ الساسة إلى استخدام استراتيجيات معادية للمهاجرين. وهي بذلك تسعى من خلال مراجعة المؤلفات والوثائق ذات الصلة إلى فهم الظروف التي ينتهجها الساسة 'باللعب ببطاقة الهجرة' من خلال تقييم حالتي مقارنة في غانا وكوت ديفوار. وتوضح النتائج أن سياسة الإبعاد ليست واسعة الانتشار حتى في الدول التي تنتهج عمليات مماثلة للتحرر السياسي. وعلى خلاف نظرائهم في كوت ديفوار، لم يلجأ الساسة في غانا إلى تبني خطاب معاد للأجانب. وتؤكد الدراسة نظرية الموقع السياسي للسوق في الخطاب المعادي للأجانب. ويتضح هذا عندما يستغل الساسة المغامرون الوضع حين تتجشم جماعة مصلحة ما خسائر جمة من جراء الهجرة وهو ما يمكن رصده في حالة كوت ديفوار. وقد يتبنى الساسة (أو يرفضون) أيضًا هذا الخطاب إذا كان من الضروري بناء تحالف رابح أو ما إذا سنحت الإمكانات لبث التفرقة في صفوف قاعدة التأييد للخصم. ويستلزم الأمر إجراء مزيد من الأبحاث في سياقات أخرى (دول قومية) لترسيخ هذه التأكيدات.

Whitaker, B. E. (2020). Refugees, Foreign Nationals, and Wageni: Comparing African Responses to Somali Migration. ***African Studies Review,*** **.42–18 ,(1)*63***

https://doi.org/10.1017/asr.2019.52

يطرح المقال تقييمًا للعوامل التي تشكل سياسة الهجرة في البلدان الأفريقية من خلال تحليل مقارن لاستجابات الحكومة للاجئين الصوماليين. تم فحص هذه العوامل بشكل منهجي في كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا من خلال مراجعة المؤلفات الموجودة. ومن الواضح أن استجابة الحكومات المضيفة للاجئين الصوماليين قد تباينت عبر البلدان الثلاثة، والتي تشكلت من خلال الأهمية النسبية للمخاوف الاقتصادية والتصورات السياسية والمخاطر الأمنية والاعتبارات المعيارية. في كينيا، يتم التعامل مع الصوماليين مع وضع المخاطر الأمنية في الاعتبار، والتي ازدادت حدتها إلى حد كبير بسبب الهجمات الإرهابية الأخيرة في ذلك البلد. بينما منحت الحكومة التنزانية الجنسية للصوماليين البانتو بناءً على اعتبارات معيارية، في الوقت الذي يواجه فيه اللاجئون الآخرون قيودًا متزايدة على أنشطتهم وحركتهم. أما فيما يخص جنوب أفريقيا، فقد شكلت المنافسات الاقتصادية والسياسية إلى حد كبير المواقف تجاه الصوماليين. ويختتم المؤلف مقاله بإلقاء الضوء على الطبيعة الدينامية لسياسات الهجرة؛ حيث تكون متساهلة في بعض المناطق ومقيدة في مناطق أخرى والتي يمكن أن تنطبق بشكل مختلف عبر مجموعات المهاجرين.

Yeboah, T., Kandilige, L., Bisong, A., Garba, F., & Kofi Teye, J. (2021). The ECOWAS Free Movement Protocol and Diversity of Experiences of Different Categories of Migrants: A Qualitative Study. *International Migration*, *59*(3), 228–244. https://doi.org/10.1111/imig.12833

يستكشف المقال الطرق العديدة التي يمكن من خلالها لمجموعات مختلفة من مواطني الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تجربة بروتوكول الجماعة بشأن حرية تنقل الأشخاص. واستندت الدراسة إلى منهج البحث النوعي، بالاعتماد بشكل خاص على الملاحظات الميدانية والمقابلات المتعمقة مع 23 مهاجراً من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غانا. وتشير الدلائل إلى وجود اختلاف كبير في تجارب المهنيين ذوي المهارات العالية مقارنة بالعمال ذوي المهارات المتدنية، بالنظر إلى أن العمال ذوي المهارات المتدنية يستخدمون بشكل رئيس النقل البري فيصبحون أكثر عرضة للمضايقات والابتزاز على الحدود. وتختلف أيضًا تجارب الرجال مع عبور الحدود اختلافًا كبيرًا عن تجارب النساء. ورغم تعرض كل من الرجال والنساء للمضايقة وإجبارهم على دفع مبالغ مالية بطرق غير رسمية، فإن النساء يتعرضن للاستغلال الجنسي بشكل أكبر. كما يشير المؤلفون إلى أن المهاجرين من دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليسوا مجموعة متجانسة، وأن المجموعات المختلفة تمر بتجربة تنفيذ البروتوكول بشكل مختلف بناءً على جنسيتهم وطبقتهم الاجتماعية وفئتهم الجنسانية. يعد الحصول على الموارد والهوية الجنسية محددات مهمة للجوانب القانونية الحيوية لحرية التنقل، بما في ذلك الحصول على وثائق السفر وطرق الحصول على تصاريح الإقامة. لذلك، سيتعين إجراء المزيد من الأبحاث لمعرفة ما إذا كانت هذه الاتجاهات تنطبق على مجموعات أكبر من المهاجرين من خلال المسح.

Zanker, F. L., & Moyo, K. (2020). The Corona Virus and Migration Governance in South Africa: Business As Usual? *Africa Spectrum*, *55*(1), 100–112.

https://doi.org/10.1177/0002039720925826

يستكشف المقال تأثير وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) على واقع الأجانب الذين يعيشون في جنوب أفريقيا، بما في ذلك مجتمعات المهاجرين واللاجئين. تم ذلك بشكل تجريبي من خلال المقابلات ومجموعات التركيز. ومع تفاقم جائحة كوفيد-19 ظهرت ثلاث تطورات في سياسة الهجرة. التطور الأول كان إغلاق مراكز استقبال اللاجئين. ويتعلق الثاني ببناء سياج حدودي جديد بين جنوب أفريقيا وزيمبابوي. أما ثالثًا، فكانت هناك رسائل مربكة وغير متسقة حول الشركات التي قد تظل مفتوحة على أساس المواطنة بدلا من الخدمات التي تقدمها. ويؤكد المؤلفان أن هذه التطورات مؤشر على استمرار الوضع الراهن رغم قيود جائحة كوفيد-19. وظهرت الجائحة وتم الاستفادة منها في تنفيذ أهداف أخرى مثل التوريق، وكذلك استغلال كره الأجانب بوصفه كبش الفداء، وكذا الإقصاء. ويدعو المؤلفان إلى وضع جدول أعمال أكثر شمولا وإشراك أصحاب المصلحة المتنوعين في هذه العملية، والسماح لجنوب أفريقيا بالعودة إلى قوانين اللجوء التقدمية التي حظيت بثناء كبير.

1.5.2. هجرة اليد العاملة والتعليم

يتم تصنيف موضوع هجرة اليد العاملة والتعليم إلى أربعة مواضيع فرعية، وهي السياسات والهياكل والتشريعات الوطنية لهجرة اليد العاملة، والتعاون الإقليمي ومواءمة سياسات هجرة اليد العاملة، وهجرة الأدمغة والتحويلات المالية (مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2018). يتم تقديم التعليقات التوضيحية تحت هذا الموضوع بناءً على الموضوعات الفرعية. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص خانة يشار إليها باسم 'أخرى' للتعليقات التوضيحية التي لا تندرج تحت الموضوعات الفرعية الأربعة ولكنها تشترك في عناصر هجرة اليد العاملة.

1.5.2.1. السياسات والهياكل والتشريعات الوطنية المتعلقة بهجرة اليد العاملة

Abdi, C. M. (2011). Moving beyond xenophobia: Structural violence, conflict and encounters with the "other" Africans. *Development Southern Africa*, *28*(5), 691–704.

https://doi.org/10.1080/0376835X.2011.623916

يبحث المقال في الاتصال والنزاع والتعاون بين سكان جنوب أفريقيا وأصحاب المتاجر في الساحات الصومالية العامة وفي المستوطنات العشوائية والبلدات في جنوب أفريقيا. تم استخدام نهج إثنوغرافي للدراسة، وأجريت 64 مقابلة رسمية مع لاجئين صوماليين وإثيوبيين بالإضافة إلى مواطنين من جنوب أفريقيا في ثلاث مناطق في جنوب أفريقيا. يقول كاتب البحث إن انعدام الأمن والعنف الذي يعاني منه يوميا اللاجئون وأصحاب المتاجر الأجنبية لا يختلف بأي شكل من الأشكال عن ذلك الذي يعاني منه السكان المحليون، حيث إن انعدام الأمن جزء من الواقع اليومي لجميع الجماعات. ومع ذلك يرتبط الصراع بين هذه الجماعات جزئيًا بتاريخ جنوب أفريقيا من العنف الهيكلي حيث إن كره الأجانب المؤسسي قد رسخ الانقسام العرقي للبلاد في

الماضي. كما أنه مرتبط جزئيًا بالمنافسة والتفسيرات الرمزية لنجاح المهاجرين في هذه المستوطنات. ويخلص المقال إلى أن العنف ضد المهاجرين لا يمكن معالجته بشكل فعال دون معالجة مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين.

Hoxhaj, R., Marchal, L., & Seric, A. (2016). FDI and migration of skilled workers towards developing countries: Firm-level evidence from sub-saharan Africa. ***Journal of African Economies,*** **.232–201 ,(2)*25*https://doi.org/10.1093/jae/ejv022**

يقيّم البحث محددات توظيف العمالة الأجنبية الماهرة من قبل شركات من أفريقيا جنوب الصحراء. ويستخدم المؤلفون تقرير المستثمر الأفريقي الصادر سنة 2010 عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي يحتوي على بيانات على مستوى الشركات تم جمعها من 19 دولة تقع في أفريقيا جنوب الصحراء. تم تقدير المحددات باستخدام نموذج سالب ذي حدين (نموذج التشتت المتوسط). وجد المؤلفون أدلة على التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وهجرة المهارات إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأن نقص المهارات يدفع الشركات إلى توظيف المزيد من العمال الأجانب. ومع ذلك، مع مرور الوقت، تميل الشركات الأجنبية إلى تفضيل العمال المحليين على العمال الأجانب، وهو أمر أكثر وضوحًا في الشركات الموجهة نحو السوق التي تتطلب الإلمام بالبيئة والسياق المحليين. وتختتم الدراسة بتوصيات سياسية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل للعمال المحليين.

Sparreboom, T., Mertens, J., & Berger, S. (2020). The Labour Market Impact of Immigration in Three Sub-Saharan African Economies. ***Journal of International Migration and Integration,*** **.1248–1225 ,*21*https://doi.org/10.1007/s12134-019-00707-7**

تحلل الدراسة تأثير الهجرة على نتائج سوق العمل للمواليد في ثلاث دول أفريقية؛ وهي غانا ورواندا وجنوب أفريقيا. وتستخدم الدراسة بيانات من التعدادات السكانية والمسوحات الأسرية في البلدان الثلاثة. تم إجراء التحليل باستخدام نهج خلية المهارات الذي يعتمد على تجميع المولودين في البلد والمهاجرين وفقًا لتعليمهم وخبراتهم. وتُظهر الأدلة تأثيرات محدودة للهجرة على نتائج سوق العمل للمواليد في البلدان الثلاثة. ومع ذلك، لوحظت الاختلافات بناءً على المواصفات والمجموعات قيد الدراسة. ومن المرجح أن يعاني العمال المولودون من السكان الأصليين ذوو المستويات التعليمية المنخفضة من آثار سوق العمل السلبية بسبب الهجرة. علاوة على ذلك، قد تختلف تأثيرات سوق العمل على المستوى الوطني إذا تم تقييم الرجال والنساء بشكل مستقل، أو إذا تم النظر في التأثيرات على المستوى الإقليمي. وبالتالي، من المهم تحليل آثار الهجرة في سوق العمل لتتجاوز التحليل على المستوى الوطني، وتشمل التصنيفات القائمة على الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية.

Theodore, N., Blaauw, D., Pretorius, A., & Schenck, C. (2017). The Socioeconomic Incorporation of Immigrant and Native-born Day Labourers in Tshwane, South Africa. ***International Migration,*** **.156–142 ,(1)*55*https://doi.org/10.1111/imig.12311**

يبحث المقال في الاندماج الاقتصادي للعمال في أسواق العمل باليومية في تشواني بجنوب أفريقيا. استخدمت بيانات المسح التي أجريت سنوات 2004 و2007 و2015 لمقارنة النتائج الاقتصادية للعمال المهاجرين مع العمال المولودين في البلاد. ووجدت الدراسة اختلافات طفيفة في النتائج الاقتصادية للعمل باليومية بين المهاجرين غير المسجلين إلى حد كبير والعمال المولودين في البلاد. ولاحظ المؤلفون أنه رغم تمتع العمال المهاجرين على ما يبدو بعائدات أفضل من حيث الدخل مقارنة بالعمال المولودين في البلاد في سنة 2004، ليبدو على أن هذا قد تلاشى في الاستطلاعات اللاحقة. ومع ذلك، تعاني كلتا الفئتين من العمال من انخفاض الأجور وآفاق عمل غير مؤكدة ومعدلات فقر مذهلة لأنفسهم ولمن يعولونهم. غير أن الوضع مريع بالنسبة للعمال المهاجرين نظرًا لافتقارهم للحصول على المنح الاجتماعية، فيما لا يزال العديد منهم ممن يتعين عليهم تحويل أجزاء من الدخل غير الكافي إلى بلدانهم الأصلية. ومن المهم أن تتجه الجهود نحو معالجة محنة العمال المياومين.

1.5.2.2. هجرة الأدمغة (واكتساب العقول)

Batista, C., Lacuesta, A., & Vicente, P. C. (2012). Testing the "brain gain" hypothesis: Micro evidence from Cape Verde. ***Journal of Development Economics,*** **.45–32 ,(1)*97***

https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2011.01.005

تختبر الدراسة فرضية اكتساب العقول القائلة إن احتمالية هجرة الفرد في المستقبل لها تأثير إيجابي على التحصيل العلمي في البلد الأصلي حتى لو لم يهاجر الشخص أبدًا. استند البحث التجريبي إلى دراسة استقصائية للأسر عن الهجرة وجودة الخدمات العامة أجريت في الرأس الأخضر بين سنتي 2005 و2006. تم استخدام كل من النماذج القياسية الخطية وغير الخطية بالإضافة إلى تقنيات المربع الأقل على مرحلتين كأدوات تقدير. وتشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي كبير لاحتمال هجرة الشخص في المستقبل من أجل التحصيل العلمي. بمعنى آخر، يبدو أن الأفراد مهتمون بالحصول على مزيد من التعليم لزيادة احتمالية الهجرة في المستقبل. على هذا النحو، فإن الفروق في الأجور بين المهاجرين وغير المهاجرين تشجع الهجرة الجماعية من الرأس الأخضر، بينما يبدو أن الهجرة قد حفزت تراكم رأس المال البشري في البلاد. هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات حول بلدان المنشأ الأخرى لتعزيز هذه الحجة.

Capuano, S., & Marfouk, A. (2013). African brain drain and its impact on source countries: What do we know and what do we need to know? ***Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice,*** **.314–297 ,(4)*15* https://doi.org/10.1080/13876988.2013.813122**

يقيّم المقال حجم هجرة الأدمغة من أفريقيا وتأثيرها، مع التركيز بشكل كبير على هجرة الأدمغة النسائية والطبية. واستند التحليل إلى مجموعة بيانات الهجرة الدولية التي تستند إلى التعداد المنسق وبيانات التسجيل المتعلقة بهيكل الهجرة في 30 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتظهر النتائج أن البلدان الأفريقية تفقد جزءًا كبيرًا من قوتها العاملة الماهرة بسبب الهجرة. وبالنظر إلى أن رأس المال البشري هو مصدر للنمو الاقتصادي، فإن هجرة العقول تؤثر سلبًا على آفاق النمو والأداء الاقتصادي في البلدان. كما أن لها تأثيرًا ضارًا على الصحة العامة. ومع ذلك، هناك العديد من الآثار التعويضية المحتملة لهجرة الأدمغة بما في ذلك تحسين المعارف والمهارات والشبكات للمهاجرين العائدين والتحويلات المالية. ولا تزال هناك حاجة إلى مزيد من البحث لتعميق فهم حجم هجرة الأدمغة وتأثيرها وأبعادها الجنسانية والقطاعية، فضلا عن المساهمات المحتملة لاكتساب العقول في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنشأ. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول ما إذا كانت التحويلات المالية والمزايا الأخرى لهجرة اليد العاملة أكثر من تعويض هجرة الأدمغة.

Docquier, F., & Iftikhar, Z. (2019). Brain drain, informality and inequality: A search-and-matching model for sub-Saharan Africa. *Journal of International Economics*, .125–109 ,*120* https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2019.05.003

كيف تؤثر هجرة المهارات على التنمية ورفاهية أولئك الذين تخلفوا عن الركب؟ يجيب المقال عن هذا السؤال الهام من خلال التحقيق في آثار هجرة المهارات على التنمية وعدم المساواة باستخدام بيانات من 33 دولة أفريقية جنوب الصحراء. تم وضع نموذج مع فئتين من العمال وقطاعين (رسمي وغير رسمي)، ما ينتج عنه نتائج نهائية متجانسة. وتشير الدلائل إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يعمل كمنطقة عازلة تقضي تمامًا على رأس المال البشري وصدمات الهجرة. ليس لهجرة المهارات أي تأثير على عدم المساواة ومستويات الدخل رغم أنها تعزز حجم القطاع غير الرسمي. ومع ذلك، فشل النموذج في شرح أنماط الفروق الملحوظة في الأجور بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية، مما أدى إلى وضع نموذج بحث ومطابقة بديل. كان النموذج الجديد قادرًا على الإشارة إلى أن هجرة الكفاءات تزيد من الدخل والعمالة الرسمية لأصحاب المهارات العالية. ومع ذلك، فإن هجرة المهارات تقلل من رفاهية ذوي المهارات المتدنية، والذين يتسمون بالتباين الشديد عبر البلدان، والذي يفسر في الغالب بالاختلافات بين البلدان في تكنولوجيا التدريب والإنتاجية النسبية للقطاع غير الرسمي.

Flahaux, M., Beauchemin, C., & Schoumaker, B. (2014). From Europe to Africa: Return migration to Senegal and the Democratic Republic of Congo. *Population & Societies*, ,(9)*515* .4–1https://doi.org/10.3917/popsoc.515.0001

تقدم الورقة تحليلا للعوامل المتنوعة الكامنة وراء عودة المهاجرين من أوروبا إلى السنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام بيانات من مشروع الهجرة بين أفريقيا وأوروبا. وفقًا للمؤلفين، هناك اتجاه تنازلي في عودة الهجرة يرجع في الغالب إلى عاملين. العامل الأول هو التدهور النسبي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان الأصلية. أما العامل الثاني فيتعلق بالتغيرات في سياسات الهجرة لبلدان المقصد وخاصة الإغلاق التدريجي للحدود الأوروبية ما يعني أن المهاجرين غير قادرين على "القدوم والذهاب" بحرية. ويعود المهاجرون لأوطانهم في الغالب لأسباب شخصية بما في ذلك الأسباب المتعلقة بالعائلة والعمل. نسبة صغيرة من العائدين مرتبطة بمشاكل في أوروبا، مثل عدم اكتمال الوثائق المطلوبة. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن عدم وجود تصريح إقامة لا يحدد عودة المهاجر إلى بلده الأصلي. علاوة على ذلك، كلما زادت صعوبة الهجرة، زادت عدم الرغبة في العودة.

Marchetta, F. (2012). Return Migration and the Survival of Entrepreneurial Activities in Egypt. *World Development*, .2013–1999 ,(10)*40*

https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2012.05.009

يدرس البحث مسألة ما إذا كان المهاجرون العائدون والمقيمون يختلفون فيما يتعلق بفرصهم في البقاء كرواد أعمال في مصر. تم الحصول على البيانات من مسح سوق العمل في مصر الذي يجمع معلومات عن الأسر المصرية بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية لأفراد الأسرة. أعطت موجتان تمتا سنتي 1998 و2006 مجموعة البيانات بُعدًا طوليًا مهمًا للتحليل النقدي. وتم استخدام نموذج احتمالي متكرر ثنائي المتغير وتقدير التضمين المتبقي على مرحلتين للتحليل. وتشير الدلائل إلى أن العائدين لديهم احتمالية أعلى بكثير للبقاء بمرور الوقت كرواد أعمال مقارنة بالمقيمين، مما يحفز بالتالي إحداث تأثير دائم في توليد فرص العمل في الوطن الأم. كما يتم تفسير الاختلاف الملحوظ في احتمالية البقاء لكلتا الفئتين من خلال العوامل المرتبطة بتجربة الهجرة بما في ذلك المهارات والمدخرات المالية المتراكمة أثناء الوجود في الخارج. وهذا الأخير يمكّن العائدين من التعامل مع نقاط الضعف المرتبطة بالمؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم.

Mezger Kveder, C. L., & Flahaux, M. L. (2013). Returning to Dakar: A mixed methods analysis of the role of migration experience for occupational status. *World Development*, ,*45* .238–223https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2012.11.009

تبحث الدراسة في ظروف سوق العمل للمهاجرين العائدين إلى العاصمة السنغالية داكار، من خلال تقييم العلاقة بين كونهم مهاجرين عائدين والنتائج المهنية ومدى انعكاس تجربة الهجرة التفاضلية في نتائج التحصيل المهني المختلفة. تعتمد الدراسة على منهج بحثي متعدد الأساليب وبيانات من مسح بيوغرافي عن الهجرة الأفريقية - الهجرة بين أفريقيا وأوروبا، والتي تم استكمالها بمقابلات شبه منظمة للمهاجرين العائدين. وقام فريق البحث بتحليل البيانات الكمية باستخدام نموذج اللوغاريتم متعدد الحدود. وتشير النتائج إلى أنه رغم أن العائدين لا يتسربون من سوق العمل، فإنهم ممثلون بشكل مفرط بين العاملين لحسابهم الخاص. كما أن هناك احتمالا أكبر بأن تكون أي عودة قسرية غير مواتية لأنها غالبًا ما تكون مصحوبة بإدماج غير ناجح ورغبة في العودة من المهجر. ويشير المؤلفان إلى أنه على عكس الفكرة السائدة بأن المهاجرين العائدين يشاركون في أنشطة ريادية 'منتجة'، فإن المهاجرين

الذين عادوا قسرًا غالبًا ما يختارون العمل الحر كملاذ أخير بسبب عدم قدرتهم على الاستعداد لعودتهم عن طريق تجميع رأس المال الاجتماعي أو المالي أو العثور على عمل بأجر عند عودتهم.

1.5.2.3. التحويلات المالية

Adams, R. H., & Cuecuecha, A. (2013). The impact of remittances on investment and poverty in Ghana. *World Development*, *50*, 24–40.

https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.04.009

يحلل المقال تأثير التحويلات المالية الداخلية والدولية على الاستثمار الأسري والفقر في غانا. تم الحصول على بيانات الدراسة من مسح مستويات المعيشة في غانا الذي تم جمعه بين سنتي 2005 و2006، والذي تناول 8000 أسرة. وتم استخدام نموذج منطقي متعدد الحدود من مرحلتين لتحليل تأثير التحويلات المالية الداخلية والدولية على الاستثمار الأسري، بينما تم استخدام نموذج احتمالي متعدد الحدود لتقييم تأثير التحويلات المالية على الفقر. وتشير الدلائل إلى أن الأسر التي تتلقى تحويلات داخلية أو دولية تقل احتمالية أن تكون فقيرة وتنفق أقل على الهامش على الغذاء مما كانت ستنفقه على السلع بدون تحويلات. ومع ذلك، فإن الأسر التي لديها تحويلات تنفق أكثر على الهامش على السلع الاستثمارية مثل التعليم والصحة والسكن. يمكن لمثل هذه الاستثمارات أن تساهم على المدى الطويل بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية من 'القاعدة إلى القمة'. أخيرًا، في حين أن تلقي التحويلات المالية يقلل بشكل عام من احتمالية الفقر الأسري في غانا، فإن التحويلات المالية الدولية لها تأثير أكثر من ثلاثة أضعاف على الحد من احتمالية الفقر مقارنة بالتحويلات المالية الداخلية.

Adekunle, I. A., Tella, S. A., & Ogunjobi, F. O. (2021). Remittances and the future of African economies. *International Migration*, 0(0), 1–19. https://doi.org/10.1111/imig.12951

تبحث الورقة في تأثير التحويلات المالية على الاقتصاديات الأفريقية الآن وفي المستقبل، باستخدام لوحة بيانات من 30 دولة أفريقية تغطي الفترة من 2000 إلى 2018. واستخدم فريق البحث طرقًا معممة لنظام المعادلة الفردية ونظام اللوحة الدينامية لتقدير النموذج التجريبي. وأنشأ المؤلفون علاقة إيجابية بين التحويلات المالية والتنمية المالية. علاوة على ذلك، أثر سعر الصرف والتغير التكنولوجي والتضخم والسكان بشكل إيجابي على التنمية المالية. ويناقش المؤلفون تحسين أداء القطاع المالي من خلال صياغة وتنفيذ إصلاحات مالية قوية مثل تنويع الخدمات المصرفية وزيادة الشمول المالي من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وزيادة الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي. قد يأخذ البحث المستقبلي في الاعتبار التفاعلات المتبادلة بين المتغيرات؛ على سبيل المثال، كيف تتفاعل التكنولوجيا مع التحويلات المالية للتأثير على التنمية المالية.

Adekunle, I. A., Tella, S. A., Subair, K., & Adegboyega, S. B. (2020). Remittances and financial development in Africa. *Journal of Public Affairs*, *e2545*. https://doi.org/10.1002/pa.2545

يبحث هذا المقال في العلاقة بين التحويلات المالية والتنمية المالية من خلال تقييم العوامل الكامنة والتالية وراء التغيرات في تنمية القطاع المالي التي تحفزها تدفقات التحويلات المالية في أفريقيا. وقد تم استخدام مجموعة بيانات شاملة عن التحويلات المالية والتنمية المالية، تغطي 53 دولة أفريقية خلال الفترة 1986-2017 للبحث، وتم استخدام نموذج تجمع متوسط المجموعة كطريقة للتقدير. وتشير النتائج إلى أنه على المدى الطويل، فإن معدل مشاركة العمالة الماهرة (رأس المال البشري) ورصيد رأس المال والتحويلات المالية لهما علاقة إيجابية بالتنمية المالية في أفريقيا، في حين أن العلاقة بين سعر الصرف والتنمية المالية كانت سلبية. وتشير النتائج قصيرة المدى إلى وجود علاقة سلبية بين معدل مشاركة العمالة الماهرة ومخزون رأس المال وسعر الصرف. ومع ذلك، كانت هناك علاقة إيجابية بين التحويلات المالية والتنمية المالية على المدى القصير. يوصي المؤلفون بوضع وتنفيذ إصلاحات مالية سليمة لتعزيز النمو في أفريقيا.

Ajide, K. B., & Alimi, O. Y. (2019). Political instability and migrants' remittances into sub-Saharan Africa region. *GeoJournal*, *84*(6), 1657–1675. https://doi.org/10.1007/s10708-018-9942-8

يقيّم المقال العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وتحويلات المهاجرين المالية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء باستخدام خمسة مؤشرات محددة لعدم الاستقرار السياسي. يتضمن حجم العينة 22 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء بين سنتي 1994 و2015. وقد تم تحليل البيانات باستخدام تقديرات مختلفة بما في ذلك لوحة المربعات الصغرى وتأثيرات اللوحة الثابتة وطرق النظام المعممة للحظة العادية. وتشير النتائج إلى أن عدم الاستقرار السياسي يحفز التحويلات المالية وتدفقاتها التي من شأنها تخفيف تقلبات الاقتصاد الكلي الناشئة عن مناخ سياسي غير مستقر وبالتالي دعم فكرة الدافع الإيثاري لدى المهاجرين أصحاب التحويلات المالية. علاوة على ذلك، فإن هناك أدلة على أن المهاجرين من البلدان الأقل تقلبًا سياسيًا يرسلون المزيد من المساعدات المالية إلى الوطن مقارنة بالمهاجرين من البلدان المتقلبة سياسيًا. ويختتم المؤلفان المقال بإعادة التأكيد على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار السياسي في البلدان الأفريقية.

Ajide, K. B., & Raheem, I. D. (2016). The institutional quality impact on remittances in the ECOWAS sub-region. *African Development Review*, *28*(4), 462–481. https://doi.org/10.1111/1467-8268.12224

تبحث الورقة البحثية في دور المؤسسات في جذب تدفقات التحويلات المالية إلى 14 دولة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بين سنتي 1996 و2013. كانت مجموعة البيانات المستخدمة في الدراسة من قاعدتي بيانات: مؤشرات التنمية العالمية ومؤشر الحوكمة العالمية. وقد تم اعتماد طريقة العزم المعممة للنظام المكونة من خطوتين كطريقة تقدير. وتشير الدلائل إلى أن تدفقات التحويلات المالية قد تأثرت بشكل كبير بضعف مستوى المؤسسات في المنطقة. ويؤكد تفكك المؤشرات الأهمية النسبية للإجراءات المؤسسية للحوكمة في جذب التحويلات المالية، مقارنة بالتحليلات الأخرى. ومن المحددات المهمة الأخرى للتحويلات التنمية المالية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وديناميات سعر الصرف. يوصي المؤلفان بتقوية كل من الهياكل السياسية والحوكمة في المنطقة بالإضافة إلى تحسين العناصر المؤسسية لهيكل الحوكمة. وهناك حاجة إلى أبحاث مستقبلية في مناطق أخرى من أفريقيا والقارة بأسرها. وينبغي استكمال ذلك بالتحليلات التي تصنف البلدان على أساس الدخل القومي الإجمالي وبعض المؤشرات الأخرى.

Akanle, O., Kayode, D. and Abolade, I. (2022) Sustainable Development Goals (SDGs) and remittances in Africa. ***Cogent Social Sciences,*** **.(1)*8*** **https://doi.org/10.1080/23311886.2022.2037811**

المقال عبارة عن استكشاف لأهمية التحويلات المالية كدافع للتنمية المستدامة في أفريقيا. حيث يطرح المؤلفون سردًا وصفيًا للعلاقة بين التحويلات المالية والتنمية، مشيرين إلى أنه إذا تم تسخير تدفقات التحويلات المالية بشكل صحيح، يمكن أن تساهم بشكل كبير في تنمية الدول الأفريقية. ويمكن للتحويلات أن تسهم في الحد من الفقر والجوع، وتحسين التحصيل العلمي وبالتالي بناء رأس المال البشري وتؤدي إلى تحسينات في الصحة والمياه والصرف الصحي. وبالتالي، فإن الهجرة مهمة، ويجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين المساهمة في إدارة أفضل للهجرة من أجل تسخير إمكانات الهجرة.

Arestoff, F., Kuhn-Le Braz, M., & Mouhoud, E. M. (2016). Remittance behaviour of forced migrants in post-apartheid South Africa. ***Journal of Development Studies,*** **.837–824 ,(6)*52*** **https://doi.org/10.1080/00220388.2015.1098628**

يحلل المقال الاختلافات في سلوك التحويلات المالية بناءً على ما إذا كانت الهجرة قسرية أم لا باستخدام بيانات عن 639 مهاجرًا أفريقيا في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا. وتستخدم الدراسة ثلاث تعريفات للهجرة القسرية مع انعكاساتها على النماذج الموضوعة للتحليل. ويفيد المؤلفون أنه على الهامش الواسع، تشير النتائج إلى أن مغادرة البلد الأصلي بسبب الصراع أو العنف يقلل من احتمالية التحويل المالي إلى الوطن الأم. من ناحية أخرى، وعلى الهامش المكثف، لم تكن هناك فروق ملحوظة في التحويلات المالية بين المهاجرين قسرًا والمهاجرين طوعًا. ويفسر ذلك حقيقة أن قرار التحويل من قبل المهاجر يتأثر في الغالب بظروفه الحالية في البلد المضيف والعوامل التقليدية مثل التعليم والدخل. وبالتالي، من المهم مراعاة نوع الهجرة (سواء أكانت قسرية أم طوعية) في تحليل محددات التحويلات المالية.

Baldé, Y. (2011). The impact of remittances and foreign aid on savings/investment in sub-Saharan Africa. ***African Development Review,*** **.262–247 ,(2)*23*** **https://doi.org/10.1111/j.1467-8268.2011.00284.x**

يقدم هذا المقال تحليلا لتأثير الاقتصاد الكلي للتحويلات والمساعدات الخارجية على المدخرات والاستثمارات في أفريقيا جنوب الصحراء. حيث تم تحليل البيانات من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لسنة 2006 ومؤشر أداء المانحين لسنة 2009، الذي يغطي 37 و34 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء بين سنتي 1980 و2004 على التوالي. تم استخدام تحليلي مربعات صغرى عادية ومنظومة المربعات الصغرى العادية مع التأثيرات القطرية الثابتة كطرق تقدير. وأفاد المؤلف أنه على عكس العديد من الاستنتاجات الواردة في المؤلفات، فإن التحويلات المالية والمساعدات الخارجية لها علاقة كبيرة وإيجابية بالمدخرات والاستثمار. وهذا يعني أن التحويلات المالية لها تأثير غير مباشر على النمو. تؤثر التحويلات المالية على المزيد من المدخرات والاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بالمساعدات الخارجية، رغم أن حجم هذه الأخيرة أكبر. التدفقات المالية ليست بدائل ولكنها مكملة، والاستخدام الفعال للمساعدات الخارجية يمكن أن يسهل حصة أكبر من التحويلات المالية لأغراض الادخار والاستثمار.

Barnabé, A. Y., Paul, N., & Chrysost, B. (2021). Do remittances spur financial inclusion in Africa? A multi-dimensional approach. ***Economics Bulletin,*** **.341–328 ,(2)*41*** **https://ideas.repec.org/a/ebl/ecbull/eb-20-00378.html.**

يتناول المقال العلاقة بين تحويلات المهاجرين والشمول المالي في أفريقيا. ويستقي مؤلفو البحث بياناتهم من 21 دولة خلال الفترة ما بين 2004 و2018، ويستخدمون مجموعة المتوسطات المجمعة وطرق النظام المعممة للحظة كأسلوب تقدير. ومن تحليل هذه البيانات، تعطي الدراسة بعض الملاحظات المفيدة. هناك تأثير إيجابي طويل الأجل لتحويلات المهاجرين على الشمول المالي والحصول على الخدمات المالية، ولكن هناك تأثير سلبي طويل الأجل على استخدام الخدمات المالية. علاوة على ذلك، فإن التحويلات المالية لها تأثير سلبي قصير الأمد وتأثير إيجابي طويل الأجل على عدد الفروع المصرفية. وذلك لأن استخدام القنوات غير الرسمية للتحويلات لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل، وفي النهاية سيضطر المهاجر إلى تشجيع الأسر المتلقية على الاستفادة من خدمات مؤسسة مالية رسمية. يوصي المؤلفون بتخفيض تكاليف المعاملات للتحويل عبر القنوات الرسمية لتحسين تسجيل تدفقات التحويلات المالية.

Bredtmann, J., Martínez Flores, F., & Otten, S. (2019). Remittances and the brain drain: Evidence from microdata for sub-Saharan Africa. ***Journal of Development Studies,*** **,(7)*55*** **.1476–1455https://doi.org/10.1080/00220388.2018.1443208**

وردت تأكيدات على أن التحويلات المالية قد تبطل بعض العوامل الخارجية السلبية لنزوح الأدمغة، بينما جادل البعض بأن الزيادة في هجرة المهارات العالية ستقلل من تدفقات التحويلات المالية. وتقيّم الدراسة تأثير تعليم المهاجرين على سلوك تحويلاتهم المالية، باستخدام بيانات أسرية فريدة من خمسة بلدان مصدرة للمهاجرين في أفريقيا جنوب الصحراء. وتم إجراء التحليل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كطريقة تقدير. وتشير الأدلة إلى أن التعليم لا يحدد بشكل كبير احتمالية إرسال التحويلات المالية. ومع ذلك، فالتعليم محدد مهم لمقدار التحويلات المالية المرسلة، حيث يرسل المهاجرون الحاصلون على شهادات جامعية مبالغ أعلى بكثير كتحويلات مقارنة بالذين لديهم مستويات تعليمية أدنى. بناءً على النتائج، يمكن الاستدلال على أن بعض العوامل الخارجية السلبية لهجرة الأدمغة يمكن تعويضها بتدفقات التحويلات المالية إلى بلدان المنشأ. وبالتالي، يجب إعطاء أولوية للسياسات التي يمكن أن تزيد من تدفق التحويلات المالية إلى بلدان المنشأ. ويعتبر سلوك التحويلات المالية للجيل الأول أو الثاني أو الثالث من المغتربين مجالًا لمزيد من البحث؛ حيث من المحتمل أن يكون لذلك آثار سياسية مهمة على استراتيجيات مشاركة المغتربين في البلدان المرسلة.

Chitambara, P. (2019). Remittances, institutions and growth in Africa. ***International Migration*****, .70–56 ,(5)*57*https://doi.org/10.1111/imig.12542**

تقيّم الورقة العلاقة بين التحويلات المالية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في لوحة بيانات تخص 26 دولة في الفترة من 1980 إلى 2014. يستخدم المؤلف التأثيرات الثابتة وطرق النظام المعممة للحظة كتقنيات تقدير من أجل معالجة القضايا المتعلقة بالتأثيرات الخاصة بالبلد وتحيز التزامن. وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي، وكذلك بين المؤسسات والنمو الاقتصادي. ولشروط التفاعل تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي، ما يعني أن وجود مؤسسات قوية يعزز تأثير النمو الاقتصادي للتحويلات المالية. وبالتالي، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية المؤسسات القوية في جذب تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان الأفريقية. لاحظ المؤلفون أهمية الاستثمار في خلق بيئة سياسية تعزز المؤسسات القوية.

De Brauw, A., Mueller, V., & Woldehanna, T. (2013). Motives to remit: Evidence from tracked internal migrants in Ethiopia. ***World Development*****, .23–13 ,*50***

https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.04.008

يستجيب المقال للحجم المحدود من الأبحاث حول التحويلات المالية الداخلية، مقارنة بالتحويلات المالية الدولية. باستخدام عينة مطابقة للأسر مأخوذة من مسح الأسر الريفية الإثيوبي وبيانات مأخوذة من مسح تتبع المهاجرين الذي تم إجراؤه بين المهاجرين من الأسر في سنة 2009، تفحص الورقة محددات سلوك التحويلات المالية في إثيوبيا. تم حساب ذلك باستخدام نموذج الانحدار متعدد المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى أن المهاجرين الذين لديهم قابلية محدودة لنقل المهارات والسيولة هم الأقل احتمالا لتحويل الأموال. ومن المرجح أن يقوم المهاجرون الذين لديهم أصول إنتاجية في أسرهم الأصلية بتحويل الأموال؛ لكن المقصود بالأصول هنا الثروة الحيوانية وليس الأراضي. كما أنهم يحولون مدخراتهم إلى بلدانهم ليأمنوا مستقبلهم. وهذا يعني أن المهاجرين لديهم الدافع للتحويل لأغراض احترازية. كما أن ثمة حاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث لتقييم ما إذا كان تحسن قد طرأ على مستويات المعيشة لكل من المهاجرين وأسرهم في بلدهم المصدر نتيجة للهجرة.

Ezeoha, A. E. (2013). Financial determinants of international remittance flows to the sub-Saharan African region. ***International Migration*****,)*51*SUPPL.1). https://doi.org/10.1111/imig.12061**

يبحث المؤلف في توزيع واستخدامات وقنوات التحويلات المالية إلى أفريقيا، ويحلل تأثير التنمية المالية على التحويلات المالية وكذلك استقرار التأثير عبر مختلف المجموعات الفرعية بناءً على حجم الاقتصاد. ويستخدم مجموعة لوحة بيانات لـ 32 دولة، تتألف من بيانات مصدرها قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية وبيانات حول مؤشر الحرية الاقتصادية من قاعدة بيانات مؤسسة التراث الدولية. تم تقدير النتائج باستخدام كل من تأثير اللوحة الثابت والتأثير العشوائي. تم استخدام نموذج انحدار متغير فعال يعتمد على أسلوب اللحظة المعممة لمعالجة مشاكل التجانس المحتملة. وتدعم النتائج الطبيعة المضادة للتقلبات الدورية للتحويلات وتجد ارتباطًا إيجابيًا بين مستوى التنمية المالية في بلد ما والتحويلات المالية، وكذلك بين مستوى تطوير البنية التحتية وتأثير التنمية المالية على التحويلات المالية. إن تأثير التنمية المالية والجودة المؤسسية على التحويلات المالية هو أكثر في الأسواق الناشئة أو الحدودية مقارنة بالبلدان الأخرى. ومن أجل الاستفادة الكاملة من التحويلات المالية وتحسين قيمتها في أفريقيا، ينبغي أن تركز جهود السياسات على تحسين النظم المالية والهياكل المؤسسية في أفريقيا.

Hines, A. L., & Simpson, N. B. (2019). Migration, remittances and human capital investment in Kenya. ***Economic Notes*****, .(3)*48*https://doi.org/10.1111/ecno.12142**

هل قرارات الهجرة والتحويلات المالية تؤثر على قرارات الأسرة للاستثمار في تعليم أطفالهم؟ تطرح الدراسة إجابة على السؤال من خلال فحص العلاقة بين التحويلات المالية والإنفاق على التعليم بين الأسر في كينيا. ويستخدم المؤلفان بيانات من مسح الهجرة الأسري في كينيا والذي يوفر معلومات تم جمعها سنة 2019 حول الإنفاق الأسري وسلوك الهجرة والتحويلات المالية، وتحليل هذه البيانات باستخدام طرق تقدير المربعات الصغرى العادية والمربعات الصغرى ذات المرحلتين. وتشير الدلائل إلى وجود ارتباط إيجابي بين التحويلات المالية والإنفاق على التعليم حيث تميل أسر المهاجرين التي تتلقى أموالا من الخارج إلى إنفاق غالبية التحويلات المالية على التعليم. ويرى المؤلفان أن هذا تطور إيجابي بالنظر إلى التأثير الإيجابي المحتمل للاستثمار في التعليم على نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. كما وجدا دليلا على وجود علاقة بين وجود أحد أفراد الأسرة في الخارج وتحسين الحصول على موارد مالية إضافية بما في ذلك استخدام الهاتف الخلوي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

Karikari, N. K., Mensah, S., & Harvey, S. K. (2016). Do remittances promote financial development in Africa? ***SpringerPlus*****, .(1)*5*https://doi.org/10.1186/s40064-016-2658-7**

تبحث الدراسة بشكل تجريبي في العلاقة بين تحويلات المهاجرين المالية والتنمية المالية في أفريقيا. من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من مؤشرات التنمية العالمية وقواعد بيانات صندوق النقد الدولي التي تشمل 50 دولة أفريقية بين سنتي 1990 و2011، يبحث المؤلفون فيما إذا كانت التحويلات المالية تعزز التنمية المالية. وكلاء التنمية المالية هم الودائع المصرفية والائتمان للقطاع الخاص وعرض النقود. تم استخدام نموذج الانحدار التلقائي المتجه للوحة لتقدير السببية ثنائية الاتجاه للظاهرتين. وتشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للتحويلات على التنمية المالية على المدى القصير، لكن لها تأثيرًا سلبيا على المدى الطويل، ما يعني أن التحويلات المالية لم تعزز التنمية المالية على المدى الطويل. كما لاحظ المؤلفون أنه من الضروري للحكومات الأفريقية صياغة سياسات لديها القدرة على تعزيز البنية التحتية المالية لبلدانهم.

Osabuohien, E. S., & Efobi, U. R. (2013). Africa's money in Africa. ***South African Journal of Economics*****, .306–292 ,(2)*81*https://doi.org/10.1111/saje.12012**

أُجريت أبحاث محدودة حول الآلية التي من خلالها تؤثر التحويلات المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الاستثمار في أفريقيا. لمعالجة هذه الفجوة، تبحث الورقة في كيفية تفاعل العمق المالي والجودة المؤسسية مع التحويلات المالية للتأثير على الاستثمار في أفريقيا. كانت مؤشرات قياس الجودة المؤسسية هي سيادة القانون والجودة التنظيمية وفعالية الحكومة. وقد تم اختيار عينة من 44 دولة أفريقية وبيانات التحليل مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية ومؤشرات الحوكمة العالمية. كما تم استخدام طريقة اللحظات المعممة في النظام كأسلوب تقدير لبيانات اللوحة. ووجد البحث أدلة على أن الجودة المؤسسية تؤثر بشكل كبير على الاستثمار. ويؤثر تدفق التحويلات المالية بشكل إيجابي على حجم الاستثمار، ويزداد حجم التأثير هذا مع التفاعلات مع مؤشرات الجودة المؤسسية والعمق المالي. واستنتج المؤلفان أن تعزيز الجودة المؤسسية والقطاع المالي أمران حاسمان لزيادة تدفق التحويلات المالية وتحسين استخدام التحويلات المالية في أفريقيا.

Sahoo, M., & Sethi, N. (2020). Does remittance inflow promote human development in sub-Saharan Africa? An empirical insight. ***Global Economy Journal*****, .23–1 ,(4)*20***

https://doi.org/10.1142/S2194565920500219

تستكشف الدراسة العلاقة بين التحويلات المالية والتنمية البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء، مع متغيرات التحكم الأخرى مثل التضخم والإنفاق الحكومي لرأس المال البشري ومتوسط العمر المتوقع من بين أمور أخرى. واستخدمت لوحة بيانات من مؤشرات التنمية العالمية ومؤشر التنمية البشرية في 31 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء، تشمل الفترة من 1990 إلى 2018. استخدم الباحثان المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل والمربعات الصغرى العادية الديناميكية كأسلوب للتقدير. وتشير الأدلة إلى أن التحويلات المالية لها آثار إيجابية وذات دلالة إحصائية على التنمية البشرية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ولاحظ المؤلفان أن الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والتضخم جميعها مرتبطة بشكل إيجابي بالتنمية البشرية. علاوة على ذلك، تشير لوحة دومتريسكو-هولين، الاختبارات السببية من جرانجر إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين التحويلات المالية والتنمية البشرية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

Sambo, H. (2018). Understanding the effect of international remittances on undernourishment in sub-Saharan Africa: A spatial model approach. CEPN Working Papers **Hal-01691436 HAL. https://ideas.repec.org/p/hal/cepnwp/hal-01691436.html**

تبحث الورقة في تأثير التحويلات المالية على نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء. واستخدمت الدراسة مجموعة بيانات جماعية من 35 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء تغطي السنوات 2001-2011. تم استخدام لوحة نموذج الخطأ المكاني كمقدّر لتأثير التحويلات المالية على نقص التغذية. وتشير الدلائل إلى أن التحويلات المالية لها تأثير مخفّض على نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء، لأن معظم الأسر المتلقية للتحويلات المالية في أفريقيا جنوب الصحراء تكرس دخلها لشراء الطعام. ومع ذلك، فإن مرونة التغذية بالنسبة للتحويلات المالية صغيرة للغاية ولكنها تتجاوز ذلك بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويشير المؤلف أيضًا إلى أن التحويلات المالية كانت بمثابة تحوط ضد الصدمات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء.

Singh, R. J., Haacker, M., Lee, K. W., & Le Goff, M. (2011). Determinants and macroeconomic impact of remittances in sub-Saharan Africa. ***Journal of African Economies*****, .340–312 ,(2)*20*https://doi.org/10.1093/jae/ejq039**

ازدادت أهمية التحويلات المالية في أفريقيا جنوب الصحراء، بما يقابل حوالي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في سنة 2007. وتحلل الدراسة المحددات وتأثير الاقتصاد الكلي للتحويلات في أفريقيا جنوب الصحراء. كما تتناول العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي بالنظر إلى حجم التحويلات المالية في بعض بلدان المنطقة. واستخدم البحث بيانات من الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، والتي غطت 36 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء بين سنتي 1990 و2008. كما استخدمت الدراسة أسلوب المربعات الصغرى ذات التأثير الثابت على مرحلتين كطريقة تقدير. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم وموقع المغتربين محددان مهمان للتحويلات، حيث تتلقى البلدان ذات المغتربين الأكبر والمهاجرين الموجودين في البلدان الأكثر ثراء المزيد من التحويلات المالية. وتختلف التحويلات المالية في مواجهة التقلبات الدورية مع التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان المتلقية للتحويلات، ما يؤكد دورها كممتص للصدمات. في حين تبين أن التحويلات المالية مرتبطة بشكل سلبي بالنمو الاقتصادي، فإن البلدان التي لديها مؤسسات عاملة في وضع أفضل لتسخير إمكانات التحويلات المالية للمساهمة في النمو الاقتصادي.

Souza, E. (2021). Household gender dynamics and remitting behaviour in sub-Saharan Africa. ***International Migration*****, .203–186 ,(6)*59*https://doi.org/10.1111/imig.12833**

يبحث المقال في أنماط ودوافع التحويل المالي إلى أربعة بلدان أفريقية (السنغال وبوركينا فاسو وأوغندا وكينيا) من خلال الجمع بين التحويلات المالية الداخلية والدولية والتحويلات المالية والسلع، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا كيف تشكل ديناميات الأسرة المختلفة بين الجنسين سلوكيات التحويل. وجاءت البيانات التي تم تحليلها من الدراسات الاستقصائية المعيارية للأسر المعيشية حول الهجرة والتحويلات المالية التي أجراها البنك الدولي في إطار مشروع الهجرة الأفريقية بين سنتي 2009 و2010. وتشير النتائج إلى أن أفراد الأسرة المباشرين والمهاجرين ذوي القدرة العالية على الكسب هم الأكثر إرسالا للحوالات المالية من نظرائهم. وتظهر ديناميات النوع الاجتماعي أن المهاجرين المتزوجين، وخاصة الرجال، هم الأكثر قدرة على إرسال تحويلات مالية، مما يسلط الضوء على الآثار المترتبة على عدم المساواة بين الجنسين. وتتلقى الأسر التي لديها احتياجات مالية أكبر، بما في ذلك الأسر التي تعولها نساء والأسر التي لديها عدد أكبر من المعالين، تحويلات مالية أكثر من تلك التي لديها احتياجات مالية أقل. علاوة على ذلك، صار كل من تأمين المعيشة ومشاعر الإيثار حوافز للتحويلات، وإن كان السلوك الإيثاري هذا يبدو أن دافعه كان مسؤولية التحويلات ذاتها بدلا من مجرد التفكير غير الأناني في توفير الرخاء لأولئك الذين بقوا في المنزل. وتسلط الدراسة الضوء على أهمية الاهتمام بقضايا عدم المساواة بين الجنسين في سلوك التحويل.

Zewdu, G. A. (2018). Irregular migration, informal remittances: Evidence from Ethiopian villages. ***GeoJournal,*** **.1034–1019 ,(5)*83*** **https://doi.org/10.1007/s10708-017-9816-5**

يستكشف البحث ديناميات الهجرة غير النظامية من إثيوبيا إلى جنوب أفريقيا. باستخدام المقابلات التي أجريت في مجتمعات المهاجرين الناشئة في هادية وكيمباتا-تمبارو في جنوب إثيوبيا، تبحث الدراسة في أنماط الهجرة والتحويلات المالية من جنوب أفريقيا. وتسلط الدراسة الضوء على أن الهجرة غير النظامية لا تمنع المهاجرين من إرسال التحويلات المالية والحفاظ على الروابط عبر الوطنية. ومع ذلك، فهي تشكل بصورة كبيرة الطريقة التي يتواصلون بها ويحولون ويتبادلون الموارد عبر الحدود. ويؤثر عدم انتظام تدفقات الهجرة إلى جنوب أفريقيا إلى حد كبير على أنماط تدفقات التحويلات المالية التي أصبحت بشكل متزايد غير رسمية نظرًا لغياب التوثيق في البلد المضيف. وتقدم الدراسة دليلا على أن تدفقات التحويلات المالية غير الرسمية ليست بالضرورة دالة على تكلفة التحويلات المالية كما هو مفترض عمومًا، ولكنها قد تتعلق بطبيعة الهجرة أو نمطها.

1.5.2.4. أخرى

Chort, I. (2017). Migrant network and immigrants' occupational mismatch. ***Journal of Development Studies,*** **.1821–1806 ,(11)*53*** **https://doi.org/10.1080/00220388.2016.1219344**

تقيّم الدراسة تأثير استخدام الشبكة للعثور على وظيفة على عدم التوافق المهني باستخدام حالة المهاجرين السنغاليين إلى أوروبا وأفريقيا. تم تحليل البيانات، التي كانت من أربع استطلاعات أجريت كجزء من مشروع ميداس بين سنتي2009 و2010، باستخدام نموذج احتمالي ثنائي المتغير. ويميز المؤلف بين عدم التطابق العمودي الذي يعني الفرق بين مستوى مهارة الوظيفة التي يذكر فيها العامل المهاجر أن لديه ميزة إنتاجية وميزة وظيفته الفعلية، وعدم التطابق الأفقي الذي يعني ضمنًا أن المهاجرين لديهم وظيفة تُنسب إلى نفس مستوى المهارة، ولكنه لا يتطابق مع ميزة الإنتاجية المعلنة ذاتيًا. ويقدم المؤلف أدلة على تأثير استخدام الشبكة في العثور على وظيفة على عدم التطابق المهني. فالمهاجرون الذين حصلوا على وظائفهم الحالية بناءً على شبكة المهاجرين الخاصة بهم أقل عرضة لتجربة عدم تطابق عمودي سلبي، في حين أن تأثير استخدام الشبكة على عدم التطابق الأفقي ليس كبيرًا.

Okey, M. K. N. (2017). Does migration promote industrial development in Africa? ***Economics Bulletin,*** **.247–228 ,(1)*37*** **https://EconPapers.repec.org/RePEc:ebl:ecbull:eb-16-00563**

يتناول البحث سد ثغرة في المؤلفات المتعلقة بالارتباط التجريبي بين التصنيع والهجرة الدولية في أفريقيا. باستخدام لوحة بيانات من 45 دولة تم جمعها من سنة 1980 إلى 2010 وطريقة اللحظات المعممة للنظام، تفحص الدراسة تأثير الهجرة المبنية على التصنيع. هناك ثلاث نتائج مفيدة في البحث. أولاً، هناك تأثير صناعي إيجابي للهجرة الدولية على بلدان المنشأ. ثانياً، التدفقات المالية الدولية وشبكات الأعمال والشبكات العلمية هي الوسائط التي تؤثر الهجرة من خلالها على التنمية الصناعية. أما ثالثا، أكبر تأثير مباشر وغير مباشر على التنمية الصناعية نتج عن المهاجرين من ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة. وبشكل عام، تتوافق نتائج الدراسة مع أطروحة اكتساب العقول المفيدة التي تفترض أن تسهيل استثمار رأس المال البشري، واعتماد التكنولوجيا والتجارة الناتجة عن التحويلات المالية قد تفيد بلدان المنشأ.

Souza, E. (2021). Labour market incorporation of immigrant women in South Africa: Impacts of human capital and family structure. ***Population Studies,*** **.131–111 ,(1)*75***

https://doi.org/10.1080/00324728.2020.1838601

يبحث المقال في مشاركة سوق العمل للمهاجرات المولودات في أفريقيا المتواجدات بجنوب أفريقيا. بالاعتماد على بيانات تعداد 2011، يشير المؤلف إلى أنه في المتوسط، تقل احتمالية مشاركة النساء المهاجرات في القوى العاملة وأقل احتمالية للعمل مقارنة بنظرائهن من المهاجرين الداخليين في جنوب أفريقيا. المهاجرون العاملون أكثر حرمانًا من نظرائهم المهاجرين الداخليين في جنوب أفريقيا، ومن المرجح أن يتم توظيفهم في القطاع غير الرسمي. إن عدم قدرة بعض المهاجرين على العثور على وظائف يرسم نمطًا من الاستيعاب التنازلي لهؤلاء المهاجرين. ومن المرجح أن تعمل الإناث اللائي يعلن أسرة أكثر من غيرهن. وتشكل المجتمعات العرقية المشتركة نتائج سوق العمل للمرأة، كما يتضح من حقيقة أن هناك اختلافات في تجارب سوق العمل على طول اعتبارات الجنسية. ويختتم المؤلف بحثه بإعادة تأكيد الحاجة إلى إدماج أفضل للمهاجرات في القوى العاملة في جنوب أفريقيا.

Beyene, H. G. (2015). Are African diasporas development partners, peace-makers or spoilers? The case of Ethiopia, Kenya and Nigeria. ***Diaspora Studies*****, .161–145 ,(2)*****8***

https://doi.org/10.1080/09739572.2015.1029714

يستكشف المقال بشكل تجريبي دور المغتربين الأفارقة في النمو الاقتصادي وأنشطة التنمية وبناء السلام في بلدانهم الأصلية باستخدام نيجيريا وكينيا وإثيوبيا كدراسات حالة. وتسلط الدراسة الضوء على خصائص التحويلات المالية وأهميتها. وعلى الرغم من أن العديد من الأسر هي المستفيدة، فإن استلام التحويلات المالية يقتصر في الغالب على الأسر ميسورة الحال. تدفقات التحويلات المالية أكبر ثلاث مرات من المساعدة الإنمائية الرسمية ولها تأثير أفضل على التنمية من المساعدة الإنمائية الرسمية، رغم أن التحويلات المالية تتم في المقام الأول من خلال شبكات غير رسمية. فيما يتعلق ببناء السلام، على عكس المغتربين الإثيوبيين، تشارك نيجيريا والشتات الكيني في جهود بناء السلام في وطنهم. ومع ذلك، فإن المغتربين الكينيين أفضل نسبيًا في التنظيم وأكثر انخراطًا في إدارة الصراع وبناء السلام. يدعو المؤلف إلى تحسين تقدير دور المغتربين وتعزيز التعاون معهم في بناء السلام والتنمية.

Chikanda, A., & Crush, J. (2018). Global Zimbabweans: Diaspora engagement and disengagement. ***Journal of International Migration and Integration*****, .1057–1037 ,(4)*****19*** **https://doi.org/10.1007/s12134-018-0582-0**

يتناول المقال تاريخ هجرة المغتربين الزيمبابويين إلى كندا وخصائصهم الديموغرافية وروابطهم الخلفية. فمن خلال تحليل 280 إجابة على الاستبيان، تسعى الدراسة إلى فهم أهم سمات المغتربين الزيمبابويين. وقد اعتبر المؤلفون أن طلب اللجوء 'استراتيجية رئيسية' يستخدمها الزيمبابويون لدخول الدول المتقدمة. وتُعدّ خصائص المغتربين الزيمبابويين غير متجانسة إلى حد كبير بخاصة فيما يتعلق بالهوية الزيمبابوية والرغبة في المشاركة في تنمية البلد الأم. ولا يرتبط ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية في الوطن التي اعتبر معظمهم أنها السبب الأول في رحيلهم. في حين أن بعض المغتربين الزيمبابويين في كندا ما زالوا يرسلون تحويلاتهم المالية إلى بلادهم ويهتمّون بتنميتها، فإن بعضهم الآخر قد اندمج ثقافيًا واقتصاديًا ولم يعد يعتبر نفسه زيمبابويًا. يمكن أن تشمل مجالات البحث الإضافية ربط سلوك تحويلات المغتربين المالية بما إذا كانوا مغتربين من الجيل الأول أو الثاني أو الثالث، وما إذا كان الاندماج الثقافي والاقتصادي في البلدان المضيفة يختلف باختلاف الجنس.

Gnimassoun, B., & Anyanwu, J. C. (2019). The Diaspora and economic development in Africa. ***Journal of Development Economics*****, .817–785 ,(4)*****155***

https://doi.org/10.1007/s10290-019-00344-3

تبحث الورقة في تأثير المغتربين الأفريقيين على التنمية الاقتصادية في أفريقيا. فباستخدام قاعدة بيانات ثنائية للهجرة من البلدان الأفريقية إلى 20 دولة متقدمة عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقيّم الدراسة كلا من التأثير العام والأثر المحدد للمغتربين بناءً على مستوى تعليم المهاجرين بهدف النظر في وجود تأثير ضار محتمل للهجرة مع ارتفاع مستويات التعليم. وقد تم تحليل البيانات باستخدام نهج (المربعات الصغرى على مرحلتين) القائم على الجاذبية وتقنية طريقة اللحظة المعممة. ويشير المؤلفان إلى مساهمة إيجابية وهامة وقوية من قبل المغتربين ذوي المهارات العالية في التنمية الاقتصادية في أفريقيا. فقد كان تأثير المغتربين على الدخل الحقيقي للفرد بشكل رئيسي من خلال تحسين رأس المال البشري، لا سيما زيادة الإنتاجية في بلدانهم الأصلية. وعلى الرغم من أن المهاجرين ذوي المستوى التعليمي العالي يساهمون بشكل أكبر في تحسين الدخل، إلا أنّ ذوي المستوى التعليمي المنخفض يساهمون بشكل أكبر في التحويلات المالية في أفريقيا.

Iheduru, O. C. (2011). African states, global migration, and transformations in citizenship politics. ***Citizenship Studies*****, .203–181 ,(2)*****15*****https://doi.org/10.1080/13621025.2011.549707**

يتناول المقال التحولات في الهجرة والمواطنة في أفريقيا من خلال استكشاف ثلاث استراتيجيات يتم استخدامها لتقوية العلاقات بين الدولة والمغتربين؛ وهي الجنسية المزدوجة أو المواطنة المزدوجة، والحق في التصويت في انتخابات الوطن من الخارج، والحق في الترشح للمناصب العامة من جانب المهاجرين من دول أجنبية. وكانتا غانا ونيجيريا هما دراستي الحالة، ولكن تمت الإشارة على نطاق واسع إلى بلدان أفريقية أخرى. ويشير المقال إلى أنه رغم وجود اتجاه متزايد لتوسيع الحقوق السياسية في شكل جنسية مزدوجة أو مواطنة مزدوجة والحق في التصويت من الخارج إلى المهاجرين، فإن دافع الدول الأفريقية ليس بالضرورة ناتجًا عن الميل العالمي لإعادة التفاوض على الجنسية؛ ولا يتعلق الأمر بالتنمية الوطنية أو رفاهية المغتربين. إن التغيرات السياسية هي بالأحرى استجابة للأزمة المالية للدولة الأفريقية والحاجة إلى النظر في موارد المهاجرين، ولا سيما التحويلات المالية كوسيلة لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية. من الواضح أن خطاب تحولات المواطنة لم يترجم إلى زيادة القوة السياسية للمهاجرين أو تحسين حقوقهم كمواطنين في أوطانهم.

Mangala, J. R. (2016). The African Union's diaspora diplomacy and policy making: Operationalizing the migration–development nexus. ***Journal of the Middle East and Africa*****, .206–175 ,(2)*****7*****https://doi.org/10.1080/21520844.2016.1193686**

تتناول الورقة دبلوماسية المغتربين في الاتحاد الأفريقي وصنع السياسات، وتقييم جهوده لتفعيل العلاقة بين الهجرة والتنمية. من خلال استعراض المؤلفات والسياسات، يسلط المقال الضوء على أهمية العديد من الأدوات والأطر التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بجدول أعمال الهجرة والتنمية الواسع.

من بين العديد من القضايا التي تم تسليط الضوء عليها في الورقة، هناك ثلاث مخرجات أساسية. أولها الفكرة القائلة بأن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والشتات يجب أن تتبنى رؤية شاملة للتنمية تأخذ في الاعتبار ليس فقط التحويلات المالية، ولكن أيضًا التحويلات الاجتماعية وعلى نطاق واسع يُعرَّف بأنه تدفق الأفكار والممارسات الجيدة والمفيدة. ثانيها، أسفرت جهود سياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالترابط بين الهجرة والتنمية ودور المغتربين عن نتائج إيجابية تعطي نظرة عامة واضحة عن كيفية تعامل الدول مع المغتربين الأفارقة. أما ثالثًا فهو على الرغم من أنه لا تزال هناك قضايا لم يتم حلها مثل التمثيل الشرعي للمغتربين في بعض هيئات الاتحاد الأفريقي، فقد تم إحراز تقدم كبير في دفع المغتربين الأفارقة إلى الأمام كما يتضح من المشاورات المستمرة التي نتجت عن القمة العالمية للشتات الأفريقي لسنة 2012.

Nwozor, A., Oshewolo, S., Olanrewaju, J. S., Bosede Ake, M., & Okidu, O. (2022). Return migration and the challenges of diasporic reintegration in Nigeria. *Third World Quarterly*, *43*(2), 432–451. https://doi.org/10.1080/01436597.2022.2026216

هل تؤدي صياغة السياسات المتعلقة بالهجرة العائدة إلى رد فعل إيجابية من قبل المغتربين في نيجيريا؟ وإلى أي مدى تؤدي التوقعات الخاصة بوضع سياسات الهجرة العائدة إلى معضلات في مجال إعادة الإدماج في نيجيريا؟ وهل تؤدي عودة المغتربين إلى تحسين التنمية الوطنية أم تقويضها مع اعتبار مسألة إعادة الإدماج عاملاً مؤثرًا؟ يجيب المقال على هذه الأسئلة من خلال إجراء مقابلات مع أبرز المطّلعين على الموضوع واستعراض المؤلفات ذات الصلة. ويشير المؤلفون إلى وجود انفصال بين رغبة المهاجرين في العودة ومساهمات المغتربين في التنمية الوطنية. تؤدي عودة المهاجرين إلى أوطانهم إلى معضلات في مجال إعادة الاندماج في المجتمع، مما قد يؤثر سلبًا على الفرد ومساهمته في إطار المنزل أو الأسرة، وكذلك على البلدان المضيفة والمجتمع الدولي. فيفترضون أن مبادرات العودة يجب أن توفر ثلاثة شروط مترابطة: تصميم برامج التنمية التي من شأنها أن تستفيد بشكل فعال من مهارات المهاجرين العائدين؛ والاعتراف بالطبيعة العابرة للحدود الوطنية لمجموعات مهاراتهم والاستعداد للسماح باستمرار تداولها ونشرها على الصعيد العالمي؛ وتطوير بيئة وطنية آمنة ومواتية، بما في ذلك توفير الأمن والمرافق الأساسية للمساعدة في إعادة الاندماج في المجتمع.

Nzima, D., & Moyo, P. (2017). The new 'diaspora trap' framework: Explaining return migration from South Africa to Zimbabwe beyond the 'failure-success' framework. *Migration Letters*, *14*(3), 355–370. https://doi.org/10.33182/ml.v14i3.349

الدافع وراء البحث هو الفهم المحدود للعوامل التي تثني الناس عن العودة إلى الوطن نهائيًا. ويوسع المقال شرح عودة المهاجرين إلى أوطانهم وعدم عودتهم ويذهب إلى ما وراء إطار الفشل والنجاح من خلال نهج بحث نوعي يشتمل على مقابلات مع مهاجرين مهرة من زيمبابوي في جنوب أفريقيا. ويقدم المؤلفان إطار يُعرف باسم 'فخ المغتربين' لشرح العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تمنع المهاجرين إلى العودة إلى أوطانهم في كل من البلدان الأصلية والمضيفة. ووفقًا للمؤلفين، فإن 'البناء الاجتماعي الناجح' المتعلق بالهجرة كان ضارًا بعودة المهاجرين إلى أوطانهم حيث كان المهاجرون يعارضون العودة إلى زيمبابوي خشية عدم قدرتهم على تحقيق ما يتوقعونه من نجاح على المستويين العائلي والمجتمعي. وفي سياق آخر، على عكس إطار الفشل والنجاح، فإن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية غير المواتية في زمبابوي لا تجعل عودة الهجرة خيارًا متاحا لأن المهاجرين المهرة لم يكونوا إيجابيين بشأن قدرتهم على تحقيق أهداف معيشتهم.

Shindo, R. (2012). The hidden effect of diaspora return to post-conflict countries: The case of policy and temporary return to Rwanda. *Third World Quarterly*, *33*(9), 1685–1702. https://doi.org/10.1080/01436597.2012.721232

هناك نقص في فهم برامج عودة المغتربين، بما في ذلك برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا، وفعالية هذه البرامج في الدول الخارجة من الصراع. يقدم المقال نظرة عامة على برامج عودة المغتربين. وباستخدام رواندا كدراسة حالة، يبحث المقال في الآثار المترتبة على برنامج عودة المغتربين التابع لبرنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا إلى سياق معين بعد انتهاء الصراع. ويتم تصنيف عودة المغتربين في رواندا إلى سياسة العودة (التي تكون في الغالب دائمة) والعودة المؤقتة. كما يتم تخصيص أجزاء من الشتات الرواندي في مشروع وطني، وبالتالي فهي مرتبطة بالحكومة الرواندية الحالية. ولذلك، تعتبر عودتهم عودة محايدة وغير مسيسة. ومع ذلك، فإن زيارة المغتربين يمكن أن تقوم بتقييمها الذاتي للوضع الرواندي، وبالتالي المساهمة في تنويع الأصوات المتاحة في الفضاء السياسي الرواندي. وبالتالي، فإن المعنى الضمني هو أن نزع الطابع السياسي عن عودة المغتربين يمكن أن يؤدي عن غير قصد إلى إعادة تسييس المغتربين. هناك حاجة إلى مزيد من البحث لتوضيح هذا التأكيد من خلال إجراء مقابلات مع العائدين من الشتات للتأكد من واقع حياتهم.

Takyiakwaa, D., & Tanle, A. (2020).' We are each other's keeper :'Migrant associations and integration in urban Africa. *Urban Forum*, *31*(1), 115–134. https://doi.org/10.1007/s12132-019-09373-5

كيف تعزز جمعيات المهاجرين عمليات اندماج أعضائها في البلد المضيف؟ وكيف تغير دور جمعيات المهاجرين على مر السنين؟ تناولت الدراسة هذه الأسئلة من خلال النظر في دور جمعيات المهاجرين في إدماج أعضائها في غانا. وقد استخدمت هذه الدراسة تصميم التثليث المتزامن (المتقارب) لإجراء البحث. وتُظهر الأدلة أن الآليات التكيفية والداعمة التي تتبعها جمعيات المهاجرين قد ساهمت في تسهيل اندماج المهاجرين في المجتمع المضيف من خلال توفير ثلاث مزايا مختلفة: مزايا اقتصادية، ومزايا اجتماعية وأخرى متعلقة بالرفاه، ومزايا ثقافية. علاوة على ذلك، وجد المؤلفان أن الهدف الرئيسي لجمعيات المهاجرين، والذي هو توفير آليات داعمة تسهّل الاندماج، لم يتغير بشكل جذري، ولكنه تطوّر ليأخذ أشكالًا وأبعادًا جديدة نظرًا لتغير السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المستضيفة.

Whitaker, B. E. (2011). The politics of home: Dual citizenship and the African diaspora. *International Migration Review*, *45*(4), 755–783. https://doi.org/10.1111/j.1747-7379.2011.00867.x

تتناول المقالة الجنسية المزدوجة للمغتربين الأفريقيين بهدف البحث في سبب تبني بعض البلدان الأفريقية للجنسية المزدوجة للمهاجرين ولماذا لم يتبناها الآخرون. وبالاعتماد على منهج دراسة الحالة، نظر المؤلف في ديناميات الجنسية المزدوجة في السنغال وكينيا وغانا. ويجادل المؤلف بأن الاعتراف بحقوق المواطنة المزدوجة في بعض البلدان الأفريقية لا يستند فقط إلى المصالح السياسية عند التقاطع بين سياسات الوطن والشتات ولكن أيضًا على أسس اقتصادية وأمنية. تم تسليط الضوء على ثلاث نقاط مهمة في الورقة. النقطة الأولى هي أنه رغم وجود صلة بين التحول الديمقراطي والمواطنة المزدوجة، فإن هذا لا ينطبق في كل مكان. والنقطة الثانية هي أنه قد يتأثر قرار الاعتراف بالجنسية المزدوجة (أو عدم الاعتراف بها) بالميولات السياسية المتصورة لمجتمع المغتربين. أما النقطة الثالثة، فهي فكرة أن القادة الأفارقة يسعون جاهدين للحفاظ على التوازن بين الحصول على الدعم (المالي والانتخابي) من المهاجرين من ناحية، وتجنب المنافسة السياسية المباشرة من ناحية أخرى.

1.5.4. حوكمة الحدود

Aduloju, A. A. (2017). ECOWAS and free movement of persons: African women as cross-border victims. *Journal of International Women's Studies*, *18*(4), 89–105. https://vc.bridgew.edu/jiws/vol18/iss4/7

يستخدم البحث البيانات الأولية المبنية على الملاحظة والمقابلات، بالإضافة إلى البيانات الثانوية للنظر في أحكام بروتوكول حرية تنقل الأشخاص الصادر عن المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا وتأسيسه وتفعيله في غرب أفريقيا. ويتمثل أحد العوائق الرئيسية أمام تفعيل البروتوكول بمواقف موظفي الحدود تجاه أحكام البروتوكول وجهلهم بها. وتُظهر النتائج أن النساء اللواتي يمثّلن نسبة كبيرة من التجار عبر الحدود معرّضات بشكل خاص للابتزاز والترهيب والتحرش الجنسي من قبل موظفي الحدود، مما يمس حقهنّ على النحو المنصوص عليه في البروتوكول. ويرى المؤلف أن أحكام البروتوكول تُعتبر كمجرد وثائق بسبب عدم التنفيذ الكامل من قبل الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وما سبق ذكره له انعكاسات على مصداقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقدرتها على دمج المنطقة دون الإقليمية بشكل صحيح لأغراض التنمية.

Jaji, R. (2013). Somali asylum seekers and refoulement at the Kenya-Somalia border. *Journal of Borderlands Studies*, *28*(3), 355–368.

https://doi.org/10.1080/08865655.2013.862758

تتناول الورقة السياسات والتناقضات المتعلقة بعبور الحدود بالإضافة إلى الديناميكيات المتناقضة للتكامل الإقليمي والحمائية الإقليمية في شرق أفريقيا. وتساهم كذلك في الحديث عن آثار الإرهاب على عبور الحدود وطلب اللجوء. فهي تنظر إلى هاتين المسألتين من منظور الإعادة القسرية لطالبي اللجوء الصوماليين من قبل السلطات الكينية سنة 2007، باستخدام أساليب البحث النوعي ومراجعة الوثائق. ويشير المؤلف إلى أنّ تجارب طالبي اللجوء واللاجئين الصوماليين تصوّر عملية فتح الحدود على أنها عملية تهميش وفصل وكذلك إدماج وإقصاء انتقائيين. ولا يتوقف الإدماج والإقصاء على امتلاك (أو عدم امتلاك) المهارات التي تُعتبر مفيدة في بلد المقصد فحسب، بل هي أيضًا مسألة متعلقة بسياسات الهوية السائدة في بلدان اللجوء المحتملة. ومن المفارقات أن الحرب على الإرهاب أدت إلى زيادة تدفق طالبي اللجوء، وفي الوقت نفسه حرصت على إغلاق الحدود لإبقاء طالبي اللجوء خارجها.

Moyo, I. (2020). On borders and the liminality of undocumented Zimbabwean migrants in South Africa. *Journal of Immigrant and Refugee Studies*, *18*(1), 60–74.

https://doi.org/10.1080/15562948.2019.1570416

يبحث المقال في تجارب المهاجرين الزيمبابويين غير المسجّلين على حدود بيتبريدج وآثارها على تنظيم الهجرة على الحدود. وقد اتبعت الدراسة منهجية البحث النوعي، حيث تم إجراء 65 مقابلة مع مهاجرين غير مسجّلين على الحدود بين سنتي 2014 و2015. ويسلط المؤلف الضوء على ارتباط واضح بين الحدود المؤمنة لجنوب أفريقيا مع زيمبابوي والزيادة في الهجرة غير الموثقة. وذلم ما أدى ذلك إلى تهريب البشر من زيمبابوي إلى جنوب إفريقيا. وأدى افتقار المهاجرين للوثائق في جنوب أفريقيا إلى إنشاء نقاط ضعف متعددة، مما أدى إلى زيادة تهميش هؤلاء المهاجرين وتعرّضهم للاستغلال. تقترح الورقة تغيير الممارسات الحدودية، وتحديدًا تفكيك الحدود المؤمنة بالنظر إلى قدرتها على المساهمة في حرية تنقل البشر وتقليل تهريب البشر.

Moyo, I., & Nshimbi, C. C. (2019). Border practices at Beitbridge border and Johannesburg inner city: Implications for the SADC Regional Integration Project. *Journal of Asian and African Studies*, *54*(3), 309–330. https://doi.org/10.1177/0021909618822123

كيف يُعامَل المهاجرون الأفارقة على حدود جنوب أفريقيا مثل بيتبريدج، وفي مدينة جوهانسبرغ الداخلية؟ هل تُعدّ حدود بيتبريدج "موقع إغلاق" أم "موقع توصيل" يتم من خلاله تثبيط و/أو تشجيع حرية تنقّل الأشخاص؟ هل تتم معاملة بعض فئات المهاجرين بشكلٍ أفضل؟ يتناول المقال هذه الأسئلة من خلال النظر في ديناميكيات إدارة الحدود وكيفية معاملة المهاجرين الأفارقة على حدود بيتبريدج ومدينة جوهانسبرج الداخلية. وقد اتبعت الدراسة منهجية البحث النوعي من خلال إجراء مقابلات للإجابة على أسئلة البحث. ويشير المؤلفان إلى أن حدود بيتبريدج هي موقع إغلاق يقيّد المهاجرين

الأفارقة ويتم فيه أداء ممارسات مماثلة لما يحصل في مدينة جوهانسبرج الداخلية. وتتوافق هذه التطورات مع أحداث تحصل على الحدود "الأخرى" التي واصل المهاجرون الأفارقة عبورها في رحلاتهم العديدة إلى جوهانسبرغ وداخلها. وهم يؤكدان على أنّ الحدود تبدو وكأنها "تتبع المهاجرين الأفارقة في كل مكان"، حيث أن مواقع الممارسات الحدودية لم تعد معزولة عن خطوط الخريطة السياسية. يدعو ذلك إلى التشكيك في فعالية أهداف وجهود التكامل الإقليمي لجنوب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).

1.5.5. الهجرة غير النظامية

1.5.5.1. تهريب المهاجرين

Adugna, F., Deshingkar, P., & Atnafu, A. (2021). Human smuggling from Wollo, Ethiopia to Saudi Arabia: Askoblay criminals or enablers of dreams? *Public Anthropologist*, *3*(1), 32–55. https://doi.org/10.1163/25891715-03010003

ينظر المقال في أنشطة تهريب البشر من إثيوبيا إلى السعودية. بالاعتماد على مقابلات متعمقة ومناقشات جماعية مركزة مع جهات فاعلة مختلفة (بما في ذلك اثنان من المهرّبين الرئيسيين و25 مرشحا للهجرة، بما في ذلك المرحَّلين، و23 عائلة مهاجرة و20 عائدًا وثلاثة مهاجرين في طريقهم للهجرة) في وولو بإثيوبيا، يتحدى المقال الرواية الراسخة القائلة بأن تيسير الهجرة وتهريب البشر عمليتان واسعتا النطاق تقعان تحت سيطرة الشبكات الإجرامية. ويوضح المؤلفون أن تيسير الهجرة عملية محلية، ومجزأة، وقائمة على شبكات القرابة، وجزءًا لا يتجزأ من المجتمعات المحلية، وتشمل أشخاصًا عاديين متنوّعين يشاركون في ذلك العمل بشكلٍ انتهازي. وتكون العائدات من هذه المساعي صغيرة نسبيًا ومعزّزة إلى حدٍ ما بمصادر دخل أخرى، بينما لم يكن هناك دليل على التنويع في أنشطة غير مشروعة أخرى من قبل المهرّبين. تتعارض النتائج مع وجهات النظر الشعبية، وبالتالي فهي تتطلب إعادة النظر في الاستراتيجيات المعتمدة للتصدي لأنشطة تهريب البشر في القرن الأفريقي.

Campana, P. (2018). Out of Africa: The organization of migrant smuggling across the Mediterranean. *European Journal of Criminology*, *15*(4), 481–502.

https://doi.org/10.1177/1477370817749179

توثق الدراسة الأدلة المتعلقة بكيفية تنظيم عمليات تهريب البشر من خلال دراسة تجريبية لهيكلية عصابة تهريب تعمل بين القرن الأفريقي وشمال أوروبا عبر ليبيا وأنشطتها. وتشير النتائج إلى أن عصابة التهريب التي تعمل على طول هذا الطريق لا يبدو أنها منظمة واحدة، بل تتألف من جهات فاعلة مستقلة إلى حدٍ كبير. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى وجود تسلسلات هرمية محلية وبدائية مع مستوى معيّن من تقسيم العمل، فضلاً عن عدد صغير من الجهات الفاعلة البارزة التي تعمل في مراحل مختلفة على طول طريق التهريب. تجدر الإشارة هنا إلى ثلاث نقاط مفيدة حول التنسيق. النقطة الأولى هي أهمية البعد المحلي والميل إلى التنسيق من قبل المهرّبين المشاركين في نفس المرحلة من العملية. والنقطة الثانية فهي أنه من المرجح أن يحدث التنسيق بين المنظمين والمساعدين. أم النقطة الثالثة عبأن الادلة تشير إلى وجود منافسة بين المهرّبين. ويقدم المؤلف توصيات بشأن السياسات المتعلقة بتهريب البشر بناءً على النتائج، بما في ذلك اعتماد إجراءات منسّقة للتصدي لمجموعات المجرمين المتعددة في وقتٍ واحد. ويجب أن تتضمن هذه الجهود المنسقة تبادلاً للمعلومات وعمليات منسّقة من قبل الشرطة.

D'Orsi, C. (2021). Migrant smuggling in Africa: Challenges yet to be overcome. *African Journal of Legal Studies*, *13*(4), 471–500. https://doi.org/10.1163/17087384-12340076

تبحث الدراسة في فاعلية التشريعات والسياسات الحالية في الحد من تهريب البشر. وقد تم ذلك من خلال دراسة أرقام تهريب المهاجرين على مر السنين مقابل السياسات الموضوعة للتصدي لهذا الخطر. يشير المؤلف إلى أن سياسات الهجرة الحالية وجهود التعاون في أفريقيا للحد من تهريب البشر قد أسفرت عن نتائج متباينة. فعلى الرغم من أن الجهود الأخيرة التي بذلتها الحكومات والمنظمات بدأت تؤتي ثمارها الإيجابية في بعض الحالات، إلا أن الوضع لا يزال على حاله في حالات أخرى. ويرى أنه لا يمكن القضاء على التهريب تمامًا، ولكن يمكن إدارته بشكل أفضل. لمواصلة التصدّي لأنشطة تهريب البشر في أفريقيا، لا بد أن يتم تعزيز التعاون بين الحكومات. وسيشمل ذلك، من بين أمور أخرى، وظائف تشغيلية مشتركة ووضع آليات أو أنظمة لتبادل المعلومات.

Maher, S. (2018). Out of West Africa: Human smuggling as a social enterprise. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, *676*(1), 36–56.

https://doi.org/10.1177/0002716217743935

تنظر الورقة في الطابع الاجتماعي لتيسير المهاجرين بالاعتماد على البحوث الإثنوغرافية التي أجريت في السنغال. وتوضح الورقة كيف أن تأمين المساعدة أو الخدمات التي يقدمها المدبّر يعتمد على الاقتصادات العلائقية ذات القرب الاجتماعي، وهو مصطلح يصف إلى أي مدى تُشكَّل العلاقات بين المدبّر والمهاجر بناءً على مدى معرفة الناس لبعضهم البعض من خلال العلاقات الشخصية. وبالتالي، فإن حصول المهاجرين على الخدمات والحماية خلال رحلاتهم يعتمد بشكلٍ كبير على القرب الاجتماعي. وعكس الفكرة السائدة بأن المهاجرين غير الشرعيين يتم استغلالهم من قبل مهرّبي البشر الجشعين وغير الأمناء، يوضح المؤلف أن قباطنة السفن وغيرهم من الميسّرين يكونون في كثير من الأحيان مرشدين وحماة يؤدون أدوارًا مهمة في مساعدة الناس على عبور مناطق غير مألوفة. وبالتالي، فإن الخطر الكامن في الهجرة غير النظامية هو دالة للظروف السياسية على طول طرق الهجرة ولا ينبثق عن مدبّر الهجرة أو ميسّرها.

Raineri, L. (2018). Human smuggling across Niger: State-sponsored protection rackets and contradictory security imperatives. *Journal of Modern African Studies*, *56*(1), 63–86.

https://doi.org/10.1017/S0022278X17000520

يستخدم المقال البيانات الأولية التي تم جمعها بين سنتي 2015 و2017، بما في ذلك المقابلات والمناقشات الجماعية المركّزة، للنظر في ديناميكيات تهريب البشر عبر النيجر. ويؤكد المؤلف أن تهريب البشر يتم في إطار حماية المخططات الإجرامية برعاية الدولة، والتي أثبتت قدرتها العالية على الصمود. يمكن أن يُعزى هذا إلى أنّ التنقل البشري يتمتع بقدر كبير من الشرعية الاجتماعية في شمال النيجر، وأنّ تداخل صناعة التهريب مع الشبكات المحلية لسياسات المحسوبية يعزز هشاشة الاستقرار في النيجر. وفي إطار الديناميكيات السابقة، أدى تضارب الضرورات الأمنية على المستويين الوطني والدولي إلى إعاقة تأثير أنظمة الحظر التي ترعاها جهات خارجية والتي تم تطويرها لمكافحة الهجرة غير النظامية. ويخلص المؤلف إلى ضرورة التعمّق في فهم الديناميكيات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تسهّل الهجرة غير النظامية وضرورة أخذها في الاعتبار على النحو الواجب في التدخلات لمعالجة هذه الآفة.

1.5.5.2. الاتجار بالبشر

Bello, P. O., & Olutola, A. A. (2018). The enforcement of anti-human trafficking law in South Africa: A case of an aircraft without a pilot. *Police Practice and Research*, *19*(3), 270–283.

https://doi.org/10.1080/15614263.2017.1387783

تقيّم الورقة الفعالية المؤسسية للجهود الحكومية الحالية لإنفاذ القانون في التعامل مع الاتجار بالبشر في جنوب أفريقيا. وعلى وجه التحديد، فهي تنظر في مصداقية دائرة الشرطة في جنوب أفريقيا (SAPS) وقدرتها على إنفاذ قانون مكافحة الاتجار في جنوب أفريقيا بشكل فعال. وقد تحقق ذلك من خلال إجراء 20 مقابلة معمقة مع خبراء في مجموعة العدالة ومنع الجريمة والأمن (JCPSC). وقد وجد المؤلفون أن دائرة الشرطة في جنوب أفريقيا لم تكن فعالة في إنفاذ قانون مكافحة الاتجار في جنوب أفريقيا. ومن الأسباب التي تم تسليط الضوء عليها أنّ دائرة الشرطة في جنوب أفريقيا تتحمل مسؤولية هائلة ألا وهي مكافحة الجريمة في المجتمع، ولا تملك بالضرورة القدرة على إضافة الاتجار بالبشر إلى مهامها إذ إنه يتطلب أيضًا اهتمامًا كبيرًا وغالبًا ما يستوجب وحدة متخصصة للتعامل مع هذه القضية. وعلاوةً على ذلك، فإن قدرة دائرة الشرطة في جنوب أفريقيا على مكافحة الاتجار بالبشر مقوّضة بشكل أكبر بسبب قلّة الالتزام وعدم كفاية التدريب والفساد في المؤسسة ذاتها. ولمواجهة هذه التحديات، يدعو المؤلفان إلى إنشاء مؤسسة متخصصة وحيوية ومكرّسة لإنفاذ القانون تُلقى على كاهلها مسؤولية مكافحة الاتجار بالبشر.

Britton, H. E., & Dean, L. A. (2014). Policy responses to human trafficking in Southern Africa: Domesticating international norms. *Human Rights Review*, *15*(3), 305–328.

https://doi.org/10.1007/s12142-014-0303-9

يتناول البحث الاستجابات على صعيد السياسات العامة المستخدمة للتصدي للاتجار بالبشر في جنوب أفريقيا. ولتحقيق ذلك، أجرى الباحثون تحليلاً لمحتوى عشر سياسات ذات صلة. تكشف النتائج عن اختلافات في الاستراتيجيات والسياسات السائدة لمعالجة الاتجار بالبشر من المستوى الدولي إلى المستويين الإقليمي والوطني. وبينما ينصبّ التركيز على الملاحقة القضائية على المستويين الوطني والدولي، فإن منع وقوع ضحايا وحمايتهم هما من الاستراتيجيات المفضّلة على المستوى الإقليمي. ويتم توطين القواعد والاستراتيجيات والسياسات التي تُعنى بمكافحة الاتجار بالبشر لتلائم السياق الأفريقي، وهي تشمل، على سبيل المثال، إشراك القادة التقليديين في برامج مكافحة الاتجار بالبشر. ويُفترض أن اعتماد نهج وقائي يشير إلى أن دول الجنوب الأفريقي تنتقي الخيارات السياسية المألوفة والتي يمكن تكرارها ومراجعتها بسهولة. تؤكد الورقة على أهمية اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار قوانين وسياسات الاتجار بالبشر في ضوء قضايا التنمية الأوسع نطاقًا الأخرى.

Emser, M., & Francis, S. (2017). Counter-trafficking governance in South Africa: An analysis of the role of the KwaZulu-Natal human trafficking, prostitution, pornography and brothels task team. *Journal of Contemporary African Studies*, *35*(2), 190–211.

https://doi.org/10.1080/02589001.2017.1309363

يقيّم البحث فعالية فريق العمل المعني بمكافحة الاتجار بالبشر والبغاء والمواد الإباحية وبيوت الدعارة في كوازولو ناتال (فريق عمل KZN) في سياق الحوكمة الحالية لمكافحة الاتجار بالبشر في جنوب أفريقيا. وقد اتبعت الدراسة منهجية البحث النوعي وأجرت مقابلات مع 55 جهة حكومية رئيسية فاعلة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في جنوب أفريقيا. واستند فريق عمل KZN في عمله على الأبعاد الأربعة لمكافحة الاتجار، وهي الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والشراكات. وتشير النتائج إلى النجاح النسبي الذي حققه فريق عمل KZN من حيث الوقاية الأولية، مع تحقيق نتائج متغيرة في مجالات الحماية والملاحقة القضائية والشراكات. بالإضافة إلى ذلك، تسلط الدراسة الضوء على القيود المؤسسية والمالية باعتبارها عوائق رئيسية أمام تحقيق فريق العمل لإمكانياته كاملةً. ولتحقيق المزيد من النجاحات على مستوى المقاطعات، أشار المؤلفون إلى أهمية صياغة وتنفيذ إطار سياسات شامل ومدروس يولي الأولوية للتعاون والتنسيق على المستوى الوطني.

Kah, H. K. (2019).' Blood money', migrants' enslavement and insecurity in Africa's Sahel and Libya .*Africa Development*, .44–25 ,(1)*44* https://www.jstor.org/stable/26873420.

يبحث المقال في تداعيات البحث عن حياة أفضل والهجرة إلى أوروبا عبر الساحل الأفريقي وليبيا على تزايد معدلات الاسترقاق وتهريب المهاجرين. ومن خلال تحليل محتوى الوثائق والمؤلفات الموجودة، يرى المؤلف أن العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتنوعة هي المسؤولة عن هذه الرحلات المحفوفة بالمخاطر ومجهولة النهاية عبر منطقة الساحل. ويسلط المؤلف الضوء على أدلة الاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي والتعذيب والموت على امتداد طريق الهجرة الخطير هذا. في حين أن بعض المهاجرين ينجحون بالنهاية في الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط من الساحل الليبي، فإن العديد منهم إما يلقون حتفهم، أو يظلون محاصرين في الصحراء بين النيجر وليبيا، أو يتم القبض عليهم من قبل شبكات إجرامية تستخدمهم بغرض جني الأموال. يقدم المؤلف توصيات بشأن السياسات التي يجب اعتمادها لمواجهة هذه المشكلة التي تهدد المعاملة الإنسانية الكريمة.

Onuoha, B. (2011). The state human trafficking and human rights issues in Africa. *Contemporary Justice Review: Issues in Criminal, Social, and Restorative Justice*, –149 ,(2)*14* .166 https://doi.org/10.1080/10282580.2011.565973

استمرت عمليات الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين بلا هوادة في أفريقيا. تنظر الورقة في العوامل الداخلية المسؤولة عن تلك العمليات من خلال استعراض المؤلفات ذات الصلة. وعلى الرغم من وجود عدد لا يحصى من الديناميكيات الداخلية، إلا أن طبيعة الحالة والقيادة السياسية التي أنتجتها متورطة في القضايا المستمرة لانتهاكات حقوق الإنسان والاتجار بالبشر. وكانت سياسات مكافحة الاتجار بالبشر غير فعالة إلى حد كبير بسبب سوء صياغتها وتنفيذها. وتتميز الحالة في أفريقيا بعدم الكفاءة، والقدرات غير الكافية، والاستقلالية المحدودة للحكم لأنها خاضعة ومخصخصة من قبل تحالف مصالح القوى المهيمنة، وقد أدت كل هذه العوامل إلى عرقلة الجهود المبذولة للتصدي للاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان. لذلك فإن إصلاح طابع الحالة في أفريقيا خطوة مهمة في محاولة التصدي لأنشطة الاتجار بالبشر وحماية حقوق ضحايا الاتجار. وعلى الرغم من أن الورقة تسلط الضوء على دور القيادة السياسية في عملية الإصلاح هذه، إلا أنه لم يكن هناك تشديد على دور المواطنين في هذه العملية.

Sawadogo, W. R. (2012). The challenges of transnational human trafficking in West Africa. *African Studies Quarterly*, .113–93 ,(2–1)*13* http://asq.africa.ufl.edu/files/Sawadogo-2012.pdf

يبحث المقال في أسباب الاتجار بالبشر عبر الحدود الوطنية وعواقبه في غرب أفريقيا بهدف تحديد الآليات والاستراتيجيات العملية التي يمكن تنفيذها في التعامل مع هذه القضية. فمن جهة، ساهمت القضايا الاجتماعية والاقتصادية في استمرار انتشار الاتجار بالبشر، بما في ذلك النمو السكاني والتوسع الحضري وسوء الوضع الأمني والنمو الاقتصادي المحدود والفقر. علاوة على ذلك، أدت الأنماط الثقافية مثل وضع الأطفال خارج أسرهم البيولوجية إلى زيادة في عمليات تهريب البشر. ومن جهة أخرى، فإن فشل النظم السياسية والمؤسسية المحلية والإقليمية والدولية يشكّل أحد الأسباب المساهمة في قضايا الاتجار بالبشر عبر الحدود الوطنية؛ وفي هذه المنطقة، عادةً ما يتم استخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة، ويؤدي الفساد إلى تدمير النسيج المؤسسي وقد اكتسب المتاجرون بالبشر المزيد من القوة والنفوذ لإضعاف سلطة الدولة. إن تطوير آليات تعاون فعالة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية أمر بالغ الأهمية للتصدي للاتجار بالبشر ومكافحته.

Sowale, A. O. (2018). Economic Community of West African States' Protocol on Free Movement and the challenges of human trafficking in West Africa. *Insight on Africa*, ,(2)*10* .225–215 https://doi.org/10.1177/0975087818776166

ينظر المقال في آثار بروتوكول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الاتجار بالبشر من خلال استعراض المؤلفات ذات الصلة. وعلى الرغم من أن هذا البروتوكول يعزز التكامل الاقتصادي، تُظهر الدراسة أنه بدلاً من ردع الاتجار بالبشر، فإن هذا البروتوكول يمكّن الاتجار بالبشر بشكلٍ غير مباشر. فقد استغلّ المتاجرون بالبشر أحد أحكام البروتوكول المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص لإدامة أنشطتهم الشهيرة. ومن الواضح أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لا تملك آلية مناسبة وفعالة لمراقبة عملية دخول المهاجرين غير الشرعيين وإدارتها. وما يزيد الطين بلّة هو عدم كفاءة بعض موظفي الحدود وفسادهم. يختتم المؤلف بالإشارة إلى أهمية قيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها بوضع آليات فعالة وتكثيف جهودها بشكلٍ عام في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

1.5.5.3. العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج

Dako-Gyeke, M., & Kodom, R. B. (2017). Deportation and re-integration: Exploring challenges faced by deportee residents in the Nkoranza Municipality, Ghana. *Journal of International Migration and Integration*, .1103–1083 ,(4)*18* https://doi.org/10.1007/s12134-017-0526-0

في إطار البحوث حول الترحيل، ركّزت العديد من الدراسات على أسباب الترحيل من دون استجواب المرّحلين حول تجارب إعادة إدماجهم. تبحث الدراسة في التحديات التي يواجهها المرحّلون خلال إعادة إدماجهم في بلدية نكورانزا في غانا. وقد اتبعت منهجًا بحثيًا نوعيًا يتضمن مقابلات مع 20 شخصًا مرحّلاً. وبناءً عليه، وجد المؤلفان أن المرحّلين واجهوا مجموعة متنوعة من التحديات التي تؤثر في قدرتهم على إعادة الإدماج بشكلٍ فعال. وتشمل هذه التحديات فقدان الأمتعة الشخصية، والعلاقات السيئة، والتصورات السلبية، وعدم كفاية فرص الوصول إلى الوظائف والرعاية الصحية،

فضلاً عن الافتقار للوصول الكافي إلى خدمات الدعم الرسمية. وخلص المؤلفان إلى ضرورة وضع عمليات وأنظمة أفضل لمرحلتَي ما قبل الترحيل وبعده من أجل دعم المرحّلين في استئناف حياتهم في المجتمعات المستضيفة.

Idemudia, U., Okoli, N., Goitom, M., & Bawa, S. (2021). Life after trafficking: Reintegration experiences of human trafficking survivors in Nigeria. ***International Journal of Migration, Health and Social Care,*** **.463–449 ,(4)*17*https://doi.org/10.1108/IJMHSC-03-2021-0023**

يتناول المقال التحديات والفرص الكامنة في برامج المساعدة على إعادة إدماج الناجين من الاتجار بالبشر في نيجيريا. وقد استخدم منهجًا بحثيًا نوعيًا لدراسة تصورات هؤلاء الناجين بشأن إعادة الإدماج. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث استنتاجات مفيدة. أولاً، على الرغم من أن برامج إعادة الإدماج توفر بعض الفوائد عبر تقديم خدمات إعادة الإدماج، إلا أن إعادة الإدماج الجوهرية بعيدة عن التحقيق نظرًا لأن الناجين ما زالوا يواجهون تحديات مماثلة للّتي واجهوها قبل الاتجار بهم. ثانيًا، تؤثر قدرة الناجين على تأمين سبل عيشهم في حياتهم اليومية بعد الاتجار، وبالتالي فهي تؤثر في إعادة الإدماج. ثالثًا، ستؤدي المساعدة على إعادة الإدماج إلى نتائج أفضل في نيجيريا إذا كانت مبنية على تجارب الناجين الفعلية بدلاً من الاستناد إلى الضرورات السياسية. تقدم الدراسة في جوهرها دليلاً على الطبيعة المعقدة والعمليات المتأصلة في إعادة الإدماج، بالإضافة إلى النتائج المختلفة لجهود إعادة الإدماج المبذولة لصالح الناجين.

Kleist, N. (2017). Disrupted migration projects: The moral economy of involuntary return to Ghana from Libya. ***Africa,*** **.342–322 ,(2)*87*https://doi.org/10.1017/S000197201600098X**

يبحث المقال في العواقب الاجتماعية والاقتصادية للعودة غير الطوعية في سياق الهجرة غير النظامية وعالية الخطورة من خلال دراسة حالة متعلقة بالعودة القسرية (والطارئة) إلى غانا بعد اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا. وقد أجرى المؤلف مقابلات مع 45 عائدًا طوعيًا بين سنتي 2012 و2013. ويعتبر المؤلف أن العودة غير الطوعية تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة المحلية والعالمية وتعيد إنتاجها. ويعطل هذا النوع من العودة مشاريع الهجرة التي تركّز بشكل أساسي على كسب المال لتأمين سبل عيش الأسرة و/أو جمع المدخرات للاستثمار في الأعمال التجارية أو الأراضي أو الإسكان في غانا. وعلى الصعيد الاجتماعي، تؤدي العودة بدون مكافآت إلى توترٍ في العلاقات بين الجنسين وبين أفراد الأسرة، فيما تؤثر أيضًا على مُثُل الرجولة المتعلقة بالبلوغ والمسؤولية وتراكم الثروات. وخلصت الدراسة إلى أن الاعتماد على الهجرة الهادفة إلى تحسين سبل العيش إلى مناطق النزاع أو المناطق ذات التنقل المحدود ينذر بالمخاطر وعدم اليقين بالنسبة للمهاجرين وأسرهم.

1.5.5.4. أخرى

Alfaro-Velcamp, T., McLaughlin, R. H., Brogneri, G., Skade, M., & Shaw, M. (2017). 'Getting angry with honest people :'The illicit market for immigrant 'papers' in Cape Town, South Africa. ***Migration Studies,*** **.236–216 ,(2)*5***

https://doi.org/10.1093/migration/mnx022

تبحث الورقة في السوق غير المشروعة لوثائق الهجرة في كيب تاون بجنوب أفريقيا، مركّزةً على كيفية ارتباط هذه الوثائق بوضع المهاجرين من حيث قانونية الهجرة وبقائهم على قيد الحياة. وقد استخدم فريق البحث الإثنوغرافيا والمقابلات ومراقبة المشاركين لأغراض هذه الدراسة. وأشار المؤلفون إلى أن رغبة المهاجرين في تأمين وضعهم القانوني وتحسين سبل عيشهم المحتملة وكرامتهم هي التي دفعتهم إلى المشاركة في السوق غير المشروعة. إلا أنّ تلك المشاركة هي بمثابة مشاركة المرء في الهيمنة على نفسه. إذ إن قواعد وقوانين جنوب أفريقيا صُمِّمت كعمليات رقابة يُجبَر فيها المهاجرون على المشاركة في سوقٍ غير مشروعة وبالتالي المساهمة في تقويض الإدارة العالمية لشؤون الهجرة. وتشير الدراسة أيضًا إلى تورّط بعض مسؤولي وزارة الشؤون الداخلية في هذه السوق غير المشروعة، وقد أصيب بعضهم بالإحباط من أولئك الذين يرغبون في الحصول على أوراقهم بالطرق القانونية. ولا تشكّل هذه الأوراق غير المشروعة بديلاً عن الفصل القانوني في وضع المهاجرين، ما يعني أن المهاجرين الشرفاء وطالبي اللجوء الشرعيين سيستمرون في إثارة غضب المسؤولين في محاولتهم استخدام القنوات القانونية.

Aniche, E. T., Moyo, I., & Nshimbi, C. C. (2021). Interrogating the nexus between irregular migration and insecurity along 'ungoverned' border spaces in West Africa. ***African Security Review,*** **.318–304 ,(3)*30*https://doi.org/10.1080/10246029.2021.1901753**

يبحث المقال في الآثار الأمنية للهجرة غير النظامية في المنطقة الفرعية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بناءً على مراجعة المؤلفات والوثائق ذات الصلة بالهجرة والأمن والحوكمة. فهو يشرح كيف أنّ استعمارية الحدود وسهولة اختراقها في غرب أفريقيا تساهمان في انعدام الأمن عبر الحدود، بالاعتماد على نظرية المساحات غير الخاضعة للحكم. ويشير المؤلفون إلى أن المساحات الحدودية غير الخاضعة للحكم يمكن أن تؤدي من بين أمورٍ أخرى إلى زيادة تهريب البشر والاتجار بهم، وتهريب المخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وغسيل الأموال وغيرها. كما أنها تعزز تورّط البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء المساحات غير الخاضعة للحكم، والحدود الاستعمارية التي يسهل اختراقها والتحديات الأمنية الأخرى. وبما أنّ الحدود يمكن أن تكون مصدرًا للنتائج الإيجابية والسلبية على حدٍ سواء، يشير المؤلفان إلى أهمية تحسين إدارة الحدود والتعاون. علاوة على ذلك، يؤكد المؤلفون على أن مسؤولية ضمان الأمن تقع على عاتق كلٍ من الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية. أما بالنسبة لكيفية تعاون تلك الجهات الفاعلة بنجاح، فهو مجال يستوجب مزيدًا من البحث.

Dithebe, M. V. E., & Mukhuba, T. T. (2018). Illegal immigration and the challenge of border control in South Africa. ***African Renaissance*****, .147–127 ,(2)*15***

https://doi.org/10.31920/2516-5305/2018/v15n2a6

تقيّم الدراسة العوامل المساهِمة في الهجرة غير الشرعية وضعف الرقابة على الحدود في جنوب أفريقيا. وقد استخدمت منهجًا بحثيًا نوعيًا لتحقيق هدف البحث، وأجرت مقابلات مع 23 مسؤولاً يعملون في الإدارات الحكومية المسؤولة عن الهجرة ومراقبة الحدود في البلاد. في هذا الإطار، حدد المؤلفان عدة عوامل باعتبارها عوامل دافعة للهجرة غير الشرعية وضعف الرقابة على الحدود. وهي تشمل عوامل الدفع السياسية، لا سيما تلك المتعلقة بأوجه انعدام الاستقرار السياسي في البلدان الأصلية التي تجبر المهاجرين على الهروب إلى جنوب أفريقيا. وتتعلق العوامل الاقتصادية بالرغبة في عيش حياةٍ أفضل والتي يأمل المهاجرون في تحقيقها في جنوب أفريقيا. وتشمل العوامل الاجتماعية وجود

شبكات اجتماعية في بلد المقصد. وأخيرًا، تساهم العوامل البيئية مثل الفياضانات أيضًا في زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين في جنوب أفريقيا. لمعالجة هذه القضايا، يوصي المؤلفون بزيادة نشر المسؤولين في المراكز الحدودية، وتعزيز قدرات هؤلاء المسؤولين، وعقد منتدى سياسات الهجرة لاتخاذ قرارات أكثر استنارةً بشأن سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية وضعف الرقابة على الحدود.

1.5.6. النزوح القسري

Bayar, M., & Aral, M. M. (2019). An analysis of large-scale forced migration in Africa. ***International Journal of Environmental Research and Public Health*****, .(21)*16***

https://doi.org/10.3390/ijerph16214210

أصبحت الهجرة القسرية واسعة النطاق تشكّل تهديدًا رئيسيًا للتنمية بشكل متزايد. تستخدم الدراسة تحليلاً كميًا للبيانات من 48 دولة أفريقية للفترة من 2001 إلى 2017 للتحقيق في دوافع الهجرة القسرية في أفريقيا. وقد استخدمت منهجية تحليل الانحدار اللوجستي المطلوبة للنظر في ارتباط الهجرة القسرية واسعة النطاق ببعض المتغيرات المستقلة الأخرى. وتشير النتائج إلى أن النزاعات العنيفة والأنظمة الاستبدادية والفقر هي العوامل الرئيسية المسؤولة عن الهجرة القسرية واسعة النطاق في أفريقيا. ومن ناحية أخرى، فإن مخاطر المناخ لها تأثير غير مباشر على الهجرة القسرية واسعة النطاق، في حين أن المساعدات الخارجية ليس لها أي تأثير في الحد من الهجرة القسرية واسعة النطاق. يشير المؤلفان إلى أن صانعي السياسات بحاجة إلى إعطاء الأولوية للأمن البشري وتطوير استراتيجيات فعالة لكبح الهجرة القسرية واسعة النطاق.

Ecke, J., Saydee, G., Nyan, J. W., Donzo, K., Dolo, M. K., & Russ, R. (2016). The subjective and economic well-being of repatriated Liberian refugees from Ghana. ***Refugee Survey Quarterly*****, .143–119 ,(3)*35*https://doi.org/10.1093/rsq/hdw011**

تتناول الدراسة تجارب اللاجئين الليبيريين عند العودة إلى وطنهم وتقيّم ما إذا كانت رفاهية اللاجئين تتحسّن بعد عودتهم. وبالاعتماد على نهج بحثي متعدد الأساليب، فهي تقيّم كلا من الرفاه الاقتصادي والشخصي والعاطفي للاجئين العائدين. تشير النتائج إلى تحسّن في الرفاه الشخصي والعاطفي للاجئين بشكلٍ عام بعد عودتهم إلى ليبيريا. ومن ناحية أخرى، ساء الرفاه الاقتصادي الذي يُقاس على أساس الوصول إلى الخدمات العامة والمؤشرات التجريبية الأخرى بعد عودتهم. ويسلط البحث الضوء على أهمية الأساليب المختلطة في تحقيق نتائج ناجحة للإعادة إلى الوطن. وتتمثل الثغرة في هذا البحث في العجز عن إجراء تقييم نقدي للعلاقة بين الفترات الزمنية للعودة ومستويات الرفاهية، وبالتالي يجب إجراؤه في بحثٍ مستقبلي.

Hovil, L., & Lomo, Z. A. (2015). Forced displacement and the crisis of citizenship in Africa's Great Lakes region: Rethinking refugee protection and durable solutions. ***Refuge*****, –39 ,(2)*31* .50https://doi.org/10.25071/1920-7336.40308**

لماذا ظل آلاف الأشخاص في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا لاجئين لأكثر من أربعة عقود بدون أي حل يلوح في الأفق؟ ولماذا وجد الآلاف غيرهم حلولاً لنزوحهم ولكنهم نزحوا من جديد في وقتٍ لاحق؟ كيف يمكن أن تؤثر المواطنة والاستبعاد في التسبب بالنزوح وخوض تجربة النزوح وحلها؟ بالاعتماد على أساليب البحث النوعي، يبحث المقال في هذه القضايا من خلال دراسة التهجير القسري وحماية اللاجئين والحلول الدائمة في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا من منظور المواطنة. ويعتبر المؤلفون أن المحنة الدائمة التي يمر بها اللاجئون الذين لا يملكون حلولاً دائمة هي ناتجة عن عجزٍ عام ومنهجي عن إنشاء دروس واقعية عن المواطنة لهم. كما أن ما تقدم يُعتبر سببًا جذريًا للنزاع المستمر والنزوح في المنطقة وكذلك العجز عن إيجاد حلول للمنفى. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل لهياكل الحوكمة للاستجابة بشكل مناسب وفعّال لقضايا المواطنة محليًا ووطنيًا وإقليميًا ودوليًا.

Kamta, F. N., Schilling, J., & Scheffran, J. (2020). Insecurity, resource scarcity, and migration to camps of internally displaced persons in Northeast Nigeria. ***Sustainability (Switzerland)*****, .15–1 ,(17)*12*https://doi.org/10.3390/SU12176830**

يبحث المقال في الدور الذي يؤديه انعدام الأمن الناجم عن تمرّد بوكو حرام وندرة الموارد في قرار الأشخاص بالهجرة من ديارهم إلى مخيمات النازحين داخليًا في مايدوجوري، نيجيريا. وقد أجرى الباحثون مقابلات مع 204 نازحًا داخليًا في مخيم باكاسي للنازحين داخليًا في مايدوجوري بين مارس ومايو

2019. وتؤكد الأدلة أن الصراع كان عامل الدفع الرئيسي للهجرة. وتشمل العوامل الأخرى القادرة على التأثير في قرار الهجرة ملكية الأراضي والوضع الاجتماعي والاقتصادي والوصول إلى المياه والأراضي والثروات بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للمجتمع. علاوةً على ذلك، فقد أثَّرت هذه العوامل بدرجاتٍ متفاوتة وفي مختلف المجتمعات في اتخاذ قرار الهجرة. يقترح المؤلفون أن السلطات المعنية تعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمع من أجل تقليل العوامل التي تدفع الشباب للانضمام إلى المتمرّدين.

Landau, L. B., & Amit, R. (2014). Wither policy? Southern African perspectives on understanding law, 'refugee' policy and protection. ***Journal of Refugee Studies,*** **.552–534 ,(4)*27*** **https://doi.org/10.1093/jrs/feu005**

ما هي العوامل المسؤولة عن حماية اللاجئين (أو عدم حمايتهم)؟ ما هي السياسات التي يمكن أن تساعد اللاجئين المستوطنين ذاتيًا أو تعيقهم؟ ما هو الإطار التحليلي الذي يمكن اعتماده للمساعدة في فهم سياسات اللاجئين؟ وما هي الاحتمالات المتوفرة لحماية اللاجئين بشكل أفضل؟ يوفر المقال إجابات على الأسئلة السابقة من خلال مراجعة بعض الأعمال التجريبية التي أجريت في جنوب أفريقيا بالإضافة إلى استعراض شامل للمؤلفات. ويشير المؤلفان إلى أن تلك العوامل المسؤولة عن حماية اللاجئين في جنوب أفريقيا يتم تحديدها بشكلٍ غامض من خلال قانون اللاجئين وسياسة "اللاجئين" الرسمية في الدولة، وبالتالي فهي مقيّدة بشكل كبير في ضمان حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء. ويقترح المقال كذلك توفير إطار تحليلي مؤسسي أوسع نطاقًا وتخصيص مساحة كبيرة للاستقلالية البيروقراطية في تحليل سياسة اللاجئين. ويختتم بالتشديد على الحاجة إلى توسيع نطاق التركيز على سياسة اللاجئين من خلال تضمين مجالات سياسية واجتماعية متنوعة لضمان حماية عملية.

Macdonald, A., & Porter, H. (2020). The politics of return: Understanding trajectories of displacement and the complex dynamics of 'return' in Central and East Africa. ***Journal of Refugee Studies,*** **.662–639 ,(4)*33*** **https://doi.org/10.1093/jrs/feaa118**

الورقة عبارة عن مقدمة لسلسلة من المقالات التي تبحث في قضية "العودة" ومعناها في ضوء السياق الديناميكي والتحدي المتزايد لعدم اليقين والتنقل متعدد الاتجاهات. تتناول المقالات مسألة التفاهمات المختلفة والجديدة للعودة التي قد توفر معلومات معمّقة عن "دورة حياة" الصراع وديناميات النزوح في المناطق المتضررة من الحرب في شرق ووسط أفريقيا، مع التركيز على أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وقد سلط المؤلفان الضوء على عدم ملاءمة الأطر الثابتة المستخدمة لشرح تجارب السكان المتنقلين بسبب الصراع العنيف، بحجة أن العودة لا تتعلق فقط بإعادة تكوين الأشخاص والأماكن، ولا تتعلق بترتيبات جديدة تمامًا. وتعرض الورقة أربع مجالات تعمل فيها المقالات المضمّنة في السلسلة على تعزيز الفهم الحالي لديناميكيات النازحين داخليًا واللاجئين وعودة المقاتلين، وهي: تصورات المنزل والتنقلات؛ والتفاوض اليومي على الانتماء؛ والارتباط بين العودة و"دورات العنف"؛ بالإضافة إلى الطرق التي تؤدي فيها العودة إلى تشكيل الحوكمة والسلطة العامة في مختلف البيئات.

O'Reilly, C. (2015). Household recovery from internal displacement in Northern Uganda. ***World Development,*** **.215–203 ,*76*** **https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2015.07.011**

تعتمد غالبية الدراسات حول النزوح بشكل أساسي على البيانات النوعية، ولا تأخذ بالضرورة في الاعتبار الآثار السببية. فهناك ندرة في الأبحاث التي تستخدم تقنيات إحصائية لتحديد الآثار السببية للنزوح. تتناول هذه الورقة تلك الفجوة من خلال إجراء تقييمٍ كمّي لتأثير عودة النازح إلى مكان إقامته بعد النزوح على نمو استهلاك الأسر المعيشية في شمال أوغندا. وقد استخدمت الدراسة تقنية مطابقة درجة الميل في الدراسة لمقارنة الأسر التي نزحت مع الأسر التي لم تنزح. وفي هذا الصدد، عمد الباحث إلى تحليل البيانات المأخوذة من الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة (LSMS) والدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية في أوغندا. تشير النتائج إلى أن الأسر النازحة تمرّ في البداية بفترة تكون فيها مستويات استهلاكها بعيدة جدًا عن مستويات استهلاك الأسر غير العائدة، مما يتماشى مع فكرة أن النزوح يمثل صدمة لرأس مال الأسر المعيشية. ومع ذلك، تلي هذه الفترة فترة نمو تعويضي في استهلاك الأسر النازحة. ويؤثر ذلك على توقيت المساعدات الإنسانية والإنمائية وتسليمها للاجئين والنازحين داخليًا.

Parent, N. (2021). Commitments to forced migrants in African peace agreements, 1990–2018. ***International Journal of Human Rights,*** **.20–1** **https://doi.org/10.1080/13642987.2021.2007079**

تتناول الدراسة الفجوة البحثية المتمثلة بالنقص العام في التحليل المنهجي لالتزام اتفاقيات السلام برفاه المهاجرين قسرًا وسلامتهم وحقوقهم. وقد استخدمت الدراسة نهج تحليل المحتوى الاستقرائي لتقييم 177 اتفاقية سلام من خلال عرض النتائج من أربع فئات مواضيعية: العودة وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وإعادة التوطين (5Rs)؛ والتزامات الأحكام؛ والحقوق والقانون؛ والأراضي والممتلكات. وتشير النتائج إلى أن العودة هي الأكثر انتشارًا ضمن فئة 5Rs، في حين أن إعادة الإدماج كانت شبه معدومة. وكان الالتزام المشترك هو الحماية المادية يليها دعم الإغاثة؛ وهي نتيجة لم تكن مفاجئة بالنظر إلى التركيز المركزي لمساعدة اللاجئين. وتُظهر الأدلة أيضًا التزامات محدودة بحقوق الأراضي والممتلكات للمهاجرين قسرًا على الرغم من أهمية معالجة القضايا المتعلقة بهذا الموضوع. في الختام، يقرّ المؤلف بالحاجة إلى مزيدٍ من البحث والمراجعة الشاملة للمؤلفات المتعلقة باتفاقيات السلام والتهجير القسري في أفريقيا.

1.5.7. الهجرة الداخلية

Beauchemin, C. (2011). Rural–urban migration in West Africa: Towards a reversal? Migration trends and economic situation in Burkina Faso and Côte d'Ivoire. *Population, Space and Place, 17*(October 2009), 47–72. https://doi.org/10.1002/psp.573

تبحث الدراسة في اتجاهات الهجرة الداخلية في كوت ديفوار وبوركينا فاسو من خلال تحليل التدفقات المحلية طويلة الأجل للمهاجرين في كلا البلدين، وتسليط الضوء على العوامل المسؤولة عن اتجاهات الهجرة الملحوظة. وقد استخدمت الدراسة بيانات مستخرجة من مسوحات بأثر رجعي تمثل الوضع على الصعيد الوطني، وتفصّل تاريخ الهجرة وحجم السكان في مكان الإقامة في أي وقت، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات صلة. وقام الباحث بحساب نماذج تاريخ الأحداث المنفصلة زمنيًا باستخدام منهجية الانحدار اللوجستي الثنائي، بالإضافة إلى تقدير معدلات الهجرة. بيّنت الأدلة أن الجزء الأكبر من الهجرة من المدينة إلى الريف قد تطوّر ليهيمن عليه الشباب. والأهم من ذلك هو انخفاض حصة الهجرة في النمو الحضري على مدى عقود في كلا البلدين. وتشهد كوت ديفوار هجرة عكسية؛ بحيث تتزايد الهجرة من المناطق الحضرية. وترتبط هذه النتائج بمواصلة إفقار سكان المناطق الحضرية. في حين أن وصول سكان المدن السابقين يمكن أن يؤدي إلى التجديد الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الريفية، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى نشوب الصراعات وإفقار سكان الريف. وما سبق له انعكاسات على صياغة السياسات.

Blunch, N.-H., & Laderchi, C. R. (2015). The winner takes it all: Internal migration, education and wages in Ethiopia. *Migration Studies*, .437–417 ,(3)*3*

https://doi.org/10.1093/migration/mnv008

تبحث الدراسة في الروابط بين الهجرة الداخلية والتعليم والأجور من خلال تقديم إجابات على الأسئلة التالية: هل هناك علاوة أجور مرتبطة بالهجرة؟ هل تؤثر نسبة المهاجرين في المجتمعات المستضيفة على الأجور؟ هل توجد اختلافات في هيكل الأجور العام للمهاجرين وغير المهاجرين في المجتمعات المستضيفة؟ هل توجد اختلافات في العلاقة بين الهجرة والأجور على أساس التحصيل العلمي؟ استخدمت الدراسة المسح الوطني لعمل الأطفال في إثيوبيا لسنة 2001، وحلّلت تلك البيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) التي تُستخدَم للتقدير. وتؤكد النتائج أن المهاجرين، في المتوسط، أفضل حالاً من غير المهاجرين من حيث مستوى التعليم والأجور. ومع ذلك، فإن المهاجرين الأكثر تعليمًا يحققون عوائد أعلى من الهجرة مقارنةً بالمهاجرين الأقل تعليمًا. بالتالي، يشير المؤلفان إلى أهمية إعطاء الأولوية لتطوير المهارات والتعليم لا سيما في المناطق التي ترتفع فيها مستويات الهجرة الداخلية. يجب إجراء المزيد من البحوث في سياقات أخرى لفهم الروابط بين الهجرة الداخلية والتعليم وسوق العمل بشكلٍ أفضل.

De Brauw, A., Mueller, V., & Lee, H. L. (2014). The role of rural-urban migration in the structural transformation of sub-Saharan Africa. *World Development*, .42–33 ,*63*

https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.10.013

يبحث المؤلفون في حالة الهجرة من الريف إلى المدينة في أفريقيا جنوب الصحراء. ويشيرون في حجتهم المركزية القائمة على البحث التجريبي إلى أن معدلات الهجرة الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء غير متجانسة. ويلاحظون كذلك أن العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء سجّلت معدلات منخفضة للهجرة الداخلية. وتُعتبر الفروق في الأجور ومعدلات الفقر من العوامل التفسيرية التي تساهم بشكلٍ كبير في الهجرة الريفية. مع ذلك، ورهنًا بالهجرة، يبدو أن التحويلات المالية منخفضة في معظم البلدان، وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل من بينها عدم وجود سجلات رسمية لتتبع التحويلات، وعندما تتمثل المساهمة الرئيسية لأفراد الأسرة الذين يهاجرون في استهلاك موارد أقل من الإنتاج الأسري. ما هي إذن العوائق الرئيسية أمام الهجرة الريفية؟ ويشير المؤلفون أولاً إلى أن تصور مخاطر الدخل من جانب الأفراد الذين يتجنّبون المخاطر قد يعيق الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون دور شبكات المهاجرين في تسهيل الهجرة الريفية محدودًا في ضوء ضعف شبكات الطرق والاتصالات. علاوة على ذلك، قد تكون تكلفة الفرصة البديلة لهجرة العمال المهاجرين القادرين على العمل أكبر من قدرة تحمّلهم لتبرير الهجرة. ولتعزيز فهم ديناميكيات الهجرة الداخلية، هناك حاجة إلى إنشاء وحدة مخصصة للهجرة في مسح وطني متعدد الموضوعات أو دراسات استقصائية متخصصة بالهجرة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي فهم أسباب الانخفاض الملحوظ في معدلات التحويلات بشكل أفضل.

Garcia, A. J., Pindolia, D. K., Lopiano, K. K., & Tatem, A. J. (2015). Modeling internal migration flows in sub-Saharan Africa using census microdata. *Migration Studies*, –89 ,(1)*3* .110https://doi.org/10.1093/migration/mnu036

يمكن لنماذج الجاذبية الخاصة بالتفاعل المكاني (GTSIMs) أن تساعد في فهم الهجرة بشكلٍ أفضل من خلال توفير تقديرات كمية للأهمية المطلقة والنسبية لخصائص الموقع. تستخدم الدراسة البيانات الجزئية للتعداد الوطني من 10 بأفريقيا جنوب الصحراء ومجموعات بيانات مكانية إضافية لإنشاء مجموعة من نماذج GTSIM التي تحسب تقديرات الهجرة الكمية على النطاق الإقليمي وتطوّر نماذج الهجرة. وتؤكد النتيجة أن نماذج GTSIM للهجرة هي أدوات مفيدة لفهم كيفية تنقّل البشر، وهي قابلة للتطبيق على تعدادات ومجموعات بيانات ديموغرافية أخرى لتقدير الهجرة بحدود معروفة في غياب بيانات الهجرة أو حيثما تكون هذه البيانات سيئة. يمكن لهذه النماذج أن تساهم في تحسين توجيه التدخلات وتخصيص الموارد. إلا أنه ينبغي توسيعها لتشمل سياقات أخرى (كما هو الحال في أفريقيا بشكل عام، أو البلدان الأفريقية الأخرى) لاختبار مدى ملاءمتها وقابلية تطبيقها.

Greiner, C., & Sakdapolrak, P. (2013). Rural-urban migration, agrarian change, and the environment in Kenya: A critical review of the literature. ***Population and Environment,*** **,(4)*34* .553–524https://doi.org/10.1007/s11111-012-0178-0**

ينظر المقال في التركيز المحدود على آثار الهجرة على البيئة من خلال التركيز على ديناميات عمليات الهجرة داخل الأسر ذات الملكيات الصغيرة وتأثيرها على البيئة في المناطق الريفية المرسلة للمهاجرين في كينيا. وقد تم ذلك من خلال إجراء مراجعة نقدية للمؤلفات ذات الصلة. ووفقًا للمؤلفين، فإن العلاقة القوية التي لوحظت بين الهجرة والبيئة في مناطق الإرسال متعددة الأوجه ومؤطّرة أساسًا بروايتين قويتين ولكن متناقضتين. فمن جهة، تساهم الهجرة في التعافي البيئي من خلال تدفق الأفكار والأموال من التحويلات. ومن جهة أخرى، تنطوي الهجرة على فقدان العمالة الزراعية، مما يؤدي إلى انخفاض الغلات، وفي النهاية إلى تدهورٍ بيئي ناجم على سبيل المثال عن زيادة القابلية للتآكل. ولكشف المزيد من التعقيدات المتأصلة في العلاقة بين الهجرة والبيئة، يدعو المؤلفان إلى اعتماد نهج محلي متنقّل يقدم رؤية شاملة ومتعددة الأبعاد لتلك العلاقة من خلال تأكيده على مفاهيم المكان والمواقع والشبكات. وتشمل المجالات المقترحة التي تستوجب المزيد من البحث ما يلي: تأثير الهجرة الريفية على الموارد البيئية الأخرى وعلى قدرة أصحاب الملكيات الصغيرة على التكيف مع تغير المناخ، وكذلك الطرق التي يعتمد بها المهاجرون الحضريون على المناطق الريفية.

Mitchell, M. I. (2011). Insights from the cocoa regions in Côte d'Ivoire and Ghana: Rethinking the migration–conflict nexus. ***African Studies Review,*** **.144–123 ,(2)*54***

https://doi.org/10.1353/arw.2011.0035

يبحث المقال في العلاقة بين الهجرة والصراع في كوت ديفوار وغانا من خلال مراجعة المؤلفات الموجودة. وتنطلق الدراسة - التي تسلط الضوء على الهجرة باعتبارها قضية أمنية في حد ذاتها - من العديد من الدراسات التي تسلط الضوء على الهجرة (الداخلية) كنتيجة للصراع. وباستخدام الهجرة كمتغير توضيحي، فهي تنظر في الآليات والديناميكيات التي ترتبط من خلالها عمليات الهجرة (الداخلية) بانتشار الصراعات الداخلية العنيفة. وقد نشأت الهجرة إلى مناطق الكاكاو في كوت ديفوار في الحقبة الاستعمارية واستمرت منذ ذلك الحين، وأدت إلى نزاعات على الموارد. وبالتالي، فقد لعبت دورًا أساسيًا في الصراعات العنيفة في البلاد. بعكس ذلك، على الرغم من أن مناطق زراعة الكاكاو في غانا لم تكن في مأمن من الصراعات العنيفة، إلا أنّ الهجرة لم تكن عاملاً مساهمًا في الصراع. وتشمل المتغيرات المتداخلة التي قدمت مزيدًا من المعلومات حول العلاقة بين الهجرة والصراع في هذه البلدان، طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع ونظام حيازة الأراضي وقدرات الدولة والصدمات الخارجية والتجارب مع الخطابات الأصلية.

Pickbourn, L. (2018). Rethinking rural-urban migration and women's empowerment in the era of the SDGs: Lessons from Ghana. ***Sustainability (Switzerland),*** **.(4)*10***

https://doi.org/10.3390/su10041075

تبحث الورقة في العلاقة المعقدة بين تمكين المرأة وهجرة النساء من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. واستخدمت الدراسة الأدلة التي تم جمعها من خلال المسوحات والمقابلات التي أُجريَت مع النساء المهاجرات في مدينة أكرا ومنطقة سافيلوجو نانتون في شمال غانا؛ وقد وجّه الباحث أسئلة المسح إلى 434 امرأة وأجرى 50 مقابلة. يشير المؤلف إلى أن النساء المهاجرات من الريف إلى المناطق الحضرية غالبًا ما يواجهن عبئًا مزدوجًا متمثلاً في التهميش والاستغلال. فهنّ يخترنَ الهجرة من أجل تحسين حياتهنّ وحياة أسرهنّ حتى ولو انطوى ذلك على تحديات هائلة. بالنسبة لهؤلاء النساء، تشكّل القدرة على العودة إلى مجتمعاتهنّ الأصلية أحد أهم شروط القرار الذي يتخذنه بشأن مكان العيش والعمل، في ظل احتفاظهنّ بخيار العودة إلى المدينة.

1.5.8. الهجرة والتجارة

Gnimassoun, B. (2020). Regional integration: Do intra-African trade and migration improve income in Africa? ***International Regional Science Review,*** **.631–587 ,(6)*43***

https://doi.org/10.1177/0160017619874852

يبحث هذا المقال في أثر الانفتاح الإقليمي (التكامل الإقليمي) على دخل الفرد في أفريقيا بواسطة تقديرات مقطعية وتقديرات سلسلة مقطعية. وقد استخدم الباحث الهجرة والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية كمؤشرات للتكامل الإقليمي إلى جانب طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين كاستراتيجية للتقدير. وتشير النتائج إلى أن التكامل الأفريقي لم يكن قويًا بما فيه الكفاية لدفع تعزيز نصيب الفرد الحقيقي من الدخل في أفريقيا على المدى الطويل. ومع ذلك، يبدو أن التكامل الأفريقي يعزز الدخل بشكل كبير على المديين القصير والمتوسط، ولكن فقط من خلال الهجرة بين البلدان. ويعني ذلك أنه عندما لا يمكن للنمو السكاني وحده أن يؤدي إلى زيادة الدخل، يمكن أن يكون للهجرة الداخلية آثار إيجابية. ويشير المؤلف كذلك إلى أن التجارة بين البلدان الأفريقية لم يكن لها تأثير كبير على نصيب الفرد من الدخل.

1.5.9. الهجرة والدبلوماسية

Fernández-Molina, I., & Hernando De Larramendi, M. (2020). Migration diplomacy in a de facto destination country: Morocco's new intermestic migration policy and international socialization by/with the EU. ***Mediterranean Politics,*** **.235–212 ,(2)*27***

https://doi.org/10.1080/13629395.2020.1758449

تبحث الورقة في دبلوماسية الهجرة المغربية منذ سنة 1999، مع التركيز بشكل خاص على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وسياسة الهجرة المغربية الجديدة. وتضمنت منهجية الدراسة مقابلات شبه منظمة استُكملت بتحليل محتوى الخطب الملكية الأربعة والعشرين ذات الصلة التي ألقاها الملك محمد السادس، ملك المغرب. ويجادل المؤلفان بأن سياسة الهجرة المغربية الجديدة تفي بأهداف السياسة الخارجية المغربية تجاه كل من الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، وتعتبر التنشئة الاجتماعية الدولية من قبل/مع الاتحاد الأوروبي محركًا رئيسيًا لسياسات الهجرة المغربية. علاوة على ذلك، كان التغيير الأكثر وضوحًا في التنشئة الاجتماعية للمغرب مع الاتحاد الأوروبي من حيث الهجرة هو انعكاس معين على المستوى المعياري والاستطرادي، والذي يشمل انتقال المغرب من لعب دور إلى عرض واضح لاتخاذ قرارات عقلانية ومواقف المقايضة إزاء الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، أعيد توجيه لعب الدور القائم على المعايير نحو الدول الأفريقية الأخرى والمجتمع الدولي. ويسلط ما سبق ذكره أعلاه الضوء على استخدام دول الجنوب قدراتها لمواجهة انعدام توازن القوة في سياق علاقات المغرب مع الاتحاد الأوروبي، وكيف يمكن أن يُستخدم موقع دولة أو أهميتها داخل نظام الهجرة الإقليمي (في هذه الحالة، الأوروبي الأفريقي) استخدامًا استراتيجيًا لأغراض السياسة الخارجية الأوسع.

Norman, K. P. (2020). Migration diplomacy and policy liberalization in Morocco and Turkey. ***International Migration Review*****, .1183–1158 ,(4)*****54***

https://doi.org/10.1177/0197918319895271

يبحث المقال في العوامل المحفزة لإدخال إصلاحات شاملة على سياسة الهجرة في المغرب وتركيا، وآثارها الأولية على المهاجرين واللاجئين المقيمين في كل دولة مضيفة. ومن منظور دبلوماسية الهجرة، أجرت الدراسة 75 مقابلة سنة 2015 في كلا البلدين لفهم التأثيرات الدولية التي تدفع صنع القرارات المحلية في مجالات الهجرة. ويشير المؤلف إلى أن المواقف الجغرافية والجيوسياسية لتركيا والمغرب تؤدي دورًا جوهريًا في تشكيل العوامل الدبلوماسية التي تدفع عملية الإصلاح. ومع ذلك، فإن عملية إصلاح الهجرة التي تحركها المصالح الدبلوماسية لها آثار على التنفيذ؛ حيث أن الدول المضيفة قد تكون مهتمة في المقام الأول بفوائد سَنّ الإصلاح، مع الحد الأدنى من الحوافز للشروع في تنفيذه بدقة. وقد تركز الدول المضيفة على المكاسب الدبلوماسية والاقتصادية للإصلاح، مع إعارة القليل من الاهتمام لتأثير مثل هذه السياسات على الحياة اليومية للمهاجرين واللاجئين.

Paoletti, E. (2011). Migration and foreign policy: The case of Libya. ***Journal of North African Studies*****, .231–215 ,(2)*****16*****https://doi.org/10.1080/13629387.2011.532588**

تحلل الورقة سياسات الهجرة الليبية من منظور تفاعلات البلاد مع جيرانها الأفريقية والعربية باستخدام أسلوب البحث النوعي. ويشير الباحث إلى أن الهجرة أعطت ليبيا أفضلية تخولّها أن تمارس من خلالها، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي، ضغوطًا على جيرانها في علاقاتها الدبلوماسية. واتسمت سياسات الهجرة الليبية بدرجة كبيرة من التناقض. فقد تأثر انفتاح البلد تجاه الدول الأفريقية والعربية بعوامل اقتصادية، بما في ذلك رغبته في سد النقص في اليد العاملة، فضلاً عن العوامل السياسية، ولا سيما سعيها إلى تأدية دور قيادي على الساحة الدولية وسط عزلتها المتزايدة عن الغرب. وعلى نقيض الانفتاح المعلن عنه، فإن انتهاكات القانون الدولي العرفي المتعلق باللجوء منتشرة على نطاق واسع، وعمليات الترحيل كانت دون انقطاع. ولم تطبَّق سياسات الهجرة بطريقة منهجية بل على نحو خاص، مما يدل على أن البلدان غير الديمقراطية تميل إلى استخدام الإكراه القائم على الهجرة في سياساتها الخارجية مقارنة بنظيراتها الديمقراطية.

1.5.10. أخرى

Bakewell, O., & Jónsson, G. (2013). Theory and the study of migration in Africa. ***Journal of Intercultural Studies*****, .485–477 ,(5)*****34*****https://doi.org/10.1080/07256868.2013.827830**

تقدم الورقة سلسلة من المقالات التي تبحث في الجوانب المختلفة للهجرة بناءً على أدلة من أفريقيا. ولا تنشغل هذه المقالات بالضرورة على تقديم مواد تجريبية جديدة ولكنها تركز في الغالب على تقديم أفكار نظرية جديدة يمكن أن تدحض النظريات الحالية السائدة في مجال الهجرة أو تتعارض معها أو تنقحها. ويجادل المؤلفان بأن أفريقيا كانت إلى حد كبير مستهلكًا للنظرية؛ حيث أن تطوير مفاهيم الهجرة الأساسية حصل في الغالب في أماكن أخرى على أن تُختبر في أفريقيا. وتفرض هيمنة تجربة جزء صغير من العالم على مفاهيم الهجرة وفرضياتها قيودًا على نظرية الهجرة. ويمكن أن تقدم البحوث في نطاق متنوع من ممارسات الهجرة في أفريقيا وجهات نظر وأفكار نظرية جديدة ودقيقة يمكن أن تنعكس مرة أخرى على نظريات مصقولة، والتي يمكن اختبارها بعد ذلك في مناطق أخرى من العالم.

Borderon, M., Sakdapolrak, P., Muttarak, R., Kebede, E., Pagogna, R., & Sporer, E. (2019). Migration influenced by environmental change in Africa: A systematic review of empirical evidence. ***Demographic Research*****,** ***41*****(December), 491–544.**

https://doi.org/10.4054/DemRes.2019.41.18

توحد الورقة الأدلة المتعلقة بالصلة بين الهجرة والبيئة من خلال استعراض منهجي للأدلة التجريبية القائمة على الهجرة المتأثرة بالتغيير البيئي في أفريقيا. وقد قام فريق البحث بمراجعة ما مجموعه 53 دراسة نوعية وكمية. وذكر المؤلفان أن تأثير التغيير البيئي على الهجرة غير مباشر، لأنه يؤثر على المحركات الأخرى للهجرة، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية - الديموغرافية والسياسية. ويتوقف نمط واتجاه تأثير التغيير البيئي على الهجرة على السياقات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والخصائص الديموغرافية ومدة الهجرة ونوعها.

Collyer, M., & De Haas, H. (2012). Developing dynamic categorisations of transit migration. *Population, Space and Place*, .481–468 ,(4)*18*https://doi.org/10.1002/psp.635

يبحث المقال في القيود الكامنة في تصنيف السكان المتنقلين على أنهم مهاجرون عابرون، الأمر الذي يبرز من خلال تحليل الهجرة إلى شمال أفريقيا وعبرها. ويمكن ملاحظة ثلاثة أوجه قصور في مصطلح «المهاجرين العابرين». أولاً، تستغرق رحلات المهاجرين عبر الصحراء إلى شمال أفريقيا أشهرًا، ويتم إجراؤها بشكل عام على مراحل؛ حيث يستقر خلالها المهاجرون مؤقتًا للعمل وتوفير المال في بعض الأماكن. ثانيًا، فإن الفكرة القائلة بأن جميع المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الموجودين في شمال أفريقيا هم «في طريقهم» إلى أماكن أخرى مضللة لأن البعض استقر في شمال أفريقيا. أما ثالثًا، فتفضل نسبة كبيرة من المهاجرين الذين فشلوا في التحاقهم بأوروبا أو الذين قرروا في نهاية المطاف ألا يقصدوها، الاستقرار في شمال أفريقيا كبديل للعودة إلى أوطانهم. على عكس فكرة الهجرة العابرة، يقدم المؤلفان فكرة «الهجرة المجزأة» كوسيلة لتصور الهجرة كعملية دينامية تشمل عدة رحلات مجزأة لهؤلاء المهاجرين.

Crush, J., Chikanda, A., & Tawodzera, G. (2015). The third wave: Mixed migration from Zimbabwe to South Africa. *Canadian Journal of African Studies*, .382–363 ,(2)*49*

https://doi.org/10.1080/00083968.2015.1057856

يستخدم البحث بيانات من مشروع الهجرة الجنوب أفريقي التي تم جمعها في سنوات 1997 و2005 و2010 لدراسة الطبيعة المتغيرة للهجرة من زمبابوي إلى جنوب أفريقيا. ويسلط المؤلفون الضوء على دورية الهجرة المختلطة وتعقيدها، بحجة أنها حقيبة مختلطة. فيركّزون على ثلاث مراحل أو «موجات» مختلفة من الهجرة المختلطة. وتزامنت الموجة الأولى مع انفتاح جنوب أفريقيا على بقية القارة وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي لزيمبابوي في التسعينيات. أما المرحلة الثانية الممتدة من منتصف التسعينيات حتى سنة 2005، فاتسمت بارتفاع الهجرة غير النظامية استجابةً للقيود الصارمة المتزايدة على الهجرة من زيمبابوي من قبل دولة جنوب أفريقيا، على الرغم من أن أغلبية هذه التدفقات إلى جنوب أفريقيا كانت على أساس مؤقت. وأتت الموجة الثالثة، والتي اكتسبت زخمًا سنة 2005 استجابةً مباشرةً للانهيار الكامل لاقتصاد زيمبابوي الذي شهد ارتفاعًا كبيرًا في المهاجرين الزيمبابويين إلى جنوب أفريقيا الذين يرغبون في الغالب في تمديد إقامتهم وبناء حياة جديدة.

Flahaux, M. L. (2021). Reintegrating after return: Conceptualisation and empirical evidence from the life course of Senegalese and Congolese migrants. *International Migration*, ,(2)*59* .166–148https://doi.org/10.1111/imig.12705

في هذه الدراسة، طوّر المؤلف إطارًا يربط بين نية العودة وإعادة الدمج بعد العودة ونفذه للنظر في دور إعادة الدمج في قصص هجرتهم وحياتهم، فضلاً عن تطلعاتهم الخاصة والظروف التي يجدون أنفسهم فيها. وقام المؤلف باستكمال البيانات عبر الوطنية وبيانات السيرة الذاتية المستمدة من مشروع الهجرة بين أفريقيا وأوروبا بمقابلات أجريت مع المهاجرين العائدين في السنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤكد النتائج الترابط بين النية الأولية والعودة وإعادة الدمج. ويستبق المهاجرون إعادة دمجهم وأولئك الذين يتخيلون عودتهم بشكل إيجابي يخططون لها. وعلاوة على ذلك، وبينما يؤثر السياق في بلد المنشأ على استراتيجيات المهاجرين المتعلقة بإعادة الدمج، فإن نية العودة تساهم في الإعداد للعودة، وبالتالي الحصول على رأس المال البشري والمالي للمساعدة في إعادة دمجهم. ويُعتبر هذا الإطار المطور مساهمة مهمة في المؤلفات. وقد تركز بحوث إضافية على تكييف الإطار واختباره في البلدان الأفريقية الأخرى.

Gignarta, T. S., Guan, Z. Z., & Borojo, D. G. (2020). The impacts of economic freedom and institutional quality on migration from African countries. *South African Journal of Economics*, .266–242 ,(3)*88*https://doi.org/10.1111/saje.12254

تبحث الدراسة بشكل تجريبي في تأثير الجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية على الهجرة الخارجة من 44 دولة أفريقية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولأغراض تلك الدراسة، قام فريق البحث بتحليل بيانات من عدة مصادر، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة العالمية. وتشمل مقاييس الجودة المؤسسية سيادة القانون وفعالية الحكومة وغياب العنف وعدم الاستقرار. وتضم مؤشرات الحرية الاقتصادية الكفاءة التنظيمية وحجم الحكومة والسوق الحرة. وقد استخدمت الدراسة احتمالية بواسون القصوى الزائفة وطريقة متغير بواسون المساعد كأسلوب تقدير. وتشير النتائج إلى أن الجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية تؤثر على تدفق الهجرة من خلال التأثير على الأمن الاقتصادي والفرص والنمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، يؤثر ضعف الجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية في بلدان المنشأ للمهاجرين على الهجرة الخارجة من هذه البلدان، مما يعني ضمنيًا أنها تعمل كعوامل دفع، وتحدد الهجرة من أفريقيا بشكل كبير. وبالتالي، من المهم أن تراعي سياسات إدارة تدفقات الهجرة من أفريقيا مؤشرات الجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية.

Gordon, S. (2016). Immigration policies that include or exclude: A South African public opinion study of immigration policy preferences. *Social Dynamics*, .461–443 ,(3)*42*

https://doi.org/10.1080/02533952.2016.1238336

تنظر الدراسة في العوامل التي تحدد المواقف الإقصائية تجاه الهجرة بين مواطني جنوب أفريقيا من خلال تقنيات بحوث الرأي العام. وقد قامت أيضًا بتقييم الرابط بين عدد المهاجرين في منطقة ما والمواقف الإقصائية. وأخذت البيانات المستخدمة في الدراسة من مسح المواقف الاجتماعية في جنوب أفريقيا. وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار متعدد المتغيرات لدراسة تأثير حب الوطن السياسي والثقافي، وكذلك العواقب المتصورة للهجرة، على

التفضيلات الفردية لسياسات الهجرة التقييدية. ولم يجد المؤلف أي دليل على وجود علاقة بين حجم مجموعة المهاجرين المتصورة والمواقف تجاه الهجرة. وارتبط حب الوطن الثقافي بشكل إيجابي بدعم إقصاء المهاجرين، كما وارتبطت التصورات بأن الهجرة لها عواقب سلبية بدعم سياسات الهجرة القمعية. وتشمل مجالات البحث الأخرى تأثير القومية والعولمة على المواقف المعادية للمهاجرين.

Kanayo, O., & Anjofui, P. (2021). Migration dynamics in Africa: Expectations and lived experiences of immigrants in South Africa. ***Journal of Asian and African Studies*****, 56***(3)***, 572–588.** **https://doi.org/10.1177/0021909620934840**

تبحث الدراسة في التجارب التي تخصّ توقعات المهاجرين في جنوب أفريقيا. وحققت في التجارب الحية للمهاجرين من الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال مقابلات شبه منظمة ومجموعات تركيز. وتظهر النتائج أن توقعات معظم المهاجرين فـيما يتعلق بالبطالة وكراهية الأجانب والتمييز والتحديات الأمنية لم تُلبى. ومع ذلك، فإن قصص النجاح القليلة للمهاجرين تؤثر في الآخرين فيما يصبحون أكثر مرونة، ويطورون استراتيجيات أخرى للتكيف. ويؤكد المؤلفان على أنه في حين أنه من الضروري لجنوب أفريقيا صياغة استراتيجيات لدعم اندماج المهاجرين، لا يمكن لوم الدولة المضيفة لعدم تحمل المسؤولية الكاملة عن المهاجرين لأنه يتوجب عليها أن ترعى احتياجات مواطنيها.

Mberu, B. U., & Pongou, R. (2016). Crossing boundaries: Internal, regional and international migration in Cameroon. ***International Migration*****, 54***(1)***, 100–118.**

https://doi.org/10.1111/j.1468-2435.2012.00766.x

يبحث المقال في الأبعاد المختلفة للهجرة في الكاميرون وعواملها المحددة وآثارها الرئيسية على التنمية من خلال استعراض نقدي للمؤلفات ذات الصلة والبيانات المتاحة ووثائق السياسة العامة. وذكر المؤلفون أن الهجرة الداخلية هي الأكثر هيمنةً حيث أن الأشخاص يتنقلون بشكل متزايد من الريف إلى المدن. كما تهاجر نسبة كبيرة من الكاميرونيين إلى البلدان الأفريقية المجاورة وأوروبا وأمريكا الشمالية. وتشمل العوامل المحددة الرئيسية للهجرة الداخلية والدولية على السواء الاختلافات الجغرافية في الطلب على اليد العاملة وعرضها والصراعات الأهلية والقمع السياسي في ضوء زيادة انعدام الاستقرار السياسي. وترتبط الزيادة في مستويات الهجرة في الكاميرون بالآفاق الاقتصادية والإنمائية السيئة للبلد منذ التسعينيات. ووفقاً للمؤلفين، وبالنظر إلى حجم المهاجرين الكاميرونيين، فإن أولوية سياسة الهجرة الجديدة الكامنة في إشراك المغتربين في التنمية المشتركة للبلد هي خطوة إيجابية.

Neumann, K., & Hermans, F. (2017). What drives human migration in Sahelian countries? A meta-analysis. ***Population, Space and Place*****, 23***(1)**.** **https://doi.org/10.1002/psp.1962**

إنّ البحوث الداعمة للتفاهمات الحالية لمحركات الهجرة في أفريقيا غير كافية. يعالج المقال هذه الفجوة من خلال إصدار الأدلة حول محركات الهجرة من خلال تحليل تلوي لـ 53 بحثًا عن دراسة حالة تمت مراجعتها من قبل الأقران أجريت خلال العقود الثلاثة الماضية في بلدان الساحل الأفريقي. وطوّر المؤلفان أيضًا إطارًا لتوصيف محركات الهجرة وتفاعلاتها. وتشير الأدلة إلى هيمنة العوامل الاقتصادية والاجتماعية كمحركات للهجرة. علاوةً على ذلك، تشير الدراسة إلى الظروف البيئية الضارة باعتبارها عوامل غير مباشرة للهجرة، مما يؤثر على المحركات الاقتصادية، بما في ذلك فقدان الماشية وفقدان فرص العمل وانخفاض الدخل. ويؤكد المؤلفان على الحاجة إلى الانتباه إلى السلسلة السببية المنطقية لمحركات الهجرة، والتي هي التفاعل بين مختلف العوامل الدافعة للهجرة، وهو موضوع لم يخضع للبحث الكافي بعد.

Ruyssen, I., & Rayp, G. (2014). Determinants of intraregional migration in sub-Saharan Africa 1980-2000. ***Journal of Development Studies*****, 50***(3)***, 426–443.**

https://doi.org/10.1080/00220388.2013.866218

تستجيب الدراسة للفهم المحدود للعوامل المحددة للهجرة بين بلدان الجنوب من خلال التحقيق في العوامل التي تدفع الهجرة بين بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وقد استخدمت الدراسة قاعدة بيانات البنك الدولي العالمية للهجرة الثنائية التي تغطي الفترة الممتدة من 1980 إلى 2000 و42 بلد منشأ ومقصد لتحليل حوافز الهجرة بين بلدان المنطقة. واستخدم الباحثون نموذج الهجرة القائم على رأس المال البشري ونموذج انحدار التفاعل المكاني لتحديد العوامل المحددة لأنماط الهجرة بين هذه البلدان والتفاعل المكاني المحتمل بين تدفقات بلدان المنشأ والمقصد على التوالي. وتشمل العوامل المحددة لتدفقات الهجرة العوامل الاقتصادية مثل الدخل في البلدان المضيفة والعوامل الاجتماعية - السياسية التي تشمل، من بين أمور أخرى، النزاع في بلد الأصل والحرية النسبية في البلدان المضيفة، فضلًا عن تأثيرات الشبكة التي تقلل من الكلفة النفسية المرتبطة بالهجرة. كما أن المسافة والتجاور عاملان مهمان بالنظر إلى تأثيرهما على تكاليف النقل والاتصالات. وجد البحث أيضًا أدلة على الاعتماد على المنشأ والمكان لدى اتخاذ قرار الهجرة.

Thomas, K. J. A., & Inkpen, C. (2013). Migration dynamics, entrepreneurship, and African development: Lessons from Malawi. ***International Migration Review*****, 47***(4)***, 844–873.**

https://doi.org/10.1111/imre.12052

يحلل المؤلفون العلاقة بين الهجرة والعمل الحر بين الأفراد المهاجرين إلى ملاوي. وقد استخدمت الورقة بيانات من تعداد السكان في ملاوي لسنة 2008 ومزيجًا من نماذج الانحدار ذات الحدين والمتعدد الحدود لدراسة المساهمات المادية للمهاجرين في إنشاء الأعمال التجارية المملوكة للمهاجرين والحد من البطالة. وظهرت بعض النقاط الحاسمة إلى الواجهة من خلال التحليل. أولاً، لا يشارك المهاجرون الأفريقيون العائدون من الغرب في العمل الحر

مقارنة بنظرائهم من البلدان الأفريقية، وأقل من ذلك في العمل الحر الزراعي. وهناك متصل مكاني فيما يتعلق بإمكانيات العمل الحر. ويتجلى ذلك في أن احتمال أن يزاول الأفراد المهاجرون من البلدان الأفريقية غير الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عملاً حرًا أكبر مقارنة بالمهاجرين القادمين من خارج أفريقيا. علاوة على ذلك، فإن للمهاجرين العائدين من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي احتمالات أكبر للعمل الحر مقارنة بالعائدين من بلدان أفريقية أخرى. وأخيرا، مقارنة بالمهاجرين الدوليين، يقل احتمال أن يزاول المهاجرون الداخليون عملاً حرًا، مما يؤكد أهمية الهجرة الدولية بالنسبة للتنمية. لا تزال هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث بشأن القنوات المحددة التي يؤثر من خلالها العمل الحر للمهاجرين على التنمية.

Toma, S., & Vause, S. (2014). Gender differences in the role of migrant networks: Comparing Congolese and Senegalese migration flows. *International Migration Review*, *48*(4), 972–997. https://doi.org/10.1111/imre.12150

إنّ الدراسات الموجودة والتي تبحث في التفاعل بين الجنسين وشبكات المهاجرين محدودة. ولمعالجة تلك الفجوة، تنظر هذه الدراسة البحثية في الاختلافات بين الجنسين من حيث الدور الذي تلعبه شبكات المهاجرين في التنقل الدولي من خلال استخدام السنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية كدراسة حالتين. وقد استخدمت البيانات التي جُمعت بأثر رجعي في مشروع الهجرة بين أفريقيا وأوروبا بين سنتي 2008 و2010. وقام الباحثون باحتساب النتائج باستخدام تحليل تاريخ الأحداث في وقت منفصل ونموذج الانحدار اللوجستي. ويثبت المؤلفان أن الجنس والسياق يؤثران على الدور الذي تلعبه شبكات المهاجرين. وهناك فرق بين تأثير الزوج المهاجر وتأثير الروابط الشبكية الأخرى. ومن المرجح أن تعتمد النساء السنغاليات على شبكات مركزة جغرافيًا أكثر من الرجال، في حين أن الاختلافات بين الجنسين ليست بارزة إلى هذا الحدّ في الحالة الكونغولية. وربما تأثر مثال السنغال بالمعايير الأبوية الصارمة في المجتمع التي تقيّد مشاركة المرأة واستقلاليتها في التنقل والأنشطة الاقتصادية. وتعتبر الطرق التي تلجأ إليها المرأة لتنظيم هذه الشبكات وحشدها للتغلب على الحواجز الجنسانية التي تحول دون الهجرة مجالات تستوجب المزيد من البحث.

Uberti, S. D., De Lombaerde, P., Nita, S., & Legovini, E. (2015). Analyzing intra-regional migration in sub-Saharan Africa: Statistical data constraints and the role for regional organizations. *Regions and Cohesion*, *5*(2), 77–113. https://doi.org/10.3167/reco.2015.050204

يبحث المقال في المدى الذي يجب أن تشارك المنظمات الإقليمية (مثل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية) في أفريقيا جنوب الصحراء في رصد الهجرة داخل أفريقيا على ضوء جدول أعمال سياسة الهجرة في القارة من خلال مراجعة المؤلفات ذات الصلة. ويدعو المؤلفون إلى تحسين الأدوات الإحصائية التي يمكن أن تولد وضع إطار للسياسات الإقليمية المتعلقة بالهجرة يكون أكثر استنارة وتناسقًا، وتنفيذ سياسات اجتماعية إقليمية تتسق مع السياسات الوطنية. وفي الدعوة لكي يكون دور المنظمات الإقليمية في توفير إحصاءات عن الهجرة أكثر بروزًا، يرى المؤلفون أن جدول أعمال البحث في أفريقيا قد أصبح أكثر تطورًا وتعقيدًا من الناحية المفاهيمية وبالتالي فهو يتطلب بيانات جديدة. ولا يرتقي عادةً أداء المؤسسات الوطنية في مجال إنتاج الإحصاءات إلى المستوى المنشود، لا سيما مع ظهور جداول أعمال جديدة للبحوث والاحتياجات الجديدة للبيانات، مما يستلزم من المنظمات الإقليمية أن تؤدي دورًا تكميليًا. وأخيرًا، فإن تعزيز دورها مبرر نظرًا لولاياتها المتعلقة بحوكمة الهجرة الإقليمية.

Vause, S., & Toma, S. (2015). Is the feminization of international migration really on the rise? The case of flows from the Democratic Republic of Congo and Senegal. *Population*, *70*(1), 41–67. https://doi.org/10.3917/popu.1501.0041

يتناول البحث الفهم المحدود لمشاركة النساء في الهجرة الدولية في أفريقيا من خلال دراسة إلى أي مدى تميل الهجرة الدولية في السنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية نحو التأنيث وخصائص هذا التأنيث. ولأغراض هذه الدراسة، قام فريق البحث بتحليل البيانات المأخوذة من مسح الهجرة بين أفريقيا وأوروبا الذي جمع معلومات بأثر رجعي في عواصم البلدان المعنية ومناطق المقصد المهمة في أوروبا. ولم يبلّغ المؤلفان عن أي دليل واضح على وجود تأنيث كبير لتدفقات الهجرة في كلا السياقين، على الرغم من أن احتمال أن تهاجر النساء السنغاليات ضئيل، الأمر الذي يمكن تفسيره بعوامل الأسرة والسلطة الأبوية. وقد نجمت السياقات المحدودة حيث ازداد احتمال هجرة النساء عن انخفاض كبير في هجرة الرجال إلى جانب ركود في هجرة النساء. وبوجه عام، من المرجح أن تهاجر المرأة الكونغولية أكثر من المرأة السنغالية؛ ويرى المؤلفون أنه ينبغي النظر في التغييرات المطلقة والنسبية في هجرة النساء عند تقييم درجة تأنيث الهجرة الدولية.

1.6. الخلاصة والتوصيات واتجاهات البحوث المستقبلية

1.6.1. الخلاصة

يعرض هذا القسم خلاصة البحث التي قدمت تقييمًا شاملاً لمصادر مقالات منشورة في المجلات التي تبحث في الهجرة في أفريقيا. ووفر هذا القسم المصنف بحسب المواضيع أدلة على قضايا الهجرة المواضيعية في أفريقيا وكذلك جداول زمنية لمنشوراتها. وعلى الرغم من أن المقالات التي نوقشت في هذا العمل ليست شاملة، فإنها تتيح الوصول إلى المساهمات الرئيسية في بحوث الهجرة في أفريقيا على مدى السنوات الإثني عشر الماضية. ويمكنها أيضًا أن تعطي إلهامًا للباحثين والمدرسين الذين يمكنهم استخدام قائمة المنشورات كمراجع لطلابهم وللباحثين في بداية حياتهم المهنية.

وحدد العمل أيضًا احتياجات البحث المستقبلية التي ترشد عملية صنع القرارات. وتوفر الفجوات البحثية المستمدة من المقالات والمكملة من معرفة وخبرة الباحثين إلهامًا وتوجيهًا مهمان للبحوث المستقبلية. ويعقد الأمل على أن يجد المركز وكذلك الباحثون وواضعو السياسات والممارسون في مجال الهجرة الموارد الواردة في التقرير مفيدة لمساعيهم البحثية الحالية والمستقبلية المتعلقة بالهجرة في أفريقيا.

1.6.2. اتجاهات البحوث المستقبلية والتوصيات

يعرض هذا القسم الثغرات المحددة للبحوث المستقبلية في المؤلفات المتعلقة بالهجرة في أفريقيا. ويستند ذلك بشكل رئيسي إلى استعراض المقالات الواردة في قائمة المراجع المحشاة، بما في ذلك إصدار التوصيات المتعلقة بالبحوث المستقبلية في المقالات ذات الصلة. ويتم استكمال ما جئنا على ذكره أعلاه بمعرفة الباحثين وخبراتهم في بحوث الهجرة في أفريقيا. وتقترح الدراسة أيضًا مجموعة من جداول الأعمال/الأسئلة البحثية، على النحو المبين في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1: اتجاهات البحوث المستقبلية (جداول الأعمال/الأسئلة البحثية)

مجالات مواضيعية رئيسية	مجالات تركيز البحوث الحالية	جداول أعمال\أسئلة بحثية مستقبلية
حوكمة الهجرة	• الارتباط والتباين بين سياسات الهجرة على الصعيد الوطني وسياسات الهجرة على الصعيد الإقليمي. • نظام سياسة الهجرة في بعض الدول الأفريقية وتنفيذها. • تأثير السياسات والمصالح المحلية على السياسات والممارسات الوطنية المتعلقة بالهجرة. • نقد مصالح وسياسات وممارسات الهجرة للمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف في أفريقيا. • علاقات إدارة الهجرة بين المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف من ناحية، والدول الأفريقية من ناحية أخرى. • دراسة البروتوكولات وأطر العمل والمواقف المشتركة التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، فضلاً عن تقييم آثارها وتحديات التنفيذ التي تواجهها في تعزيز التكامل الإقليمي. • تقييم آليات إدارة الحدود في بعض الدول القومية الأفريقية.	• التفاعل بين المصالح الوطنية استجابةً للهجرة. • علاقات القوة بين الدول والمفاهيم التي ترسم ملامح السياسة الدولية للهجرة. • الحواجز والفرص الكامنة في احتياجات التعاون الثنائي والإقليمي وعلى نطاق أفريقيا في مجال الهجرة. • كيف تتصدى البلدان الأفريقية للضغوط والفرص الداخلية والخارجية المتصلة بالهجرة الدولية. • كيف يمكننا فهم قرارات سياسة الهجرة بشكل أفضل في الدول المضيفة النامية؟ • كيف تؤثر السياسة على قرارات الهجرة الحكومية في بلدان المقصد؟ • كيف تتشكل أنظمة الهجرة الوطنية والإقليمية والأفريقية وتتأثر بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الفقر وانعدام المساواة والعمالة وهوية المواطن ورغبات المواطنين في الهجرة والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين.
هجرة اليد العاملة والتعليم	• تقييم إدماج المهاجرين في أسواق العمل. • تقييم حجم هجرة الأدمغة وتأثيرها على أفريقيا • دراسة ظروف سوق العمل ومخرجات عودة المهاجرين. • تأثير هجرة المهارات على التنمية ورفاه من يبقى في مكانه • دراسة تأثير الهجرة على التصنيع. • العوامل المحددة وآثارها على الاقتصاد الكلي؛ أثر التحويلات المالية الداخلية والدولية على الفقر والنمو الاقتصادي. • دراسة الصلة بين التحويلات المالية والتنمية المالية؛ وتقييم الارتباط بين التحويلات والمؤسسات والتحويلات وتعليم المهاجرين.	• الإمكانيات والحواجز التي تحول دون وضع سياسات شاملة وشفافة بشأن هجرة اليد العاملة والتعليم، فضلًا عن الاعتراف المتبادل بالمؤهلات. • ما هي الإصلاحات المؤسسية الضرورية لإطلاق العنان لإمكانات التحويلات في أفريقيا؟ ما هي محركات هجرة الأدمغة في البلدان الأفريقية؟ ما هي إمكانات كسب العقول وتداول الأدمغة بالنسبة للتنمية في أفريقيا؟ كيف تؤثر التكنولوجيا كمتغير متدخل على الطريقة التي تؤثر بها التنمية المالية على التحويلات؟

إشراك المغتربين	• دراسة التحولات في الهجرة والمواطنة في البلدان الأفريقية، بما في ذلك التساؤل عن أسباب احتضان بعض البلدان الأفريقية للجنسية المزدوجة للمهاجرين وعدم احتضانها من قبل بعض البلدان الأخرى. • تقييم برامج وسياسات عودة المغتربين. • دور المغتربين الأفارقة وتأثيرهم على بناء السلام والنمو الاقتصادي والتنمية.	• تحسين فهم السياسات والاستراتيجيات التي تعزز مشاركة المغتربين في تنمية بلدانهم الأصلية. • فعالية برامج عودة المغتربين وتداعياتها السياسية. وينبغي أن يشمل ذلك إجراء المزيد من الدراسات (النوعية والكمية على السواء) عن تجارب أفراد الشتات في عودتهم المؤقتة والدائمة.
حوكمة الحدود	• سياسة وتناقضات عبور الحدود والتكامل الإقليمي • تقييم البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتفعيلها. • تحليل تنظيم الهجرة على الحدود وتجارب المهاجرين على الحدود	• الكشف عن الآليات التي تشجع على التعاون في تطوير التقنيات والاستراتيجيات لتحسين تنظيم حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود. • آثار التعاون والتكامل الإقليميين على الممارسات الحدودية، فضلاً عن العلاقة بين الفساد وقدرة الدولة وأوجه القصور الحدودية.
الهجرة غير النظامية	• تحليل محركات الهجرة غير النظامية • دراسة ديناميات وتنظيم تهريب الأشخاص. • تحليل فعالية التشريع والسياسات والأنشطة والاستراتيجيات لمكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر. • دراسة أسباب الهجرة غير القانونية وعواقبها، بما في ذلك الاتجار بالبشر عبر الحدود الوطنية. • دراسة آثار بروتوكول حرية تنقل الأشخاص المترتبة على الاتجار بالبشر. • تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعودة في سياق الهجرة غير النظامية. • دراسة تحديات وفرص إعادة دمج الناجين من تهريب البشر والاتجار بهم.	• تحسين فهم دور الجهات الفاعلة من غير الدول في الهجرة غير النظامية. • تعزيز فهم طريقة عمل ميسرو الهجرة (مهربو المهاجرين) ونطاق عملياتهم.
النزوح القسري	• تحليل محركات الهجرة القسرية. • دراسة النزوح القسري وحماية اللاجئين والحلول المستدامة. • تقييم أثر اللاجئين وتجاربهم لدى عودتهم إلى بلد الأصل؛ ومسألة «العودة» ومعناها على ضوء السياق الدينامي لعدم اليقين والتنقل المتعدد الاتجاهات.	• فهم دوافع النزوح القسري، وكذلك العوامل التي من المرجح أن تساعد النازحين أو تعوق تنميتهم الاجتماعية - الاقتصادية. • آثار اتفاقيات السلام (أو عدم وجودها)، ومنع الأزمات وإدارتها، وتسوية النزاعات والدمج وإعادة الإدماج.
الهجرة الداخلية	• دراسة اتجاهات الهجرة الداخلية في البلدان الأفريقية؛ بما في ذلك ديناميات عمليات الهجرة. • تحليل الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في بعض البلدان الأفريقية. • الارتباط بين الهجرة الداخلية والتعليم والأجور.	• تحسين فهم حلقة التغذية الراجعة بين المناطق الحضرية والريفية وأوجه الترابط بين هذه المناطق. تجاوز التصور قصير النظر للمهاجرين الحضريين الذين يقدمون المساعدة لـ «المقيمين» في المناطق الريفية. • التعمق في فهم آثار تنقل الأفكار والمعرفة التي تولدها الهجرة في المناطق المرسِلة من خلال التصور الواضح والبحوث القائمة على الأدلة.
الهجرة والتجارة	• تقييم أثر الانفتاح الإقليمي (التكامل الإقليمي) على نصيب الفرد من الدخل.	• الآثار المترتبة على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الحديثة العهد والبروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص التابع للاتحاد الأفريقي والبروتوكولات الإقليمية الأخرى المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص في التجارة.

الهجرة والدبلوماسية	• العلاقات بين الدول من جهة والعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول والمنظمات الدولية من جهة أخرى، وتأثير هذه العلاقات على سياسات الهجرة.	• تقاطع قضايا الهجرة مع الدبلوماسية الدولية، وتحويل التركيز من وجهات نظر بلدان شمال أفريقيا إلى دبلوماسية الهجرة في سياقات وطنية وإقليمية أفريقية أخرى.
أخرى	• تقييم قيود تصنيف السكان المتنقلين كـ "مهاجرين عابرين". • تقييم محركات الهجرة داخل المنطقة في أفريقيا. • ديناميات جنسانية متعلقة بالهجرة الدولية في بعض البلدان الأفريقية. • التصورات العامة لسياسات الهجرة في البلدان المضيفة.	• العلاقة بين الهجرة والأمن الغذائي. • العلاقة بين الهجرة والبيئة (بما في ذلك تأثير الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية على الموارد البيئية). • الرابط بين الهجرة والفقر وانعدام المساواة. • دبلوماسية الهجرة. • البُعد الجنساني للهجرة.

المراجع

Abdi, C. M. (2011) 'Moving beyond xenophobia: Structural violence, conflict and encounters with the "other" Africans ,'*Development Southern Africa*, ,(5)28pp. 691–704. doi: 10.1080/0376835X.2011.623916.

Adam, I., Trauner, F., Jegen, L. and Roos, C. (2020) 'West African interests in (EU) migration policy. Balancing domestic priorities with external incentives ,'*Journal of Ethnic and Migration Studies*, ,(15)46pp. 3101–3118. doi: 10.1080/1369183X.2020.1750354.

Adams, R. H. and Cuecuecha, A. (2013) 'The impact of remittances on investment and poverty in Ghana ,'*World Development*. ,50 pp. 24–40. doi:/10.1016 j.worlddev.2013.04.009.

Adamson, F. B., and Tsourapas, G. (2019). Migration diplomacy in world politics. International Studies Perspectives, 20(2), 113-128.

Adekunle, I. A., Tella, S. A. and Ogunjobi, F. O. (2021) 'Remittances and the future of African economies ,'*International Migration*, (November), pp. 1–19. doi:/10.1111 imig.12951.

Adekunle, I. A., Tella, S. A., Subair, K. and Adegboyega, S. B. (2020) 'Remittances and financial development in Africa ,'*Journal of Public Affairs*, e2545. doi:/10.1002 pa.2545.

Adugna, F., Deshingkar, P. and Atnafu, A. (2021) 'Human smuggling from Wollo, Ethiopia to Saudi Arabia: Askoblay criminals or enablers of dreams? ,'*Public Anthropologist*, ,(1)3pp. 32–55. doi:.03010003-25891715/10.1163

Aduloju, A. A. (2017) 'ECOWAS and free movement of persons: African women as cross-border victims ,'*Journal of International Women's Studies*, ,(4)18pp. 89–105 Retrieved from https://vc.bridgew.edu/jiws/vol18/iss4/7 (Accessed on ...)

African Union Commission (AUC).' (2018) Migration Policy Framework for Africa (MPFA) and Plan of Action (2018 .'(2030–Retrieved from https://au.int/sites/default/files/documents/35956-doc-2018_mpfa_english_version.pdf (Accessed on April 22, 2022).

Ajide, K. B. and Alimi, O. Y. (2019) 'Political instability and migrants' remittances into sub-Saharan Africa region ,'*GeoJournal*, ,(6)84 pp. 1657–1675. doi:/10.1007 s10708-018-9942-8.

Ajide, K. B. and Raheem, I. D. (2016) 'The institutional quality impact on remittances in the ECOWAS sub-region ,'*African Development Review*, ,(4)28pp. 462–481. doi:-1467/10.1111 .8268.12224

Akanle, O., Kayode, D. and Abolade, I. (2022) 'Sustainable Development Goals (SDGs) and remittances in Africa ,'*Cogent Social Sciences*, .(1)8 doi:.23311886.2022.2037811/10.1080

Alfaro-Velcamp, T., McLaughlin, R. H., Brogneri, G., Skade, M. and Shaw, M. (2017) '"Getting angry with honest people": The illicit market for immigrant "papers" in Cape Town, South Africa ,'*Migration Studies,* ,(2)5pp. 216–236. doi:/10.1093 migration/mnx022.

Aniche, E. T. (2022) 'Borders, migration and xenophobic policies in West Africa ,'*Africa Review,* ,14pp. 24–47. doi:.20220121-09744061/10.1163

Aniche, E. T., Moyo, I. and Nshimbi, C. C. (2021) 'Interrogating the nexus between irregular migration and insecurity along "ungoverned" border spaces in West Africa ,'*African Security Review,* ,(3)30pp. 304–318. doi:.10246029.2021.1901753/10.1080

Arestoff, F., Kuhn-Le Braz, M. and Mouhoud, E. M. (2016) 'Remittance behaviour of forced migrants in post-apartheid South Africa ,'*Journal of Development Studies,* ,(6)52pp. 824–837. doi:.00220388.2015.1098628/10.1080

Attoh, F. and Ishola, E. (2021) 'Migration and regional cooperation for development: ECOWAS in perspective ,'*Africa Review*. ,(2)13 pp. 139–154. doi:.09744053.2021.1943146/10.1080

Bakewell, O. and Jónsson, G. (2013) 'Theory and the study of migration in Africa ,'*Journal of Intercultural Studies,* ,(5)34pp. 477–485. doi:.07256868.2013.827830/10.1080

Baldé, Y. (2011) 'The impact of remittances and foreign aid on savings/investment in sub-Saharan Africa ,'*African Development Review*, ,(2)23pp. 247–262. doi:/10.1111 j.1467-8268.2011.00284.x.

Barnabé, A. Y., Paul, N. and Chrysost, B. (2021) 'Do remittances spur financial inclusion in Africa? A multi-dimensional approach ,'*Economics Bulletin*, ,(2)41pp. 328–341. Retrieved from https://ideas.repec.org/a/ebl/ecbull/eb-20-00378.html.) Accessed on.(…

Batista, C., Lacuesta, A. and Vicente, P. C. (2012) 'Testing the "brain gain" hypothesis: Micro evidence from Cape Verde ,'*Journal of Development Economics*, ,(1)97pp. 32–45. doi: /10.1016j.jdeveco.2011.01.005.

Bayar, M. and Aral, M. M. (2019) 'An analysis of large-scale forced migration in Africa ,' *International Journal of Environmental Research and Public Health*, .(21)16doi: /10.3390ijerph16214210.

Beauchemin, C. (2011) 'Rural–urban migration in West Africa: Towards a reversal? Migration trends and economic situation in Burkina Faso and Côte d'Ivoire ,'*Population, Space and Place*, 17(October 2009), pp. 47–72. doi:/10.1002 psp.573.

Bello, P. O. and Olutola, A. A. (2018) 'The enforcement of anti-human trafficking law in South Africa: A case of an aircraft without a pilot ,'*Police Practice and Research,* ,(3)19pp. 270–283. doi:.15614263.2017.1387783/10.1080

Beyene, H. G. (2015) 'Are African diasporas development partners, peace-makers or spoilers? The case of Ethiopia, Kenya and Nigeria ,'*Diaspora Studies*, ,(2)8pp. 145–161. doi: .09739572.2015.1029714/10.1080

Bisong, A. (2019) 'Trans-regional institutional cooperation as multilevel governance: ECOWAS migration policy and the EU ,'*Journal of Ethnic and Migration Studies*, ,(8)45pp. 1294–1309. doi: 10.1080/1369183X.2018.1441607.

Bisong, A. (2021) 'Invented, invited and instrumentalised spaces: Conceptualising non-state actor engagement in regional migration governance in West Africa ,'*Journal of Ethnic and Migration Studies*, pp. 1–19. doi: 10.1080/1369183X.2021.1972570.

Blunch, N.-H. and Laderchi, C. R. (2015) 'The winner takes it all: Blunch, N.-H. and Laderchi, C. R. (2015) 'The winner takes it all:/10.1093 migration/mnv008.

Boersma, M., Koch, D. J., Kroon, L., McDougal, D., Verhoeff, G. and Wang, Y. (2022) 'Learning in migration management? Persistent side effects of the EUTF ,'*International Migration*, (November 2015), pp. 1–14. doi:/10.1111 imig.12965.

Bolarinwa, J. O. (2015) 'The ECOWAS free movement protocol: Obstacle or driver of regional integration? ,'*Insight on Africa*, ,(2)7pp. 154–168. doi:.0975087815580731/10.1177

Borderon, M., Sakdapolrak, P., Muttarak, R., Kebede, E., Pagogna, R. and Sporer, E. (2019) 'Migration influenced by environmental change in Africa: A systematic review of empirical evidence ,'*Demographic Research*, 41(December), pp. 491–544. doi: /10.4054DemRes.2019.41.18.

Brachet, J. (2016) 'Policing the desert: The IOM in Libya beyond war and peace ,'*Antipode*, ,(2)48 pp. 272–292. doi:/10.1111 anti.12176.

Bredtmann, J., Martínez Flores, F. and Otten, S. (2019) 'Remittances and the brain drain: Evidence from microdata for sub-Saharan Africa ,'*Journal of Development Studies*, ,(7)55 pp. 1455–1476. doi:.00220388.2018.1443208/10.1080

Britton, H. E. and Dean, L. A. (2014) 'Policy responses to human trafficking in Southern Africa: Domesticating international norms ,'*Human Rights Review*, ,(3)15pp. 305–328. doi: /10.1007s12142-014-0303-9.

Campana, P. (2018) 'Out of Africa: The organization of migrant smuggling across the Mediterranean ,'*European Journal of Criminology*, ,(4)15pp. 481–502. doi: .1477370817749179/10.1177

Capuano, S. and Marfouk, A. (2013) 'African brain drain and its impact on source countries: What do we know and what do we need to know? ,'*Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice*, ,(4)15pp. 297–314. doi:.13876988.2013.813122/10.1080

Carciotto, S. (2021) 'Making asylum seekers more vulnerable in South Africa: The negative effects of hostile asylum policies on livelihoods ,'*International Migration,* ,(5)59pp. 3–18. doi:/10.1111 imig.12788.

Chikanda, A. and Crush, J. (2018) 'Global Zimbabweans: Diaspora engagement and disengagement ,'*Journal of International Migration and Integration,* ,(4)19 pp. 1037–1057. doi:/10.1007 s12134-018-0582-0.

Chitambara, P. (2019) 'Remittances, institutions and growth in Africa ,'*International Migration,* ,(5)57pp. 56–70. doi:/10.1111 imig.12542.

Chort, I. (2017) 'Migrant network and immigrants' Occupational mismatch ,'*Journal of Development Studies,* ,(11)53pp. 1806–1821. doi:.00220388.2016.1219344/10.1080

Collyer, M. and De Haas, H. (2012) 'Developing dynamic categorisations of transit migration ,' *Population, Space and Place,* ,(4)18pp. 468–481. doi:/10.1002 psp.635.

Crush, J., Chikanda, A. and Tawodzera, G. (2015) 'The third wave: Mixed migration from Zimbabwe to South Africa ,'*Canadian Journal of African Studies,* ,(2)49pp. 363–382. doi: .00083968.2015.1057856/10.1080

Dako-Gyeke, M. and Kodom, R. B. (2017) 'Deportation and re-integration: Exploring challenges faced by deportee residents in the Nkoranza Municipality, Ghana ,'*Journal of International Migration and Integration*. ,(4)18 pp. 1083–1103. doi:/10.1007 s12134-017-0526-0.

De Brauw, A., Mueller, V. and Lee, H. L. (2014) 'The role of rural-urban migration in the structural transformation of Sub-Saharan Africa ,'*World Development,* ,63pp. 33–42. doi: /10.1016j.worlddev.2013.10.013.

De Brauw, A., Mueller, V. and Woldehanna, T. (2013) 'Motives to remit: Evidence from tracked internal migrants in Ethiopia ,'*World Development,* ,50pp. 13–23. doi: /10.1016j.worlddev.2013.04.008.

Dinbabo, M. F. and Badewa, A. (2020) Monitoring migration policy frameworks, treaties and conventions for development in Africa, *Journal of African Union Studies,* .49-23 ,(1)9doi: /2020/4306-2050/10.31920s9n1a2.

Dini, S. (2018) 'Migration management, capacity building and the sovereignty of an African State: International Organization for Migration in Djibouti ,'*Journal of Ethnic and Migration Studies,* ,(10)44pp. 1691–1705. doi: 10.1080/1369183X.2017.1354058.

Dithebe, M. V. E. and Mukhuba, T. T. (2018) 'Illegal immigration and the challenge of border control in South Africa ,'*African Renaissance,* ,(2)15pp. 127–147. doi:-2516/10.31920 /2018/5305v15n2a6.

Docquier, F. and Iftikhar, Z. (2019) 'Brain drain, informality and inequality: A search-and-matching model for sub-Saharan Africa ,'*Journal of International Economics*, ,120pp. 109–125. doi:/10.1016 j.jinteco.2019.05.003.

D'Orsi, C. (2021) 'Migrant smuggling in Africa: Challenges yet to be overcome ,'*African Journal of Legal Studies*, ,(4)13pp. 471–500. doi:.12340076-17087384/10.1163

Ecke, J., Saydee, G., Nyan, J. W., Donzo, K., Dolo, M. K. and Russ, R. (2016) 'The subjective and economic well-being of repatriated Liberian refugees from Ghana ,'*Refugee Survey Quarterly*, ,(3)35pp. 119–143. doi:/10.1093 rsq/hdw011.

Emser, M. and Francis, S. (2017) 'Counter-trafficking governance in South Africa: An analysis of the role of the KwaZulu-Natal human trafficking, prostitution, pornography and brothels task team ,'*Journal of Contemporary African Studies*, ,(2)35pp. 190–211. doi: .02589001.2017.1309363/10.1080

Ezeoha, A. E. (2013) 'Financial determinants of international remittance flows to the sub-Saharan African region ,'*International Migration*, 51(SUPPL.1). doi:/10.1111 imig.12061.

Fernández-Molina, I. and Hernando De Larramendi, M. (2020) 'Migration diplomacy in a de facto destination country: Morocco's new intermestic migration policy and international socialization by/with the EU ,'*Mediterranean Politics*, ,(2)27pp. 212–235. doi: .13629395.2020.1758449/10.1080

Flahaux, M. (2021) 'Reintegrating after return: Conceptualisation and empirical evidence from the life course of Senegalese and Congolese migrants ,'*International Migration*, ,(2)59pp. 148–166. doi:/10.1111 imig.12705.

Flahaux, M. and De Haas, H. (2016). African migration Trends, patterns, drivers, *Comparative Migration Studies*, .25–1 :(1)4doi:/10.1186 s40878-015-0015-6.

Flahaux, M., Beauchemin, C. and Schoumaker, B. (2014) 'From Europe to Africa: Return migration to Senegal and the Democratic Republic of the Congo ,'*Population & Societies*, ,(9)515pp. 1–4. doi:/10.3917 popsoc.515.0001.

Garcia, A. J., Pindolia, D. K., Lopiano, K. K. and Tatem, A. J. (2015) 'Modeling internal migration flows in sub-Saharan Africa using census microdata ,'*Migration Studies*, ,(1)3 pp. 89–110. doi:/10.1093 migration/mnu036.

Gignarta, T. S., Guan, Z. Z. and Borojo, D. G. (2020) 'The impacts of economic freedom and institutional quality on migration from African countries ,'*South African Journal of Economics*, ,(3)88pp. 242–266. doi:/10.1111 saje.12254.

Gnimassoun, B. (2020) 'Regional integration: Do intra-African trade and migration improve income in Africa? ,'*International Regional Science Review*, ,(6)43pp. 587–631. doi: .016017619874852/10.1177

Gnimassoun, B. and Anyanwu, J. C. (2019) 'The diaspora and economic development in Africa ,' *Review of World Economics,* ,(4)155 pp. 785–817. doi:/10.1007 s10290-019-00344-3.

Gordon, S. (2016) 'Immigration policies that include or exclude: A South African public opinion study of immigration policy preferences ,'*Social Dynamics,* ,(3)42pp. 443–461. doi: .02533952.2016.1238336/10.1080

Gordon, S. (2022) 'Mass preferences for the free movement of people in Africa: A public opinion analysis of 36 countries ,'*International Migration Review,* ,(1)56pp. 270–295. doi: .0197918321102624 3/10.1177

Greiner, C. and Sakdapolrak, P. (2013) 'Rural-urban migration, agrarian change, and the environment in Kenya: A critical review of the literature ,'*Population and Environment,* ,(4)34pp. 524–553. doi:/10.1007 s11111-012-0178-0.

Hines, A. L. and Simpson, N. B. (2019) 'Migration, remittances and human capital investment in Kenya ,'*Economic Notes,* .(3)48doi:/10.1111 ecno.12142.

Hirsch, A. (2021) 'The African Union's Free Movement of Persons Protocol: Why has it faltered and how can its objectives be achieved? ,'*South African Journal of International Affairs,* ,(4)28pp. 497–517. doi:.10220461.2021.2007788/10.1080

Hovil, L. and Lomo, Z. A. (2015) 'Forced displacement and the crisis of citizenship in Africa's Great Lakes region: Rethinking refugee protection and durable solutions ,'*Refuge,* ,(2)31 pp. 39–50. doi:.7336.40308-1920/10.25071

Hoxhaj, R., Marchal, L. and Seric, A. (2016) 'FDI and migration of skilled workers towards developing countries: Firm-level evidence from sub-Saharan Africa ,'*Journal of African Economies,* ,(2)25pp. 201–232. doi:/10.1093 jae/ejv022.

Idemudia, U., Okoli, N., Goitom, M. and Bawa, S. (2021) 'Life after trafficking: Reintegration experiences of human trafficking survivors in Nigeria ,'*International Journal of Migration, Health and Social Care,* ,(4)17pp. 449–463. doi:/10.1108 IJMHSC-03-2021-0023.

Iheduru, O. C. (2011) 'African states, global migration, and transformations in citizenship politics ,'*Citizenship Studies,* ,(2)15pp. 181–203. doi:.13621025.2011.549707/10.1080

International Organization for Migration (IOM). ((2020Africa Migration Report: Changing the narrative. Addis Ababa: Retrieved from https://publications.iom.int/system/files/pdf/africa-migration-report.pdf. (Accessed on April 22, 2022)

Iwuoha, V. C. and Mbaegbu, C. C. (2021) 'Border governance and its complications in West Africa: What can be learned from constructivism? ,'*Society,* ,(4)58pp. 269–281. doi: /10.1007s12115-021-00622-7.

Jaji, R. (2013) ‘Somali asylum seekers and refoulement at the Kenya-Somalia border ,’*Journal of Borderlands Studies,* ,(3)28pp. 355–368. doi:.08865655.2013.862758/10.1080

Kah, H. K. (2019) ‘“Blood money”, migrants’ enslavement and insecurity in Africa’s Sahel and Libya ,’*Africa Development,* ,(1)44pp. 25–44. Retrieved from https://www.jstor.org/stable/26873420.) Accessed on(…

Kamta, F. N., Schilling, J. and Scheffran, J. (2020) ‘Insecurity, resource scarcity, and migration to camps of internally displaced persons in Northeast Nigeria ,’*Sustainability (Switzerland),* ,(17)12pp. 1–15. doi:/10.3390 SU12176830.

Kanayo, O. and Anjofui, P. (2021) ‘Migration dynamics in Africa: Expectations and lived experiences of immigrants in South Africa ,’*Journal of Asian and African Studies,* ,(3)56 pp. 572–588. doi:.0021909620934840/10.1177

Karikari, N. K., Mensah, S. and Harvey, S. K. (2016) ‘Do remittances promote financial development in Africa? ,’*SpringerPlus,* .(1)5doi:/10.1186 s40064-016-2658-7.

Kleist, N. (2017) ‘Disrupted migration projects: The moral economy of involuntary return to Ghana from Libya ,’*Africa,* ,(2)87pp. 322–342. doi:/10.1017 S000197201600098X.

Landau, L. B. and Amit, R. (2014) ‘Wither policy? Southern African perspectives on understanding law, “refugee” policy and protection ,’*Journal of Refugee Studies,* ,(4)27pp. 534–552. doi:/10.1093 jrs/feu005.

Mabera, F. (2017) ‘The impact of xenophobia and xenophobic violence on South Africa’s developmental partnership agenda ,’*Africa Review,* ,(1)9pp. 28–42. doi: .09744053.2016.1239711/10.1080

Macdonald, A. and Porter, H. (2020) ‘The politics of return: Understanding trajectories of displacement and the complex dynamics of “return” in Central and East Africa ,’*Journal of Refugee Studies,* ,(4)33pp. 639–662. doi:/10.1093 jrs/feaa118.

Maher, S. (2018) ‘Out of West Africa: Human smuggling as a social enterprise ,’*Annals of the American Academy of Political and Social Science,* ,(1)676pp. 36–56. doi: .0002716217743935/10.1177

Mangala, J. R. (2016) ‘The African Union’s diaspora diplomacy and policymaking: Operationalizing the migration–development nexus ,’*Journal of the Middle East and Africa,* ,(2)7pp. 175–206. doi:.21520844.2016.1193686/10.1080

Marchetta, F. (2012) ‘Return migration and the survival of entrepreneurial activities in Egypt ,’ *World Development,* ,(10)40pp. 1999–2013. doi:/10.1016 j.worlddev.2012.05.009.

Mberu, B. U. and Pongou, R. (2016) ‘Crossing boundaries: Internal, regional and international migration in Cameroon ,’*International Migration,* ,(1)54pp. 100–118. doi:/10.1111 j.1468-2435.2012.00766.x.

Mezger Kveder, C. L. and Flahaux, M. L. (2013) 'Returning to Dakar: A mixed methods analysis of the role of migration experience for occupational status ,'*World Development*, ,45pp. 223–238. doi:/10.1016 j.worlddev.2012.11.009.

Mitchell, M. I. (2011) 'Insights from the cocoa regions in Côte d'Ivoire and Ghana: Rethinking the migration–conflict nexus ,'*African Studies Review*, ,(2)54pp. 123–144. doi: /10.1353arw.2011.0035.

Moyo, I. (2020) 'On borders and the liminality of undocumented Zimbabwean migrants in South Africa ,'*Journal of Immigrant and Refugee Studies*, ,(1)18pp. 60–74. doi: .15562948.2019.1570416/10.1080

Moyo, I. and Nshimbi, C. C. (2019) 'Border practices at Beitbridge border and Johannesburg inner city: Implications for the SADC Regional Integration Project ,'*Journal of Asian and African Studies*, ,(3)54pp. 309–330. doi:.002190961882212 3/10.1177

Moyo, I. and Nshimbi, C. C. (2020) 'Of borders and fortresses: Attitudes towards immigrants from the SADC region in South Africa as a critical factor in the integration of Southern Africa ,'*Journal of Borderlands Studies*, ,(1)35pp. 131–146. doi: .08865655.2017.1402198/10.1080

Natter, K. (2021) 'Ad-hocratic immigration governance: How states secure their power over immigration through intentional ambiguity ,'*Territory, Politics, Governance*. doi: .21622671.2021.1877189/10.1080

Neumann, K. and Hermans, F. (2017) 'What drives human migration in Sahelian countries? A Meta-analysis ,'*Population, Space and Place*, .(1)23doi:/10.1002 psp.1962.

Norman, K. P. (2016) 'Between Europe and Africa: Morocco as a country of immigration ,' *Journal of the Middle East and Africa*, ,(4)7pp. 421–439. doi: .21520844.2016.1237258/10.1080

Norman, K. P. (2020) 'Migration diplomacy and policy liberalization in Morocco and Turkey ,' *International Migration Review*, ,(4)54pp. 1158–1183. doi:.019791831989527 1/10.1177

Nshimbi, C. C. and Fioramonti, L. (2014) 'The will to integrate: South Africa's responses to regional migration from the SADC region ,'*African Development Review*, 26(S1), pp. 52–63. doi:.8268.12092-1467/10.1111

Nwozor, A. Oshewolo, S., Olanrewaju, J. S., Bosede Ake, M. and Okidu, O. (2022) 'Return migration and the challenges of diasporic reintegration in Nigeria ,'*Third World Quarterly*, ,(2)43pp. 432–451. doi:.01436597.2022.2026216/10.1080

Nzima, D. and Moyo, P. (2017) 'The new "diaspora trap" framework: Explaining return migration from South Africa to Zimbabwe beyond the "failure-success" framework ,'*Migration Letters*, ,(3)14pp. 355–370. doi:/10.33182 ml.v14i3.349.

Odunayo, M. A., Asuelime, L. E. and Okem, A. E. (2017) 'South African policy on migration and its alignment with the UNO charter on refugee and asylum-seekers ,'*Journal of African Union Studies,* ,(1)6pp. 81–96. doi:/2017/4306-2050/10.31920 v6n1a5.

Oette, L. and Babiker, M. A. (2017) 'Migration control á la Khartoum: EU external engagement and human rights protection in the Horn of Africa ,'*Refugee Survey Quarterly,* ,(4)36pp. 64–89. doi:/10.1093 rsq/hdx013.

Okey, M. K. N. (2017) 'Does migration promote industrial development in Africa? ,'*Economics Bulletin,* ,(1)37pp. 228–247. Retrieved from https://EconPapers.repec.org/RePEc:ebl:ecbull:eb-16-00563.) Accessed on.(…

Olakpe, O. (2022) 'Views on migration partnerships from the ground: Lessons from Nigeria ,' *International Migration,* (February 2021), pp. 1–10. doi:/10.1111 imig.12974.

Onuoha, B. (2011) 'The state human trafficking and human rights issues in Africa ,'*Contemporary Justice Review: Issues in Criminal, Social, and Restorative Justice,* ,(2)14pp. 149–166. doi:.10282580.2011.565973/10.1080

O'Reilly, C. (2015) 'Household recovery from internal displacement in Northern Uganda ,'*World Development,* ,76pp. 203–215. doi:/10.1016 j.worlddev.2015.07.011.

Osabuohien, E. S. and Efobi, U. R. (2013) 'Africa's money in Africa ,'*South African Journal of Economics,* ,(2)81pp. 292–306. doi:/10.1111 saje.12012.

Palmary, I. and De Gruchy, T. (2020) 'The globalisation of trafficking and its impact on the South African counter-trafficking legislation ,'*Critical Social Policy,* ,(1)40pp. 50–68. doi: .026101831982964 0/10.1177

Paoletti, E. (2011) 'Migration and foreign policy: The case of Libya ,'*Journal of North African Studies,* ,(2)16pp. 215–231. doi:.13629387.2011.532588/10.1080

Parent, N. (2021) 'Commitments to forced migrants in African peace agreements, 1990–2018 ,' *International Journal of Human Rights,* pp. 1–20. doi:.13642987.2021.2007079/10.1080

Phakathi, M. (2019) 'African Union Migration Policies: A Route to African Unity? ,'*Journal of African Union Studies,* ,(2)8pp. 25–44. doi: 10.31920/2050-4306/2019/8n2a2.

Pickbourn, L. (2018) 'Rethinking rural-urban migration and women's empowerment in the era of the SDGs: Lessons from Ghana ,'*Sustainability (Switzerland),* .(4)10doi: /10.3390su10041075.

Raineri, L. (2018) 'Human smuggling across Niger: State-sponsored protection rackets and contradictory security imperatives ,'*Journal of Modern African Studies,* ,(1)56pp. 63–86. doi:/10.1017 S0022278X17000520.

Ruyssen, I. and Rayp, G. (2014) 'Determinants of intraregional migration in sub-Saharan Africa 1980–2000 ,'*Journal of Development Studies,* ,(3)50pp. 426–443. doi: .00220388.2013.866218/10.1080

Sahoo, M. and Sethi, N. (2020) 'Does remittance inflow promote human development in sub-Saharan Africa? An empirical insight ,'*Global Economy Journal,* ,(4)20pp. 1–23. doi: /10.1142S2194565920500219.

Sambo, H. (2018) 'Understanding the effect of international remittances on undernourishment in sub-Saharan Africa: A spatial model approach ,'CEPN Working Papers Hal-01691436 HAL. Retrieved from https://ideas.repec.org/p/hal/cepnwp/hal-01691436.html.) Accessed on.(…

Sawadogo, W. R. (2012) 'The challenges of transnational human trafficking in West Africa', African Studies Quarterly, 13(1–2), pp. 93–113. Retrieved from http://asq.africa.ufl.edu/files/Sawadogo-2012.pdf.) Accessed on.(…

Shindo, R. (2012) 'The hidden effect of diaspora return to post-conflict countries: The case of policy and temporary return to Rwanda ,'*Third World Quarterly,* ,(9)33pp. 1685–1702. doi:.01436597.2012.721232/10.1080

Singh, R. J., Haacker, M., Lee, K. W. and Le Goff, M. (2011) 'Determinants and macroeconomic impact of remittances in sub-Saharan Africa ,'*Journal of African Economies,* ,(2)20pp. 312–340. doi:/10.1093 jae/ejq039.

Souza, E. (2021a) 'Household gender dynamics and remitting behaviour in sub-Saharan Africa ,' *International Migration,* ,(6)59pp. 186–203. doi:/10.1111 imig.12833.

Souza, E. (2021b) 'Labour market incorporation of immigrant women in South Africa: Impacts of human capital and family structure ,'*Population Studies,* ,(1)75 pp. 111–131. doi: .00324728.2020.1838601/10.1080

Sowale, A. O. (2018) 'Economic Community of West African States' Protocol on Free Movement and the challenges of human trafficking in West Africa ,'*Insight on Africa,* ,(2)10pp. 215–225. doi:.097508718776166/10.1177

Sparreboom, T., Mertens, J. and Berger, S. (2020) 'The labour market impact of immigration in three sub-Saharan African economies ,'*Journal of International Migration and Integration,* ,21pp. 1225–1248. doi:/10.1007 s12134-019-00707-7.

Takyiakwaa, D. and Tanle, A. (2020) '"We are each other's keeper": Migrant associations and integration in urban Africa ,'*Urban Forum,* ,(1)31 pp. 115–134. doi:/10.1007 s12132-019-09373-5.

Tawat, M. and Lamptey, E. (2021) 'The 2015 EU-Africa joint Valletta action plan on immigration: A parable of complex interdependence ,'*International Migration*, (September 2020), pp. 1–15. doi:/10.1111 imig.12953.

Teferra, D. and Altbach, P.G., (2004) 'African higher education: Challenges for the 21st century ,' *Higher Education,* .50–21 ,47doi:/10.1023 B:HIGH.0000009822.49980.30.

Theodore, N., Blaauw, D., Pretorius, A. and Schenck, C. (2017) 'The socioeconomic incorporation of immigrant and native-born day labourers in Tshwane, South Africa ,' *International Migration*, ,(1)55pp. 142–156. doi:/10.1111 imig.12311.

Thomas, K. J. A. and Inkpen, C. (2013) 'Migration dynamics, entrepreneurship, and African development: Lessons from Malawi ,'*International Migration Review*, ,(4)47pp. 844–873. doi:/10.1111 imre.12052.

Toma, S. and Vause, S. (2014) 'Gender differences in the role of migrant networks: Comparing Congolese and Senegalese migration flows ,'*International Migration Review*, ,(4)48pp. 972–997. doi:/10.1111 imre.12150.

Uberti, S. D., De Lombaerde, P., Nita, S. and Legovini, E. (' (2015Analyzing intra-regional migration in sub-Saharan Africa: Statistical data constraints and the role for regional organizations ,'*Regions and Cohesion*, ,(2)5pp. 77–113. doi:/10.3167 reco.2015.050204.

Vause, S. and Toma, S. (2015) 'Is the feminization of international migration really on the rise? The case of flows from the Democratic Republic of Congo and Senegal ,'*Population*, ,(1)70 pp. 41–67. doi:/10.3917 popu.1501.0041.

Vhumbunu, C. H. and Rudigi, J. R. (2020) 'Facilitating regional integration through free movement of people in Africa: Progress, challenges and prospects ,'*Journal of African Union Studies*, ,(1)5pp. 31–49. doi: 10.31920/2050-4306/2020/9n2a3.

Whitaker, B. E. (2011) 'The politics of home: Dual citizenship and the African diaspora ,' *International Migration Review*, ,(4)45pp. 755–783. doi:/10.1111 j.1747-7379.2011.00867.x.

Whitaker, B. E. (2015) 'Playing the immigration card: The politics of exclusion in Côte d'Ivoire and Ghana ,'*Commonwealth and Comparative Politics*, ,(3)53pp. 274–293. doi: .14662043.2015.1051289/10.1080

Whitaker, B. E. (2020) 'Refugees, foreign nationals, and Wageni: Comparing African responses to Somali migration ,'*African Studies Review*, ,(1)63pp. 18–42. doi:/10.1017 asr.2019.52.

Yeboah, T., Kandilige, L., Bisong, A., Garba, F. and Kofi Teye, J. (2021) 'The ECOWAS Free Movement Protocol and diversity of experiences of different categories of migrants: A qualitative study ,'*International Migration*, ,(3)59pp. 228–244. doi:/10.1111 imig.12766.

Zanker, F. L. and Moyo, K. (2020) 'The corona virus and migration governance in South Africa: Business as usual? ,'*Africa Spectrum*, ,(1)55pp. 100–112. doi:.0002039720925826/10.1177

Zewdu, G. A. (2018) 'Irregular migration, informal remittances: Evidence from Ethiopian villages ,'*GeoJournal*, ,(5)83 pp. 1019–1034. doi:/10.1007 s10708-017-9816-5.

المكون 2: مخطط مؤسسات أبحاث الهجرة وبناء القدرات في أفريقيا

2.1. مقدمة

الهدف العام للبحث هو تحديد المؤسسات الأفريقية التي تجري البحوث وبناء القدرات/التدريب على الهجرة، ومع العودة إلى إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، يمكن تحديد مجالات التعاون والتكامل المحتملة بين المركز والمؤسسات الأخرى. تساعد عملية التخطيط أيضا على تحديد الفجوات التي يمكن استغلالها من طرف المركز (والمؤسسات الأخرى في القارة)

يحتوي القسم التالي على قائمة غير مفصلة للمراكز ومؤسسات بناء القدرات للهجرة في أفريقيا. تعرض نتائج هذه الدراسة في ثلاثة أقسام. يعرض القسم الأول قائمة بالمنظمات الدولية الموجودة في أفريقيا والتي تعمل في أكثر من دولة. أما القسم الثاني، فيقدم لمحة عن المراكز والمؤسسات الموجودة ضمن مؤسسات التعليم العالي. وأخيرا، يناقش القسم الثالث المراكز المستقلة والمؤسسات الأخرى القائمة في أفريقيا. تركز هذه المراكز والمؤسسات إما على الهجرة فقط أو تشتمل على الهجرة كأحد المواضيع التي تركز عليها. يتضمن الجدول الموجز أدناه قائمة مفصلة بمؤسسات التدريب وبناء القدرات ونطاقها الجغرافي ومجال تمحورها والمجال المواضيعي الرئيسي لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا المماثل والقضايا الشاملة. وقد استمد التحليل من مصادر ثانوية متاحة عبر الإنترنت عُرضت المعلومات المشمولة في ملف الإكسل للبيانات الوصفية وفقا لتصنيفات: الدولة واسم المؤسسة ومجالات البحث والمجال المواضيعي المماثل لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا والتي تناولتها هذه المؤسسات/المراكز. يشمل الوصف أيضا المواقع الإلكترونية والأفراد الرئيسيون وجهات الاتصال الخاصة بهم.

وفي سياق هذا البحث، فإن مراجعة المؤلفات المتوفرة يشكل جزء من المهمة الكبيرة لأنه يوفر فرصة لعرض الدراسة ضمن سياق أوسع، ويساعد في نفس الوقت على الوصول إلى رؤى حول طبيعة مؤسسات أبحاث الهجرة وبناء القدرات في أفريقيا. كما يسرت مراجعة المؤلفات المختلفة ووضحت الكيفية التي تلاءمت بها هياكل مؤسسات أبحاث الهجرة وبناء القدرات مع الإطار الأوسع لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا للاتحاد الأفريقي 2018-2030 وخطة العمل. إضافة إلى ذلك، ساعدت مراجعة المؤلفات فريق الباحثين في الوصول إلى فهم أفضل لمشكلات التخطيط لمؤسسات أبحاث الهجرة وبناء القدرات في أفريقيا.

2.2. قائمة المنظمات الدولية

2.2.1. مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية

يعد مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية الداعم الرئيسي للتدريب لمنظمة العمل الدولية ويقدم برامج بناء القدرات مع مجموعة متنوعة من الموضوعات، والتي تشمل الترقية الوظيفية ومعايير العمل الدولية والحماية الاجتماعية والحوار المجتمعي والإبداع والمساواة بين الجنسين والتنوع والتنمية المستدامة ومستقبل العمل. تستهدف أنشطة التدريب وبناء القدرات مختلف الأطراف المعنية مثل المسئولين وواضعي السياسات أو الممارسين من المؤسسات العامة والوزارات التي تهتم بالهجرة والعلاقات الدولية وممثلي منظمات أصحاب العمل وممثلي منظمات العمال والخبراء من المؤسسات الدولية أو الإقليمية التي تدير برامج الهجرة وأعضاء أو طواقم عمل منظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني المعنية بمشكلات العمال المهاجرين. وفي أفريقيا، أشرك مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية كل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في عدد من مبادرات تدريب متعلقة بالعمالة في مجال الهجرة. شملت هذه المبادرات، من بين أنشطة أخرى، مجموعة من "أدوات التدريب على هجرة اليد العاملة" لصالح المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل والتي تهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتصميم وتنسيق تطبيق سياسات هجرة اليد العاملة. وعزز مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية بناء القدرات فيما يخص مشاركة المهاجرين عبر مشروع (SURE)، وهي مبادرة تهدف إلى تناول إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني للمهاجرين العائدين من خلال تعزيز قدرة الأطراف المعنية بمستوى قدرة السياسات في شمال أفريقيا لتصميم وتيسير سياسات العودة المبنية على الأدلة.

2.2.2. المنظمة الدولية للهجرة (*IOM*).

يسترشد العمل الذي تقوم به منظمة العمل الدولية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بجدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063 والتزامه بقارة متكاملة وسلمية ومزدهرة. لعبت المنظمة الدولية للهجرة دورا أساسيا في تطوير إطار سياسة الهجرة المنقح لأفريقيا، والذي يساعد الدول الأعضاء في تطوير وتنفيذ سياسات وأطر مؤسسية سليمة للهجرة، وإنشاء منتدى عموم أفريقيا حول الهجرة ومشروع سياسة بشأن الاتجار بالبشر وإنشاء المؤسسة الأفريقية للتحويلات النقدية. وقد جعلت الخبرة المؤسسية للمنظمة الدولية للهجرة في مجال الهجرة والقضايا المرتبطة بها من المنظمة شريكا استراتيجيا لمفوضية الاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى بصمتها العملية الظاهرة داخل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقريبا، مما سمح بتعاون أوثق ودعم للدول الأعضاء بما في ذلك أعمال مفوضية الاتحاد الأفريقي مع مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية داخل الدول وعبر الحدود. وتتزايد دعوة الدول الأعضاء للمنظمة الدولية للهجرة في مساعدتها لمواجهة تحديات إدارة الحدود المعقدة والمتعددة الأوجه.

تستمر المنظمة الدولية للهجرة بتقديم الدعم الفني والعملياتي الذي يركز على بناء القدرات لمجموعة متنوعة من الموظفين، انطلاقا من الموظفين الحكوميين إلى الشركاء الاجتماعيين الآخرين الذين يتعاونون مع الحكومة في الأنشطة المرتبطة بالهجرة. واستُغلت البحوث لتحديد الاحتياجات والفجوات التي تحتاج إلى بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي لتعزيز هياكل حوكمة الهجرة. ودعمت المنظمة الدولية للهجرة العديد من أنشطة بناء القدرات في المجالات المواضيعية للهجرة بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية، كما هو مبين أسفله.

بخصوص الهجرة غير النظامية، كشفت المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان القرن الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين توفر المستندات والسياسات القانونية التي تركز على مواجهة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين واختراق الحدود وعدم كفاية المبادرات المؤسسية. ومع ذلك، تشكل هذه المشكلات تحديا أمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للتعامل مع الطبيعة المعقدة المتزايدة للهجرة غير النظامية سواء على المستوى الفردي كدول أو الجماعي كإقليم. وبالنظر إلى هذا التحدي، توجه المنظمة الدولية للهجرة دعمها نحو تعزيز قدرة الدول الأعضاء داخل الإقليم للتعاون معا في تقديم الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار بالبشر وتهريب الأفراد ولتحسين قدرات أجهزة إنفاذ القوانين في اكتشاف الجرائم وتحديد الجناة.

دعم بروتوكول حرية تنقل الأشخاص: مدد تعاون المنظمة الدولية للهجرة مع إدارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأفريقي في الترويج لجدول أعمال حرية التنقل القاري، من نطاق المفاوضات وصياغة بروتوكول حرية تنقل الأشخاص. دعمت المنظمة الدولية للهجرة الأبحاث حول فوائد وتحديات حرية تنقل الأشخاص لتوفير قاعدة أدلة لتعزيز البروتوكول. كما مكّن هذا التعاون من تطوير المواصفات والإرشادات لتصميم وإنتاج وإصدار جواز سفر أفريقي، ومخطط لاستراتيجية الاتصالات.

دعم مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد اعتمد الاتحاد الأفريقي سنة 2012 برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وخطة العمل ذات الأولوية المرتبطة به التي تمنح الأولوية للبرامج القارية لمواجهة عجز البنية التحتية الذي يعيق بشدة القدرة التنافسية لأفريقيا داخل السوق العالمية. مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد أساسية عند تنفيذ مشاريع النقل في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وخطة العمل ذات الأولوية، وقد عززت من الترابط بين الأسواق وكذلك التكامل الإقليمي داخل القارة. وستعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي على صياغة تسهيلات التجارة والنقل للاتحاد الأفريقي، والتي تهدف إلى صياغة إرشادات قارية بشأن تيسير التجارة والنقل. ويؤثر الاتصال الرقمي على كل جانب من جوانب الهجرة، لذا التزم الاتحاد الأفريقي ببناء سوق رقمية واحدة آمنة في أفريقيا بحلول سنة 2030. وستشارك المنظمة الدولية للهجرة مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لأتمتتة ورقمنة مركز الحدود ذو المنفذ الواحد مع التركيز على اجراءات الهجرة والجمارك لضمان أن مركز الحدود ذو المنفذ الواحد هو مصدر موثوق للسلطة وأنه مؤتمت بالكامل.

2.2.3. مركز بناء القدرات الأفريقي

يعد مركز بناء القدرات الأفريقي الهيكل الفرعي الأساسي للمنظمة الدولية للهجرة والذي يركز على القارة الأفريقية. أنشأت المنظمة الدولية للهجرة المتحدة، مركز بناء القدرات الأفريقي سنة 2009، في موشي بمنطقة كليمنجارو بجمهورية تنزانيا، استجابة لطلب من الدول الأفريقية الأعضاء البالغ عددها 54 دولة للحصول على دعم أكثر تركيزا وتمرسا، والذي قد يساعد في تطوير القدرات الوطنية لإدارة أفضل للهجرة عبر الحدود. ومنذ ذلك الوقت، درب مركز بناء القدرات الأفريقي ما يقارب 8000 من مسؤولي الهجرة في أنحاء القارة وقدم أنماطًا أخرى مختلفة لدعم تنمية القدرات لجميع الدول الأفريقية الأعضاء بالمنظمة الدولية للهجرة والبالغ عددها 54 دولة. وقد شمل التدريب التقييمات ومناهج التدريب ودورات تدريب المدربين. وبينما ركز المجلس في البداية على قضايا الهجرة وإدارة الحدود بما في ذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ يتسع الآن نشاط مركز بناء القدرات الأفريقي ليشمل النطاق الكامل لقضايا إدارة الهجرة بما في ذلك قانون الهجرة الدولي وحقوق الإنسان وتطوير سياسة الهجرة وحماية المهاجرين وإدارة الهوية القانونية والتحقق من المستندات وإدارة تعاونية للحدود وهجرة اليد العاملة وعودة المهاجرين وإعادة القبول وإعادة الإدماجو الصحة على الحدود وإدارة بيانات الهجرة. يعد مركز بناء القدرات الأفريقي أيضا نقطة اتصال للتدريب على منهج المنظمة الدولية للهجرة الرئيس لأساسيات إدارة الهجرة (EMM 2.0) وعلى دورة تدريب المدربين EMM 2.0. وكلف المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة مركز بناء القدرات الأفريقي بتعزيز دعم تنمية قدرات المنظمة الدولية للهجرة للمؤسسات الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، وعلى وجه التحديد، مراكز الهجرة التابعة للاتحاد الأفريقي.

2.2.4. مكتب الاتصال الخاص لمنظمة الهجرة الدولية (أديس أبابا)

يقدم مكتب الاتصال الخاص لمنظمة الهجرة الدولية الدعم الفني بشأن البحث والبيانات في العديد من المجالات المواضيعية حول الهجرة بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي. يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التكامل الإقليمي والتعاون والتنمية المستدامة والهجرة والصحة؛ والهجرة؛ وتطوير السياسات المناخية والبيئية وهجرة اليد العاملة والتنقل والعمل الإنساني والنزوح القسري. ويعد مكتب الاتصال الخاص نقطة الاتصال لتجميع تقرير الهجرة في أفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين ذوي الصلة.

2.2.5. مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة/ المعهد العالمي للبيانات

تأسس مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة في برلين في سبتمبر 2015، وقد أُنشيء استجابة لدعوات تحسين بيانات الهجرة الدولية وتحليلها. وفي الآونة الأخيرة، أصبح مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية جزء من المعهد العالمي للبيانات. والبيانات أساسية لتنوير حوكمة الهجرة وتحسين إعداد البرامج وتعزيز الفهم العام للهجرة على نحو أفضل. تماشيا مع إستراتيجية بيانات الهجرة الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، يقدم مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية الدعم للفئات التالية:

- بناء قدرات بيانات الهجرة لموظفي المنظمة الدولية للهجرة والأطراف المعنيين من خارج المنظمة.
- إدارة المعرفة: أقسام البيانات الإقليمية على بوابة بيانات الهجرة العالمية
- تحديد فجوات البيانات حول المهاجرين المفقودين وحوكمة الهجرة
- تحليل موجه لاستخدام البيانات في إعداد البرامج: تقييمات الأثر
- ضمان جودة بيانات الهجرة المختارة: تحليل اتجاهات الهجرة الإقليمية
- الاتصال والتنسيق والدعوة: مع منصات التنسيق الإقليمية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة/الهيئات الإقليمية الأخرى ذات الصلة

- والدعم أثناء تخطيط وإنشاء مراكز البيانات الإقليمية والاستراتيجيات.

أسس مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة/المعهد العالمي للبيانات شراكات مع العديد من الوكالات والهيئات بما في ذلك معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء والمرصد الإفريقي للهجرة.

2.2.6. مراكز البيانات الإقليمية

دعم البيانات: يؤثر الاتصال الرقمي على كل جانب من جوانب الهجرة. ويؤثر الاتصال الرقمي على كل جانب من جوانب الهجرة، لذا التزم الاتحاد الأفريقي ببناء سوق رقمية واحدة آمنة في أفريقيا بحلول سنة 2030. في سنة 2018، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة، مركز البيانات الإقليمي للشرق والقرن الأفريقي في نيروبي، وفي سنة 2020، أطلقت مراكز بيانات الهجرة الإقليمية لجنوب أفريقيا في بريتوريا. تهدف المراكز إلى دعم مناقشات على مستوى السياسة واستراتيجية ومستندة إلى الأدلة حول الهجرة من خلال مجموعة من المبادرات. أنشأت المنظمة الدولية للهجرة هذه المراكز الإقليمية لدعم جمع وتحليل وتفسير بيانات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي. ستدعم هذه المراكز الإقليمية وغيرها، التي ستطلق قريبا، عمل الاتحاد الأفريقي. ستعمل المنظمة الدولية للهجرة عن كثب مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث، ومع مرصد الهجرة الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي ومركز العمليات القاري لمكافحة الهجرة غير النظامية ومؤسسات أبحاث الهجرة في أفريقيا وخارجها والشركاء والأطراف المعنيين الآخرين.

2.2.7. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في العديد من البلدان، بما في ذلك إثيوبيا والكاميرون ورواندا والمغرب والنيجر. وتهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتحسين التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون الدولي.

2.2.8. المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة

المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة هو هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ويعمل في السنغال. يشترك في تنمية القدرات وبرامج التدريب مثل مجموعة الدورات القصيرة وبرامج الدراسات العليا وبرامج دعم البحوث.

2.2.9. معهد التدريب والبحث الديموغرافي

أنشئ في عام 1971 في ياوندي بالكاميرون، من قبل الأمم المتحدة وحكومة الكاميرون، وتشمل مجالات البحث الرئيسية لمعهد التدريب والبحث الديموغرافي: السكان والبيئة، والتنمية وقياس وتحليل الفقر والصحة الجنسية والإنجابية والنوع الاجتماعي والمجتمعات والسلوكيات الديموغرافية والهجرات والتنمية.

2.3. قائمة المراكز/المؤسسات الجامعية

2.3.1. معهد الدراسات والبحوث السكانية، معهد كينيا لدراسات الهجرة

معهد كينيا لدراسات الهجرة هو المركز الإقليمي للتميز في دراسات الهجرة في القرن الأفريقي. يقدم المعهد دبلوم الدراسات العليا في دراسات الهجرة، وقد درب ممارسي الهجرة من الدول الأعضاء في "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية" والطلاب والمشاركين المعتمدين على الرعاية الذاتية.

2.3.2. المركز الأفريقي للهجرة والمجتمع، جنوب أفريقيا

يقع المركز في جامعة ويتواترسراند في جنوب إفريقيا، وهو متعدد التخصصات بطبيعته - يركز على سياسات التنقل البشري والفقر وكذلك التحول الاجتماعي. يتعاون المركز في العمل الأكاديمي الذي يركز على السياسات في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا وأوروبا والأمريكيتين ويقدم درجات الدكتوراه والماجستير في دراسات الهجرة والنزوح. وينسق المركز *الأكاديمية الأفريقية لأبحاث الهجرة* التي تهدف إلى (1) بناء القدرات البحثية للجيل القادم من علماء الهجرة الأفارقة و(2) تقديم التطوير المهني لعلماء الهجرة الأفارقة. ويستضيف المركز الأفريقي للهجرة والمجتمع أيضا مركز التميز للهجرة والتنقل التابع لتحالف الجامعات البحثية الأفريقية والذي يعتزم أن يكون نقطة اتصال لتجميع الباحثين العالميين من الجامعات الأعضاء لإجراء بحث تعاوني حول الهجرة والتنقل.

2.3.3. مجموعة الدراسات والبحوث حول الهجرة، السنغال

يقع مقر مجموعة الدراسات والبحوث حول الهجرة في جامعة غاستون بيرغر في سانت لويس، السنغال، وهي عبارة عن شبكة من الباحثين والأكاديميين الذين يجرون أبحاثًا حول التنقل - الهجرة الداخلية والدولية والعلاقات الاجتماعية بين الجنسين والعلاقات بين الجنسين وتغير المناخ والتكيف وحقوق الانسان والحماية الاجتماعية، إلى آخره.

2.3.4. مركز دراسات الهجرة، غانا

مركز دراسات الهجرة هو جزء من جامعة غانا، والذي يشارك في البحث والتدريس والتدريب وبناء القدرات وتقييم السياسات وتطوير ونشر المعرفة حول قضايا الهجرة. يقدم المركز برامج الماجستير/الماجستير في الفلسفة والدكتوراة، وتهدف برامجه إلى تمكين مسؤولي الهجرة والأمن والأخصائيين الاجتماعيين والمحامين. علاوة على ذلك، يخدم المركز مختلف الأطراف المعنية بالهجرة من خلال الندوات البحثية والمحاضرات العامة حيث تُنشر وتُناقش نتائج دراسات الهجرة.

2.3.5. جامعة موي، كينيا

تقدم جامعة موي في كينيا درجة الماجستير في الآداب في الهجرة القسرية ودبلوم الدراسات العليا في الهجرة القسرية. على الرغم من عدم توفر معلومات كافية على الموقع الإلكتروني، إلا أن المجال المحوري لهذه الدراسات هو الهجرة القسرية، وهي إحدى الركائز الأساسية لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا.

2.3.6. شبكة أبحاث الهجرة في إفريقيا، نيجيريا

يتمثل الهدف العام للشبكة في بناء شبكة إقليمية لأبحاث الهجرة وقدرات بحثية لإجراء أبحاث عبر الحدود ومتعددة التخصصات ومبتكرة حول الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية في الإقليم، لتعزيز المعرفة بديناميات الهجرة وصنع السياسات في الإقليم. وستنشأ خمس نقاط اتصال إقليمية فرعية في غرب وشرق ووسط وشمال وجنوب أفريقيا.

2.3.7. مركز دراسة الابتكار في الحوكمة، جنوب أفريقيا

يعد مركز دراسة الابتكار في الحوكمة بجامعة بريتوريا أول مؤسسة بحثية في أفريقيا تركز بالكامل على الابتكار في الحوكمة في أفريقيا جنوب الصحراء. ينصب تركيز المركز على أحدث الأبحاث حول الحوكمة والتنمية. وتشمل ابتكارات الحوكمة الجديدة هذه (نهج التنمية البديلة) وحوكمة العموم (الأرض والغذاء والمياه والطاقة والزراعة والموارد الطبيعية) وحوكمة الأمن (سبل العيش والتنمية التي تركز على الأفراد والتحول الابتكاري للنزاعات)، فضلا عن الحوكمة العابرة للحدود. تتماشى هذه الموضوعات مع أهداف إطار سياسة الهجرة في أفريقيا بشأن حوكمة الهجرة والتكامل الإقليمي.

2.3.8. مركز دراسة الهجرة القسرية، تنزانيا

يقع مركز دراسة الهجرة القسرية الذي تأسس سنة 1995 داخل كلية الحقوق بجامعة دار السلام. المركز متعدد التخصصات في طبيعته ويستقطب أعضاء من كلية الحقوق وكلية الآداب والعلوم الاجتماعية ومعهد دراسات التنمية. ومن بين أنشطة المركز البحث والتدريس وتطوير المناهج وإعداد الوسائل والمواد التعليمية وتقديم الخدمات/التوعية ونشر القانون الإنساني. يؤدي مركز دراسة الهجرة القسرية أيضا دورا استشاريا للحكومة وجماعات الضغط من أجل الإصلاح القانوني الملائم لقضايا الهجرة القسرية.

2.3.9. المركز الجامعي لدراسات الهجرة، المغرب

تأسس سنة 1990 وملحق بجامعة محمد الأول في وجدة بالمغرب، وهو مركز أبحاث متعدد التخصصات حول ظاهرة الهجرة. يجمع باحثين من تخصصات مختلفة ومتكاملة في دراسة الهجرة من علماء اجتماع واقتصاديين وجغرافيين وعلماء الإسلام ولغويين ومحامين. ومن بين أهداف المركز الجامعي لدراسات الهجرة: تنظيم لقاءات وأنشطة وندوات ودورات تدريبية علمية حول ظاهرة الهجرة؛ واستحداث درجات الماجستير والدرجات المهنية؛ وجمع البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بحركات الهجرة.

2.3.10. جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب

تجري الجامعة أنشطة بحثية حول الهجرة وتقدم برامج الدراسات العليا، بما في ذلك درجة الدكتوراه في التخطيط المكاني والمجتمعات والهجرة والتنمية المستدامة.

2.3.11. الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة، المغرب

يقع مقر الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة في كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط. أهداف الجمعية هي: (أ) تطوير القدرات البحثية بشأن قضايا الهجرة في المغرب (ب) إيجاد سبل جديدة للبحث والتعاون بين الباحثين (ج) دمج الدراسات المتعلقة بالهجرة في المغرب مع الدراسات المنفذة في أطر أخرى على المستوى المحلي أو الدولي (د) خلق تآزر إقليمي في النقاش حول الهجرة في المغرب مع البلدان المجاورة (هـ) المساهمة في التعاون بين الباحثين بشأن الهجرة فيما يتعلق بالبحوث الحالية والمستقبلية (و) بدء الحوار بين الباحثين وصناع القرار.

2.3.12. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الرباط، المغرب

تقدم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجامعة برنامج ماجستير في الهجرة والمجتمع. الأهداف هي: تدريب المتخصصين على مشاكل الهجرة؛ وتزويد الباحثين بأدوات للتبحر في الواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر، ووضع أنفسهم في النقاش المعرفي من خلال إتقان المفاهيم والنظريات في مجال الهجرة الدولية.

2.3.13. مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، المغرب

يجمع المركز ويركز الضوء على كافة المعلومات والدراسات المتعلقة بالمسائل السكانية ذات الطابع الوطني أو الدولي. كما يضمن نشر وتعميم نتائج أبحاث المركز ودراساته وتحليلاته الديموغرافية والاجتماعية لجميع المستخدمين.

2.3.14. مركز دراسات الهجرة واللاجئين، مصر

يقع مقر مركز دراسات الهجرة واللاجئين في كلية الشؤون العالمية والسياسة العامة في الجامعة الأمريكية في القاهرة. ويركز المركز على جميع أنماط التنقل الدولي؛ أي التنقل الطوعي والقسري والاقتصادي والسياسي والفردي والجماعي والمؤقت والدائم وكجزء من برنامج الدراسات العليا، يقدم مركز دراسات الهجرة درجة الماجستير في الآداب في دراسات الهجرة واللاجئين، ودبلوم في دراسات الهجرة القسرية واللاجئين، بالإضافة إلى دبلوم متخصص في التدخل النفسي والاجتماعي للمهاجرين واللاجئين قسريًا. تتضمن برامجه البحثية جردًا منهجيًا ومقارنًا للهجرة وتحركات اللاجئين في الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا. امتد عمل مركز دراسات الهجرة إلى ما هو أبعد من التدريس والبحث الأكاديمي لتوفير مجموعة من الخدمات التعليمية لمجتمعات اللاجئين.

2.3.15. التجمع متعدد التخصصات حول الهجرة والتنقل في أفريقيا، جنوب أفريقيا

أنشأت جامعة ويسترن كيب "ملحق بحثي ناشئ للهجرة والتنقل" يُدعى التجمع متعدد التخصصات حول الهجرة والتنقل في أفريقيا لتعزيز المزيد من المناهج الحاسمة في البحث والتعاون في القضايا المتعلقة بالهجرة. لتجمع متعدد التخصصات حول الهجرة والتنقل في أفريقيا هو تعاون متعدد التخصصات عبر خمس كليات في جامعة ويسترن كيب، ويشمل البحث مجموعة متنوعة من الموضوعات بما في ذلك: الحقوق القانونية وحقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين والجوانب "المكانية" للتنقل في الظروف المحلية، مثل الوصول إلى وسائل النقل والحركة في المدينة؛ والعلاقة بين الهجرة والتنمية، بما في ذلك العابرة للحدود؛ والهجرة الداخلية والتنقل الزراعي والمستقبل؛ والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للتنقل وسياسات كراهية الأجانب والمواطنة والانتماء والعلاقة بين التنقل وعدم المساواة وإنهاء الاستعمار.

إلى جانب ذلك، طورت جامعة ويسترن كيب برنامج ماجستير جديد في دراسات الهجرة. سيكون البرنامج الجديد المقترح متعدد التخصصات بطبيعته ويمتد عبر جميع الكليات. يقدم برنامج الماجستير في دراسات الهجرة للطلاب التعليم والمهارات اللازمين لتقديم حلول للعديد من تحديات الهجرة الرئيسة التي يواجهها المجتمع في عصر العولمة المتزايدة. وسيشمل القضايا المتعلقة بالجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان المتقدمة والنامية. كما يعد بتناول أوجه القصور في المهارات والمعرفة بالقضايا المتعلقة بالهجرة، لا سيما في أفريقيا. وفي العموم، يهدف البرنامج إلى تطوير خبراء ذوي مهارات عالية في مجال الهجرة، وإعدادهم لشغر وظائف في مجالات العمل الأكاديمية وغير الأكاديمية.

2.3.16. مركز دراسات الهجرة، النيجر

أُسس المركز في جامعة نامدي أزيكيوي في نيجيريا لزيادة الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية وتناول الجوانب المختلفة للتنقل البشري. يقدم المركز دورات للدراسات العليا في دراسات الهجرة.

2.3.17. مركز التميز في الهجرة والدراسات العالمية، نيجيريا

تأسس المركز في نيجيريا، ويركز على الهجرة الداخلية والعالمية وبناء القدرات والأساليب المرتكزة على أساس أفريقي في الفنون والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ويهدف إلى نشر البحوث القائمة على الأدلة والمبنية على الحلول والتي تعزز السياسة الوطنية لدراسات الهجرة. كما يحشد المنح للأنشطة الأكاديمية ويقدم التوعية من أجل الاستدامة. كما ينشر مجلة أكاديمية وسلسلة دراسات مراجعة من قبل الأقران.

2.3.18. مجموعة الدراسة والبحث حول الهجرة والفضاء والمجتمع، النيجر

يقع مقر المجموعة في المدرسة العليا بجامعة عبدو موموني في نيامي، وتقدم مجموعة الدراسة والبحث حول الهجرة والفضاء والمجتمع ما يلي: (أ) إجراء بحث متعمق عن ديناميات الهجرة في النيجر؛ (ب) المساهمة في تدريب الباحثين الشباب من الناحية النظرية والمنهجية؛ (ج) تعزيز التبادل بين الباحثين والجهات الفاعلة العامة والخاصة المسؤولة عن إدارة الهجرة.

2.3.19. المدرسة العليا الحرة للعلوم التجارية التطبيقية، مصر

تأسس مركز أبحاث جامعة إسلسكا سنة 2019، ويسهل ويعزز التفاعلات بين الأكاديميين والطلاب ومجتمع الأعمال لتطوير وتعزيز فرص البحث والتميز الأكاديمي وخلق المعرفة ونشرها. في السنوات الثلاث الماضية، نشر مجتمع من الباحثين المنتسبين إلى إسلسكا العديد من المقالات المتعلقة بدراسات الهجرة في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

2.4. قائمة بالمراكز المستقلة والمؤسسات الأخرى.

2.4.1. مركز إدارات العمل الإقليمية الأفريقية، زيمبابوي

تأسس سنة 1974 بواسطة منظمة العمل الدولية ومقره في زيمبابوي، يعمل مركز إدارات العمل الإقليمية الأفريقية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني لتوفير الأنشطة المتصلة بالتدريب على هجرة اليد العاملة لمسؤولي نظام إدارة العمل في البلدان الأعضاء الناطقة باللغة الإنجليزية لمركز إدارات العمل الإقليمية الأفريقية. تشمل هذه البلدان بوتسوانا ونيجيريا ومصر وسيراليون وإثيوبيا وسيشيل وغانا وجنوب أفريقيا وكينيا والسودان وليسوتو والصومال وليبيريا وسوازيلاند وملاوي وأوغندا وموريشيوس وزامبيا وناميبيا وزيمبابوي.

2.4.2. تحالف قيادة الهجرة والتنمية، السنغال

تحالف قيادة الهجرة والتنمية هي منظمة فرنكوفونية تهدف إلى تزويد الجهات الفاعلة في التنمية الأفريقية بالأدوات اللازمة والمناسبة لإدارة الهجرة بشكل أفضل. تشمل هذه الأدوات من بين أمور أخرى: الكفاءة والتدريب على الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية وتعزيز أفضل الممارسات وفقًا لهذه الاتفاقيات وتقديم المشورة للحكومات بشأن المشكلات المتعلقة بالهجرة [وفقًا للموقع الإلكتروني].

2.4.3. مركز السياسات للجنوب الجديد، المغرب

مركز السياسات للجنوب الجديد مجموعة تفكير مغربية تهدف إلى المساهمة في تحسين السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المغرب وبقية أفريقيا كجزء لا يتجزأ من جنوب الكرة الأرضية. من خلال مساعيه التحليلية، يهدف مركز الفكر إلى دعم تطوير السياسات العامة في أفريقيا

وتوفير منصة للخبراء من الجنوب. يركز هذا الموقف على الحوار والشراكة، ويهدف إلى تنمية الخبرة الأفريقية والتميز الأفريقي اللازمين للتحليل الدقيق للتحديات الأفريقية والعالمية واقتراح الحلول المناسبة. تحقيقا لهذه الغاية، يجمع مركز السياسات للجنوب الجديد الباحثين وينشر أعمالهم ويستفيد من شبكة من الشركاء المشهورين، وممثلي مناطق مختلفة من العالم. يستضيف مركز السياسات للجنوب الجديد سلسلة من التجمعات ذات الأشكال والنطاقات المختلفة طوال السنة، ولعل أهم هذه التجمعات هي المؤتمرات الدولية السنوية "الحوار الأطلنطي" و"مؤتمر السلام الأفريقي والأمن السنوي".

2.4.4. المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل، الكاميرون

تأسس المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل سنة 1965 لمساعدة البلدان الناطقة بالفرنسية في أنشطة التدريب وبناء القدرات. يقع المركز في جامعة ياوندي في الكاميرون ويهدف إلى ضمان التدريب والتخصص وتحسين الموظفين الإداريين للخدمة المدنية وكذا الموظفين الإداريين للخدمات الحكومية في مجالات العمل والتدريب المهني والصحة في العمل وعمالة الأطفال والموارد البشرية؛ وتطوير المديرين التنفيذيين في الاتحاد ومديري الشركات وتطوير المسؤولين عن المنظمات المهنية في الدول الأعضاء الذين يتعاملون مع قضايا العمل والقضايا الاجتماعية.

2.4.5. المركز العربي لإدارة العمل والتوظيف، تونس

أنشأته منظمة العمل الدولية سنة 1993، وهو يعمل كمنتدى لتبادل المعرفة والخبرة بين مؤسسات إدارة العمل في البلدان العربية.

2.4.6. مركز الهجرة المختلطة

يعمل مركز الهجرة المختلطة في العديد من البلدان في شمال وشرق وغرب إفريقيا، بما فيها: مالي والنيجر وبوركينا فاسو والجزائر ومصر والمغرب والسودان وتونس وكينيا والصومال وجيبوتي وإثيوبيا. يعد المركز مصدرًا رائدًا للبيانات المستقلة وعالية الجودة والبحث والتحليل والخبرة في مجال الهجرة المختلطة. ويعمل مركز الهجرة المختلطة في غرب أفريقيا بالشراكة مع مرصد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول تهريب المهاجرين لإجراء بحث ميداني عبر شمال وغرب أفريقيا.

2.4.7. مركز تونس للهجرة واللجوء، تونس

مركز تونس للهجرة واللجوء هو منظمة غير ربحية تجري الأنشطة البحثية حول القضايا المتعلقة بالهجرة.

2.4.8. قاعة صامويل، كينيا

قاعة صامويل مؤسسة اجتماعية تقوم بإجراء البحوث وتقييم البرامج وتصميم السياسات في سياقات الهجرة والنزوح. نهجها أخلاقي صارم أكاديميًا، ويستند إلى خبرة مباشرة في البيئات المعقدة والهشة.

2.4.9. معهد سكالابريني للتنقل البشري في أفريقيا، جنوب أفريقيا

معهد سكالابريني للتنقل البشري هو جزء من شبكة مراكز دراسة الهجرة سكالابريني. تتجلى رؤية المركز في جعل حقوق الإنسان للمهاجرين بأفريقيا مضمونة وكرامتهم محفوظة. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإن معهد سكالابريني للتنقل البشري في أفريقيا يجري وينشر البحوث التي تهدف إلى المساهمة في فهم أفضل للتنقل البشري. كما يسعى المعهد إلى التوعية بالسياسات التي تعزز من حقوق وكرامة المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في أفريقيا. ويؤدي مركز سكالابيريني للتنقل البشري في أفريقيا دورًا مهمًا في تناول حقوق الإنسان للمهاجرين - وهي قضية حاسمة يطرحها إطار سياسة الهجرة في أفريقيا.

2.4.10. معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية، جنوب أفريقيا

يجري معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية تحليلات للقضايا المتعلقة بتنمية أفريقيا. علاوة على ذلك، فإنه يعزز المناقشات المتوازنة حول مشاركة أفريقيا ضمن سياق عالمي. ويضع المعهد تركيزا خاصا على التجارة والاستثمار والتنمية والسياسة الخارجية والحوكمة الرشيدة. يضم معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية مركز للمصادر ومكتبة مرجعية للعلماء المهتمين بالعلاقات الدولية. كما ينظم المؤتمرات والنقاشات والندوات حول مجموعة من المواضيع. ركزت أبحاث الهجرة لمعهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية على التحديات التي تواجه تنفيذ حرية تنقل الأشخاص، وكذلك على مزايا التجارة والاستثمارات بين البلدان الأفريقية.

2.4.11. شبكة المهاجرين الإقليميين لإقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

تسعى شبكة المهاجرين الإقلميين لإقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعزيز أصوات ومنظمات المهمشين والنازحين والفقراء في السياسة الإقليمية. للقيام بذلك، يشارك هذا المعهد في التنسيق والدعوة والقيادة والحوكمة والبحوث التطبيقية وحوار السياسات.

2.4.12. شبكة موفيدا (التنقل والسفر والابتكارات والديناميكيات في البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء)

تعتزم موفيدا المساهمة في تغيير الطريقة التي ننظر بها إلى الهجرة الأفريقية والمهاجرين الأفارقة. وتهدف شبكة الباحثين هذه إلى تنظيم نفسها في منصة للمعرفة والنقاش من أجل التفكير بشكل جماعي في كيفية الرجوع إلى الأفكار المتلقاة، مع تعزيز القدرات التحليلية وشحذ الروح النقدية للمنظمات غير الحكومية والسياسيين والمهاجرين أنفسهم.

2.4.13. برنامج الهجرة الجنوب أفريقي، جنوب أفريقيا

يركز برنامج الهجرة الجنوب أفريقي على الروابط فيما بين قضايا الهجرة والتنمية داخل إقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويجري البحوث التطبيقية حول قضايا الهجرة والسياسات. كما يقدم المشورة والخبرة لفهم السياسات، والتدريب على إدارة الهجرة وسياساتها. كما ينظم برنامج الهجرة حملات توعية عامة حول القضايا المتعلقة بالهجرة.

2.4.14. مشروع الهجرة والصحة في جنوب أفريقيا، جنوب أفريقيا

يركز مشروع الهجرة والصحة في جنوب أفريقيا على الصحة والسلامة داخل إقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويجري أبحاثًا بالإضافة إلى مشاريع المشاركة العامة بشأن الأسرة والطفولة والهجرة. التركيز على الصحة أمر بالغ الأهمية ويحتاج إلى الدعم والتطوير. وفي حين أن قضية الهجرة والصحة هي واحدة من إحدى عشر قضية شاملة لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا، إلا أنها لم تحظ باهتمام كافٍ من قبل معاهد البحوث ومراكز التدريب.

2.4.15. مركز الهجرة وسياسة التنمية الأفريقي، كينيا

يركز مركز الهجرة وسياسة التنمية الأفريقي، الذي يقع مقره في كينيا، على العلاقة بين الهجرة والتنمية وكذلك على الأشكال الداخلية والدولية للهجرة الطوعية والقسرية وغير النظامية. وتشمل برامجه مركزًا للبحوث والبيانات، وبناء السياسة والحوار والشبكات والتدريب والقدرات، وكذا الخدمات الاستشارية ومركزًا أفريقيًا لموارد الهجرة

2.4.16. معهد الدراسات الأمنية، جنوب أفريقيا

يعمل معهد الدراسات الأمنية في عدة مناطق من أفريقيا جنوب الصحراء، بما في ذلك جنوب وشرق ووسط وغرب أفريقيا، وتقع مكاتبه الإقليمية في نيروبي وأديس أبابا وداكار وبريتوريا. ويجري المعهد أبحاثًا ويقدم المساعدة الفنية بشأن الجرائم العابرة للحدود والهجرة والأمن البحري والتنمية وحفظ السلام ومنع الجريمة والعدالة الجنائية. كما يوفر المعهد تحليلات للنزاعات والحوكمة.

2.4.17. مركز العمليات القاري في السودان، السودان

أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي مركز العمليات القاري في الخرطوم سنة 2021. تشمل أهداف مركز الخرطوم تحسين نظام حوكمة الهجرة الشامل في أفريقيا، وتحديداً إدارة الهجرة غير النظامية. وركائز إطار الاتحاد الإفريقي للهجرة في إفريقيا هي: (أ) إنشاء وتوفير منصة للتعاون وتبادل المعلومات حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بين جهات إنفاذ القانون في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وفقًا للقوانين الوطنية للدول الأعضاء، (ب) تعزيز التنسيق مع المبادرات المماثلة داخل القارة وحولها لتبادل المعلومات حول الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولا سيما الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. إضافة إلى (ج) تسهيل منع وكشف والتحقيق في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون الوطنية والإقليمية والقارية والدولية، (د) تطوير وتسهيل المساعدة القانونية المتبادلة وترتيبات تسليم المجرمين والاستراتيجيات القارية المنسقة بين الدول الأعضاء لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وعلى وجه الخصوص الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ضمن إطار السياسات الدولية وسياسات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، (هـ) مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تطوير أو تحسين الممارسات الجيدة في جمع وتحليل ونشر المعلومات حول الجريمة المنظمة العابرة للحدود وعلى وجه الخصوص الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ وكذا (و) إجراء دراسات المفوضية حول الاتجاهات في الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولا سيما الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي و(ز) أداء أي وظائف أخرى على النحو المطلوب من قبل أجهزة السياسات المعنية في الاتحاد الأفريقي.

2.4.18. المرصد الأفريقي للهجرة، المغرب

المرصد الأفريقي للهجرة منصة بحثية أطلقها الاتحاد الأفريقي لتحسين حوكمة الهجرة داخل القارة، وافتتح المرصد سنة 2021 في العاصمة المغربية، الرباط. تتمثل مهمة المرصد الأفريقي للهجرة في تيسير إنفاذ اتفاق مراكش العالمي بشأن الهجرة من خلال جمع البيانات وتعزيز التعاون الدولي والقاري في مجال الهجرة وتقوية الإسهامات حول الهجرة والتنمية المستدامة. ويساهم المرصد الأفريقي للهجرة في تحسين نظام إدارة الهجرة الشامل في إفريقيا، ويعمل كأداة أفريقية لمعالجة أوجه القصور في بيانات الهجرة في القارة، وتوجيه البلدان الأفريقية أثناء وضع سياسات الهجرة القائمة على الأدلة. ويساهم المرصد الأفريقي للهجرة كذلك في تحسين نظام إدارة الهجرة الشامل في أفريقيا، ويعمل كأداة أفريقية لمواجهة أوجه القصور في بيانات الهجرة داخل القارة وتوجيه البلدان الأفريقية لتحسين سياسات الهجرة المدعمة بالأدلة؛ وتشمل الأهداف الرئيسة تزويد القارة بمصدر مركزي وموحد للبيانات حول الهجرة لمزيد من الأبحاث وصياغة السياسات والبرمجة وتحسين نظام إدارة الهجرة الشامل في إفريقيا وتطوير القاعدة المعرفية للقارة الأفريقية حول الهجرة والتنقل والمساهمة في السياسات والتدخلات المدعمة بالأدلة حول الهجرة في أفريقيا والدعم والتوفيق فيما بين المبادرات الأخرى حول الهجرة.

2.4.19. ديجنيتي كوانزا - الحلول المجتمعية، تنزانيا

يعمل ديجنيتي كوانزا على حماية وتعزيز الكرامة الإنسانية للسكان المهمشين والضعفاء، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون المستضعفون، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويدافع ديجنيتي كوانزا عن سياسات تمنح المهمشين والضعفاء فرصة للعيش بكرامة. من أجل المناصرة الفعالة، يشارك ديجنيتي كوانزا في البحوث والدراسات لجمع المعلومات لدعم عمله في مجال مناصرة المهمشين والضعفاء.

2.4.20. معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء، تونس

أُسس معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء بواسطة الاتحاد الأفريقي سنة 2013 لتوفير إحصاءات قابلة للمقارنة وموثوقة ومحدثة وكذلك مواءمة إنتاج الإحصاءات للقارة الأفريقية بأكملها. ونظم معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء سنة 2020 ندوة عبر الإنترنت تحت عنوان "بيانات الهجرة أثناء كوفيد-19: الاتجاهات والآثار السياسية في أفريقيا" بالشراكة مع مركز تحليل بيانات الهجرة العالمي التابع للمنظمة الدولية للهجرة. كما رتبت المنظمتان تأسيس

مدرسة أفريقية عبر الإنترنت حول إحصاءات الهجرة لتعزيز القدرات الوطنية لجمع بيانات الهجرة وإنتاجها ونشرها عبر البلدان في أفريقيا. الجماعات المستهدفة الرئيسة هم مسؤولي المكتب الوطني للإحصاء، وكذلك الأطراف المعنيين الآخرين الذين يتعاملون مع بيانات الهجرة.

2.4.21. مؤسسة البحث والأدلة - القرن الأفريقي

اتحاد يضم كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن وجامعة مانشستر وأبحاث ساهان. يجري مؤسسة البحث والأدلة أبحاثًا تتعلق بديناميات الهجرة والنزوح والدوافع والآثار المترتبة على منطقة القرن الأفريقي الكبرى (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا). تشمل الموضوعات الرئيسية للبحث: الروابط والتمييز بين الهجرة النظامية وغير النظامية والنزوح من ناحية وظروف الصراع وانعدام الأمن والتخلف من الناحية الأخرى.

2.4.22. مؤسسة البحث والأدلة - منطقة الساحل وبحيرة تشاد وشمال أفريقيا

الهدف العام من المبادرة هو تعزيز المعرفة والفهم للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن والهجرة غير النظامية والنزوح القسري في غرب وشمال أفريقيا ومسارات الهجرة والدوافع والعوامل الكامنة، وكذلك تحليل ونشر أكثر السياسات والنهج فعالية لمواجهتها والحد منها وتحسين إدارة الهجرة. علاوة على ذلك، تجري المبادرة بحثًا كميًا ونوعيًا، وتحلل أفضل الممارسات للحد من الهجرة غير النظامية والنزوح القسري في الإقليم ونشر البحوث.

2.4.23. مشروع الهجرة من أجل التنمية والمساواة

مركز مشروع الهجرة من أجل التنمية والمساواة اتحاد يهدف إلى إنتاج أبحاث قائمة على الأدلة لفهم العلاقات بين الهجرة وعدم المساواة والتنمية. يعمل مركز مشروع الهجرة من أجل التنمية والمساواة في الجنوب العالمي ويسبر غور العديد من مسارات الهجرة في أفريقيا وبين أفريقيا والأقاليم الأخرى. وتشمل هذه الأقاليم: بوركينا فاسو - كوت ديفوار؛ الصين - غانا؛ مصر - الأردن؛ وإثيوبيا - جنوب أفريقيا.

الجدول 2: قائمة مؤسسات بناء القدرات والتدريب في أفريقيا

اسم المؤسسة	النطاق الجغرافي	مجال التركيز	مجال إطار سياسة الهجرة في أفريقيا المواضيعي	المواضيع الشاملة لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا
المنظمات الدولية				
مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية	أفريقيا	هجرة اليد العاملة	هجرة اليد العاملة	
مركز بناء القدرات الأفريقي	أفريقيا	الجوانب المتعددة للهجرة	حوكمة الهجرة؛ الهجرة الداخلية؛ هجرة اليد العاملة؛ حوكمة الحدود؛ الهجرة غير النظامية؛ النزوح القسري	
مكتب الاتصال الخاص لمنظمة الهجرة الدولية	أفريقيا	التكامل الإقليمي؛ التعاون والتنمية المستدامة؛ الهجرة والصحة؛ الهجرة؛ تطوير السياسات المناخية والبيئية؛ هجرة اليد العاملة والتنقل؛ العمل الإنساني والنزوح القسري.	التكامل الإقليمي؛ التعاون والتنمية المستدامة؛ الهجرة والصحة؛ الهجرة؛ تطوير السياسات المناخية والبيئية؛ هجرة اليد العاملة والتنقل؛ العمل الإنساني والنزوح القسري.	الهجرة؛ الفقر والنزاعات؛ الهجرة والصحة؛ الهجرة والبيئة
مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة/المعهد العالمي للبيانات	أفريقيا	بيانات وتحليلات دولية أفضل عن الهجرة		أبحاث وبيانات الهجرة
مراكز البيانات الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة	أفريقيا	بيانات وتحليلات دولية أفضل عن الهجرة		أبحاث وبيانات الهجرة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة	أفريقيا	التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون الدولي	حوكمة الهجرة:	
المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة	أفريقيا	يشترك في تنمية القدرات وبرامج التدريب مثل مجموعة الدورات القصيرة وبرامج الدراسات العليا وبرامج دعم البحوث.		التطوير والهجرة
معهد التدريب والبحث الديموغرافي	غرب أفريقيا	السكان، والبيئة، والتنمية، وقياس وتحليل الفقر، والصحة الجنسية والإنجابية، والنوع الاجتماعي والمجتمعات والسلوكيات الديموغرافية، والهجرات والتنمية.		الهجرة والتنمية، والهجرة، والفقر والصراع، والهجرة والصحة، والهجرة والبيئة.
المراكز/المؤسسات الجامعية				
جامعة نيروبي - معهد كينيا لدراسات الهجرة	أفريقيا	حوكمة الهجرة؛ الهجرة الداخلية؛ هجرة اليد العاملة؛ حوكمة الحدود؛ الهجرة غير النظامية؛ النزوح القسري	حوكمة الهجرة؛ الهجرة الداخلية؛ هجرة اليد العاملة؛ حوكمة الحدود؛ الهجرة غير النظامية؛ النزوح القسري	
المركز الأفريقي للهجرة والمجتمع، جنوب أفريقيا	أفريقيا	سياسة التنقل البشري والفقر والتحول الاجتماعي	حوكمة الهجرة؛ النزوح القسري؛ هجرة اليد العاملة؛ الهجرة غير النظامية؛ حوكمة الحدود	حقوق الإنسان للمهاجرين؛ الهجرة والصحة؛ الهجرة والجنس
مجموعة الدراسات والبحوث حول الهجرة	غرب أفريقيا	الهجرة غير النظامية والحماية الاجتماعية وهجرة الإناث	حوكمة الهجرة؛ النزوح القسري؛ الهجرة غير النظامية	حقوق الإنسان للمهاجرين، والهجرة والجنس، والهجرة والأطفال والمراهقون والشباب.

مركز دراسات الهجرة، غانا	أفريقيا	الجوانب المتعددة للهجرة	حوكمة الهجرة؛ الهجرة الداخلية؛ هجرة اليد العاملة؛ مشاركة المهاجرين	
جامعة موي، كينيا	أفريقيا	النزوح القسري	حوكمة الهجرة؛ النزوح القسري	
شبكة أبحاث الهجرة في أفريقيا، نيجيريا	أفريقيا جنوب الصحراء	الجوانب المتعددة للهجرة	حوكمة الهجرة؛ النزوح القسري؛ هجرة اليد العاملة؛ الهجرة غير النظامية؛ حوكمة الحدود	
مركز دراسة الابتكار في الحوكمة، جنوب أفريقيا	أفريقيا	الحوكمة والتنمية	حوكمة الهجرة؛ الهجرة والتجارة؛ حوكمة الحدود	
مركز دراسة الهجرة القسرية، تنزانيا	شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	الهجرة؛ اللاجئون؛ طالبو اللجوء	حوكمة الهجرة؛ النزوح القسري	
المركز الجامعي لدراسات الهجرة، المغرب	أفريقيا	الجوانب المتعددة للهجرة		
جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية	شمال أفريقيا - أوروبا.	برنامج الدكتوراه في التخطيط المكاني والمجتمعات والهجرة والتنمية المستدامة		
الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة- ومقرها كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط.	شمال أفريقيا - أوروبا.	التدريب؛ الأبحاث؛ الشبكات.	حوكمة الهجرة:	
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الرباط، المغرب	شمال أفريقيا	التدريب، دورة الدراسات العليا في الهجرة والمجتمع.		
مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، المغرب	شمال أفريقيا	الإحصائيات، الدراسات السكانية.		
مركز دراسات الهجرة واللاجئيين، مصر	أفريقيا	جميع أنماط التنقل الدولي: الطوعي والقسري والاقتصادي والسياسي والفردي والجماعي والمؤقت والدائم	حوكمة الهجرة؛ الهجرة الداخلية؛ النزوح القسري	
التجمع متعدد التخصصات حول الهجرة والتنقل في أفريقيا، غانا	أفريقيا	التطوير والهجرة؛ الهجرة الداخلية؛ سياسات كراهية الأجانب؛ المواطنة والانتماء؛ العلاقة بين التنقل وعدم المساواة وإنهاء الاستعمار	حوكمة الهجرة؛ الهجرة الدولية	الفقر والنزاعات؛ الهجرة؛ الهجرة والبيئة؛ الهجرة والجنس
مركز دراسات الهجرة، جامعة نامدي أزيكيوي، أوكا، نيجيريا	غرب أفريقيا، أفريقيا	البحث والتواصل مع مجتمع الباحثين والعلماء والمؤسسات والوكالات والمنظمات المشاركة في دراسات الهجرة والإدارة والحوكمة في جميع أنحاء العالم	حوكمة الهجرة؛ الهجرة غير النظامية	
مركز التميز في الهجرة والدراسات العالمية، نيجيريا	غرب أفريقيا، أفريقيا	الهجرة الداخلية والعالمية؛ تطوير السياسات	الهجرة الداخلية؛ حوكمة الهجرة	
مجموعة الدراسة والبحث حول الهجرة والفضاء والمجتمع، النيجر	النيجر	التدريب، والأبحاث، والشبكات.	حوكمة الهجرة؛ الهجرة غير النظامية	

جامعة إسلسكا، مصر	مصر، شمال أفريقيا - أوروبا.	الأبحاث والتواصل والنشر		
المراكز المستقلة والمؤسسات الأخرى				
مركز إدارات العمل الإقليمية الأفريقية، زيمبابواي	البلدان الأفريقية الناطقة بالإنجليزية	الهجرة؛ العمالة	هجرة اليد العاملة	
تحالف قيادة الهجرة والتنمية، السنغال	أفريقيا	حوكمة الهجرة؛ الهجرة والتنمية	حوكمة الهجرة:	
مركز السياسات للجنوب الجديد، المغرب	شمال أفريقيا	الصلة بين السلام والتنمية والأمن. الهجرة والتنقل في أفريقيا	حوكمة الهجرة:	
المركز الإقليمي الأفريقي لإدارة العمل، الكاميرون	البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية	العمالة؛ التدريب المهني؛ الصحة في العمل؛ عمالة الاطفال	هجرة اليد العاملة	
المركز العربي لإدارة العمل والتوظيف، تونس	البلدان الناطقة بالعربية	الهجرة والعمالة	هجرة اليد العاملة	
مركز الهجرة المختلطة	غرب وشمال وشرق أفريقيا	أنماط وديناميكيات الهجرة المختلطة للأشخاص المتنقلين بشكل أساسي من غرب وشرق أفريقيا إلى دول شمال أفريقيا وعبرها	حوكمة الهجرة؛ النزوح القسري؛ الهجرة غير النظامية	
مركز تونس للهجرة واللجوء، تونس	شمال أفريقيا	مختلف جوانب الهجرة واللجوء		
قاعة صامويل، كينيا	أفريقيا	حلول مستدامة؛ العودة وإعادة الاندماج الهجرة والتنمية، التنقل عبر الحدود، الاتجار بالأشخاص، التهريب. النزوح الداخلي والنازحين؛ حماية اللاجئين.	إدارة الهجرة؛ النزوح القسري؛ الهجرة غير النظامية؛ حوكمة الهجرة؛ النزوح القسري الهجرة غير النظامية	
معهد سكالابريني للتنقل البشري في أفريقيا، جنوب أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء	الوصول إلى العدالة؛ المساواة وحماية الحقوق لطالبي اللجوء؛ اللاجئين والمهاجرين	حوكمة الهجرة؛ النزوح القسري	التطوير والهجرة
معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية، جنوب أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء	السياسة الأجنبية؛ الحوكمة؛ البيئة؛ السياسة والتنمية المجتمعية	حوكمة الهجرة؛ الهجرة والتجارة	
شبكة المهاجرين الإقليميين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	إقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	الوصول إلى العدالة؛ المساواة وحماية الحقوق لطالبي اللجوء؛ اللاجئين والمهاجرين	حوكمة الهجرة؛ النزوح القسري	التطوير والهجرة
شبكة موفيدا	منطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء	الجوانب المتعددة للهجرة		
برنامج الهجرة الجنوب أفريقي، جنوب أفريقيا	إقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	التطوير والهجرة	حوكمة الهجرة؛ هجرة اليد العاملة؛ الهجرة غير النظامية؛ النزوح القسري	التطوير والهجرة

مشروع الهجرة والصحة في جنوب أفريقيا، جنوب أفريقيا	إقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	الهجرة؛ الصحة		الهجرة والصحة
مركز الهجرة وسياسة التنمية الأفريقي، كينيا	أفريقيا جنوب الصحراء	التطوير والهجرة	حوكمة الهجرة؛ هجرة اليد العاملة؛ الهجرة غير النظامية؛ النزوح القسري	الفقر والنزاعات؛ الهجرة والصحة؛ الهجرة والبيئة؛ الهجرة والجنس
معهد الدراسات الأمنية، جنوب أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء	الجريمة والعدالة؛ الجريمة المنظمة وغسيل الأموال؛ الفساد والحوكمة؛ الإرهاب؛ تحليل النزاعات ومنعها؛ الهجرة	حوكمة الهجرة؛ حوكمة الحدود؛ الهجرة غير النظامية؛ هجرة اليد العاملة والتعليم	
مركز العمليات القاري في السودان، السودان	أفريقيا	حوكمة الهجرة؛ الهجرة غير النظامية	حوكمة الهجرة؛ الهجرة غير النظامية	
المرصد الأفريقي للهجرة، الرباط	أفريقيا	أبحاث وبيانات الهجرة		أبحاث وبيانات الهجرة
ديجنيتي كوانزا - الحلول المجتمعية، تنزانيا	تنزانيا، شرق أفريقيا	المناصرة والأبحاث		
معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء، تونس	أفريقيا	أبحاث وبيانات الهجرة		أبحاث وبيانات الهجرة
مركز الدليل البحثي للقرن الأفريقي	منطقة القرن الأفريقي الكبرى	نظم إدارة الهجرة وتقديم الخدمات الاجتماعية؛ تمويل الاتجار بالبشر وتهريبهم؛ تحديات العودة؛ النزوح الداخلي	حوكمة الهجرة؛ الهجرة الدولية؛ النزوح القسري	
مؤسسة البحث والأدلة- منطقة الساحل وبحيرة تشاد وشمال أفريقيا	غرب وشمال أفريقيا	عدم الاستقرار؛ انعدام الأمن؛ الهجرة غير النظامية؛ النزوح القسري	حوكمة الهجرة؛ النزوح القسري	
مشروع الهجرة من أجل التنمية والمساواة	الشمال الشرقي لأفريقيا وشمال وغرب أفريقيا	الفقر وعدم المساواة في الدخل	هجرة اليد العاملة والتعليم؛ مشاركة المهاجرين	البيئة؛ الهجرة والجنس؛ الهجرة والأطفال؛ المراهقون والشباب

2.5. النتائج والنقاشات

حدد هذا القسم قائمة المؤسسات التي تجري البحوث وبناء القدرات حول الهجرة في أفريقيا. وفي حين أنه من المشجع وجود نمو مطرد في البحوث المتعلقة بالهجرة عبر أفريقيا، إلا أن المبادرات والبرامج تُدمج على الأغلب وتصبح جزءا لا يتجزأ من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحة الأخرى، ولذلك قد يكون من الصعب تخطيطها. وحتى في حالة توفر مبادرات لبناء القدرات والتعليم بشأن الهجرة، لا تتوفر معلومات كافية يمكن للعامة الوصول إليها. ومن الأمور الهامة في هذا الصدد، توفر المواقع الإلكترونية وغيرها من المنصات عبر الإنترنت، والتي غالبًا ما تكون غير متطورة أو لا تُحدّث بانتظام أو معطلة على نحو كامل. ومن اللافت للنظر أن هذا ينطبق على العديد من الجامعات الأفريقية.

وعلى العموم، تدعو الحاجة إلى هيئة جامعة لتنسيق أنشطة البحث والتدريب والجهود الجماعية لتعزيز فهم أقوى لديناميكيات وعمليات الهجرة. ويعد التعاون والتواصل بين مؤسسات البحث/التدريب والمركز أمرًا شديد الأهمية لنجاح الأنشطة والبرامج المتعلقة بالهجرة. ولذلك، يمكن للمركز أن يؤدي دورًا في تطوير منصة شراكة وتعاونية بين المؤسسات البحثية التي تركز على الهجرة عبر أفريقيا. وقد يشمل دورها التنسيقي تطوير وإطلاق وصيانة نظام المعلومات الإدارية لتحسين مركزية ونشر وتعزيز استخدام بيانات وأبحاث الهجرة. ويسلط هذا التقرير الضوء على أن مراكز بناء القدرات ومؤسسات التدريب تتناول بشكل عام الركائز الأساسية الثمانية لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا والقضايا الإحدى عشر الشاملة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مجالات التركيز الاستراتيجية الرئيسة مثل "الهجرة والتجارة" و"مشاركة المهاجرين" تحتل مرتبة منخفضة من حيث التكرارية (انظر الشكل 6). وتشمل المجالات المواضيعية الأكثر تكرارًا "إدارة الهجرة" و"هجرة اليد العاملة" و"النزوح القسري" و"الهجرة غير النظامية". وهذا ليس مفاجئًا لأن تداخلات بناء القدرات ضمن إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشأن الهجرة تهدف إلى دعم وتعزيز المبادرات المؤسسية والتشريعية التي تركز على الاتجار بالبشر والتنقل وهجرة اليد العاملة والحماية الدولية للسكان للنازحين قسراً والهجرة غير النظامية.

الشكل 6: مجالات التركيز الرئيسة لمؤسسات التدريب وبناء القدرات في مقابل ركائز إطار سياسة الهجرة في أفريقيا

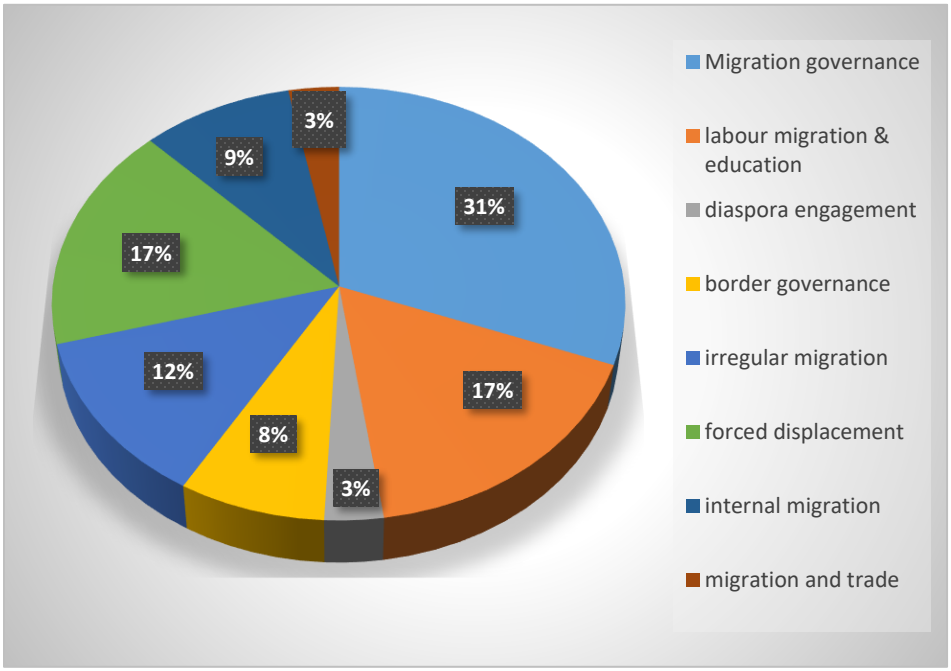

المصدر: التجميع الخاص بالمؤلفين

علاوة على ذلك، تركز عمليات الخرطوم وطرابلس والرباط، والتي تشكل جزءا من أساس النهج العالمي للهجرة والتنقل - الإطار الشامل لسياسة الهجرة الخارجية واللجوء في الاتحاد الأوروبي - على مواجهة الهجرة غير النظامية، وتحسين إدارة الحدود، وتعزيز الهجرة القانونية. كما أن ندرة مؤسسات التعليم العالي الأفريقية التي تقدم التدريب على دراسات الهجرة، والمنح الدراسية الأفريقية المحدودة حول الهجرة "قد أجبرت القارة على النظر إلى الهجرة والتنقل في أفريقيا من منظور أنها مشكلة يلزم إصلاحها بدلاً من كونها واقعًا لو أُدير بكفاءة، يمكن أن يفيد كل من البلدان المرسلة والمتلقية ". وذلك، من أجل إعادة التوازن إلى العلاقات غير المتكافئة بين أوروبا وأفريقيا، يصبح من الضروري لمؤسسات التدريب وبناء القدرات ألا تتناول فقط القضايا المتعلقة بالهجرة غير النظامية، بل أيضًا الجوانب التنموية للهجرة. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن للتأملات المستقاة من الموضوعات الرئيسة لمنتدى عموم أفريقيا مثل التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي، وتنمية المهارات، والتحويلات النقدية، والمهاجرين أن تحتل الصدارة وتصبح حجر الزاوية في تدخلات التدريب وبناء القدرات. وسيشمل ذلك إنشاء آليات للتمويل الذاتي لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، وتحديد مجالات الأولوية الرئيسة ونشر المعرفة حول الهجرة في أفريقيا.

2.6. الخاتمة والتوصيات

لقد قدم هذا التقرير قائمة غير مفصلة بمراكز التدريب ومؤسسات بناء القدرات التي تعمل في مجال الهجرة في أفريقيا. صُنفت إلى ثلاث فئات رئيسية (أ) دولية؛ (ب) على مستوى الجامعة؛ و(ج) المراكز المستقلة والمؤسسات الأخرى. وعلى العموم، تتناول هذه المؤسسات الركائز المواضيعية الأساسية لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا، والقضايا الشاملة الأخرى المماثلة. وبناءً على النتائج، يقترح التقرير التوصيات التالية:

(a) هناك نقص في التنسيق والاتصال بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والباحثين والمنظمات والمؤسسات والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني. وتقلل هذه الفجوة من فرص التعاون ومشاركة البيانات عبر تقنية النظير إلى النظير وتوافر البيانات، الأمر الذي يقلل بدوره من المعلومات المتاحة لفهم اتجاهات الهجرة وقضاياها ولتنوير صنع السياسات وإعداد البرامج. وبناءً على ذلك، يوصي التقرير بأن ييسر المركز إنشاء شبكة قارية/هيئة جامعة تضم جميع الأطراف المعنية بقضايا الهجرة لمناقشة المسائل محل الاهتمام المشترك. وهذا من شأنه أن يزيد من إحساس الأطراف المعنية بملكيتهم لجدول أعمال الهجرة الأفريقية ومبادرات البحث وبناء القدرات، ويعزز العلاقات بين المركز والمؤسسات الأخرى. ويُقترح أيضًا أن ينشئ المركز فروعًا إقليمية للشبكة القارية/الهيئة الجامعة بما يتلاءم والمناطق الخمس للاتحاد الأفريقي، أي المناطق الشمالية والغربية

والوسطى والشرقية والجنوبية، أو سيكون مقره داخل المجموعة الاقتصادية الإقليمية. ومن الناحية المثالية، يمكن أن تتخذ هذه الفروع الإقليمية من أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي مقرًا لها أو أن تُلحق بها بحيث يكون لها "موطن". وستناقش الفروع الإقليمية القضايا المرتبطة بأقاليمها على المستوى القاري. ويمكن للشبكة القارية/الإقليمية/الهيئة الجامعة المقترحة أن تشمل أيضًا القضايا المتعلقة ببيانات الهجرة ومواجهة الهجرة غير النظامية التي يقودها مرصد الهجرة الأفريقي ومركز العمليات القاري في السودان بالتتابع. وهذا من شأنه أن يضمن التآزر في تنفيذ جدول أعمال الهجرة القارية.

(b) في حين لا يُتوقع من المركز الاستجابة لجميع طلبات الدعم الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة/هيئات الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، فإنه يمكن تلبية هذه المطالب من خلال الشراكات الاستراتيجية بين المركز والمؤسسات الأخرى ذات الصلة في القارة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمركز إسناد بعض أنشطته إلى مؤسسات أفريقية مختصة، سواء كان ذلك في مجال البحث أو التدريب/بناء القدرات. وعند تنفيذ مثل هذه المبادرات ذات الطبيعة القارية، سيكون التعاون بين المؤسسات ذات الصلة أمرًا ممكنًا أيضًا. ومن ثم، فإن هذا التقرير يوصي بما يلي:

- أن تحدد استراتيجية المركز على مدى السنوات الخمس القادمة بوضوح النتائج والمؤشرات الرئيسة للأنشطة والمخرجات لإثراء قاعدة المعرفة حول الهجرة في أفريقيا وبناء القدرات المطلوبة للأطراف المعنية على جميع المستويات.

- أن يجمع المركز ويحتفظ بقاعدة بيانات لجميع المؤسسات ذات الصلة في القارة. وستحوي قاعدة البيانات هذه، والتي ستُحدث بانتظام، على كفاءات كل مؤسسة وبيانات الاتصال الخاصة بنقطة الاتصال. ومن شأن قاعدة البيانات هذه أن تسهل إنشاء وتنفيذ شبكة قارية/هيئة جامعة من المؤسسات التي تجري البحوث والتدريب/بناء القدرات في أفريقيا.

- بإنشاء مركز توثيق (مركز بيانات) لجمع وإتاحة أبحاث الهجرة والمعلومات الخاصة بالمشروع.

- أن يبدأ المركز ندوات وورش عمل حول تعزيز أبحاث الهجرة للمجموعات ذات الصلة (مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجمعات الاقتصادية الإقليمية والباحثون والمنظمات والمؤسسات والأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني وغيرها).

(c) مراكز التميز في دراسات الهجرة في أفريقيا هي مراكز بحثية فعلية أو عبر الفضاء الافتراضي تركز على التميز البحثي الحالي والقدرة والموارد، قصد تمكين الباحثين من التعاون عبر التخصصات والمؤسسات في مشاريع طويلة الأجل ذات الصلة بالهجرة محليًا، والتي لها القدرة التنافسية دوليًا، من أجل تعزيز السعي وراء تحقيق التميز البحثي وتنمية القدرات. ومجالات الأداء الرئيسة الخمسة لمراكز التميز هي: البحث/إنتاج المعرفة؛ والتعليم والتدريب؛ وسمسرة المعلومات؛ والشبكات؛ وتقديم الخدمة. أُسست حاليا ثلاث مراكز للتميز ذات نظرة قارية في مالي والمغرب والسودان وغرب وشمال وشرق أفريقيا. ونوصي بأن يستكشف المركز في مالي إمكانية الشراكة مع تحالف الجامعات البحثية الأفريقية ومركز التميز للهجرة والتنقل وكذلك مركز التميز في الهجرة والدراسات العالمية في نيجيريا لتحديد المجالات الرئيسة للتعاون وتعزيز أولويات البحث والتدريب/بناء القدرات بشأن الهجرة في القارة. ويمكن أن يعمل تحالف الجامعات البحثية الأفريقية ومراكز التميز في الهجرة والدراسات العالمية في نيجيريا كمراكز شبكية لبناء القدرات في مختلف الأقاليم الأفريقية ويوفر فرصًا لممارسي السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية للاستفادة من التدريب الموجه والعملي على الموضوعات المتعلقة بالهجرة.

المكون 3: مخطط بالمجلات الأفريقية حول الهجرة

3.1. مقدمة

زاد الاهتمام بالهجرة على نحو كبير مع مرور الوقت في جميع أنحاء العالم. وانتشر عدد كبير من المقالات ومراكز البحوث والمؤسسات وحلقات النقاش والندوات عبر الإنترنت والمؤتمرات عبر الإنترنت حول الموضوعات المتعلقة بالهجرة. وللهجرة إلى أفريقيا وخارجها وداخلها مضاعفات سياسية واجتماعية واقتصادية. تلعب المجلات الأكاديمية دورًا مهمًا في نشر المعرفة حول مجموعة متنوعة من القضايا. ومع ذلك، فإن مخرجات الأبحاث من الأنظمة الأكاديمية الأفريقية تواجه تحديات في لفت النظر، وغالبًا ما يُنظر إلى المجلات التي تتخذ من إفريقيا مقراً لها على أنها أقل جودة من المجلات الشمالية العالمية. وكما ذكر Teferra and Altbach (2004)، فعلى الرغم من النطاق الواسع للقدرات والموارد داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها، فقد جاء الحكم العام الرسمي بأن تعزيز البحث ونشر البحوث هما من الأولويات الحاسمة لتحسين التعليم العالي في أفريقيا. ويقدم هذا التقرير قائمة بالمجلات الأكاديمية الأفريقية التي تنشر تحليلات نظرية وتجريبية لعمليات الهجرة في أفريقيا. وقد كشفت عملية التخطيط هذه، بشكل رئيسي، عن نقص واضح في المجلات الأفريقية المراجعة من قبل الأقران حول دراسات الهجرة على الرغم من حجم الموضوع وأهميته في القارة.

في يونيو 2021، حدد معهد أبحاث السلام في أوسلو 29 مجلة اختيرت على نحو منهجي وكتبت باللغة الإنجليزية وروجعت من قبل الأقران حول دراسات الهجرة المنشورة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فلم تُنشر أي من هذه المجلات في أفريقيا.[1] ويعتبر الهدف الرئيسي لهذا البحث هو رسم مخطط للمجلات الأفريقية حول الهجرة ومجالات تمحورها وتحديد الثغرات الموجودة في سياق إطار سياسة الهجرة في أفريقيا. علاوة على ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم بعض التوصيات الرئيسية حول تأسيس مجلة علمية أفريقية تركز على القضايا المتعلقة بالهجرة الأفريقية.

ويستمد هذا التقرير أدلة من بحث ثانوي، وقد ركزت المراجعة المنهجية على نحو أساسي على المجلات العلمية الأفريقية المتاحة على منصة (African Journal Online AJOL).[2] ونظرت المراجعة في مختلف الأقاليم والبلدان واللغات وأسماء المجلات ومجال التمحور والتركيب التحريري والموقع الإلكتروني والمعلومات الأخرى ذات الصلة عبر الإنترنت. اختار فريق البحث المجلات ذات الصلة وفقًا للمعايير التالية: (أ) المجلات الجنوبية: إدارياً، تُنشر جميع المجلات المدرجة في أفريقيا؛ (ب) الموضوع ذي الصلة: يجب أن تتضمن جميع المجلات مقالات خاضعة لمراجعة الأقران وتتعلق بالهجرة والتنقل البشري؛ (ج) الانتظام وسجل المتابعة: يجب أن تكون المجلة قد نُشرت لمدة عامين على الأقل وأن تكون نشطة؛ (د) جودة المجلة: تُقيم AJOL المجلات وفقًا لإطار عمل معايير وممارسات نشر المجلة[3]، والذي يوفر معايير تفصيلية للإدراج والجودة. المجلات التي قُيمت باستخدام إطار معايير وممارسات نشر المجلات مقسمة إلى ستة مستويات: العنوان غير النشط والعنوان الجديد واللا نجوم والنجمة الواحدة والنجمتان والثلاث نجوم. في حين وُجدت أكثر من 50 مجلة كمصدر أصلي، فلم يُضمن سوى 14 مجلة عند الاختيار النهائي بناء على إطار معايير وممارسات نشر المجلات.

3.2. قائمة المجلات العلمية

3.2.1. *Africa Insight*

Africa Insight مجلة فصلية مراجعة من قبل الأقران صادرة عن من المعهد الأفريقي لجنوب أفريقيا. أُسست سنة 1971 واعتمدت من الوزارة الوطنية للتعليم العالي والتدريب بجنوب أفريقيا، وقد فهرست في البيبليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية. وهي مجلة متعددة التخصصات تركز أساسًا على الشؤون الأفريقية. وتشمل مواضيع متنوعة من بينها السياسة والديمقراطية والقضايا الاقتصادية وحل النزاعات والتعليم والتدريب والسيادة الغذائية والمخاطر الصحية وبناء القدرات والعلاقات الدولية والتعاون الإقليمي.

ترحب Africa Insight بالمقالات المتعلقة بالهجرة لأنها تتناول العلاقات الدولية والتعاون الإقليمي. في سنة 2020، نشرت المجلة عددًا خاصًا عن الهجرة. وتضمن العدد الخاص عشرة مقالات ركزت على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية بهدف تحليل الفرص والتحديات التي تواجه الاتفاقية. وتناولت المقالات الركائز المتنوعة لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا مثل حوكمة الهجرة وهجرة اليد العاملة والتعليم وكذلك الهجرة الداخلية والهجرة والتجارة. وفي حين سلط العدد الضوء على التأثير المحتمل لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا، فقد شدد أيضًا على العديد من التحديات والعقبات الهيكلية التي تعيق التجارة بين البلدان الأفريقية ومخاطر الصراع والإرهاب، فضلاً عن عدم وجود سياسات تجارية واقتصادية كلية منسقة.

---

[1] African Human Mobility Review (AHMR) هي حاليًا المجلة العلمية الأفريقية الوحيدة المحكمة حول دراسات الهجرة. ومع ذلك، لم تضفAHMR حتى الآن إلى الفهارس الخمسة المحددة (*DOAJ* و*Google Scholar Metrics* و*Scimago* و*Scopus*, و*Web of Science Core Collection*) ولذلك فإنها لا تلبي معيار التضمين لمعهد أبحاث السلام في أوسلو.

[2] تدار (AJOL) من طرف منظمة غير ربحية تسعى إلى زيادة إنتاج الأبحاث في أفريقيا، بالإضافة إلى دعم النشر العلمي في أفريقيا. تستضيف ((AJOL أكثر من 500 مجلة أفريقية تشمل تخصصات أكاديمية متنوعة في 35 دولة أفريقية. معايير التضمين الصارمة لمنصة ((AJOL تجعلها منصة مفيدة لهذه الدراسة، وتضمن أن المجلة المضمنة في قاعدة بياناتها تلتزم بأفضل الممارسات للنشر العلمي. تختار منصة ((AJOL المجلات التي تنشر الأبحاث الأصلية وتقدم مساهمات علمية وذات مصداقية. يخضع محتوى المجلات للرقابة على الجودة ومراجعة من قبل الأقران بانتظام.

[3] للمزيد من المعلومات، زوروا الموقع الإلكتروني: https://www.journalquality.info/en/

3.2.2 *African Health Sciences*

African Health Sciences مجلة ربع سنوية، مفتوحة المصدر ومجانية عبر الإنترنت، وهي مجلة مرجعية تنشرها كلية الطب في جامعة ماكيريري في أوغندا. وتقر المجلة بالدعم المقدم من مشروع شراكة المجلات الصحية الأفريقية الذي يموله المعهد الوطني الأمريكي للصحة ويسهل اجراءاته مجلس محرري العلوم. منذ سنة 2001، تنشر المجلة إسهامات أصلية حول الأبحاث والممارسات السريرية والصحة العامة والسياسة والتخطيط والتنفيذ والتقييم في الصحة والعلوم ذات الصلة والمعنية بأفريقيا والمناطق الاستوائية. نظرًا لتركيزها على الصحة، فإنها تتناول أحيانًا مواضيع تتعلق بالهجرة والصحة. ومع ظهور جائحة كوفيد-19، تضمنت المقالات مناقشات حول التدابير الصارمة التي أدخلتها البلدان ذات الدخل المرتفع على المسافرين من البلدان الأفريقية.

3.2.3 *African Human Mobility Review (AHMR)*

على الرغم من عدم فهرستها ضمن منصة AJOL، تستحق AHMR (*African Human Mobility Review*) أن تُدرج في هذه القائمة لأنها المجلة الوحيدة التي تركز حصريًا على القضايا المتعلقة بالهجرة في أفريقيا. تأسست AHMR سنة 2014 ونُشرت بالاشتراك مع معهد سكالابريني للتنقل البشري في أفريقيا وجامعة ويسترن كيب. وهي مجلة مراجعة من قبل الأقران ومعتمدة من قبل قائمة مجلات الوزارة الوطنية للتعليم العالي والتدريب بجنوب أفريقيا. تتوفر هذه المجلة عبر الإنترنت ويمكن الوصول إليها مجانًا. تنشر المجلة ثلاثة أعداد كل سنة: في يناير وأبريل وديسمبر.

تـنشر المجلة مقالات نظرية أصلية ونظرية وتطبيقية عن مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالهجرة، كالهجرة المحلية والدولية وحركة اللاجئين والعلاقات بين المجموعات العرقية والهجرة وحقوق الإنسان والهجرة والتنمية والاندماج والتماسك الاجتماعي وهجرة القاصرين غير المصحوبين والتنقل والتوظيف وكراهية الأجانب وتستهدف هذه المجلة الفريدة مجموعة كبيرة من الأطراف المعنيين مثل الباحثين والأكاديميين وواضعي السياسات والطلاب والممارسين. ولذلك، يمتد تأثيرها إلى المجتمع المدني والإدارات الحكومية والمؤسسات البحثية/الأكاديمية في أفريقيا.

هناك ثلاثة عوامل حاسمة تميز هذه المجلة، وهي تمحورها الحصري على الهجرة في أفريقيا وإمكانية الدخول إليها عبر الإنترنت مما يسمح لها بالوصول إلى جمهور واسع وكونها مجانية. وبكل تأكيد، تفيد تقارير AHMR أنه على مر السنين، ازداد عدد قراءها كما يتضح بالدليل من المشاهدات والتنزيلات. ومن المثير للاهتمام، ولتهدئة مخاوف الأكاديميين الذين يرون أن منشورات المجلات على الإنترنت تحمل وزنًا أقل من المجلات المطبوعة (Collins and Berge-1994)، فإن مجلة AHMR تطبع بضع نسخ تنشرها وتوزعها على جامعات جنوب أفريقيا كل عام: وبالرغم من تمتع AHMR بالنجاحات المفصلة أعلاه، إلا انها شهدت مشاركة منخفضة من المقالات المقدمة من المناطق غير الناطقة باللغة الإنجليزية في أفريقيا. وعلى عكس المجلات الأفريقية الأخرى، ونظرًا لتركيزها الحصري على الهجرة، تقدم AHMR مقالات شاملة لجميع ركائز إطار سياسة الهجرة في أفريقيا. وقد نشرت المجلة مقالات تتناول جوانب مختلفة من الهجرة. وفي ضوء هذه النتائج، يجب على المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الهجرة النظر في العمل مع مجلة AHMR من أجل معالجة جميع أبعاد التنقل البشري بشكل شامل.

3.2.4 *African Journal of AIDS Research (AJAR)*

تأسست مجلة *African Journal of AIDS Research (AJAR)* سنة 2002، وهي مجلة فصلية مراجعة من قبل الأقران تساهم في فهم أفضل للأبعاد الاجتماعية لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة في أفريقيا. تقبل المجلة مقالات من تخصصات متنوعة مثل علم الاجتماع والديموغرافيا وعلم الأوبئة والجغرافيا الاجتماعية والاقتصاد وعلم النفس والأنثروبولوجيا والفلسفة والتواصل الصحي والإعلام والدراسات الثقافية والصحة العامة والتعليم وعلوم التمريض والعمل الاجتماعي. وتدرس مجلة AJAR الأوراق البحثية التي تتناول التأثير والرعاية والوقاية والتخطيط الاجتماعي والنظرية الاجتماعية وتاريخ وسياسات فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة.

وقد ركزت بعض المقالات المنشورة على آثار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة على المجموعات المهاجرة. نُقل هذا بشكل مناسب في المقالة الوحيدة المنشورة عن الهجرة سنة 2020 بعنوان "Left behind " وقد طُرح هذا بشكل مناسب في المقالة الوحيدة المنشورة عن الهجرة سنة 2020 تحت عنوان "المتروك وراءنا": لماذا يعد تنفيذ استجابات هجرة واعية تجاه فيروس نقص المناعة البشرية لعمال المزارع المهاجرين من أولويات جنوب أفريقيا" حيث أشار المؤلف إلى أنه رغم المستويات العالية من الهجرة الداخلية والدولية إلى جنوب أفريقيا، إلا أنه هناك القليل من الاهتمام بالهجرة والتنقل فيما يخص الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية. لذا يجب سد هذه الفجوة إذا كان لابد من مواجهة مخاوف إطار سياسة الهجرة في أفريقيا بشأن الهجرة والصحة. ويوصي إطار سياسة الهجرة في أفريقيا بأن يكون للمهاجرين "وصول كاف إلى خدمات الرعاية الصحية خاصة فيما يتعلق بالحمل والأمراض المعدية مثل الأمراض المنقولة جنسيا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي".

3.2.5 *African Journal of Economic Review (AJER)*

African Journal of Economic Review (AJER) مجلة مرجعية نصف سنوية تنشرها الجامعة المفتوحة في تنزانيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية. ، تنشر AJER منذ 2013 مقالات علمية حول القضايا الاقتصادية المرتبطة بأفريقيا. واهتم تهذه المجلة التطبيقية باقتصاديات القطاع العام والاقتصاد النقدي والتجارة الدولية والتمويل والاقتصاد الزراعي والاقتصاد الصناعي واقتصاديات التنمية واقتصاديات العمل واقتصاديات الصحة والاقتصاد البيئي والإصلاحات الاقتصادية.

وتتداخل الهجرة مع التجارة الدولية واقتصاديات العمل. وتتناول هذه المجلة ركيزة من ركائز إطار سياسة الهجرة في أفريقيا ألا وهي هجرة اليد العاملة والتعليم والقضايا التي يتناولها البرنامج المشترك لهجرة اليد العاملة التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة، والذي يهدف إلى تعزيز حرية تنقل العمال من

أجل دفع التكامل الإقليمي والتنمية. ويشمل هذا الأمر توحيد اتفاقيات العمل والتحديد المتبادل لماهية المؤهلات وكذلك قابلية نقل المهارات. تدعم هذه المبادرة تطوير المهارات التي يحركها السوق ومهارات التوحيد عبر القارة. ويمثل الأمر فرصة للمركز لتطوير مركز تخزين للأبحاث حيث يمكن للبلدان التي تقدم مهارة معينة النشر، ويمكن للبلدان التي تتطلب هذه المهارات الوصول إليها. وقد تساعد مثل هذه المنصة الرسمية في تقليل إعلانات الوظائف الزائفة التي يستخدمها المتاجرون في البشر. وقد تساعد المنصة أيضًا في سد الفجوة بين الطلاب والتوظيف من خلال تفضيل الحركات الدائرية للعمالة الماهرة عبر البلدان الأفريقية. ويمكن أن تعود هذه المبادرات بفوائد على الدول المضيفة في شكل تداول للأدمغة وإرسال الدول التي تتلقى تحويلات نقدية.

3.2.6 *African Journal of Reproductive Health*

تأسست *African Journal of Reproductive Health (AJRH)* سنة 1997، وتصدر كل ثلاثة أشهر عن طريق مركز أبحاث صحة المرأة والعمل. وتنشر المجلة الأبحاث الأصلية ومقالات المراجعة الشاملة والتقارير القصيرة والتعليقات حول الصحة الإنجابية في أفريقيا باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وتعد AJRH مجلة متعددة التخصصات، والتي تقدم للمؤلفين الأفارقة وغيرهم من العاملين في أفريقيا منتدى لتبادل النتائج حول الصحة الإنجابية ونشر المعلومات ذات الصلة بالصحة الإنجابية في أفريقيا.

وفي حين أن الأعداد الأخيرة (العددان 5 و6 لسنة 2021 وجميع الإصدارات سنة 2020) لم تنشر مقالات عن الهجرة، نشرت المجلة في عددها الرابع لسنة 2021 مقالاً عن عدم المساواة في صحة الأمهات ونتائج الحمل بين النساء المهاجرات إلى إيطاليا. وهكذا تناولت المقالة إحدى القضايا الشاملة الإحدى عشرة في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا وهي الهجرة والصحة. وكما أشرنا في السابق بشأن AJAR، هناك بحث محدود حول التداخلات بين الهجرة والصحة. وهذا عنصر مهم يمكن أن يساعد في تناول ركيزة إطار سياسة الهجرة في أفريقيا عن الهجرة وصحة الفئات الضعيفة بشكل خاص مثل النازحين والمهاجرين واللاجئين.

3.2.7 *African Research Review (AFRREV)*

African Research Review (AFRREV) مجلة فصلية متعددة التخصصات مراجعة من قبل الأقران. نُشرت لأول مرة سنة 2007 من قبل الرابطة الدولية للباحثين والمراجعين الأفارقة (IAARR). يقع مكتبها الرئيسي في بحر دار، إثيوبيا. تنشر المجلة إسهامات علمية في أفريقيا وحولها. يمكن أن تكون المساهمات في شكل دراسات بحثية ومقالات مميزة وملاحظات موجزة وتعليقات على المقالات المنشورة ومراجعات الكتب. وتركز مجلة AFRREV على المجالات العريضة للتنمية الأفريقية، بجانب قضايا من التخصصات الأكاديمية المتنوعة.

بعد سنة 2018، لم تنشر المجلة مقالات عن الهجرة بعد. ومع ذلك، نشرت AFRREV سنة 2018 مقالاً ركز على تنفيذ نيجيريا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتتوافق إحدى رؤى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للتعاون الاقتصادي والتكامل بين البلدان الأفريقية مع موضوع إطار بشأن الهجرة غير النظامية. ويمكن أن يلعب التعاون الإقليمي وتوحيد سياسات هجرة اليد العاملة دورًا حاسمًا في الجهود المبذولة للحد من الهجرة غير النظامية. علاوة على ذلك، نشرت المجلة مقالاً سنة 2018 تحت عنوان "هجمات كراهية الأجانب في جنوب أفريقيا على النيجيريين: هل ستستمر السياسة الخارجية لنيجيريا الأفرو مركزية!" التي دعت نيجيريا إلى تطوير اقتصادها المحلي بدلاً من إنفاق الموارد على البلدان التي لا ترد بالمثل. وعلى الرغم من أن هذه الدعوات مفهومة في أعقاب هجمات كراهية الأجانب، إلا أنها تتعارض مع مبادئ إطار سياسة الهجرة في أفريقيا على سبيل المثال التعاون بين الدول وبين الأقاليم، وهجرة اليد العاملة والتعليم. وأما الإسهامات الأخرى مثل تلك المتعلقة بمحددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا على الهجرة والتجارة فتركز على الهجرة والتجارة لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا وكذلك هجرة اليد العاملة. كما تعرض المجلة مقالات عن "النزوح القسري"؛ ولا سيما فيما يتعلق بالإرهاب وعمليات الخطف في نيجيريا.

3.2.8 *African Sociological Review/Revue Africaine de Sociologie*

The African Sociological Review / Revue Africaine de Sociologie مجلة نصف سنوية لمجلس تنمية أبحاث العلوم الاجتماعية في أفريقيا، ومقرها داكار، السنغال، وتم نشرها لأول مرة سنة 1997. تقبل المجلة الإسهامات باللغة الإنجليزية والفرنسية كما تقبل المقالات والمساهمات الأكاديمية الأخرى من العلماء في أفريقيا وأماكن أخرى، مع التركيز على القضايا الأفريقية والتحليل الاجتماعي العام. وتركز المجلة على تعزيز وتوسيع الفكر السوسيولوجي والأنثروبولوجي بين العلماء العاملين في أفريقيا. ومع ذلك، ترحب المجلة أيضًا بالإسهامات ذات الصلة من أماكن أخرى

في سنة 2019، نشرت المجلة مقالًا بعنوان "زيارة الباحث إلى إيطاليا: الاتجار بالبشر والمافيا النيجيرية الصقلية "بقلم مايك أوميلوسي. بحث مقال آخر نُشر سنة 2016 ديناميكيات النوع الاجتماعي في الاتجار بالبشر في نيجيريا. وتتوافق هذه الموضوعات مع مواضيع الهجرة القسرية والهجرة غير النظامية وحوكمة الحدود في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا. وفي سنة 2015، نشرت المجلة مقالًا عن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين الداخليين في غانا. وتساعد المناقشات حول المهاجرين الداخليين في تفكيك موضوع الهجرة الداخلية لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا. وفي 2014، نشرت المجلة مقالًا عن العلاقات بين المهاجرين والمجتمع المضيف في ملاوي. وتعامل هذا المقال مع هدف إطار سياسة الهجرة في أفريقيا لتعزيز التكامل الإقليمي من خلال التماسك الاجتماعي للمهاجرين والمجتمعات المضيفة. وركز مقال أخرى على العوامل التي تؤثر على الصادرات من جنوب أفريقيا إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتناولت موضوع "الهجرة والتجارة".

3.2.9 *Eastern Africa Social Science Research Review (EASSRR)*

Eastern Africa Social Science Research Review (EASSRR) مجلة تأسست سنة 1985. وتتقاضى المجلة رسوم العضوية والاشتراك. وتُنشر EASSRR من قبل منظمة البحث الاجتماعي في شرق أفريقيا وتقبل المجلة الإسهامات الإقليمية عن المحاضرات النقدية بشأن الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية للبلدان الواقعة في منطقة شرق وجنوب أفريقيا. وبينما تقبل EASSRR الإسهامات المتعلقة بالتنقل البشري، فإن هذا ليس هو المحور الوحيد والرئيسي للمجلة؛ حيث نشرت المجلة مقالين عن الهجرة بأحدث إصدار لها سنة 2021. الأولى بعنوان "المزيد من المهاجرين والقليل من الوظائف: الاستثمار الزراعي على نطاق واسع والهجرة الداخلية في إثيوبيا: دراسة حالة من مزارع النجمة السعودية وميرتي للتنمية الزراعية" بقلم شالاتشو غيتاهون ديستا. وركز المقال على الهجرة الداخلية وكذلك هجرة اليد العاملة والتعليم. بينما ركز المقال الثانية على الطريقة التي تعمل بها المعلومات والشبكات الاجتماعية كعوامل مباشرة للهجرة. وتناول المقال المجال المواضيعي لهجرة اليد العاملة في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا.

تضمن العدد الأول من إصدار 2021 أيضًا مقالًا عن الهجرة، مع التركيز على التجارة غير الرسمية عبر الحدود والمهاجرين في بوسيا، على الحدود الأوغندية الكينية. وبالتالي ركز المقال على الهجرة غير النظامية ضمن إطار سياسة الهجرة في أفريقيا وكذلك الهجرة والتجارة. ولم تنشر المجلة مقالات عن الهجرة سنة 2020. وركزت إحدى المقالات التي نشرت في عدد 2019 على عمليات النزوح بفعل التنمية للأشخاص المتضررين من المشروع. وخلص المقال إلى أنه على الرغم من المزايا التي تحققت من المشروع، إلا أن الجانب السلبي للمشروع يفوق الجانب الإيجابي. وتناول المقال المجال المواضيعي لهجرة اليد العاملة في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا.

3.2.10 *Gender and Behaviour*

Gender and Behaviour مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات نُشرت لأول مرة سنة 2003 من قبل مركز IFE للدراسات النفسية. وتركز المجلة على الإسهامات في الجوانب النفسية والسلوكية للنوع بشكل عام. وترحب بإسهامات العلماء من جميع أنحاء العالم في مواضيع متنوعة تتعلق بالجوانب النفسية والسلوكية للجنس. ويمكن أن تكون الإسهامات في شكل أعمال تجريبية ونظرية ووصفية ومناقشات علمية أخرى ذات صلة بالأخلاق.

نشر بالعدد الأخير (2021، العدد 3) مقالٌ عن استراتيجيات البقاء قيد الحياة للشباب المهاجرين في ليمبوبو، جنوب أفريقيا. وبالمثل، تضمن العدد الثاني من طبعة 2021 مقالين عن الشباب المهاجرين. وركز المقال الأول على استبعاد الشباب المهاجرين من خدمات الرعاية الاجتماعية في جنوب أفريقيا، بينما ركز الثاني على الآفاق الاقتصادية لهذه المجموعة. ونشر بالعدد الأول من طبعة 2021 مقال عن العوامل التي تؤثر على العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الشابات المهاجرات في مقاطعات مختارة بجنوب أفريقيا. وفي سنة 2019، نشرت المجلة مقالًا عن تجارب المهاجرات الزيمبابويات المعيلات في ليمبوبو، جنوب أفريقيا. وتناول هذا المقال اثنتين من القضايا الشاملة الإحدى عشرة في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، وهي الهجرة والأطفال والمراهقون والشباب، وكذلك الهجرة والجنس.

3.2.11 *Ghana Journal of Development Studies (GJDS)*

Ghana Journal of Development Studies مجلة مراجعة من قبل الأقران تأسست سنة 2004 من قبل كلية دراسات التنمية المتكاملة بجامعة دراسات التنمية، غانا. وتركز المجلة على البحث التجريبي الذي يبنى على نظرية راسخة. وتركز المجلة أيضا على القضايا المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك سياسة التنمية والبرمجة والمشاريع التي يمكن أن تكون وصفية وأساسية وتطبيقية، يتماشى هذا مع طبيعتها المتعددة والعابرة للحدود ومتعددة التخصصات. وتقبل المجلة أيضًا الإسهامات إلى مجموعة واسعة من المجالات التخصصية مثل العلوم الفيزيائية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. وليس من المستغرب أن التنقل البشري هو أحد الجوانب التي تقع في نطاق العلوم الاجتماعية والإنسانية.

لم ينشر كلا عددي سنة 2021 مقالات عن الهجرة. ومع ذلك، فقد نشرت المجلة مقال واحدا فقط سنة 2020. وركز هذا المقال على النزوح الناجم عن التعدين وإعادة التوطين؛ وهو موضوع يقع ضمن المجال المواضيعي للنزوح القسري في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا. وبالمثل، نشرت المجلة سنة 2019 مقالاً يركز على الهجرة الداخلية، ولا سيما الهجرة من الريف إلى الحواضر. كما نشرت المجلة ثلاث مقالات في عددها الخاص لسنة 2019. حيث ركزت المقالات على التحويلات الدولية وتجارة المهاجرين بالتجزئة والسلوك الذي يكفل التماس الصحة للحمّالات المهاجرات. وتناولت هذه المقالات بعض مجالات التركيز في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا مثل الهجرة والصحة، والهجرة والجنس، وكذلك مشاركة المغتربين. وفي سنة 2018، نشرت المجلة مقالًا عن المهاجرين الشباب الذين يندرجون تحت فئة المراهقين والشباب في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا.

3.2.12 *Ghana Journal of Geography (GJG)*

تُنشر مجلة *Ghana Journal of Geography (GJG)* منذ سنة 2009 عبر قسم الجغرافيا وتنمية الموارد بجامعة غانا. وتخضع المساهمات في هذه المجلة لعملية مراجعة من قبل الأقران، ويُتخذ القرار بشأن الورقة البحثية من قبل ثلاثة محررين. وللوصول إلى مشاركة عالمية للمعلومات، توفر المجلة وصولاً مفتوحًا فوريًا إلى محتواها. وتنشر GJG الأبحاث الأصلية في الجغرافيا الطبيعية والبشرية بما في ذلك التخصصات ذات الصلة. ونظرًا لقبولها الواسع للمساهمات في الجغرافيا البشرية، تقبل GJG المقالات التي تناقش التنقل البشري.

وفي العدد الثاني من لسنة 2021، نشرت المجلة مقالًا عن الهجرة والصراعات بين المزارعين والرعاة وتحديات بناء السلام في غانا. وبالمثل، نشرت المجلة سنة 2019 مقالاً تناول دور الشبكات في الهجرة الناجمة عن الصراع في غانا. ومن بين المجالات المواضيعية الأخرى لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا، تناول المقال الهجرة والفقر والصراع. وفي سنة 2019، نشرت المجلة مقالًا عن الهجرة المرتبطة بالجفاف في غانا، وفي سنة 2017 نشرت مقالًا عن استراتيجيات تعبئة التحويلات المالية للغانيين في المملكة المتحدة. بينما في سنة 2016، نشرت المجلة مقالًا عن المهاجرين الشباب الذين يندرجون تحت فئة المراهقين والشباب في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا. وبالتالي، تنشر المجلة العديد من المقالات التي تتناول مجالات تركيز إطار سياسة الهجرة في أفريقيا.

3.2.13 *HTS Teologiese Studies/Theological Studies/AOSIS*

تأسست مجلة HTS Teologiese Studies / Theological Studies / AOSIS سنة 1943، وهي مجلة مراجعة من قبل الأقران ومفتوحة الوصول، تُنشر مرة واحدة في السنة. ورسوم تجهيز المقالة لهذه المجلة هي 1 275.00 راند جنوب أفريقي (باستثناء ضريبة القيمة المضافة) لكل صفحة إخراج A4 بتنسيق PDF. متوسط طول المقالة في هذه المجلة هو 9 صفحات. ويجوز للمؤلفين التقدم بطلب إلى AOSIS للتنازل عن رسوم معالجة المقالة؛ ويجوز منح هذا وفقًا للتقدير المطلق لمجلة AOSIS/الممول. وترحب المجلة بالإسهامات التي تروج للجوانب متعددة التخصصات والدينية والإنجيلية للدراسات في الساحة اللاهوتية الدولية.

نشر العدد الأخير (4) من نشرة 2021 ثلاث مقالات عن الهجرة. حيث ركز المقال الأول على العنصرة والهجرة، بحيث فحص المؤلف كنيستين غانيتين عنصريتين في جنوب أفريقيا. أما المقال الثاني فقد ركزت على مكافحة العبودية/الاتجار بالبشر مع التركيز بشكل خاص على البعثات المسيحية في جنوب أفريقيا. وهكذا تناول المقال الثاني إحدى الركائز الأساسية لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا - النزوح القسري وأخيرًا، تناول المقال الثالث اقتصاديات وسياسات هجرة اليد العاملة في جنوب أفريقيا. هذا هو المفتاح لموضوع إطار سياسة الهجرة في أفريقيا حول هجرة اليد العاملة والتعليم. وتضمن العدد الثالث لسنة 2021 كذلك ثلاث مقالات عن الهجرة. بحيث ركز مقالان اثنان على سعي المهاجرين لتشكيل الهوية، وهو جانب مهم في التماسك الاجتماعي لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا؛ بينما ركز المقال الثالث أيضًا على الهوية، ولكنه تضمن مناقشات حول الحدود الاستعمارية ومراعاة العرق والقومية والوحدة الأفريقية أيضًا؛ وهي مخاوف رئيسية في حوكمة الحدود. وفي العدد الأول من سنة 2018، نشرت المجلة مقالا ركزت فيه على وجهات نظر الأوبونتو والمسيحية كرد فعل على كراهية الأجانب، وهي مناقشة تتناسب مع تركيز إطار سياسة الهجرة في أفريقيا على التماسك الاجتماعي ومبادئ عدم التمييز.

3.2.14 *Law, Democracy and Development (LDD)*

Law, Democracy and Development (LDD) مجلة مراجعة من قبل الأقران صادرة عن كلية القانون بجامعة ويسترن كيب. نشر أول إصدار لها سنة 1997. وتتناول المجلة التفاعل بين الديمقراطية وممارسات الحوكة الرشيدة وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب لأفريقيا وأفريقيا. وتهتم بدور كل فرع من فروع القانون والمؤسسات القانونية في تعزيز أو إعاقة الديمقراطية والتنمية. وتسعى المجلة إلى تعزيز ثقافة المساءلة واحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء أفريقيا. وتشارك المجلة مع علماء القانون في جميع البلدان الأفريقية لتحفيز المناقشات عبر الحدود الوطنية. وتضع اتفاقية إطار سياسة الهجرة في أفريقيا المبادئ الإنسانية للهجرة في مقدمة أولويات القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشمل هذه المبادئ دعوة إطار سياسة الهجرة في أفريقيا لسن سياسات تحمي وتعزز حقوق الإنسان للمهاجرين. وتتضمن هذه السياسات مبادئ توجيهية للتقييد من كراهية الأجانب والتمييز من خلال الحملات التي تشمل مبادرات مثل حملات التوعية والتربية المدنية. وتناقش المجلة، على سبيل المثال، الهجرة غير النظامية في مقال تحت عنوان "تنفيذ كينيا لبروتوكول التهريب ردًا على الحركة غير النظامية للمهاجرين من إثيوبيا والصومال". تعد المجلة ضرورية بتناولها لركيزة "حوكمة الهجرة" ضمن إطار سياسة الهجرة في أفريقيا والتي تهدف إلى تسهيل "الهجرة الآمنة والمنظمة والكريمة" (إطار سياسة الهجرة 2018:2030:4). وهذا موضوع مهم لأنه يبدو أن المجلات الأخرى قد تجاهلت موضوع "حوكمة الهجرة".

3.3 النتائج والنقاشات

تقبل العديد من المجلات العلمية المنشورة في أفريقيا المقالات التي تتناول موضوعات متعلقة بالهجرة. وفي العموم، المجلات الأفريقية لا تهيمن عليها المقالات التي تتعلق بالهجرة وتضمن الهجرة كأحد الموضوعات العديدة التي تقبلها. وفي الواقع، تميل معظم الدوريات في وصف مجالات تركيزها إلى استبعاد القضايا المتعلقة بالهجرة. وبالنظر إلى الدور التنموي المتنامي الذي تلعبه الهجرة في أفريقيا، سيكون من بالغ الأهمية وجود مجلات أفريقية تتعامل بشكل خاص مع قضايا الهجرة في أفريقيا. هذا من شأنه أن يقطع شوطا طويلًا في تعزيز النقاش والتفاهم بشأن التنقل البشري، فضلا عن صياغة السياسات والممارسات على نحو أفضل. ويوضح القسم التالي قائمة بالمجلات التي يحتمل أن تكون ذات صلة والتي تنشر مقالات عن الهجرة. لكل من المجلات المختارة، تم تسليط الضوء على بعض مجالات التركيز الرئيسية فيما يتعلق بالركائز الثمانية لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا (أنظر الجدول 3أدناه). ويعد النزوح القسري وهجرة اليد العاملة والهجرة غير النظامية والهجرة الداخلية والهجرة والتجارة من أكثر الموضوعات تكرارًا. ومع ذلك، فإن معظم المجلات تعرض أيضًا قضايا شاملة تم تسليط الضوء عليها في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا مثل الهجرة والصحة وحقوق الإنسان وقضايا النوع الاجتماعي وعدم التمييز بين المهاجرين والشباب والهجرة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مجالات التركيز الاستراتيجية الرئيسة مثل" الهجرة والتجارة و"مشاركة المهاجرين" تحتل مرتبة منخفضة من حيث التكرارية (انظر الشكل 7). ويمكن تفسير ذلك جزئيًا بأن بعض المجلات تضع المهاجرين في مركز الصدارة في تنقلهم أو تركز على أبعاد محددة للهجرة، مثل أسباب الهجرة، والتأثير على سبل العيش المحلية، والفقر/العلاقات/الآفاق التنموية، إلخ، وحول التحويلات المالية والاجتماعية للمهاجرين.

الشكل 7: مجالات التركيز الرئيسية للمجلات مقابل ركائز إطار سياسة الهجرة في أفريقيا

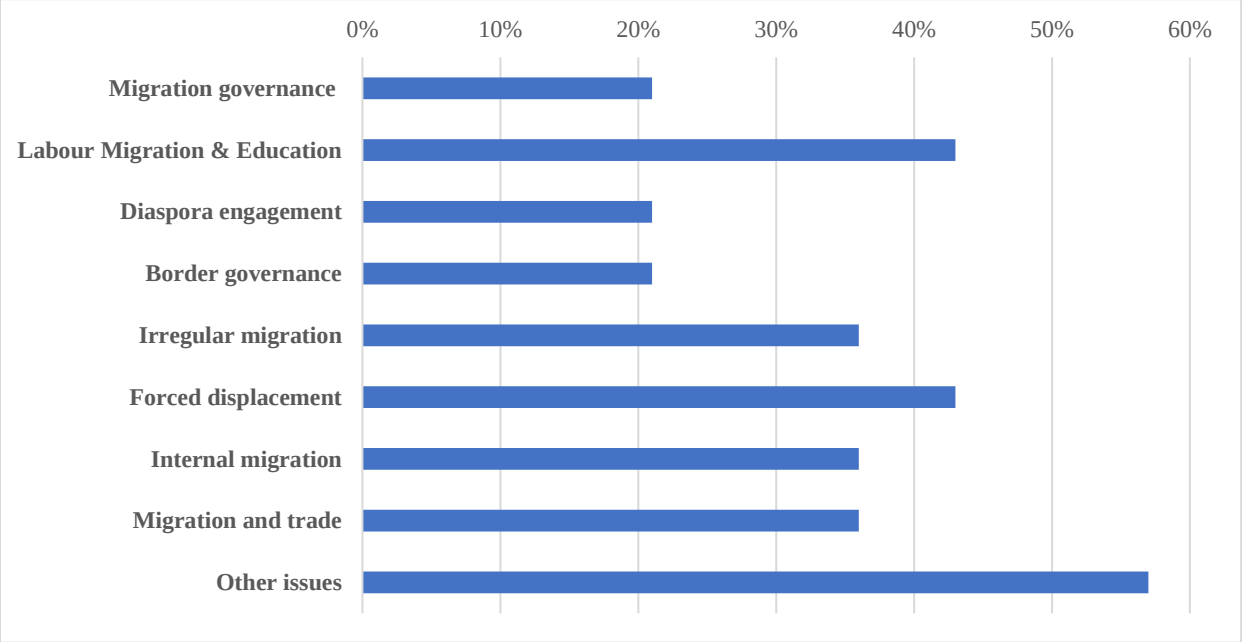

المصدر: التجميع الخاص بالمؤلف

الجدول 3: مجالات الأولوية الرئيسة للمجلات

العنوان	حوكمة الهجرة:	هجرة اليد العاملة والتعليم	مشاركة المهاجرين	إدارة الحدود	الهجرة غير النظامية	النزوح القسري	الهجرة الداخلية	الهجرة والتجارة	القضايا الشاملة الأخرى (مثل الصحة، حقوق الإنسان، عدم التمييز، الجنس، الشباب)
Africa Insight	√	√					√	√	√
African Health Sciences									√
African Human Mobility Review (AHMR)	√	√	√	√	√	√	√	√	√
African Journal of AIDS Research (AJAR)									√
African Journal of Economic Review (AJER)		√						√	
African Journal of Reproductive Health (AJRH)									√
African Research Review (AFRREV)		√			√	√		√	
African Sociological Review/Revue Africaine de Sociologie				√	√				
Eastern Africa Social Science Research Review (EASSRR)		√			√	√	√	√	
Gender and Behaviour									
Ghana Journal of Development Studies (GJDS)			√			√	√		√
Ghana Journal of Development Studies (GJG)			√			√	√		
HTS Teologiese Studies / Theological Studies / AOSIS		√			√	√			√
Law, Democracy and Development (LDD)	√			√					√

3.4 الخاتمة والتوصيات

الهجرة لها تأثير على العديد من جوانب الحياة، وهذا يعني أن المقالات المتعلقة بالترحيل يمكن أن تظهر في المجلات التي تشمل مجموعة واسعة من القضايا. في حين أن هذا مفيد في نشر وخلق المناقشات حول الهجرة عبر مختلف التخصصات، إلا أنه يجعل من الصعب على العلماء والأطراف المعنيين المهتمين في المقام الأول بالهجرة العثور على مقالات موجودة في المجلات التي لا ينصب تركيزها الأساسي على الهجرة. يمكن القول إن هذا يمكن أن يخنق النقاش حول التنقل البشري. يستنتج هذا التقرير أن هناك ندرة في المجلات التي تنشر أبحاثًا متعلقة بالهجرة في أفريقيا. **وبالنظر إلى أهمية التنقل البشري في القارة وفي جميع أنحاء العالم، يجب أن تحتل المحادثات حول الهجرة مركز الصدارة في المجلات التي تركز حصريًا على الهجرة.** هذه فجوة مازال يتعين ملؤها.

تعتمد عملية صنع القرار لبدء مجلة African Migration Journal جديدة أو الدخول في شراكة مع المجلات الحالية على عدة عوامل. في هذا الصدد، يساعد *القرار المستنير/اتخاذ القرار القائم إلى الأدلة* في تقييم المخاطر وجمع المعلومات ذات الصلة قبل اتخاذ أي إجراء. يعطي هذا النهج الأولوية لنتائج البحث الدقيقة والبيانات والتحليلات والتقييم. يتضمن ذلك تجنب حالات عدم اليقين التي يمكن أن تؤثر على خطة عملنا ووقتنا ومواردنا وغيرها.

وقد تم تطبيق القرار المستنير/اتخاذ القرار المستند إلى الأدلة بشكل متكرر على برامج الخدمات الاجتماعية والبشرية، كما ويمكن لمجموعة متنوعة من المنظمات الإقليمية أو القارية الاستفادة من بناء واستخدام الأدلة. إن اتخاذ القرار بشأن الخيار الأفضل لمجلة جديدة يحتاج إلى تقييم الاهتمامات البحثية وحجم الجمهور المحتمل وغياب مجلة حالية تغطي مجال الاهتمام المقترح وأي متطلبات مؤسسية قد تحتاج إلى تؤخذ بعين الاعتبار. تحديد أفضل نموذج اقتصادي لمجلة African Migration Journal جديدة، يحتاج شخص ما إلى النظر في المزايا والتحديات المتعلقة ببدء مجلة جديدة أو الشراكة مع المجلات الأفريقية الموجودة حاليا.

إن التفكير في الشراكة مع المجلات الأفريقية الحالية يوفر منظورًا أفريقيًا فريدًا حول شراكة البحث النقدي. مجلات مثل Africa Insight و African Health Sciences و(African Human Mobility Review (AHMR، و African Journal of AIDS Research (AJAR) و(African Journal of Economic Review (AJER و African Journal of Reproductive Health (AJRH) و(African Research Review (AFRREV)، و African Sociological Review / Revue Africaine de Sociologie، ووغيرها)، لها تأثير كبير على الفهم الأوسع للقضايا التي تدرسها والقارة التي تقع فيها. مع الأخذ بعين الاعتبار مزايا وتحديات الشراكة مع المجلة الموجودة حاليا في أفريقيا، يوصي فريق البحث بشدة بالشراكة مع African Human Mobility Review (AHMR). يلخص القسم التالي مزايا وتحديات بدء مجلة جديدة حول الهجرة في إفريقيا والشراكة مع African Human Mobility Review (AHMR):

3.4.1. مزايا بدء إصدار مجلة جديدة في أفريقيا

يمكن أن يؤدي بدء مجلة جديدة عن الهجرة في إفريقيا إلى المزايا التالية:

- المساعدة في سد "فجوة المعرفة" بين الأصوات القوية الممولة تمويلًا جيدًا من الشمال والأفكار والابتكارات والاكتشافات من الجنوب التي غالبًا ما يتم تجاهلها.
- استقطاب اعتراف علمي بمفوضية الاتحاد الأفريقي، بشكل أساسي، إلى وزارة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية.
- تسهيل التطور الوظيفي الأفريقي من خلال المشاركة في إنشاء وتبادل الأفكار والمعرفة الجديدة.
- تقديم منظور أفريقي ومساهمة حاسمة في المجتمع الأكاديمي/ البحثي.
- المساهمة في خلق أفكار جديدة ونشر المعرفة في أفريقيا.
- إثراء تسهيل البحث/المعرفة الأصلية وجعل البحث القاري بارزا بشكل أكبر في جميع أنحاء أفريقيا.
- دعم أهداف مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية.
- التسهيل في جعلها جزءا من شبكة أوسع من العلماء ذوي الاهتمامات المتشابهة.

3.4.2. تحديات بدء إصدار مجلة جديدة في أفريقيا

من المرجح أن يطرح بدء مجلة جديدة عن الهجرة في إفريقيا التحديات التالية:

- ***التكاليف المرتفعة:*** بشكل عام، يتطلب الأمر تطوير نموذج مالي مستدام التزامًا طويل الأمد. سيكون هذا المشروع مكلفًا من حيث الوقت والموارد المالية والقدرات البشرية؛ ولا ينبغي الاستهانة بالتحدي الهائل لتحقيق النجاح المنشود.

- ***هيئة التحرير ذات الكفاءة:*** لا يمكن لمجلة من هذا النوع أن تعمل بدون دعم هيئة تحرير قادرة وذات كفاءة. ومع ذلك، فإن المهمة الشاقة المتمثلة في إيجاد وتعيين العلماء / الخبراء المناسبين للتطوع بعملهم، قد تكون بمثابة جسر بعيد جدًا. إلى جانب ذلك، فإن العثور على محرر مجلة ذي خبرة وملتزم، جنبًا إلى جنب مع محرر إداري لقيادة المشروع هو مهمة صعبة أخرى.
- ***أصالة البحث:*** يفضل معظم العلماء الباحثين إرسال مخطوطاتهم الكتابية إلى المجلات ذات التأثير الواسع والسمعة المتميزة. تحظى أصالة البحث، في المجتمعات البحثية والأكاديمية الحالية، بتقدير كبير كعامل قرار حاسم للأعمال العلمية.
- ***خبرة تقنية مثبتة:*** يحتاج التضمين في خدمة دولية (فهرست) إلى سمعة مثبتة وجيدة على مستوى الساحة العالمية. إلى جانب ذلك، تتطلب المجلات الإلكترونية المعرفة والخبرة الفنية ذات الصلة (مثل البرامج والنطاق الترددي وما إلى ذلك).

3.4.3. امتيازات الشراكة مع المجلة الموجودة حاليا في أفريقيا (AHMR)

- ***الحوكمة:*** تتكون هيئة تحرير AHMR من فريق من الأكاديميين والممارسين المرموقين والمحترمين الذين يعملون على مستوى العالم في مجال الهجرة.
- ***المجلات مفتوحة المصدر:*** مجلة AHMR جزء من نظام المجلات مفتوحة المصدر، وتوفر استخدام أدوات القراءة عبر الإنترنت، المصممة لمساعدة كل من الخبراء والسماح للقراء بالبحث بسرعة عن المعلومات ذات الصلة. كما وأن AHMR منشورة عبر الإنترنت، وبالتالي فهي تُنتج بتكاليف إنتاج وتوزيع أكثر انخفاضًا بشكل كبير.
- ***التوافر:*** مجلة AHMR متوفرة مجانًا لشبكة عالمية من الباحثين، مما يسر من اكتسابها لتأثير مهم داخل التخصص والاستشهاد بها من طرف الآخرين.
- ***الاعتماد الاكاديمي:*** AHMR مجلة أكاديمية مفتوحة المصدر ومراجعة من قبل الأقران ومُعتمدة من قبل الوزارة الوطنية للتعليم العالي والتدريب بجنوب أفريقيا.
- ***النشر:*** AHMR أداة راسخة لنشر البحوث التي تعزز فهم التنقل البشري في أفريقيا وتلعب دورًا حاسمًا في تحديد أفضل الممارسات وتنفيذ سياسات الهجرة في أفريقيا.

المراجع

مفوضية الاتحاد الأفريقي (2018). إطار سياسة الهجرة لأفريقيا (MPFA) وخطة العمل (2018-2030).

Dinbabo, MF. (.(2020 COVID-19 and evidence-based policymaking (EBP): a call for a continental-level research agenda in Africa. *African Journal of Governance & Development*, :(1.1)9 Pp: .243-227

Dinbabo, MF. & Badewa, AS. (.(2020 Monitoring of migration policy frameworks, treaties and conventions development in Africa. *Journal of African Union Studies*, .1/9 .49-23 ,(1)9 .49-23

Ile, I. & Dinbabo, MF. (.(2015 *Evidence based policy-making: Chinese investment's impact on women in sub-Saharan Africa*. In: Diallo, L & Shizha, E. (Eds.). Africa in the Age of Globalization: Perceptions, Misperceptions and Realities. Canada. Ashgate Publication. Pp: .170-151

المكون 4: تقييم احتياجات بناء قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الهجرة

4.1. مقدمة

تواجه معظم الدول الأفريقية تحديًا يتمثل في الافتقار إلى سياسات وبرامج منسجمة للهجرة، في حين تبقى استجابات الحكومات لتحديات الهجرة غير متسقة بسبب ندرة المعلومات، والقصور البيروقراطي، وعدم التوافق بين اتخاذ القرارات وتنفيذها. تكشف الظروف المذكورة أعلاه عن الحاجة إلى تعزيز حوكمة الهجرة لتقليل الآثار السلبية للهجرة وتسخير إمكانياتها من أجل التنمية. (Abebe, 2017; Dinbabo and Badewa, 2020; McKenzie and Yang, 2015). وهي تكشف عن حاجة ماسة بنفس القدر إلى تعزيز المشاركة لمنع النزوح القسري للسكان داخل حدود الوطن وخارجها، وإيجاد حلول لحالات اللجوء التي طال أمدها في أو من البلدان المضيفة، وتعزيز أنظمة الحماية لتحركات اللاجئين المستمرة. ولذلك، فإن جمع بيانات الهجرة واللجوء، وتحليل البيانات، والسياسات، وأنظمة الرصد والتقييم، وتنسيق الشركاء الأساسيين لآليات الهجرة واللجوء، كلها مجالات رئيسية ذات أولوية تتطلب مبادرات هادفة لبناء القدرات. يعدّ هذا الأمر أساسي لتعزيز الجهود التعاونية التي تبذلها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الفنيّون والماليون من أجل الإدارة الفعالة لتعقيدات الهجرة واللجوء في أفريقيا.

وبشكل ملفت للنظر، أجرى الاتحاد الأفريقي سنة 2018 "تقييمًا لاحتياجات بناء القدرات للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لإدارة الهجرة" (يشار إليه فيما يلي بـ "تقييم 2018"). كانت الغاية الرئيسية من التقييم تحديد احتياجات بناء القدرات/التدريب للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بحوكمة الهجرة. وكان الهدف هو بدء برامج بناء القدرات/التدريب على أساس الاحتياجات المحددة.

ذكر التقرير النهائي أن معظم الدول الأعضاء تفتقر إلى بعض الأدوات الأساسية لإدارة الهجرة، مثل السياسات المناسبة، وآليات التنسيق، وبيانات الهجرة. وجميع هذه الأدوات مطلوبة لاتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات ولإدارة الهجرة بشكل متسق وفعال. ونتيجة لذلك، تم عقد ثلاث ورش عمل إقليمية من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي في الفترة بين مارس وأغسطس 2018 (منطقة الجنوب الأفريقي، ومنطقة غرب ووسط أفريقيا، ومنطقة شرق وشمال أفريقيا) تهدف إلى تعميم إطار سياسة الهجرة لأفريقيا (MPFA) بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء وحضر ورشة العمل نحو 178 خبيرًا من 44 دولة من الدول الأعضاء واثنان من الجماعات الاقتصادية الإقليمية ممن يضطلعون بمسؤوليات في مجال إحصاءات الهجرة/هجرة اليد العاملة.

وفي الوقت الذي يستعد فيه المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالهجرة (المشار إليه فيما يلي بـ "المركز") لصياغة خطته الاستراتيجية الخمسية، هنالك حاجة لتحديث تقييم 2018 وتوفير مؤشرات لمجالات التدخل. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على احتياجات بناء القدرات/التدريب للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الهجرة وحوكمة اللجوء، وتقديم توصيات رئيسية لدعم وظائف المركز وأنشطته.

4.2. منهجية البحث

تشير منهجية البحث إلى التقنيات والأساليب والإجراءات التي يستخدمها المرء في عملية تخطيط البحث أو تنفيذ تصميم البحث (Dinbabo, 2011; Mouton, 2001). الهدف الرئيسي من منهجية البحث هو صياغة إطار يسعى إلى تبسيط طرق التحقيق في مشكلة ما، من خلال تصاميم وإجراءات معينة، وتطوير طريقة مناسبة لتوليد البيانات (Mouton, 2001). هناك منهجان تقليديّان رئيسيان لمنهجية البحث في مجال العلوم الاجتماعية، وهما النهج الكمي والنهج النوعي (Mouton, 2001; Neuman, 2000). استخدم هذا البحث طريقة مختلطة للبحث، أي منهجية البحث الكمية والنوعية.

4.2.1. البحث الكمي

تتناول منهجية البحث الكمي بشكل رئيسي إعادة تعريف المفاهيم إلى لغة المتغيرات، وتمكن الشخص من استنتاج الاتجاهات والعلاقات بين المتغيرات. وفي ضوء ما تقدم، فإن نهج البحث الكمي مناسب لتوفير فهم لتقييم احتياجات بناء القدرات للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الهجرة. وخلال الدراسة، تم استخدام أساليب كمية بهدف قياس وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات والمسح الاستقصائي. إضافةً إلى استعراض مكتبي للتقارير، فقد استخدمت الدراسة أيضًا المؤلفات وغيرها من المصادر ذات الصلة والموثوقة بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة.

4.2.2. أخذ العينات الهادفة

أخذ العينات هو عملية اختيار الحالات التي يتم تضمينها في البحث لغرض الدراسة. وهي تتيح للبحث التعامل مع المتغيرات وتحليلها وتقييمها وقياسها من أجل تحقيق نتائج معممة. (Dinbabo, 2011; Robson Neuman, 2014). في أخذ العينات الهادفة، يتمتع الباحثون بحرية استخدام مجموعة واسعة من الأساليب لتحديد جميع الحالات المحتملة الخاصة للغاية والتي يصعب الوصول إليها. (Bryman, 2008; Neuman and

Robson, (2014 وهكذا، استُخدم أخذ العينات الهادفة لاستقراء البيانات والمعلومات من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية المختارة من أجل تقييم احتياجات بناء القدرات لدى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الهجرة.

كما ساعدت الأساليب الكمية في تحليل نتائج استبيان شبه منظم عبر الإنترنت استهدف الدول الأعضاء والجماعات اقتصادية إقليمية مختارة. تمت إدارة الاستبيان (باللغتين الإنجليزية والفرنسية) عبر الإنترنت من خلال منصة Survey Monkey بين 1 مارس و19 أبريل 2022. إن المسح الذي تم أخذ عينات منه هو نفسه الذي تم تضمينه في تقييم 2018. تم إرسال رابط الاستبيان بالبريد الإلكتروني إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية المختارة عن قصد من أجل إكماله. تم تحديد الأساس المنطقي لأخذ العينات باعتبار البلدان في أفريقيا التي تستضيف أكبر عدد من المهاجرين واللاجئين والأشخاص النازحين داخليًا ((IDPs، وأيضًا بلدان العبور المهمة والدول الجزرية التي تفتقر إلى البحث.

4.2.3. البلدان التي تم أخذ العينات منها

بناءً على الاقتراح الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال الاجتماع الاستهلالي، ومن البلدان الـ 28 التي تم أخذ عينات منها: الجزائر وبنين وبوتسوانا وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإسواتيني وكينيا ومدغشقر ومالي وموريتانيا وموريشيوس والمغرب وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا وتوغو وتونس وأوغندا. وشملت أيضا الجماعات الاقتصادية الإقليمية الخمس التالية: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية للتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تجمع دول الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي. و تم إجراء المراسلات مع جهات التنسيق في كل من البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية المختارة، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة. واعتبارًا من 19 أبريل 2022، وبعد جهود متكررة لتشجيع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على المشاركة في المسح، أكمل ما مجموعه ثماني دول أعضاء (الجزائر وتشاد ومالي ومدغشقر وتوغو والسنغال وكينيا وسيراليون) واثنتين من الجماعات الاقتصادية الإقليمية (اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) الاستبيان عبر الإنترنت، وهو ما يمثل معدل استجابة قليل نسبيًا. يطلق على معدل الاستجابة المنخفض للاستبيان من قبل المستجيبين المحتملين في عينة أو مجموعة ما من السكان، تحيز عدم الاستجابة (Mouton, 2001; Neuman and Robson2014) .ونظرًا لانخفاض معدل الاستجابة، تم الاتفاق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على تضمين معلومات من تسع دول أعضاء إضافية في تحليل البيانات (إثيوبيا وغانا وليسوتو ومالاوي والصومال وجنوب السودان وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي) وجماعة اقتصادية إقليمية واحدة، وهي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تم مسحها بالفعل بين يونيو وسبتمبر 2020 باستخدام نفس الاستبيان. ولأغراض هذا التقرير، تم جمع البيانات من 20 من المستجيبين للاستقصاء، منهم 17 دولة من الدول الأعضاء وثلاث جماعات اقتصادية إقليمية. حيث اتفق فريق المشروع على أن المستجيبين المختارين للاستقصاء يشكلون عينة تمثيلية من مجموعة أكبر تمثل بدقة خصائص عدد أكبر من السكان.

4.2.4. الإحصائيات الوصفية

تم جمع الإحصائيات الوصفية باستخدام التمثيلات والرسوم البيانية والجداول والتبويبات المتقاطعة، إضافةً إلى توزيعات التكرار. تم دمج التقرير في البيانات المستعرضة المستمدة من مصادر ثانوية، ومن المؤلفات والتقارير ذات الصلة عن حوكمة سياسة الهجرة والتحديات التي تواجهها في أفريقيا، من أجل تهيئة الظروف وتوفير السياق لتحليل الاستبيان. كان تقييم 2018 نقطة مرجعية حاسمة. علاوًة على ذلك، تمت إعادة جمع الوثائق من محركات البحث الأكاديمية مثل الباحث العلمي من Google وScience Direct وSCOPUS وقواعد البيانات المؤسسية ذات الصلة، مثل قواعد بيانات الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للهجرة، وبعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد تمت الإشارة إليها بشكل مناسب وتم تصنيفها أبجديًا في قائمة المراجع.

4.2.5. البحث النوعي

الأسئلة المفتوحة هي إحدى أساليب جمع البيانات في البحث النوعي (.(Dinbabo, 2011إن الهدف من الأسئلة المفتوحة هو الحصول على إجابات مفصلة وأفكار استجابًة لسؤال البحث. وقد أتاحت الأسئلة المفتوحة للمستجيبين، إعطاء أكبر قدر ممكن من التفاصيل بحسب ما هو مطلوب وسمحت لهم بتقديم إجابات غير محدودة. كما ساعد على فهم الأفكار والمشاعر والعواطف والآراء التي قدمها المستجيبون حول الحاجة إلى بناء القدرات.

4.3. محدوديّة الدراسة

قام فريق البحث بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من أسئلة الاستبيانات المفتوحة، باستخدام تحليل المحتوى المواضيعي لاستخلاص الأنماط المهمة، مع تعميق فهم العلاقات المحددة. إلا أنه لم يتم استخدام عنصر مهم من أدوات جمع البيانات النوعي كالمقابلات ومناقشات مجموعات التركيز وورش العمل والمراقبة في هذا البحث. كما كان لدى المستجيبين خيارات محدودة من الإجابات، بناءً على الاختيار الذي اتخذته أسئلة الاستبيانات المسح المفتوحة. لذلك، لا تعبر النتائج عن النتيجة الكاملة والوقائع الفعلية للبحث النوعي بشكل معمم. وإلى جانب ذلك، فإن أحد القيود العامة المنسوبة إلى استبيان المسح هذا هو تقييد متغيرات محددة لتقييم احتياجات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

4.4. الدول الأعضاء

4.4.1. تحليل البيانات وعرضها

يتضمن تحليل البيانات وعرضها مقارنة العينات والتوزيعات وعرض نتائج الإحصاء الوصفي وتحليل المجموعات المتناقضة ومجموعات عينة المتغيرات (Gabor, 2010). الإحصاء الوصفي هو عبارة عن أرقام تلخص البيانات لوصف ما يحدث في العينة. غالبًا ما يتم تنفيذ الوصف من خلال استخدام توزيعات التكرار، ويظهر باستخدام القيم الرقمية مثل التردد والنسبة المئوية (George and Mallery, 2018; Lawless and Heymann, 2010). في هذه الدراسة، يتم تنظيم عرض البيانات وتحليلها وفقًا للمواضيع الرئيسية التالية: (أ) وضع الهجرة (القضايا/التحديات التي تواجه الدول الأعضاء)، (ب) جمع بيانات الهجرة وإدارتها، (ج) بيئة السياسات، (د) آليات التنسيق الوطنية/الإقليمية في أفريقيا، و (هـ) احتياجات بناء القدرات في المجالات المواضيعية الأخرى.

4.4.1.1. وضع الهجرة (القضايا/التحديات التي تواجه الدول الأعضاء)

إن وضع الهجرة الذي تواجهه الدول الأعضاء في أفريقيا يتسم بعدم التجانس والتعقيد. من أجل تقدير مدى القضايا/التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء، ولتحديد آراء المشاركين وتصوراتهم ومشاعرهم، تم وضع مقياس للتصنيفات من 1 إلى 13 (حيث 1 هو التحدي الأكثر أهمية و13 هو الأقل أهمية). ساعد سؤال الترتيب المستجيبين على مقارنة العناصر ببعضها البعض من خلال ترتيبها حسب التفضيل. وقد تم حساب متوسط الترتيب لكل خيار من خيارات الإجابة، مما يسمح لفريق البحث بعرض ومقارنة الأهمية الإجمالية لكل عنصر في القائمة بسهولة. وبصفة عامة، أظهر تحليل البيانات المستمدة من الاستبيانات نمطًا من تصورات المشاركين الإيجابية نوعًا ما بشأن القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء. وبناء على ذلك، تم تصنيف هجرة العيد العاملة (خارج البلد) في المرتبة الأولى، وتم تصنيف هجرة اليد العاملة (إلى البلد) في المرتبة الثانية، بينما تم تصنيف الهجرة الموسمية/الدائرية في المرتبة الثالثة. ويبين الجدول 4 قضايا الهجرة التي تهم الدول الأعضاء (مرتبة حسب أهميتها).

الجدول 4: *قضايا/تحديات الهجرة الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء*

	قضايا/تحديات الهجرة الرئيسية
.1	هجرة اليد العاملة (خارج البلد)
.2	هجرة اليد العاملة (داخل البلد)
.3	الهجرة الدائرية الموسمية (داخل البلد)
.4	اللاجئون/طالبو اللجوء
.5	الأشخاص النازحون داخليًا
.6	عديمو الجنسية / أشخاص يواجهون خطر انعدام الجنسية
.7	المهاجرون الذين يعبرون البلد
.8	الأشخاص المهرّبون المتاجر بهم (خارج البلد)
.9	الأشخاص المهرّبون المتاجر بهم (إلى البلد)
.10	الأشخاص المهرّبون المتاجر بهم (الذين يعبرون البلد)
.11	إشراك الشتات من أجل التنمية الوطنية
.12	تسخير التحويلات المالية لأغراض التنمية
.13	عودة المهاجرين العائدين وإعادة توجيههم وإدماجهم

المصدر: التكوين الخاص بالمؤلفين (2022)

إلا أنه عندما يتم تجميعها في فئات واسعة، فإن قضايا الهجرة التي تشكل مصدر قلق رئيسي للدول الأعضاء تتضمن ما يلي:

(a) هجرة اليد العاملة

(b) الاتجار بالبشر/تهريب المهاجرين

(c) الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(d) الهجرة والتنمية

4.4.2. جمع البيانات وإدارتها

4.4.2.1. البيانات المتعلقة بالهجرة الوافدة والخارجة

جمع البيانات عن الهجرة الوافدة/الخارجة عملية تعنى بجمع وقياس المعلومات عن المتغيرات المستهدفة في نظام معمول به، مما يمكّن المرء من الإجابة على الأسئلة ذات الصلة وتقييم النتائج المتعلقة بالهجرة الوافدة/الخارجة. وتهدف هذه الأنواع من جمع البيانات إلى أن تكون بمثابة نقطة وصول وحيدة إلى إحصائيات شاملة ودقيقة عن الهجرة الوافدة/الخارجة، ومعلومات موثوقة عن بيانات الهجرة فيما بين الدول الأعضاء. قيم المسح الاستقصائي تصورات المشاركين بشأن جمع البيانات المتعلقة بالهجرة الوافدة/الخارجة. وتشير النتائج إلى أن جميع الدول الأعضاء تقوم بجمع البيانات عن الهجرة الوافدة/الخارجة (بنسبة 100%). مع ذلك، هناك اختلاف كبير جدا في التكرار الذي يتم من خلاله جمعها من خلاله. ويتم جمع البيانات بشكل ربع سنوي (بنسبة 23.5%)، ونصف سنوي (بنسبة 11.8%)، وسنوي (بنسبة 17.6%)، وبضع مرات في الشهر (بنسبة 5.9%)، ومرة واحدة في الشهر (بنسبة 5.9%). وفي الحالات الكبيرة (بنسبة 35.3%) يتم جمع بيانات الهجرة الوافدة/الخارجة بشكل نادر (أثناء الاستطلاعات أو التعداد السكاني الدوري) من قبل الدول الأعضاء.

4.4.2.2. بيانات متعلقة بهجرة اليد العاملة

ويعرف جمع البيانات عن هجرة اليد العاملة بأنه جمع البيانات عن انتقال الأشخاص من دولهم الأصلية إلى دول أعضاء أخرى لغرض العمل (Taylor, 1999). وبشكل عام، فإن أجل فهم تصورات المشاركين لهجرة اليد العاملة، طُلب من المستجيبين ذكر وتيرة أساليب جمع البيانات الخاصة بهم غالبية الدول الأعضاء (82.4%) تقوم بجمع بيانات عن هجرة اليد العاملة بشكل متكرر. ولكن تختلف الفترات الزمنية لجمع البيانات من ربع سنوي (17.7%)، ونصف سنوي (17.7%)، وسنوي (35.3%)، وبضع مرات في الشهر (5.9%) ومرة واحدة أو أقل من مرة واحدة في الشهر (5.9%). وبالمثل، فإن البلدان أخرى (17.7%) تقوم بجمع بيانات عن هجرة اليد العاملة بشكل نادر من خلال الاستطلاعات/التعداد السكاني أو وسائل أخرى غير محددة.

4.4.2.3. البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية

غالبًا ما تكون التحويلات المالية، والتي هي عبارة عن الأموال أو السلع التي يرسلها المهاجرون إلى عائلاتهم وأصدقائهم في بلدانهم الأصلية، هي الصلة المباشرة والمعروفة بين الهجرة والتنمية (Dinbabo and Nyasulu, 2015; Rapoport and Docquier, 2005). تعد البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية من قبل الدول الأعضاء بالغة الأهمية لقياس تدفقات التحويلات المالية حيث يتم تحويلها من شخص إلى شخص آخر أو عائلة أخرى. ويبين تحليل لبيانات الاستقصاء أن أكثر من نصف الدول الأعضاء (66.7%) تقوم بجمع بيانات عن التحويلات المالية، وأن وتيرة جمع البيانات تتراوح بين اليومي أو الشهري (20%)، والربع سنوي (13.3%)، والنصف السنوي (0.1%)، والسنوي (33.3%). ولم يحدد 33% من الدول الأعضاء الأخرى وتيرة جمعها للبيانات المتعلقة بالتحويلات المالية، مما يشير إلى أنها قد لا تقوم بجمع هذه البيانات. ويقوم عدد كبير من البلدان (33.3%) بجمع بياناته بشكل نادر، بما في ذلك عن طريق قنوات تحويل الأموال، كالبنوك ومكاتب التحويلات، إضافةً إلى البيانات من البنك الدولي، والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا – والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا بالنسبة لدول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية في المنطقة النقدية لاتحاد الجمهوريات الأفريقية.

4.4.2.4. البيانات المتعلقة بالشتات

يشير مصطلح الشتات إلى مجموعة من الأشخاص المتناثرين من مكانهم الأصلي والذين يحتفظون بذاكرة أو حلم أو أسطورة عن وطنهم الأصلي (Axel, 2004; Safran, 1991). جمع البيانات المتعلقة بالشتات يسهل صنع السياسات المستنيرة بالأدلة. ويبين تحليل لبيانات الاستقصاء أن أقل من نصف الدول الأعضاء (43.8%) تجمع بيانات عن الشتات، وتتراوح وتيرة ذلك بين الربع سنوي (6.3%) والسنوي (37.5%). لم تحدد الأغلبية (56.3%) التواتر الذي يجمعون من خلاله البيانات المتعلقة بالشتات. ولكن، تقوم بعضهم بجمع البيانات أقل من مرة واحدة في الشهر، أو عندما يكون ذلك ضروريًا، أو في حالة المشروع الممول. ولحسن الحظ، تقوم العديد من البلدان في هذه الفئة بإنشاء وكالات/لجان للشتات من أجل جمع البيانات عن مشاركات الشتات وانشطتهم. وتشير هذه الخطوة الجديدة إلى أنه سيكون هناك نتائج إيجابية في المستقبل القريب، شريطة أن يتم تزويد هذه اللجان بالموظفين المناسبين، وتمويلها بشكل جيد، وأن تقوم بعملها بشكل فعّال.

4.4.2.5. البيانات المتعلقة باللاجئين/طالبي اللجوء

ركز التحليل أيضاً على جمع البيانات المتعلقة باللاجئين/وطالبي اللجوء. بشكل عام، تتنوع الآراء حول جمع البيانات المتعلقة باللاجئين/طالبي اللجوء بشكل كبير مقارنة بالآراء المقدمة حول الموضوعات الأخرى التي تمت مناقشتها. ويشير التحليل إلى أن غالبية الدول الأعضاء تقوم بجمع البيانات المتعلقة باللاجئين/طالبي اللجوء على فترات قصيرة نسبيًا: ربع سنويًا (37.5%)، ونصف سنويًا (6.3%)، وسنويًا (37.5%). بينما ذكر الآخرون (18.7%) أنهم يقومون بجمع البيانات بشكل نادر أو شهري أو عن طريق طرف ثالث مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

4.4.2.6. البيانات المتعلقة بالأشخاص النازحين داخليًا

من أجل تقييم آراء المشاركين فيما يتعلق بجمع البيانات عن الأشخاص النازحين داخليًا، تم طرح السؤال مع المخبرين. ذكر أغلب المستجيبين، أي (53.3%) أن البيانات المتعلقة بالأشخاص النازحين داخليًا يتم جمعها بشكل نادر– شهريًا وبشكل غير منتظم. بينما يقوم أقل من نصف الدول الأعضاء (46.7%) بجمع البيانات المتعلقة بالأشخاص النازحين داخليًا ربع سنويًا (20.0%) وسنويًا (26.7%).

4.4.2.7. البيانات المتعلقة بانعدام الجنسية

وكشفت الردود الواردة من المستجيبين حول جمع البيانات المتعلقة بانعدام الجنسية أن البيانات يتم جمعها غالبًا بشكل نادر (57.1%). وتقوم دول أعضاء أخرى بجمع بيانات عن انعدام الجنسية بوتيرة تتراوح بين ربع سنويًا (14.3%) وسنويًا (28.6%).

4.4.2.8. بيانات عن الاتجار بالبشر/تهريب المهاجرين

ويشمل الاتجار بالبشر تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو استخدام القوة، أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال ضعف الشخص، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا للحصول على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر بهدف الاستغلال (الأمم المتحدة، 2000) ويشمل الاتجار البغاء، والاستغلال الجنسي، والعمل القسري أو العمل المنزلي، والرق والعبودية، وحصاد الأعضاء، وغيرها (الأمم المتحدة، 2000). يشير التهريب إلى التوريد من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى من الدخول غير المشروع لشخص إلى دولة طرف ليس هذا الشخص من رعاياها أو مقيما دائما بها (Nadig, 2002). يعد الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من الممارسات الشائعة في أجزاء مختلفة من أفريقيا. ويشمل الاتجار تجنيد أشخاص أو تنقلهم أو إيوائهم لاستغلالهم، بينما يشمل تهريب المهاجرين مجموعة من الأشخاص يتقاضون أموالًا من المهاجرين لدفعهم عبر الحدود إلى بلد آخر، متجاوزين بذلك متطلبات الدخول الرسمية وضوابط الحدود لبلد المقصد.

ومن أجل تقييم آراء المستجيبين فيما يخص بالبيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر/تهريب المهاجرين، تم طرح سؤال محدد مع المخبرين. ذكر أغلب المستجيبون، أي 75%، أنهم يقومون بجمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر/تهريب المهاجرين، ويتم جمع البيانات على فترات قصيرة نسبيا: ربع سنويًا (25%)، ونصف سنويًا (18.8%)، وسنويًا (31.3%). ويشمل ذلك أيضًا البيانات التي يتم جمعها بشكل نادر (25%)، أي عند الضرورة أو عند الإبلاغ عن الحالات – والتي تبقى غير دقيقة وغير مصنفة.

4.4.2.9. سمات الهجرة

ويشير جمع البيانات المتعلقة بسمات الهجرة إلى معلومات مثل وضع سوق العمل، ومعدلات البطالة، والطلب والعرض على العمالة وتزويدها، والنقص الحالي أو المحتمل في المهارات حسب القطاع والمهنة، والمهارات المطلوبة في البلد، والجوانب الجنسانية ذات الصلة، وغيرها (Carrillo et al., 2018). كما التحليل على سمات الهجرة، وما إذا كان بإمكان المستجيبين التعبير عن آرائهم بخصوص الفترة الزمنية لجمع البيانات. وكانت الآراء بشأن جمع البيانات المتعلقة بسمات الهجرة شديدة التنوع مقارنة بالآراء المقدمة بشأن مواضيع أخرى تمت مناقشتها. ويشير التحليل إلى أن جميع الدول الأعضاء – باستثناء دولة واحدة – تقوم بتجميع سمات الهجرة. ففي الدول الأعضاء التي تقوم بتجميع سمات الهجرة، تتولى الحكومة المسؤولية الأكبر للقيام بالمهمة (31.3%)، أو يتم تقاسم المسؤولية بين الحكومة والخبراء الاستشاريين (37.5%)، أو يتم الاستعانة بمصادر خارجية (12.5%). أما البقية (18.7%) فيتم تنفيذها بشكل نادر من قبل المنظمات متعددة الأطراف (مثل منظمة الهجرة الدولية). وتختلف وتيرة تجميع سمات الهجرة باختلاف الدول الأعضاء: حيث تكون بشكل غير متكرر (43.9%)، وكل سنتين (6.4%)، وكل ثلاث سنوات (12.6%)، وكل خمس سنوات (12.1%)، في حين أن النسبة المتبقية (25%) لم تكن محددة فيما يخص ذلك.

4.4.2.10. مواطن الحاجة إلى بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة

يشير مصطلح بناء القدرات إلى تمكين المؤسسات من أن تكون أكثر فعالية وكفاءة في عملية تحديد المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها (Dinbabo, 2014). ويعرف شوفتان (1996) بناء القدرات على أنه نهج يعمل على زيادة معرفة الناس ووعيهم ومهاراتهم لاستخدام قدراتهم ومن خلال استخدام نظم الدعم المتاحة، من أجل حل المسببات الكامنة وراء التخلف. أظهر تحليل البيانات المستمدة من الاستبيانات نمطًا من تصورات المشاركين الإيجابية نوعًا ما حول الحاجة إلى بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة. فعلى سبيل المثال، أشار المستجيبون إلى تفضيلهم العام لجمع وتحليل ومشاركة وإدارة البيانات المتعلقة بتدفق الهجرة، وهجرة اليد العاملة، وإشراك الشتات، واللاجئين/وطالبي اللجوء، والنازحين داخليًا، والبيانات المتعلقة بالتحولات المالية. وذكرت الغالبية العظمى من المستجيبين أن بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة ينبغي أن يتم بانتظام. بشكل عام، تعزز التعليقات النهائية من قبل المستجيبين أيضًا هذه النتيجة. يبين الجدول 5 الحاجة إلى بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة.

الجدول 5: احتياجات بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة

المجالات التي تحتاج إلى بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة	الدول الأعضاء (التكرار)	النسبة المئوية
جمع وتحليل ومشاركة وإدارة البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة	17	20.0
هجرة اليد العاملة	13	15.3
إشراك الشتات	13	15.3
اللاجئون/طالبو اللجوء	12	14.1
الأشخاص النازحون	10	11.8
البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية	10	11.8
انعدام الجنسية	6	7.0
العودة والقبول من جديد وإعادة الاندماج	4	4.7
المجموع	85	100

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

بعض التعليقات التي قدمها المخبرون حول الحاجة إلى بناء القدرات في مجال "جمع بيانات الهجرة وإدارتها" باعتبارها الأولوية القصوى:

> "جمع وتحليل ومشاركة وإدارة البيانات المتعلقة بتدفق الهجرة؛ تسهيل الأهداف/الغايات الاستراتيجية للدول الأعضاء فيما يتعلق بجمع بيانات الهجرة وإدارتها..."، "توحيد نظام إدارة قاعدة بيانات الهجرة ،أي عملية تطوير المعايير الفنية بناءً على توافق آراء الدول الأعضاء..."، "دعم إنشاء قاعدة بيانات الهجرة للدول الأعضاء/الجماعات الاقتصادية الإقليمية..."،" تشكيل مجموعة عمل فنية (TWG) لإدارة الهجرة في أفريقيا يكون مسؤولًا عن توفير المعرفة المتخصصة والخبرة العملية لحوكمة الهجرة، والذي يمكنه المساهمة في تطوير تخطيط السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها..."، "تسهيل تنفيذ صنع السياسات القائمة على الأدلة، أي يجب أن تستند قرارات السياسة إلى أدلة موضوعية راسخة أو تستنير بها..."،" تسهيل تطوير دليل/نموذج تدريبي، وتحديد الغرض والأهداف والنهج والمحتوى وتصميم العرض وتجميع الدليل الخاص بك وتقديمه، ضمان نشر المعلومات حول بيانات الهجرة وإدارتها ..."

بالإضافة إلى تحديد المجالات المذكورة أعلاه، ذكرت الدول الأعضاء أيضًا الحاجة إلى توفير تكنولوجيا المعلومات والدعم اللوجستي والمالي والفني لجمع بيانات الهجرة وإدارة الحدود بشكل فعال. كما قاموا بتحديد أهمية بناء القدرات في جمع البيانات وتحليلها وإدارتها. كما قامت الدول الأعضاء بتسليط الضوء على ضرورة تعزيز قدرات الهياكل الفنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال جمع البيانات المتعلقة بتدفق الهجرة وتحليلها ومشاركتها وإدارتها. ويشمل ذلك الحاجة إلى توحيد تعاريف متغيرات الهجرة على الصعيد الوطني من أجل تسهيل إمكانية مقارنة بيانات الهجرة التي تم جمعها من قبل العديد من الشركاء. كما اقترحت الدول الأعضاء أيضًا ضرورة إنشاء/تعزيز قدرات آليات/أطر التنسيق الوطنية التي تجمع بين الشركاء الوطنيين في جمع بيانات الهجرة في أفريقيا وتحليلها ومشاركتها ونشرها.

4.4.2.11. استنتاج بشأن جمع بيانات الهجرة وإدارتها

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى التحقيق في تصورات ومواقف المستجيبين فيما يتعلق بجمع بيانات الهجرة وإدارتها. وأظهر تحليل البيانات المستمدة من الاستبيانات نمطًا يكاد يكون مماثلا لتصورات المشاركين مع اختلافات طفيفة في وتيرة جمع البيانات بين الدول الأعضاء التي شملها الاستقصاء. ويرسم التحليل الأولي صورة واضحة للحاجة الملحوظة لتوفير تدابير بناء القدرات عبر الدول الأعضاء. وبشكل عام، حددت الدول الأعضاء الحاجة إلى بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة وتحليلها وإدارتها ومشاركتها. وعلى وجه العموم، يوجد ثغرات وعدم اتساق في جمع وإدارة البيانات المتعلقة بالجوانب الأخرى للهجرة: التحويلات المالية، والشتات، والاتجار بالبشر/تهريب المهاجرين، واللاجئون/طالبي اللجوء. وهي حاسمة بالقدر نفسه بالنسبة للإدارة الشاملة للهجرة في أفريقيا. (Abebe, 2017; Dinbabo and Badewa, 2020)

إن الندرة في جمع البيانات المتعلقة بالعمالة أو جمعها على فترات زمنية متباعدة نسبيًا من قبل الدول الأعضاء، تؤدي إلى تقويض فعالية البيانات في صنع القرار وتنفيذ السياسات. وعلى الرغم من المعدل الذي تجمع به معظم الدول الأعضاء البيانات عن اليد العاملة، حيث قاموا أيضًا بتحديدها باعتبارها أحد المجالات التي يلزم فيها بناء/دعم القدرات. ويرجع ذلك على الأرجح إلى ندرة وعدم اتساق وعدم دقة جمع وتحليل وإدارة ونشر البيانات المتعلقة بتدفق الهجرة بشكل عام.

بالمجمل: إن جميع الدول الأعضاء مطالبة بجمع وإدارة بيانات الهجرة الدقيقة والمحدثة. وتستخدم هذه البيانات للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد المالية وغيرها من الموارد، واستهداف التدخلات الإنمائية، وتحديد فرص الاستثمار في البنية التحتية. كما أن بيانات الهجرة ضرورية لتطوير المعرفة، بما في ذلك تحديد الاتجاهات الديمغرافية وأسبابها وآثارها الكامنة، وتصميم أدوات أخرى لجمع البيانات وكمُدخل للترجيح ووضع المؤشرات. ومن خلال توفير معيار متفق عليه يمكن على أساسه مقارنة جميع الإحصاءات والاتجاهات الأخرى، تسهم بيانات الهجرة في بناء توافق الآراء وصياغة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

4.4.2.12. توصيات بشأن جمع بيانات الهجرة وإدارتها

ويعد جمع بيانات الهجرة وإدارتها عنصرًا أساسيًا وشاملا في إدارة الهجرة، ويشمل صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، والمشاركة مع الشركاء المهمين. (Abebe, 2017; Dinbabo and Badewa, 2020). وبالتالي، فإن توافر بيانات موثوقة ودقيقة ذات توقيت مناسب أمر بالغ الأهمية لإدارة الهجرة بفعالية أو لتسريع وتيرة التقدم في هذا الصدد. واستنادًا إلى النتائج المذكورة أعلاه، يتم تقديم التوصيات التالية لمواصلة تحسين تطبيق الخطة الاستراتيجية للمركز:

- ***المواءمة الاستراتيجية لبيانات الهجرة:*** إنها عملية وضع خارطة طريق للمبادرات المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف والغايات الاستراتيجية للمركز. وتستلزم المواءمة الاستراتيجية لجمع بيانات الهجرة وإدارتها مشاركة الشركاء والاتفاق على الأهداف والنتائج، وتقييم أنظمة جمع البيانات الحالية وتحديد الثغرات والفرص، وتحديد متغيرات الهجرة أو المؤشرات الدنيا التي يتعين إدراجها في نظام معلومات بيانات الهجرة والموافقة عليها. لذلك، يوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان إدراج المواءمة الاستراتيجية لبيانات الهجرة.

- ***توحيد قاعدة بيانات الهجرة وقاعدة بيانات السلاسل الزمنية:*** الغرض الرئيسي من جمع بيانات السلاسل الزمنية هو تحديد طبيعة الظاهرة التي يمثلها تسلسل الملاحظات والتنبؤ بالقيم المستقبلية لبيانات الهجرة في أفريقيا. تتكون هذه البيانات عادة من قياسات متتالية يتم إجراؤها من نفس المصدر ونفس وحدة التحليل (الفرد، القرية، المدينة، المنطقة، البلد) على مدى فترة زمنية وتستخدم لتتبع التغيير بمرور الوقت. تساعد قاعدة بيانات السلاسل الزمنية في استكشاف ديناميكيات حالات/أنماط الهجرة للتنبؤ بالملاحظات المستقبلية. وإلى جانب ذلك، فإن إدارة قواعد البيانات وهيكل المعلومات في شكل بنك بيانات إقليمي أو مستودع للمعلومات المتعلقة بتدفق الهجرة والأنشطة المتصلة بالهجرة في أفريقيا أمران أساسيان. وستساعد قاعدة البيانات على توحيد وتيسير إمكانية مقارنة بيانات الهجرة عبر القارة. ينبغي على مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضًا ضمان توحيد مصطلحات وتعريفات متغيرات الهجرة، وتصميم منهجيات ونماذج جمع البيانات القياسية لاستخدامها من قبل الدول الأعضاء. وبالتالي، يوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان جمع وتحليل قاعدة بيانات السلاسل الزمنية بفعالية وكفاءة على المستوى العادي.

- ***قاعدة بيانات الهجرة الفردية للدول الأعضاء/الجماعات الاقتصادية الإقليمية:*** هذه مجموعة مرتبة من المعلومات المنظمة المخزنة عادة إلكترونيًا في نظام الكمبيوتر. وعادة ما يتم صياغة البيانات الموجودة في أكثر أنواع قواعد البيانات شيوعًا التي يجري تشغيلها اليوم، في صفوف وأعمدة في سلسلة من الجداول لجعل المعالجة واستعلام البيانات فعالين. يمكن بعد ذلك الوصول إلى البيانات وإدارتها وتعديلها وتحديثها والتحكم فيها وتنظيمها بسهولة. إن إنشاء قاعدة بيانات/مركز توثيق من شأنه أن ييسر الفهرسة المرنة، ويسهل وصول المستخدمين إلى المعلومات. وينبغي أيضًا أن يتم تشجيع الدول الأعضاء على جمع بيانات الهجرة خلال عمليات التعداد السكاني/الاستقصاءات الجارية/المنتظمة، لأن ذلك يقلل من التكاليف إلى حد كبير، ويضمن جمع بيانات الهجرة بشكل منتظم. لذلك، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان إنشاء قاعدة بيانات/مركز توثيق للدول الأعضاء/الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

- ***مجموعة العمل الفنية:*** هي مجموعة من الخبراء المختصين بموضوع معين والذين يعملون معًا من أجل أهداف محددة. إن إنشاء مجموعة العمل الفني أمر حاسم ومفيد لتبادل المعرفة بشأن المسائل الفنية. تقوم مجموعة العمل الفنية على المستوى القاري بتشجيع الشركاء على مناقشة حالة البحث المتعلقة ببيانات الهجرة والمساعدة في تحديد الثغرات البحثية. لذلك، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان إنشاء لجنة توجيهية قارية/مجموعة عمل فنية تُعنى ببيانات الهجرة، يضم الشركاء المعنيين من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية.

- ***صنع السياسات القائمة على الأدلة*** هو استخدام تحليل البيانات ونتائج البحث لإرشاد السياسات الجديدة أو تحسين فعالية البرامج الحالية، ودعم جمع البيانات وتحليلها للبحث والإدارة، ووضع السياسات التي تحفز استخدام الأدلة. ومن شأن ذلك أن يزيد من قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والقارة على وضع وتنفيذ نظام متين لإدارة الهجرة. لذلك، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان استخدام بيانات الهجرة المحدّثة لتمكين صنع السياسات القائمة على الأدلة، وينبغي أن يُكمّل ذلك ببحوث تقوم بتحليل دوافع الهجرة واتجاهاتها وأنماطها، وآثار حركات الهجرة في المنطقة ونتائجها.

- ***نشر المعلومات وتعميمها:*** ينبغي اعتبار نشر البحوث وإبلاغها جزءا لا يتجزأ من عمل المركز. ويساعد نشر وتعميم المعلومات عن جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وإدارتها، على إلقاء الضوء على نواتج البحوث، وإشراك الجمهور في جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وإجراء البحوث بشأنها، وتيسير صنع السياسات القائمة على الأدلة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، سيساعد الاستخدام القوي للاتصالات عبر الإنترنت (المواقع الالكترونية، وتويتر، والبودكاست، وحسابات مشاركة الشرائح)، وإنتاج مقاطع فيديو إعلامية، والشراكة البحثية مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، على الوصول إلى جمهور كبير وساحة صنع السياسات، للتأثير على الرأي العام بشأن تأثير ذلك على سياسات الهجرة في أفريقيا. لذلك، يوصُى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان تنفيذ نشر وتعميم المعلومات المتعلقة بجمع بيانات الهجرة وإدارتها.

4.4.3. الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة

وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2017، ومبادرة الأمم المتحدة المشتركة للهجرة والتنمية لسنة 2021 ، فإن آلية التنسيق المؤسسية لإدارة الهجرة هي منصة تقودها الحكومة من شأنها تسهيل تعاون الشركاء وشراكتهم في مجال الهجرة. وهي الجهاز المسؤول عن وضع الأطر القانونية والسياساتية لإدارة الهجرة. وأظهر تحليل البيانات المستمدة من الاستبيانات أن 76.5% من الدول الأعضاء لديها وزارات أو وحدات أو وكالات مخصصة لمعالجة قضايا الهجرة. وهيي تتنوع بين وزارت أو إدارات/وحدات تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الخارجية. وفي بعض الدول الأعضاء، توجد أمانات أو مديريات أو فرق عمل أو وكالات تنسيق وطنية معنية بالهجرة. إلا أنه يوجد غموض في تكوين منتدى/آليات التنسيق الوطنية والوظائف المحددة للوكالات ذات الصلة بسبب ازدواج مسؤوليات الهجرة من قبل أكثر من وكالتين في معظم البلدان. وبينت نتيجة التقييم أن 64.7% من الدول الأعضاء لديها منتديات تنسيق وطنية لتنسيق الهجرة. في الدول الأعضاء التي لديها منتديات/آليات تنسيق وطنية لتنسيق الهجرة، يتم إنشاء 58.3% من المنتديات/الآليات بموجب النظام الأساسي. استنادًا إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من استبيانات المسح، في حين أن 8.3% من المستجيبين لم يذكروا الوتيرة، فإن 25% فقط من منتديات/آليات التنسيق الوطنية تجتمع بشكل نادر. من جهة أخرى، تجتمع الأغلبية (75%) بشكل متكرر، أي مرة كل أسبوعين (8.3%)، وشهريًا (16.8%)، وربع سنويًا (33.3%)، وأقل من مرة في الشهر (8.3%). تتضمن بعض التعليقات التي قدمها المخبرون ما يلي:

> ”سوء الإدارة أو التنسيق من قبل مختلف الجهات الفاعلة التي تقع على عاتقها مسؤوليات الهجرة ومنتدى التنسيق الوطني“، ” تقلل قيود التمويل من المعلومات التي تحصل عليها الهيئة المسؤولة، مما يقلل من كفاءة المعلومات بالنسبة للمنتدى/آلية التنسيق الوطني“، ”لا تشكل قضايا الهجرة أولوية بعكس الأمن الوطني، ومن ثم لا توجد آلية تنسيق مؤسسية توجيهية مناسبة لإدارة الهجرة وإطار سياسة الهجرة“،”غياب الوزارة أو الإدارة الرئيسية لتنسيق قضايا الهجرة“، ”يؤدي عدم استقرار الحكومة وغياب الاستقرار السياسي إلى تدهور الكفاءة في الإدارة التنفيذية للجنة الحدود الوطنية“،”هناك نقص في حفظ البيانات المتعلقة بقضايا الهجرة بشكل منتظم“، ”في بعض الدول الأعضاء، يكون منتدى التنسيق الوطني مفككًا وخاملًا، ويعمل في الغالب لغرض محدد وفقط عند تنشيطه بشكل عشوائي..“

وبشكل عام، تبين الأدلة الواردة أعلاه عدم كفاية التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في إدارة الهجرة داخل الدول الأعضاء. إضافةً لذلك، يمكننا الاستنتاج أنه وبالرغم من أن آلية التنسيق المؤسسية لإدارة الهجرة مسؤولة عن إنشاء أطر قانونية وسياساتية لإدارة الهجرة، فإن الافتقار إلى القدرة على تعميم الهجرة في التنمية القطاعية والوطنية أمر واضح. وفي هذا الصدد، يبدو أن الحاجة إلى المساعدة الفنية في إنشاء آليات التنسيق الوطنية أمر ملحّ.

4.4.3.1. الاحتياجات في مجال بناء القدرات المتعلقة بالآليات المؤسسية لإدارة الهجرة

تم تقييم احتياجات الدول الأعضاء لبناء القدرات فيما يخص ما يلي: رصد وتقييم تنفيذ سياسة الهجرة، هجرة اليد العاملة، إدارة/حوكمة الهجرة، مكافحة الهجرة غير النظامية، إدارة مراقبة الحدود/دوريات أمن الحدود، بناء القدرات بشأن تعميم الهجرة في التنمية القطاعية والوطنية، التدريب/التوعية بشأن الميثاق العالمي للهجرة وخطة عمل سنة 2030، إحصاءات الهجرة وتحليل مخاطر البيانات، والتنسيق بين الوكالات/الشركاء. ويقدم الجدول 6أدناه تفاصيل عن تفضيل الدول الأعضاء لاحتياجات بناء القدرات في الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة.

الجدول 6. احتياجات بناء القدرات المتعلقة بالآليات المؤسسية لإدارة الهجرة

مجالات التقييم	الدول الأعضاء (التكرار)	النسبة المئوية
رصد وتقييم تنفيذ سياسة الهجرة	17	13.9
هجرة اليد العاملة	17	13.9
إدارة /حوكمة الهجرة	17	13.9
مكافحة الهجرة غير النظامية	15	11.8
إدارة مراقبة الحدود/دوريات أمن الحدود	15	11.8
بناء القدرات في مجال تعميم الهجرة في التنمية القطاعية والوطنية	11	8.7
التدريب/التوعية بشأن الاتفاق العالمي للهجرة وجدول أعمال 2030	11	8.7
إحصاءات وبيانات الهجرة	8	6.3
تحليل المخاطر	8	6.3
التنسيق بين الوكالات/الشركاء	8	6.3
المجموع	**127**	**100**

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

كما نرى في الجدول 6، أكدت جميع الدول الأعضاء التي تم أخذ عينات منها أهمية وضرورة بناء القدرات المتعلقة بالآليات المؤسسية لإدارة الهجرة (رصد وتقييم تنفيذ سياسة الهجرة، وهجرة اليد العاملة، وإدارة/حوكمة الهجرة). أشارت الدول الأعضاء التي لديها آليات تنسيق وطنية إلى أنها بحاجة إلى تدريب مسؤولي آليات التنسيق الوطنية على حوكمة الهجرة (بناء القدرات على تعميم الهجرة في التنمية القطاعية والوطنية، ومكافحة الهجرة غير النظامية، وإدارة مراقبة الحدود/دوريات أمن الحدود). كما أعربوا عن اعتقادهم بأن آليات التنسيق الوطنية المعنية بالهجرة عبر البلدان تساعد على تعزيز القدرات في مجال الهجرة النظامية والهجرة الدائرية. كما سلطت الدول الأعضاء الضوء على حتمية الشراكة بين الدول والمنظمات الدولية في تعزيز آليات التنسيق بين الوكالات/الشركاء من أجل تطوير وتنسيق سياسة الهجرة الإقليمية الفعالة. في هذا الصدد، يشير دينبابو (2014) إلى أن بناء القدرات ليس جهد يبذل مرة واحدة فقط من أجل تحسين الفعالية على المدى القصير، بل هو استراتيجية تحسين مستمرة نحو إنشاء منظمة مستدامة وفعالة.

4.4.3.2. خلاصة: الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة

تعد الإدارة الفعالة للهجرة عنصرًا أساسيًا في الحوكمة الرشيدة الشاملة، والتي يتم الاعتراف بها بشكل متزايد كقاعدة أساسية للتنمية المستدامة (Dinbabo, et al. 2018). ويمكن للآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة أن تكون مفيدة للدول الأعضاء من حيث إدارة الهجرة بطريقة تستخدم مبادئ الحكم الرشيد. يمكن أن تكون هذه الآليات مركزية أو لامركزية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2017). إن الهياكل المركزية أو اللامركزية ليست متعارضة، حيث يعتمد ظهورها بشكل كبير على الهيكل السياسي والثقافة المؤسسية للحكومة. يشير هونغ ونول (2016) إلى أن آليات إدارة الهجرة تختلف على حسب سياق البلد. حيث تم تحديد مجموعة واسعة من الوظائف. (وفقًا لهونغ ونول (2016)، فإن الآليات المؤسسية الوطنية مسؤولة عن تقديم خدمة استشارية للحكومة بشأن قضايا الهجرة وتنسيق تنفيذ الأطر القانونية والسياساتية للهجرة والاستراتيجيات وخطط العمل المصاحبة. وإلى جانب ذلك، تتابع الآليات المؤسسية الوطنية وتستعرض تنفيذ الأطر القانونية والسياساتية المتعلقة بالهجرة والاستراتيجيات وخطط العمل المصاحبة (الرصد والتقييم).

وتشمل بعض التحديات التي تواجه الآليات المؤسسية الوطنية ما يلي: (أ) عدم وجود وحدات أو إدارات مخصصة من قبل الدول الأعضاء، (ب) الافتقار إلى الميزانية والمعرفة والقدرات الفنية المحدودة اللازمة للتطبيق في وظيفة من الوظائف، (ج) سوء الإدارة أو التنسيق من قبل مختلف الجهات الفاعلة، (د) عدم وجود إطار واضح لسياسة الهجرة، (هـ) مستوى صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة لإدارة الهجرة. بالمجمل، وبشكل عام، ثمة قدرة ومشاركة محدودة في عملية صنع القرار، وقليل من المعلومات حول *المساعدة الفنية*، وتواصل غير كافٍ ووعي تقني محدود.

4.4.3.3. توصيات بشأن الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه بشأن الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة، يتم تقديم التوصيات التالية للخطة الاستراتيجية للمركز:

- ***بناء القدرات المتعلقة بتعميم الهجرة:*** يقوم إطار سياسة الهجرة لأفريقيا وخطة عمل (2018-2030) بالتشجيع على تعميم الهجرة في عمليات تخطيط السياسات والتنمية. وسيؤثر ذلك على الإجراءات المخططة وسيكفل إدراج مسائل الهجرة في جداول الأعمال الوطنية/الإقليمية ومراعاتها على نحو متسق ومنهجي في جميع مراحل التخطيط الإنمائي، بما في ذلك التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم. *لذلك، يُوصى* بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان بناء القدرات المتعلقة بتعميم الهجرة في التنمية القطاعية والوطنية لجميع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

- ***المساعدة الفنية في إنشاء آليات التنسيق الوطنية:*** تقوم المساعدة الفنية بتحسين تصميم وتنفيذ سياسات الهجرة في الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك تعزيز المهارات في المؤسسات والأفراد. كما أتاح إطار سياسة الهجرة لأفريقيا وخطة عمل (2018-2030) فرصًا للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لإنشاء مؤسسات حكومية لإدارة الهجرة. وفيما يخص هذا الموضوع، فإن المساعدة الفنية تشكل أحد الأنشطة الأساسية لخطة العمل في إطار سياسة الهجرة لأفريقيا. إن الهدف من المساعدة الفنية هو تعزيز قدرة الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، من خلال الشراكة الفعالة، على مواجهة تحديات الهجرة بطريقة شاملة وتعاونية وتعتمد على الذات بشكل أساسي. ومن ثم، يوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تتناول القضايا الأساسية لإدارة الهجرة مثل صياغة السياسات وتنفيذها، والأطر القانونية، والأنظمة التشغيلية.

- ***مشاركة الوكالات/الشركاء:*** يشكل الفهم المشترك والمشاركة في عملية صنع القرار بشأن حوكمة الهجرة في أفريقيا أولوية بالنسبة للمركز. وفيما يخص هذا الشأن، فإن تعزيز التنسيق بين الوكالات/الشركاء، بما في ذلك تدريب مسؤولي آليات التنسيق الوطنية على قضايا الهجرة يعد أمر حاسم. لذلك، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لتعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال تعزيز جهود التعاون الفني الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف، وتمكين التعاون العملي من أجل إدارة ناجحة للهجرة في أفريقيا.

- ***التدريب على بناء القدرات:*** يمكن أن يركز هذا التدريب على ثلاثة مستويات: (أ) الفرد، (ب) المنظمات، (ج) النظام الأشمل للتنمية المؤسسية. إن بناء القدرات أمر حاسم لتنمية المهارات المتعلقة بالهجرة واكتساب الخبرة العملية. وقد يلزم تغيير الطرق التي يتواصل بها الشركاء (الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية) والطرق التي يتعاونون من خلالها في مجال جمع بيانات الهجرة وإدارتها. بشكل عام، تتضمن أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالهجرة على إيجاد المعلومات واكتساب رؤى، وتغيير التصورات المسبقة، والقيم والمهارات العملية. ومن الضروري أيضا توفير التدريب/التوعية بشأن الاتفاق العالمي للهجرة وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لسنة 2030. لذلك، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان تنفيذ التدريب المنتظم على بناء القدرات في أفريقيا.

- زيارات تبادل الخبرات والتواصل: تقدم هذه الأنشطة مجموعة من الفوائد، وتخلق فهمًا مشتركًا وعلاقات وتجارب مشتركة في جمع بيانات الهجرة وإدارتها. تتيح هذه الزيارات في أفريقيا للباحثين والممارسين والأكاديميين التركيز على موضوع ما، والتعلم بشكل عميق، وتبادل الأفكار، وتقييم أهمية النهج الجديدة. إن فرصة معرفة ما يجري خلف الكواليس، والتعرف على أشخاص حقيقيين، وفهم مشاكلهم وإنجازاتهم، يمكن أن يخلق إلهامًا لمواصلة العمل وإطلاق مبادرات جديدة. تهدف الزيارات المتبادلة إلى إفادة جميع المشاركين من خلال تبادل الأفكار والمعرفة والممارسات السليمة. لذلك، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان تنفيذ زيارات تبادل الخبرات والتواصل مع معاهد البحث/التدريب ومراكز التفوق في أفريقيا.

- ***ورشات العمل/الندوات:*** الغرض الرئيسي من تنظيم ورش العمل/الندوات المنتظمة هو زيادة وعي المشاركين بأهمية الاستجابة لجمع/تحليل بيانات الهجرة وتزويدهم بالأدوات الفنية اللازمة لفهم أفضل لإطار سياسة الهجرة للاتحاد الأفريقي (إطار سياسة الهجرة لأفريقيا 2018-2030)، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتحسين مهاراتهم في

وضع تطبيقات بيانات الهجرة. ويؤدي عقد حلقات ووش عمل/ندوات منتظمة بشأن بيانات الهجرة إلى زيادة وعي المشاركين بأهمية الاستجابة لقضايا/التحديات الرئيسية المتعلقة بالهجرة التي تواجهها الدول الأعضاء. لذلك، يُوصى بأن يلتزم المركز وجميع الجهات الفاعلة ببذل جهد مشترك لضمان تنفيذ ورش عمل /ندوات بشأن جمع بيانات الهجرة وإدارتها في أفريقيا.

4.4.4. بيئة السياسة

السياسة هي "بيان طويل يحدد الأهداف والأولويات الرئيسية للحكومة" و "يحدد موقفًا معينًا يهدف إلى استكشاف حلول قضية ما" (اليونسكو 2013). تتكون سياسة الهجرة من "بيانات الحكومة عما تنوي القيام به أو عدم القيام به (بما في ذلك القوانين أو اللوائح أو القرارات أو الأوامر) فيما يتعلق باختيار وقبول وتوطين وترحيل المواطنين الأجانب المقيمين في البلد" (Helbling et al., 2017). وعادة ما تشمل سياسات الهجرة ما يلي: إدارة دخول الأجانب إلى الأقاليم الوطنية وعبورهم منها ومغادرتهم لها وعودتهم إليها، وتحديد الأشخاص المسموح لهم بدخول الإقليم، ومدة إقامتهم، والغرض من إقامتهم، وحقوقهم ومسؤولياتهم، وتسهيل اندماج الأشخاص المسموح لهم بالبقاء كأعضاء فاعلين في المجتمع، وضمان احترام المهاجرين المؤقتين لقوانين المجتمع وقواعده واحترام حقوقهم، وضمان حصول المواطنين في الخارج على الفرص والمعاملة العادلة مع الحفاظ على الروابط مع هؤلاء المواطنين لتعزيز إمكانيات عودة التحويلات المالية، والمهارات والاستثمارات، واحترام مبادئ حماية اللاجئين. وختامًا، ينبغي أن تحقق سياسات الهجرة الأهداف الثلاثة التالية: (أ) كفالة الإدارة الفعالة للهجرة، (ب) دعم جهود التنمية، (ج) ضمان حماية المهاجرين.

4.4.4.1. السياسات الوطنية للهجرة

تستند سياسات الهجرة الإقليمية والوطنية القائمة على الأدلة إلى إحصاءات الهجرة الدقيقة، كما هو موضح في الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، الذي يؤكد على الحاجة إلى "جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة 2019) وهو هدفها الأول. علاوة على ذلك، فإن الهدف 10.7 من أهداف التنمية المستدامة يشجع الدول الأعضاء على " تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بطرق منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة 2015)). يوفر كل من الميثاق العالمي للهجرة وأهداف التنمية المستدامة إطارًا شاملًا لمواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة وزيادة فوائدها الإنمائية.

وكما يبين الشكل 8، فقد ذكر أكثر من نصف الدول الأعضاء (64.7%) أنها اعتمدت سياسات وطنية للهجرة. حيث تم اعتماد 70% منها قبل 2018، في حين تم اعتماد ما تبقى 30% بين عامي 2019 و2022. وأكد معظم المستجيبين (54.5%) أن سياسات الهجرة الوطنية تشتمل على خطة عمل، في حين أشار 70% إلى أن آليات الرصد والتقييم ومؤشرات التقدم والأثر غير مدرجة في إطار السياسات. ويبين الشكل 8 أدناه أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لم تعتمد مؤشرات للرصد والتقييم.

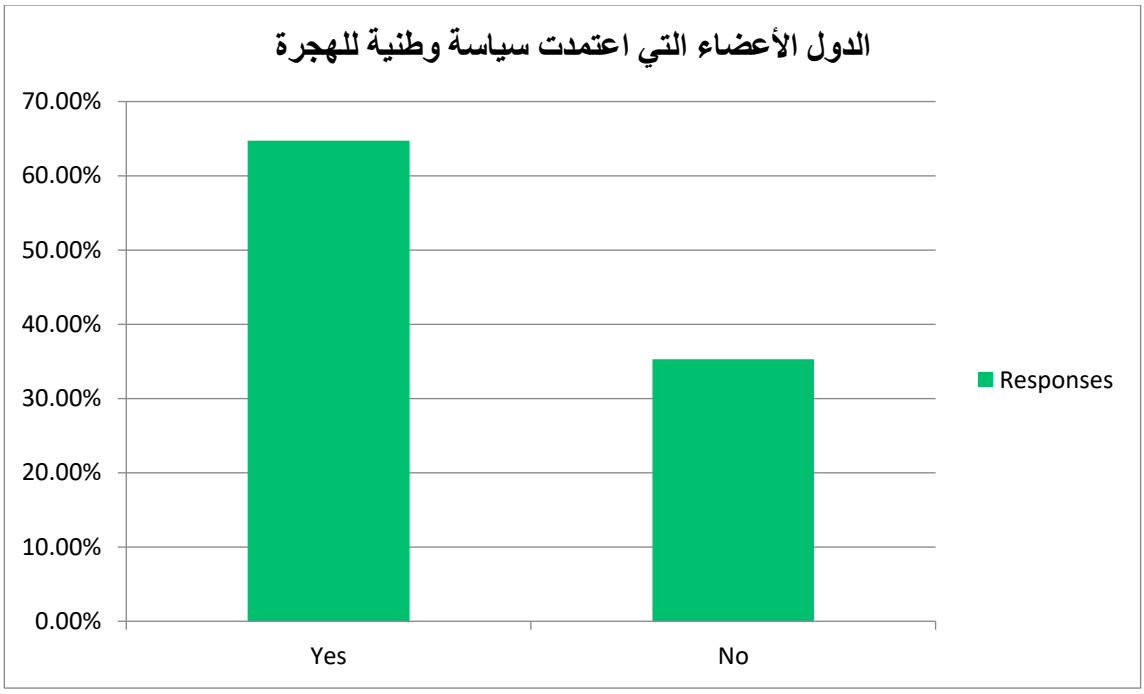

الشكل 8: الدول الأعضاء التي اعتمدت سياسة وطنية للهجرة

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

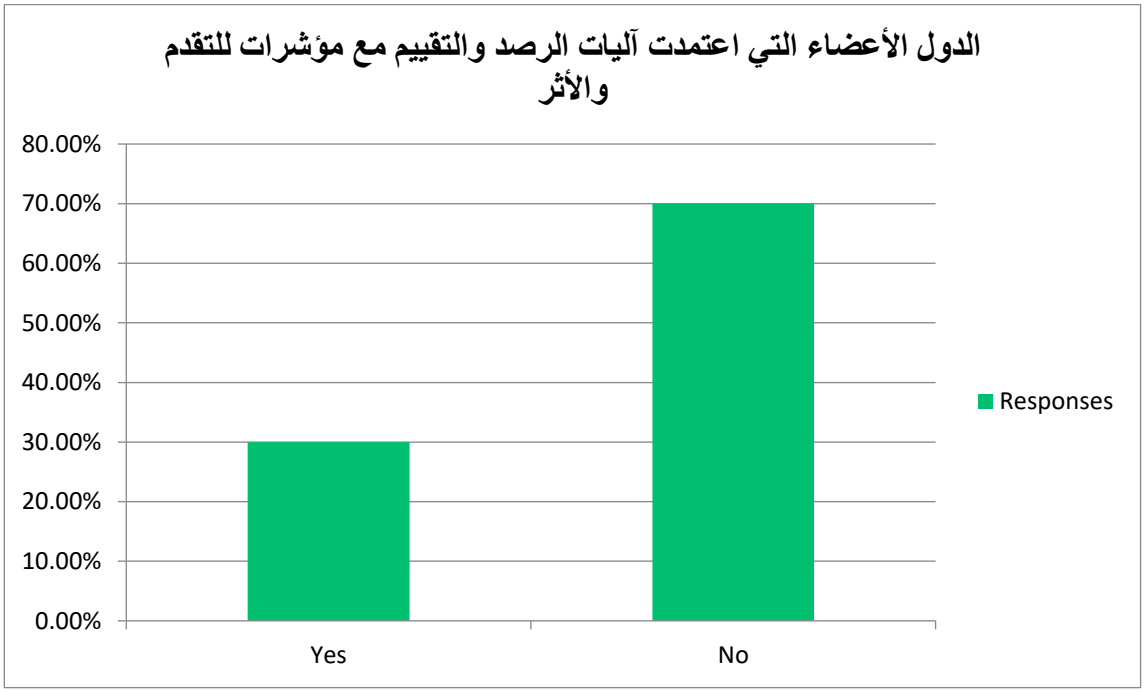

الشكل 9: الدول الأعضاء التي اعتمدت آليات الرصد والتقييم مع مؤشرات للتقدم والأثر

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

4.4.4.2. سياسات هجرة اليد العاملة الوطنية

وتمثل سياسات هجرة اليد العاملة أداة استراتيجية رئيسية لتعزيز نهج قائم على الحقوق إزاء الهجرة وتلبية احتياجات سوق العمل. علاوة على ذلك، يمكن أن تسهل سياسات هجرة اليد العاملة القائمة على الأدلة تحقيق أهداف إطار سياسة الهجرة لأفريقيا (السياسات والهياكل والتشريعات الوطنية لهجرة اليد العاملة، ومواءمة سياسات هجرة اليد العاملة)، وكذلك المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- الهدف 8.8 (حماية حقوق العمال وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرين) والهدف 10.7 (تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بطرق منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة).

ومن أجل تحديد مرحلة صياغة واعتماد سياسات هجرة اليد العاملة، تم طرح سؤال محدد مع المخبرين. ويبين الشكل 10 أن غالبية الدول الأعضاء (58.9%) اعتمدت سياسات وطنية لهجرة اليد العاملة. حيث تم اعتماد 80% منها قبل سنة 2018، في حين تم اعتماد ما تبقى 20% بين سنتي 2019 و2022.

ومن الدول الأعضاء التي لديها سياسات وطنية لهجرة اليد العاملة، ذكر 80% منها أن هذه السياسات تشتمل على خطط عمل، في حين أكد 70% من المستجيبين أن هذه السياسات مدمجة/معممة في خطط التنمية الوطنية. ويبين الشكل 11 أدناه أن 55.6% من الدول الأعضاء اعتمدت آليات الرصد والتقييم مع مؤشرات للتقدم والأثر.

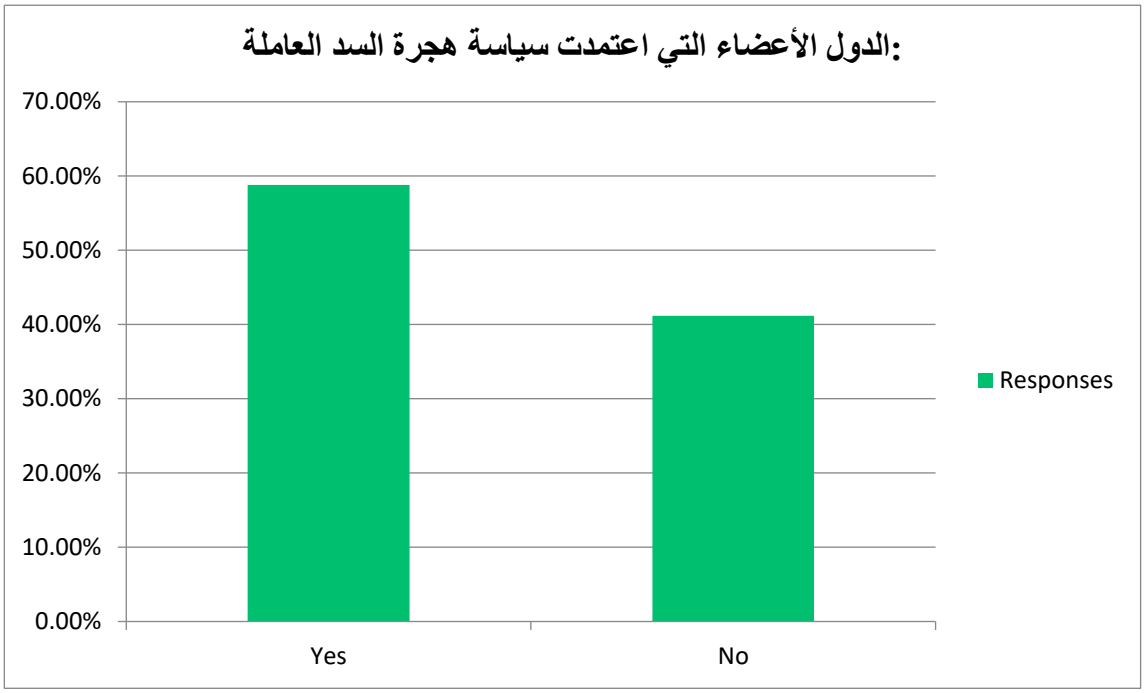

الشكل 10: الدول الأعضاء التي اعتمدت سياسة هجرة اليد العاملة

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

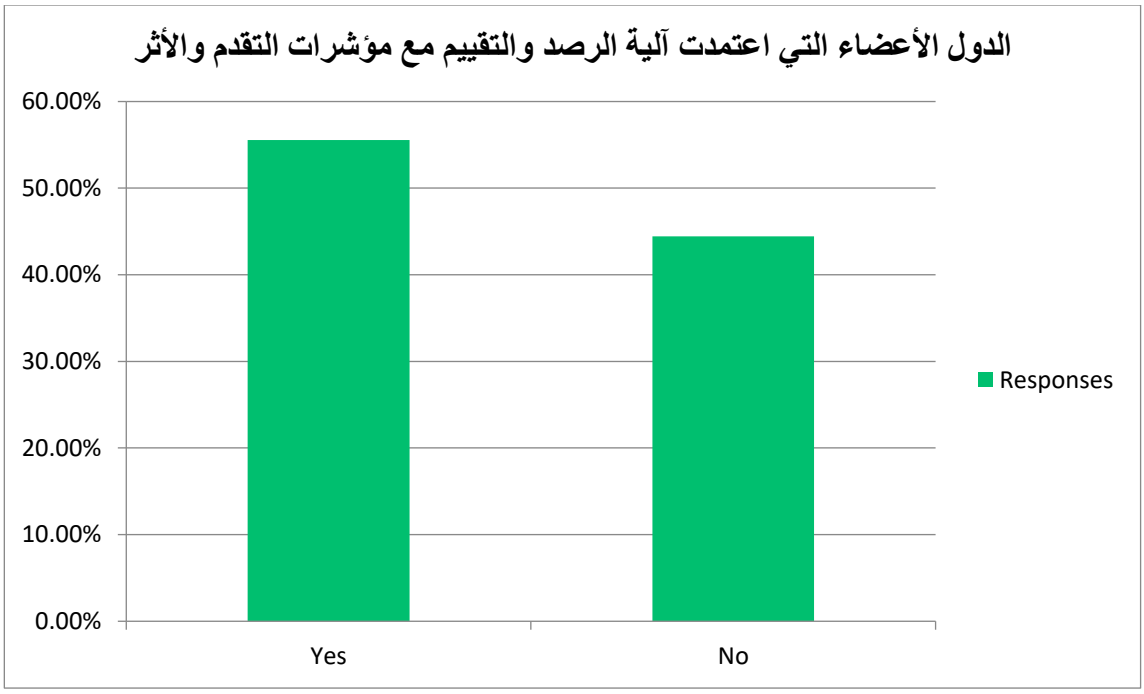

الشكل 11: الدول الأعضاء التي اعتمدت آلية الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

4.4.4.3. سياسات الشتات

تتكون سياسات الشتات من مجموعة متنوعة من التدابير الحكومية التي تهدف إلى إشراك أو الحفاظ على أو تطوير العلاقات مع الشتات الذين يعيشون في الخارج (Liu and Van Dongen, 2016; Ragazzi, 2014). وبشكل يدعو للاهتمام حسب ما ورد في الشكل 12، فإن 70.6% من الدول الأعضاء لديها سياسات الشتات. تم اعتماد غالبية هذه السياسات (53.9%) بين سنتي 2019 و2022. وبشكل مماثل، فإن 66.7% من سياسات الشتات تشتمل على خطط عمل، في حين تم دمج/تعميم 72.7% في خطة التنمية الوطنية. إلا أن الشكل 13 يبين أن 50% فقط من الدول الأعضاء اعتمدت آليات الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر.

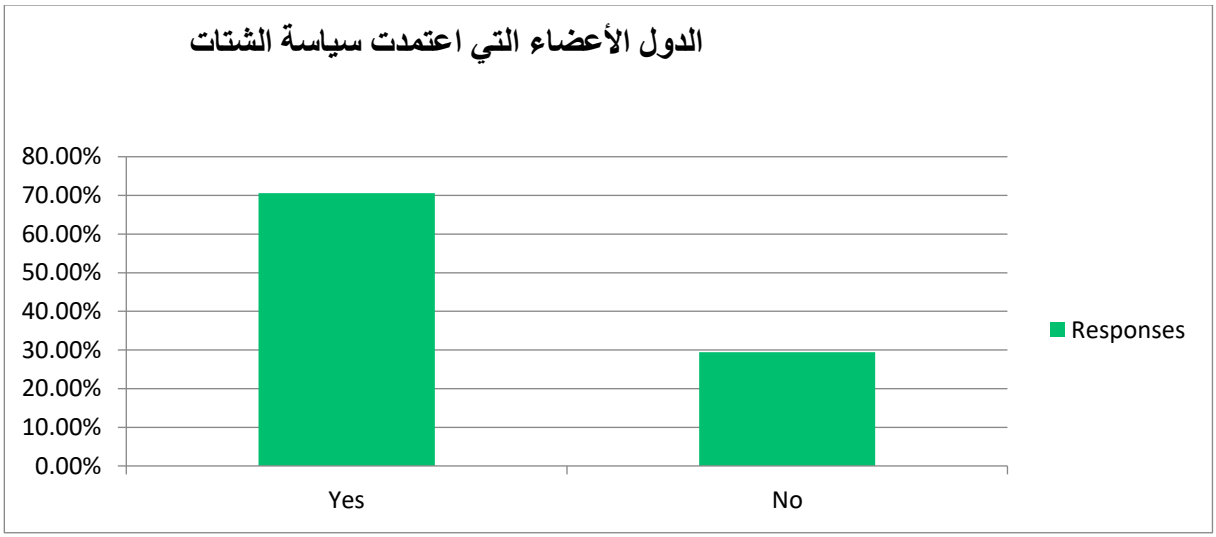

الشكل 12: الدول الأعضاء التي اعتمدت سياسة الشتات

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

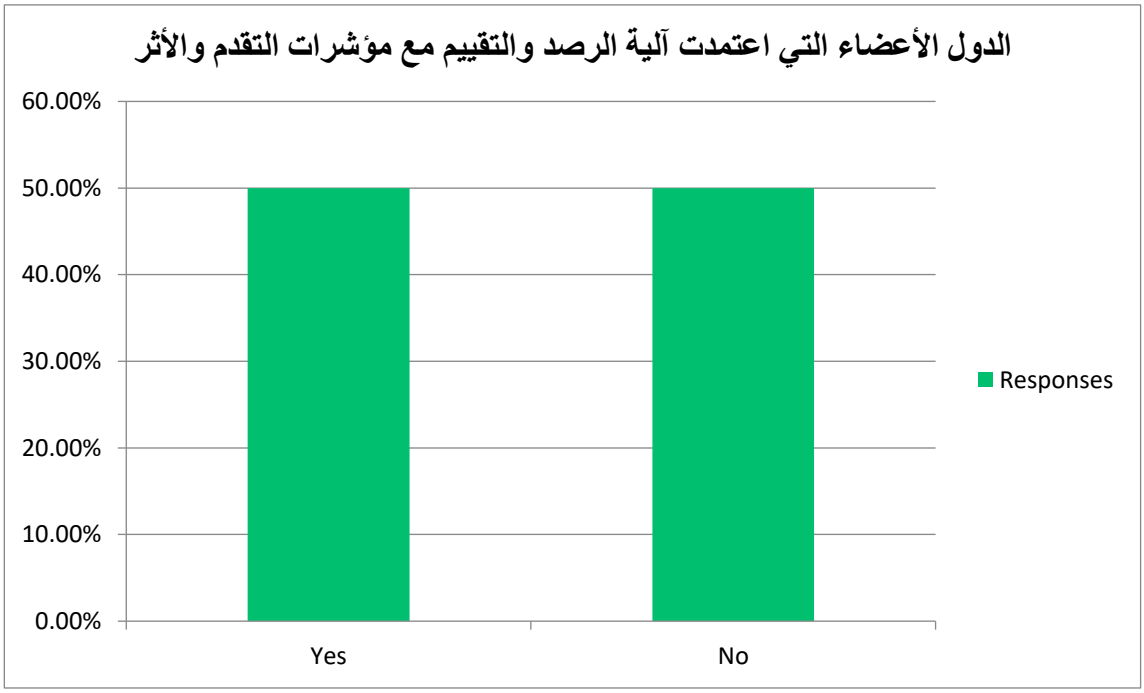

الشكل 13: الدول الأعضاء التي اعتمدت آلية الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

4.4.4.4. استراتيجية/سياسات حوكمة الحدود

وبشكل عام، تسعى الدول الأعضاء إلى تيسير التنقلات الفعالة عبر الحدود، مع حماية الحدود من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك تهريب البشر والاتجار بهم. ومع ذلك، يصرّح إطار سياسة الهجرة لأفريقيا بأن حوكمة الحدود يجب أن "تتجاوز مجرد إدارة الحدود" لتشمل سياسات على المستوى القاري، من أجل تسهيل: (أ) تطوير قدرات حوكمة الحدود، (ب) منع النزاعات وحلها، وأمن الحدود والتهديدات عبر الوطنية، (ج) التنقل والهجرة والتجارة، (د) إدارة الحدود التعاونية، و(هـ) تنمية الأراضي الحدودية وإشراك المجتمع.

يبين تحليل لبيانات المسح أن سياسات حوكمة الحدود تم اعتمادها من قبل 64.7% من الدول الأعضاء، كما هو موضح في الشكل 14. تم اعتماد غالبية هذه السياسات (83.3%) قبل عام 2018، واعتماد 16.7% بين سنتي 2019 و2022. لدى 58.3% من الدول الأعضاء خطة عمل لسياسات حوكمة الحدود، في حين أن 69.2% لديهم آليات رصد وتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر، كما هو موضح في الشكل 15.

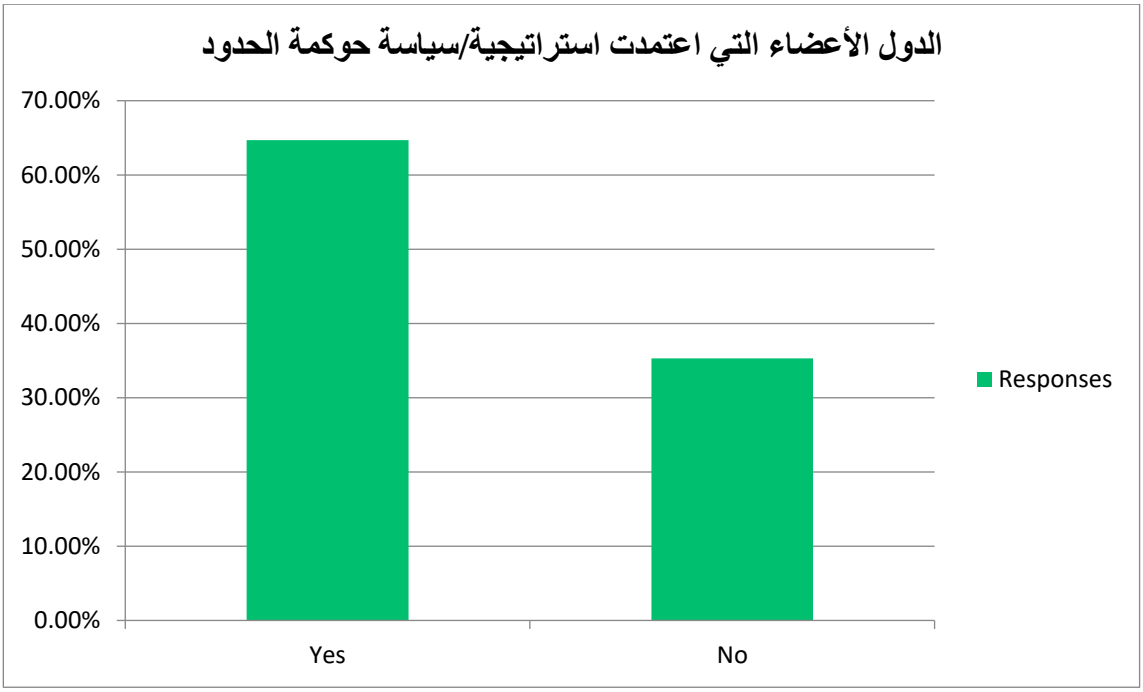

الشكل 14: *الدول الأعضاء التي اعتمدت استراتيجية/سياسة حوكمة الحدود*

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

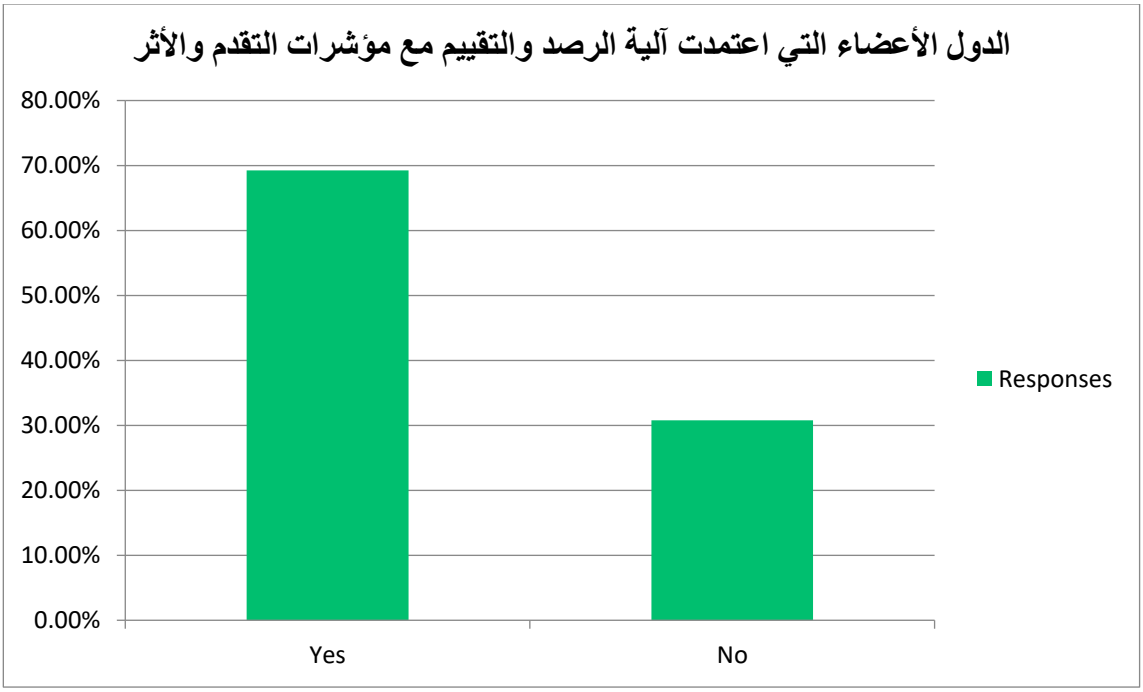

الشكل 15: الدول الأعضاء التي اعتمدت آلية الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

4.4.4.4. احتياجات بناء القدرات في مجال سياسات الهجرة

ومن بين الاحتياجات لبناء القدرات في مجال "سياسات الهجرة"، ذكرت الدول الأعضاء الأولويات الرئيسية التالية بحسب مدى إلحاحها:

- صياغة وتنفيذ أطر السياسات الوطنية للهجرة
- تنفيذ استراتيجيات حوكمة الحدود/إدارة الحدود
- وضع استراتيجيات لتسخير إمكانات الشتات
- تعزيز أنظمة رصد وتقييم سياسات الهجرة
- تعزيز آليات التنسيق بين الشركاء
- تعميم سياسات الهجرة في خطط التنمية الوطنية
- مكافحة الاتجار بالبشر
- معالجة انعدام الجنسية.

ويقدم الجدول 7 أدناه تفاصيل عن تفضيلات الدول الأعضاء المجمّعة فيما يتعلق باحتياجات بناء القدرات في مجال سياسات الهجرة.

الجدول 7: التفضيلات المجمّعة لاحتياجات بناء القدرات - سياسات الهجرة

مجالات التقييم	الدول الأعضاء (التكرار)	النسبة المئوية
صياغة وتنفيذ أطر السياسات الوطنية للهجرة	16	41

تنفيذ استراتيجيات حوكمة الحدود/إدارة الحدود	8	20.5
وضع استراتيجيات لتسخير إمكانات الشتات	4	10.3
تعزيز نظم رصد وتقييم سياسات الهجرة	3	7.7
تعزيز آليات التنسيق بين الشركاء	3	7.7
تعميم سياسات الهجرة في خطط التنمية الوطنية	2	5.1
محاربة الاتجار بالبشر	2	5.1
معالجة انعدام الجنسية	1	2.6
المجموع	**39**	**100**

المصدر: التكوين الخاص للمؤلف (2022)

4.4.4.5. خلاصة: بيئة السياسة

وتكشف النتائج أن أغلبية الدول الأعضاء اعتمدت سياسات وطنية للهجرة، وسياسات لهجرة اليد العاملة، وسياسات الشتات، وسياسات حوكمة الحدود. ويعد ذلك تطورًا مقارنة بتقييم الاحتياجات لسنة 2018، والذي تميز بمعدل اعتماد أقل للسياسات. كما يعكس التزامًا على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية باعتماد وتنفيذ سياسات لتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وضمن هذا السياق، فإن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة قد ساعد على صياغة وتنفيذ سياسات وطنية للهجرة وعزز الأطر المعيارية والمؤسسية لإدارة الهجرة في أفريقيا. إن تعزيز حوكمة الهجرة من خلال اعتماد أطر تشريعية وتنظيمية يستلزم الإدماج التدريجي لسياسات الهجرة في خطط التنمية الوطنية، إضافة إلى تنفيذ خطط العمل وآليات الرصد والتقييم.

ومن الجدير بالثناء أن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء اعتمدت خطط عمل وأدمجت إلى حد ما أطر السياسات في خططها للتنمية الوطنية، إلا أنه لأمر يدعو للقلق أن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء لم تعتمد آليات الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر في مجال السياسات الوطنية للهجرة. وبالتالي فإنه من المرجح أن يستمر الافتقار إلى أنظمة الرصد والتقييم في طرح تحديات أمام رصد تنفيذ هذه السياسات وتقييم نتائجها.

كما تم ذكر الحاجة إلى بناء القدرات لتعزيز نظم الرصد والتقييم باعتبارها قضية ذات أولوية في مجال "سياسات الهجرة" وتتطلب مزيدًا من الاهتمام. وعلاوة على ذلك، فإن التحدي المتمثل في صياغة سياسات الهجرة وتنفيذها يفسد بيئة سياسة الهجرة في معظم الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن أكثر من 64% من المستجيبين اعتمدوا سياسات وطنية للهجرة، فإن بناء القدرات في مجال وضع السياسات وتنفيذها لا يزال يشكل أولوية بالنسبة للدول الأعضاء ويعكس مخاوفها الرئيسية إزاء تحسين بيئة سياسة الهجرة. إن استراتيجيات حوكمة الحدود/إدارة الحدود هي مجال أولوية رئيسي آخر يستحق الاهتمام ويتطلب المزيد من تدخلات بناء القدرات. تتناسب صياغة وتنفيذ استراتيجيات حوكمة الحدود الوطنية الفعالة مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي الأشمل لتطوير إطار سياسة لتنسيق سياسات الحدود على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، تكشف نتائج المسح الاستقصائي أن التعاون غير الكافي بين الإدارات الحكومية الرئيسية ومختلف الشركاء يمكن أن يقوض عملية وضع السياسات. لذلك، حددت بعض الدول الأعضاء المشاركة البناءة والتعاون بين الشركاء المهمين (المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، والشركاء التنمويين والفنيين والاجتماعيين، وغيرها) كمجالات تركيز رئيسية لبرامج بناء القدرات. وينبغي تشجيع هذه الجهود للنهوض بأهداف بيئة سياسة الهجرة مع تحقيق المستويات اللازمة من التعاون والدعم.

4.4.4.7. توصيات: بيئة السياسة

وينبغي إيلاء الاهتمام الكافي لمعالجة الشواغل ذات الأولوية للدول الأعضاء فيما يتعلق بمعالجة الثغرات وأوجه عدم التطابق والغموض في أطر سياسات الهجرة واللجوء في الدول الأعضاء. ويمكن للمركز أن يؤدي دورًا قياديًا رئيسيًا من خلال تنسيق الجهود من أجل: (أ) تشجيع السياسات التي تعزز الأثر الإنمائي للهجرة، (ب) رصد وتقييم تنفيذ سياسات الهجرة في القارة وفقًا لنظامها الأساسي (المادة 5). وفيما يخص هذا الموضوع، ينبغي تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء بالشراكة مع المنظمات الدولية، للتركيز على المجالات التالية:

- صياغة بيئة سياسة هجرة شاملة تستند إلى بيانات وأبحاث كافية
- دعم الجهود الرامية إلى إدماج سياسة الهجرة في خطط التنمية الوطنية

- مواءمة السياسات والأطر المؤسسية الحالية، ومواءمة أنشطة الهجرة مع الأولويات الوطنية الأخرى لتجنب التناقضات والازدواجية
- اعتماد آليات الرصد والتقييم لقياس أهداف خطة عمل السياسة وتقييم أثرها.

وعلاوة على ذلك، يجب تقديم المساعدة الفنية لدعم إنشاء آليات التنسيق الوطنية المعنية بالهجرة من أجل تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعميم مراعاة الهجرة في خطط التنمية الوطنية، ضمان ترابط السياسات. كما يُوصى بإجراء تقييم للتقدم الذي تحرزه آليات التنسيق الوطنية حيث تم بالفعل إنشاؤها.

4.4.5. احتياجات بناء القدرات في مجالات مواضيعية أخرى

وحددت الدول الأعضاء المجالات المواضيعية المعروضة في الشكل 14 باعتبارها مجالات رئيسية لبناء القدرات ومبادرات التدريب. وأدرجت المسائل الثلاث التالية بوصفها مسائل ذات أولوية قصوى:

(أ) صياغة سياسات الهجرة وتعميمها في خطط التنمية

(ب) صياغة سياسات حوكمة الحدود وتعميمها

(ج) تحديد ومكافحة الهجرة غير النظامية والمختلطة/الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

وتختلف هذه الأولويات عن تلك المحددة في تقييم سنة 2018، مع مراعاة مشاركة الشتات وهجرة اليد العاملة والتحويلات المالية على نحو خاص. ويبدو أنه على الرغم من الجهود المبذولة لصياغة سياسات الهجرة وتنفيذها ومواءمتها، إلا أن الدول الأعضاء مازالت بحاجة إلى بناء القدرات الكافية في مجال صياغة السياسات وتنفيذها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تركز برامج بناء القدرات الأخرى على تعزيز الأنشطة الحالية التي تساعد الدول الأعضاء في صياغة سياسات حوكمة الهجرة الوطنية وإدارة الحدود. ومن شأن ذلك أن يعزز بيئة قوية وديناميكية لسياسة الهجرة في جميع الدول الأعضاء. بناء القدرات هو عامل مهم في إدارة سياسة الهجرة وتقييم العملية (AU, 2018; Dick and Schraven, 2018). لذلك، فإن الافتقار إلى القدرة على صياغة وتنفيذ أطر السياسات والأطر الإدارية يمكن أن يشكل تحديًا للإدارة الفعالة للهجرة.

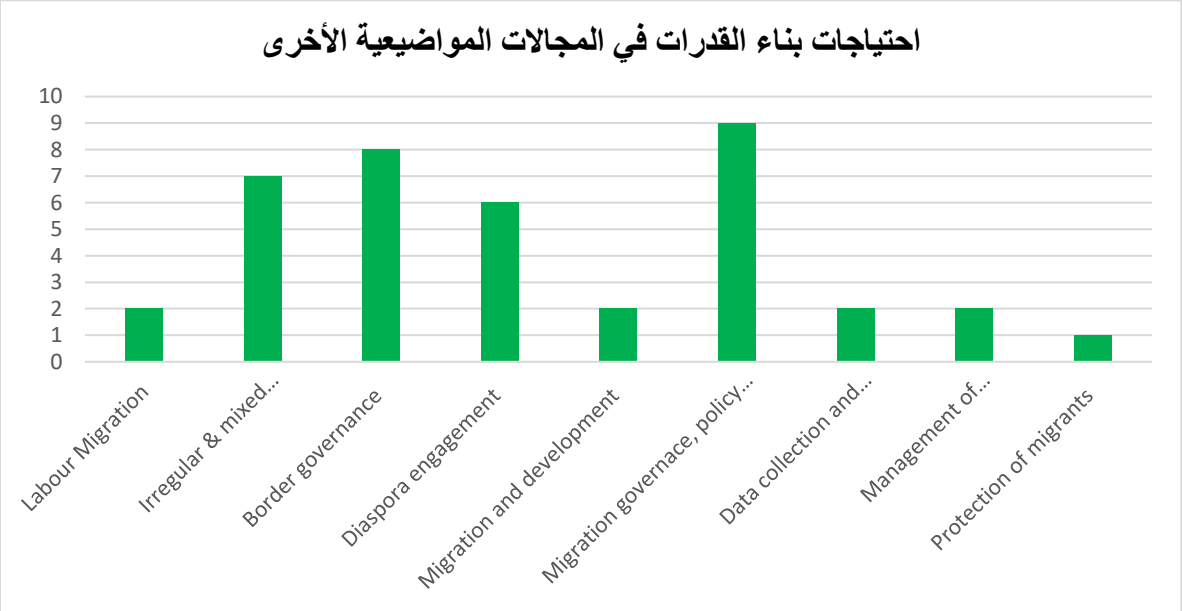

الشكل 16: احتياجات بناء القدرات في المجالات المواضيعية الأخرى

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

وقد بذل الاتحاد الأفريقي جهودًا بناءة لتعزيز سياسات الهجرة والحوكمة في أفريقيا - ويشهد على ذلك القدرات على تعزيز إطار سياسة الهجرة للاتحاد الأفريقي. ومع ذلك فقد واجهت حوكمة الهجرة في الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية تحديات بسبب عدم توافق التنفيذ مع الأولويات الوطنية، وسوء إدارة البيانات والمعلومات، والافتقار إلى بناء القدرات عبر المجالات المواضيعية للهجرة. وللأسف، فإن المصالح المتنافس عليها من قبل الشركاء والتقييم والرصد المنقوصين لسياسات الهجرة يؤثران سلبا على التنمية في المنطقة. يقدم تقرير التقييم لسنة 2022 حول حالة نظام حوكمة الهجرة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية مؤشرات لـ "الخطة الاستراتيجية الخمسية" للمركز في مجالات بناء القدرات لتعزيز حوكمة الهجرة في الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، سيكون تقرير التقييم الحالي مفيدًا لتحقيق ولاية المركز، بصفته وكالة فنية متخصصة، للنهوض بالقاعدة المعرفية للقارة الأفريقية في سياسات الهجرة وممارسات التنقل، بما في ذلك التدخلات القائمة على الأدلة المتعلقة بالهجرة. ومن الأهمية بمكان أن برامج بناء القدرات والتدريب للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن حوكمة الهجرة، والتي تعكس الاحتياجات المحددة، هي أدوات حاسمة من أجل الاندماج الإقليمي.

4.5. الجماعات الاقتصادية الإقليمية

تم تقديم البيانات المتعلقة بتقييم احتياجات بناء القدرات للجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الهجرة من قبل ثلاث جماعات اقتصادية إقليمية، هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. حيث غطى التحليل المجالات المواضيعية الخمسة، وهي: وضع الهجرة، وجمع بيانات الهجرة وإدارتها، وبيئة السياسات، وآليات التنسيق الإقليمية، واحتياجات بناء القدرات في المجالات المواضيعية الأخرى.

4.5.1. وضع الهجرة (القضايا/التحديات عبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية)

وتتباين قضايا الهجرة ذات الأهمية القصوى بالنسبة للجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث حسبما يمليه المناخ السياسي، ومستوى الاندماج الإقليمي، والعوامل الاجتماعية الاقتصادية المهيمنة التي تنفرد بها كل منطقة فرعية. يتم ترتيبها بحسب أهميتها كما يلي: 1–13. وتتوفر معلومات عن وضع الهجرة (القضايا/التحديات) في منطقتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد المغرب العربي، ولكن ليس في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وذلك بسبب عدم اكتمال إدخال البيانات.

الجدول 8. وضع الهجرة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (القضايا/التحديات) مرتبة بحسب أهميتها

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	
1.	الأشخاص المهرَّبون/المتاجر بهم (خارج البلد)
2.	الأشخاص المهرَّبون/المتاجر بهم (إلى البلد)
3.	عودة المهاجرين العائدين وإعادة توجيههم وإدماجهم
4.	الأشخاص النازحون داخليًا
5.	هجرة اليد العاملة (خارج البلد)
6.	عديمو الجنسية/أشخاص يواجهون خطر انعدام الجنسية
7.	المهاجرون الذين يعبرون البلد
8.	هجرة اليد العاملة (إلى البلد)
9.	الأشخاص المهرّبون/المتاجر بهم (الذين يعبرون البلد)
10.	إشراك الشتات في التنمية الوطنية
11.	تسخير التحويلات المالية لأغراض التنمية/إضفاء الطابع الرسمي على تدفقات التحويلات المالية/ تقليل رسوم التحويلات المالية.
12.	اللاجئون/طالبو اللجوء
13.	المهاجرون الموسميّون/الدوريّون (إلى البلد)

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

الجدول 9. وضع الهجرة في اتحاد المغرب العربي (القضايا/التحديات) مرتبة بحسب أهميتها

اتحاد المغرب العربي
1. الأشخاص المهرَّبون/المتاجر بهم (خارج البلد)
2. الأشخاص المهرَّبون/المتاجر بهم (الذين يعبرون البلد)
3. المهاجرون الذين يعبرون البلد
4. اللاجئون/طالبو اللجوء
5. هجرة اليد العاملة (خارج البلد)
6. هجرة اليد العاملة (إلى البلد)
7. المهاجرون الموسميّون/الدوريّون (إلى البلد)
8. إشراك الشتات في التنمية الوطنية
9. تسخير التحويلات المالية لأغراض التنمية/إضفاء الطابع الرسمي على تدفقات التحويلات المالية/ تقليل رسوم التحويلات المالية.
10. عودة المهاجرين العائدين وإعادة توجيههم وإدماجهم
11. الأشخاص النازحون داخليًا
12. الأشخاص المهرَّبون/ المتاجر بهم (إلى البلد)
13. اللاجئون/طالبو اللجوء

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

4.5.2 جمع بيانات الهجرة وإدارتها

وأشارت الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث جميعها إلى أنها لا تشارك بشكل مباشر في جمع بيانات الهجرة، حيث يتم تجميع البيانات على المستويات الوطنية من قبل الدول الأعضاء. ومع ذلك فإن الجماعات الاقتصادية الإقليمية تقوم بشكل نادر بجمع بعض البيانات المحددة المتعلقة بالهجرة، مثل البيانات الإدارية عن الهجرة الوافدة والخارجية، بينما تقوم الجماعات الأخرى بعملية الجمع من خلال البرامج التي يديرها المانحون. تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بجمع بيانات عن الأشخاص النازحين داخليًا والاتجار بالبشر، بينما يقوم اتحاد المغرب العربي بجمع البيانات فقط عن طريق استخدام آليتين، هما تجميع بيانات وتقارير المسح الاستقصائي لأغراض البحث، وجمع البيانات من المنظمات الدولية.

الجدول 10: جمع بيانات الهجرة من قبل الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتيرتها

جمع بيانات الهجرة وإدارتها	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	اتحاد المغرب العربي	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
بيانات الهجرة التي يتم جمعها من قبل الجماعات الاقتصادية الإقليمية	1. الأشخاص النازحون داخليًا 2. الاتجار بالبشر	1. هجرة العيد العاملة (أحيانًا لأغراض التقارير والدراسات)	لا يوجد
نشر وإصدار بيانات الهجرة	لا	لا	لا
توفّر مسح استقصائي خاص بالهجرة	لا	لا	لا
تجميع سمات الهجرة الإقليمية	لا	لا	نعم (يتم تجميعها كل خمس سنوات)

المصدر: التكوين الخاص للمؤلف (2022)

4.5.2.1. بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة وإدارتها

وفيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة وإدارتها، حددت الجماعات الاقتصادية الإقليمية المجالات ذات الأولوية كما هو مبيّن في الجدول 11.

الجدول 11: بناء القدرات في مجال جمع بيانات الهجرة وإدارتها من قبل الجماعات الاقتصادية الإقليمية

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	اتحاد المغرب العربي	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
توحيد/مواءمة آليات جمع بيانات الهجرة	جمع البيانات الإدارية المتعلقة بالهجرة	تقديم المساعدة بشأن سمات الهجرة
أنظمة معلومات سوق العمل	جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالشتات عن طريق البيانات التي تنتجها البلدان المضيفة	آليات جمع البيانات
إدارة هجرة اليد العاملة	نموذج تدريبي عن الهجرة لإدراجه في المسح الاستقصائي للعائلات	القدرات البشرية والتدريب على بيانات الهجرة
وضع اتفاقات ثنائية لهجرة اليد العاملة والتفاوض بشأنها		

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

4.5.2.2. خلاصة

- يشير التحليل أعلاه إلى أن جميع أنشطة جمع وإدارة بيانات الهجرة تقريبًا تتم على مستوى الدول الأعضاء، مع القليل من المدخلات أو عدم وجود مدخلات من الجماعات الاقتصادية الإقليمية عبر المنظمات الثلاث التي تم فحصها. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تجمع فيه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بيانات عن النازحين داخليًا والاتجار بالبشر/تهريب المهاجرين من حين لآخر، يقوم اتحاد المغرب العربي بجمع بيانات عن الهجرة المتعلقة بالعمالة، بينما لا تجمع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أي بيانات.

- كما تتم عمليات جمع البيانات متعددة الأطراف أو الدعم العشوائي عند الحاجة إليها من أجل الأبحاث والتقارير الرسمية على المستوى الإقليمي. كما استرشدت بها أسباب عدم نشر وتعميم بيانات الهجرة على الصعيد الإقليمي، وكذلك عدم إجراء مسوح استقصائية متعلقة بالهجرة.

- هناك نقص في الاهتمام والدعم لتجميع سمات الهجرة الإقليمية في جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث.

4.5.2.3. التوصيات

- هناك حاجة إلى تدخلات متعددة الأطراف بشأن جمع البيانات وإدارتها من أجل التخطيط، والإحصاءات الإقليمية، وسمات الهجرة. ومن شأن ذلك أن يكون عاملًا مهمًا في الحوكمة الفعالة للهجرة والحلول الشاملة لتحديات الهجرة الإقليمية المتعلقة بالهجرة، والهجرة غير النظامية، النزوح القسري، النزوح داخليًا، وغيرها. لذلك من الضروري توحيد آليات جمع البيانات السنوية عبر الدول الأعضاء، بما في ذلك بيانات الحدود والتعداد السكاني وسوق العمل.

- وينبغي أن يولي جمع البيانات والتعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات الوطنية الأولوية للنشر والتعميم الدوريين لبيانات الهجرة والمسوح الاستقصائية، وتقييم تحديات الهجرة الإقليمية من أجل وضع استراتيجيات وحلول فعالة.

- وينبغي تسهيل وضع سمات الهجرة الإقليمية، وتنسيق البيانات بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، من أجل تعزيز الإحصاءات الإقليمية والأبحاث وتدخلات السياسات. وعلاوة على ذلك، ينبغي على الجهات الفاعلة الإقليمية أن تركز على جمع البيانات من مختلف المؤسسات على الصعيد الوطني، ومراقبة نوعية بيانات الهجرة، وتحسين توافر مجموعات البيانات الحالية.

4.5.3. بيئة السياسة

4.5.3.1. سياسة الهجرة الإقليمية

الجدول 12: *الإطار الإقليمي لسياسة الهجرة الخاص بالجماعات الاقتصادية الإقليمية*

	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	اتحاد المغرب العربي	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
الإطار الإقليمي لسياسة الهجرة	نعم	لا	نعم
متى تم اعتماد الإطار الإقليمي لسياسة الهجرة	قبل 2018	لا يوجد	قبل 2015
الإطار الإقليمي لسياسة الهجرة يشتمل على خطة عمل	نعم	لا يوجد	نعم
آلية الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر	لا	لا يوجد	لا

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

تؤكد سياسة الهجرة الإقليمية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية على أهمية أطر القدرات الإقليمية التي تعزز حركة الأشخاص والسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود. ويشمل ذلك أطر حوكمة الحدود/استراتيجية/سياسة الهجرة أو بروتوكولات التنقل الحر. وكما هو مبين أعلاه، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا سياسة هجرة إقليمية وخطة عمل، بينما لم يعتمد اتحاد المغرب العربي أي منها. بيد أن الأطر الإقليمية لسياسة الهجرة في كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تفتقر إلى آليات رصد وتقييم تنفيذ إطار السياسات، بالإضافة إلى مؤشرات التقدم والأثر.

4.5.3.2. الإطار الإقليمي لسياسات هجرة اليد العاملة

الجدول 13: الإطار الإقليمي لسياسة هجرة اليد العاملة للجماعات الاقتصادية الإقليمية

	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	اتحاد المغرب العربي	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
الإطار الإقليمي لسياسات هجرة اليد العاملة	لا	لا	نعم
متى تم اعتماد إطار الإقليمي لسياسة الهجرة	لا يوجد	لا يوجد	قبل 2015
الإطار الإقليمي لسياسة هجرة اليد العاملة يشتمل على خطة عمل	لا يوجد	لا يوجد	نعم
آلية الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر	لا يوجد	لا يوجد	لا

وتفتقر كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد المغرب العربي إلى إطار إقليمي لسياسة هجرة اليد العاملة. اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إطارًا إقليميًا لسياسة هجرة اليد العاملة قبل سنة 2015. مع أن هذا الإطار يشتمل على خطة عمل، إلا أنه يفتقر إلى آلية الرصد والتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر.

المصدر: التكوين الخاص للمؤلف (2022)

4.5.3.3. بناء القدرات في مجال وضع سياسة الهجرة الإقليمية

أشارت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الحاجة إلى تدخلات لبناء القدرات في المجالات التالية: ((أ) إجراء تحليل للحالة، (ب) إعطاء الأولوية لوضع السياسات، (ج) رصد ميزانية لتنفيذ السياسات، (د) الرصد والتقييم. وحددت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من جانبها الاحتياجات التالية: (أ) تحديث سياسة وخطة عمل هجرة اليد العاملة/وضع آليات الرصد والتقييم، (ب) وضع سياسة وخطة عمل وآلية رصد وتقييم إقليمية للشتات، (ج) صياغة تشريعات إقليمية بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، (د) وضع خطة عمل لتنفيذ بروتوكول حرية تنقل الأشخاص. وفيما يخص هذا الموضوع، لم يحدد اتحاد المغرب العربي أي احتياجات ذات أولوية تستلزم المزيد من الدعم.

4.5.3.4. خلاصة

- ويؤدي الإطار الإقليمي لسياسة الهجرة دورًا محوريًا في حوكمة الهجرة والتعاون الإقليمي. واعتمدت كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أطرًا إقليمية لسياسة الهجرة وخطة عمل، في حين لا يوجد لدى اتحاد المغرب العربي إطار إقليمي لسياسة الهجرة بطريقة متسقة. وفيما يتعلق بتنظيم هجرة اليد العاملة الإقليمية، لم تعتمد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد المغرب العربي إطارًا للسياسات، بينما اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إطارًا قبل سنة 2015.

- وتفتقر الأطر الحالية لسياسة الهجرة والعمالة إلى آليات فعالة وكافية للرصد والتقييم، فضلًا عن مؤشرات التقدم والأثر. وهذا يجعل من الصعب رصد تنفيذ السياسات وتقييم أثرها وتعزيز الحلول الفعالة لتحديات الهجرة الإقليمية.

4.5.3.5. التوصيات

- ثمة حاجة إلى وضع سياسة إقليمية فعالة للهجرة وإطار للعمالة عبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التعاون عبر الحدود والاندماج الإقليمي. وحيثما توجد بالفعل أطر للسياسات الإقليمية، ينبغي تعزيز التنسيق والتنفيذ الإقليميين لخطط العمل المتعلقة بالهجرة.

- وينبغي تيسير آليات الرصد والتقييم من أجل تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تقييم أثر الأطر الإقليمية وتشجيع الحلول الفعالة لتحديات الهجرة الإقليمية.

- وينبغي التعجيل ببناء القدرات من أجل إجراء تحليل للأوضاع ووضع السياسات والميزانيات لتنفيذ السياسات عبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية مع مدخلات الشركاء الوطنيين والدوليين.

4.5.4. آليات التنسيق الإقليمية لإدارة الهجرة

الجدول 14: *الإطار الإقليمي لسياسة الهجرة التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية*

	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	اتحاد المغرب العربي	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
توافر إدارة أو وحدة مخصصة لإدارة الهجرة	لا	نعم	نعم
وجود أكثر من إدارة مسؤولة عن الهجرة	نعم	لا	لا
وجود منتدى/آلية تنسيق إقليمية لإدارة الهجرة	نعم	لا	لا

المصدر: التكوين الخاص للمؤلف

وفي حين أن اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لديهما إدارة أو وحدة مخصصة لإدارة الهجرة، فإنهما يفتقران إلى منتديات/آليات تنسيق إقليمية لإدارة الهجرة. ولدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أكثر من إدارة واحدة مسؤولة عن الهجرة، ولكن هذه الإدارات لا تجتمع إلا نادرا.

وعلاوة على ذلك، فإن منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي لديها منتدى/آلية تنسيق إقليمية لإدارة الهجرة. إن منتدى حوار الهجرة لغرب أفريقيا يجمع بين الحكومات/الوكالات والشركاء الآخرين لمناقشة قضايا الهجرة ومعالجتها. ولكن حسب ما أفادت به الدولة المستجيبة فإن هذا المنتدى غير فاعل.

4.5.4.1. بناء القدرات بشأن آليات التنسيق الإقليمية

ولم يحدد اتحاد المغرب العربي أي مجالات ذات أولوية لبناء القدرات المتعلقة بآليات التنسيق الإقليمية. وتحدد احتياجات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال بناء القدرات بالترتيب التالي بحسب الأولوية: (أ) تقييم الاحتياجات من المعرفة والقدرات الفنية، (ب) إنشاء آلية إقليمية مؤسسية مستدامة للهجرة، (ج) إجراء حوارات فيما بين البلدان وداخلها بشأن تبادل الخبرات، (د) وضع خطط عمل عملية وميزانيات لإدارة الهجرة. وبشكل مماثل، حددت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ما يلي: (أ) إنشاء آلية تنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي، (ب) تنظيم اجتماعات منتظمة لآليات التنسيق الوطنية/الإقليمية.

4.5.4.2. خلاصة

- وتتباين الجماعات الاقتصادية الإقليمية من حيث وجود إدارات أو وحدات رئيسية مخصصة لإدارة الهجرة، بما في ذلك منتديات/آليات التنسيق الإقليمية.

- وبعض هذه الإدارات والوحدات والمنتديات الإقليمية لا تجتمع إلا نادرًا، في حين أن المنتديات، حيثما وجدت، لم تُنشأ بموجب نظام أساسي متفق عليه إقليميًا. وهي توضح الحاجة إلى تعزيز آليات التنسيق الإقليمية وتخصيص المزيد من الموارد لتشجيع التدخلات الإقليمية من أجل زيادة التنمية والاندماج الإقليميين.

- وهناك نقص في التعاون بين آليات التنسيق الإقليمية والوطنية لإدارة الهجرة في معظم الأقاليم، لأن ذلك يتطلب تمويلًا كافيًا وتحسينات في السياسات وتدخلات في مجال بناء القدرات.

4.5.4.3. التوصيات

- إن مواءمة مبادئ الهجرة والممارسات الفضلى واستراتيجيات إدارة الحدود عبر الأقاليم من شأنها أن تعالج معظم التحديات الخاصة بهذا المجال المواضيعي.
- وينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والوزارات أو الوكالات أو الوحدات الوطنية المخصصة لإدارة الهجرة.
- وينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تتولى القيادة في تعزيز المنتديات الإقليمية لتنسيق الهجرة وإدارة وضع الهجرة الخاص أو القضايا والتحديات السائدة في الأقاليم، من خلال تقييم احتياجات المعرفة والقدرات الفنية، وإنشاء آلية مؤسسية مستدامة للهجرة، ومشاركة المعلومات/الاستخبارات.

4.5.5. احتياجات بناء القدرات في مجالات مواضيعية أخرى

وحددت الجماعات الاقتصادية الإقليمية مجالات مواضيعية إضافية للتدخلات في مجال بناء القدرات على النحو الوارد في الجدول 15.

الجدول 15: احتياجات بناء القدرات في مجالات مواضيعية أخرى

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	اتحاد المغرب العربي	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
1. الخبرة الفنية، بما في ذلك تمويل المانحين	1. دعم جمع البيانات وأساليبها وتحليلها	1. دعم استكمال عملية إنشاء المرصد الإقليمي للهجرة في وسط أفريقيا
2. التنسيق والاتصال على الصعيد الوطني		2. إنشاء آلية إقليمية لرصد التحويلات المالية
3. تنمية القدرات في مجال السياسات المواضيعية		
4. مشاركة المعلومات		

المصدر: التكوين الخاص للمؤلفين (2022)

4.5.5.1. خلاصة

- لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية احتياجات مختلفة فيما يتعلق بتدخلات بناء القدرات. وهذا يدل على الوضع السياسي السائد والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بصياغة ممارسات الهجرة والحوكمة على المستويات دون الإقليمية. كما قد تنشأ الاحتياجات في مجال بناء القدرات من التحديات التي تواجه الأطر الإقليمية لسياسة الهجرة، وأنظمة جمع/إدارة البيانات، وآليات التنسيق الإقليمية.
- وبشكل مماثل، لا يزال يتعين اتخاذ خطوات كافية على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنسيق وإدماج سياسة الهجرة الإقليمية وسياسات وبرامج التنمية الوطنية. وفيما يخص هذا الموضوع، فإن مبادرات بناء القدرات، وتدخلات السياسات، والتعاون المتعدد الأطراف الفعال بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والشركاء الفنيين، هي تدابير استراتيجية لتسخير إمكانات الهجرة وتعزيز الاندماج الإقليمي خارج الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتشمل القارة بأكملها.

4.6. المراجع

Abebe, T. T. (2017). Migration policy frameworks in Africa. *Africa Report*, 2(December), pp. 1–24.

African Union (AU). (.(2018 *Migration Policy Framework for Africa and Plan of Action (2018–.(2030* African Union Commission. Available at: https://au.int/en/documents/20181206/migration-policy-framework-africa-mpfa

African Union (AU). (.(2021 African Union strategy for a better integrated border governance. Available at: https://archives.au.int/handle/123456789/8851

Axel, B. K. (2004). The context of diaspora. *Cultural Anthropology*, ,(1)19pp. 26–60.

Bryman, A., (2008). Why do researchers integrate/combine/mesh/blend/mix/merge/fuse quantitative and qualitative research. *Advances in mixed methods research*, ,(8)*21*pp.87-100.

Carrillo, J. A., Colombi, A. and Scianna, M. (2018). Adhesion and volume constraints via nonlocal interactions determine cell organisation and migration profiles. *Journal of Theoretical Biology*, ,445pp. 75–91.

Dick, E. and Schraven, B. (2018). Regional migration governance in Africa and beyond: A framework of analysis. Discussion Paper, German Development Institute, Bonn. Available at: https://www.idos-research.de/uploads/media/DP_9.2018.pdf

Dinbabo, M. F. (2014). Contractual relationships between indigenous community-based organisations (CBOs) and the community: Empirical evidence from Ethiopia. *Journal of Social Sciences*, ,(3)38pp. 231–240.

Dinbabo, M. F. and Badewa, A. S. (2020). Monitoring migration policy frameworks, treaties and conventions for development in Africa. *Journal of African Union Studies*, ,(1)9pp. 23–49.

Dinbabo, M.F., (2011). *Social welfare policies and child poverty in South Africa: a microsimulation model on the Child Support Grant* (Doctoral dissertation, University of the Western Cape).

Dinbabo, MF. &Nyasulu, T. (2015). Macroeconomic determinants: analysis of 'Pull' factors of international migration in South Africa. *African Human Mobility Review*. :(1)1 .52-27

Dinbabo, MF. Ile, I, Majee, W. Belebema, M and Boadu, E. (2018). Evaluating System Efficiencies and Service Delivery of Immigrant Population in South Africa and United States. *African Human Mobility Review*. :(3) 4 Pp: .1416-1386

Gabor, M. R. (2010). Descriptive methods of data analysis for marketing data – Theoretical and practical considerations. *Management & Marketing*, ,(3)5pp. 119–134.

George, D. and Mallery, P. (2018). Descriptive statistics. In George, D. and Mallery, P. (eds.), *IBM SPSS Statistics 25 Step by Step.* New York: Routledge, pp. 126–134.

Helbling, M., Bjerre, L., Römer, F. and Zobel, M. (2017). Measuring immigration policies: The IMPIC database. *European Political Science*, ,16pp. 79–98.

Helbling, M., Bjerre, L., Römer, F. and Zobel, M., 2017. Measuring immigration policies: The IMPIC database. *European Political Science*, *,16*pp.79-98.

Hong, A. and Knoll, A., (2016). Strengthening the migration-development nexus through improved policy and institutional coherence. *Retrieved September*, ,*9*p.2016.

Lawless, H. T. and Heymann, H. (2010). Descriptive analysis. In Lawless, H. T. and Heymann, H. (eds.), *Sensory evaluation of food: Principles and practices.* New York: Springer, pp. 227–257.

Liu, H. and Van Dongen, E. (2016). China's diaspora policies as a new mode of transnational governance. *Journal of Contemporary China*, ,(102)25pp. 805–821.

McKenzie, D. and Yang, D. (2015). Evidence on policies to increase the development impacts of international migration. *The World Bank Research Observer*, ,(2)30pp. 155–192. DOI: https://doi.org/10.1093/wbro/lkv001

Mouton, J., (2001). *How to succeed in your master's and doctoral studies: A South African guide and resource book*. Van Schaik.

Nadig, A. (2002). Human smuggling, national security, and refugee protection. *Journal of Refugee Studies*, (,1(15pp. 1–25. DOI: /10.1093jrs/15.1.1

Neuman, M., (2000). Regional design: Recovering a great landscape architecture and urban planning tradition. *Landscape and Urban Planning*, ,(4-3)*47*pp.115-128.

Neuman, W.L. and Robson, K., (2014). *Basics of social research*. Toronto: Pearson Canada.

Ragazzi, F. (2014). A comparative analysis of diaspora policies. *Political Geography*, ,41pp.74–89.

Rapoport, H. and Docquier, F. (2005). The economics of migrants' remittances. IZA Discussion Paper No 1531, Institute for the Study of Labor, Bonn.

Safran, W., (1991). Diasporas in modern societies: Myths of homeland and return. *Diaspora: A journal of transnational studies*, ,(1)*1*pp.83-99.

Schuftan, C. (1996). The community development dilemma: What is really empowering? *Community Development Journal*, ,(3)31pp. 260–264.

Taylor, E. J. (1999). The new economics of labour migration and the role of remittances in the migration process. *International Migration*, ,(1)37pp. 63–88.

United Nations (UN). (.(2000 Protocol to prevent, suppress and punish trafficking in persons, especially women and children – Supplementing the UN Convention against Transnational Organised Crime. New York: United Nations. https://www.ohchr.org/sites/default/files/ProtocolonTrafficking.pdf

United Nations Development Programme (UNDP). (.(2017 Guidance note on facilitating integration and coherence for SDG implementation. https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=2478&menu=1515

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (.(2013 *Handbook on education policy analysis and programming, Volume 1: Education policy analysis*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000221189

United Nations General Assembly (UN-GA). (.(2015 Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development, A/RES/70/1. https://www.refworld.org/docid/57b6e3e44.html

United Nations General Assembly (UN-GA). (.(2019 Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. Resolution/adopted by the General Assembly, January 11, A/RES/73/195. https://bit.ly/2HUkXuK

United Nations Joint Migration and Development Initiative (UN-JMDI). (.(2021 Guidelines on mainstreaming migration into local development. Swiss Agency for Development and Cooperation. https://migration4development.org/en/resources/guidelines-mainstreaming-migration-local-development-planning.

الملحق-1: أسئلة الاستبيان

"تقييم حالة نظام حوكمة الهجرة في الدول الأعضاء/المجموعات الاقتصادية الإقليمية"

«تقييم احتياجات بناء قدرات الدول الأعضاء على إدارة الهجرة»	
البلد:	
اسم المسؤول الذي يقوم بتقديم المعلومات:	
المنصب:	
رقم جهة الاتصال	
البريد الإلكتروني للتواصل	
تاريخ الإنجاز:	

أ. وضع الهجرة

1. ما هي مشكلات/تحديات الهجرة الرئيسية التي تواجه بلدك؟ (رتب إجاباتك بحيث يكون 1 التحدي الأكثر أهمية، و2 التحدي الثاني الأكثر أهمية، إلخ.)	**أ).**	هجرة اليد العاملة (خارج البلد) ☐
	ب).	هجرة اليد العاملة (إلى البلد) ☐
	ج).	المهاجرون الموسميّون/الدوريّون (إلى البلد) ☐
	د).	اللاجئون/ طالبو اللجوء ☐
	ه).	الأشخاص النازحون داخليًا ☐
	و).	عديمو الجنسية/أشخاص يواجهون خطر انعدام الجنسية ☐
	ز).	المهاجرون الذين يعبرون البلد ☐
	ح).	الأشخاص المهرّبون/المتاجر بهم (خارج البلد) ☐
	ط).	لأشخاص المهرّبون/المتاجر بهم (إلى البلد) ☐
	ي).	الأشخاص المهرّبون/المتاجر بهم (الذين يعبرون البلد) ☐
	ك).	إشراك الشتات في التنمية الوطنية ☐
	ل).	تسخير التحويلات المالية لأغراض التنمية/إضفاء الطابع الرسمي على تدفقات التحويلات المالية/ تقليل رسوم التحويلات المالية.. ☐
	م).	عودة المهاجرين العائدين وإعادة توجيههم وإدماجهم. ☐
	ن).	غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐
	س).	لا يوجد ☐

ب. جمع بيانات الهجرة وإدارتها	
1. ما هي بيانات الهجرة التي يجمعها البلد وكم مرة يتم نشرها/توزيعها؟	(1) بيانات متعلقة بالهجرة الوافدة/الخارجة ☐ التكرار أ). ربع سنوي ☐ ب). نصف سنوي ☐ ج). سنوي ☐ د). غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐
	(2) بيانات عن هجرة اليد العاملة ☐ التكرار أ). ربع سنوي ☐ ب). نصف سنوي ☐ ج). سنوي ☐ د). غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐
	(3) بيانات عن التحويلات المالية ☐ التكرار أ). ربع سنوي ☐ ب). نصف سنوي ☐ ج). سنوي ☐ د). غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐
	(4) بيانات عن الشتات ☐ التكرار أ). ربع سنوي ☐ ب). نصف سنوي ☐

	ج). سنوي ☐ **د).** غير ذلك (يرجى التحديد)..... ☐
	(5) بيانات عن اللاجئين/طالبي اللجوء ☐ التكرار **أ).** ربع سنوي ☐ **ب).** نصف سنوي ☐ **ج).** سنوي ☐ **د).** غير ذلك (يرجى التحديد) ☐
	(6) بيانات عن الأشخاص النازحين داخليًا ☐ التكرار **أ).** ربع سنوي ☐ **ب).** نصف سنوي ☐ **ج).** سنوي ☐ **د).** غير ذلك (يرجى التحديد) ☐
	(7) بيانات عن انعدام الجنسية التكرار **أ).** ربع سنوي ☐ **ب).** نصف سنوي ☐ **ج).** سنوي ☐ **د).** غير ذلك (يرجى التحديد) ☐
	(8) بيانات عن الاتجار بالبشر/تهريب المهاجرين ☐ التكرار

	أ). ربع سنوي ☐ ب). نصف سنوي ☐ ج). سنوي ☐ د). غير ذلك (يرجى التحديد)..... ☐
2. هل يقوم البلد بتجميع سمات الهجرة؟ في هذه الحالة، كم مرة؟	أ). لا ☐ ب). نعم ☐
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، فمن الذي يقوم بتجميعها؟	أ). الحكومة ☐ ب). خبراء استشاريون/مصادر خارجية ☐ ج). كل من الحكومة والخبراء الاستشاريين/مصادر خارجية ☐ د). غير ذلك (يرجى التحديد).....
(2) إذا كانت الإجابة "نعم"، فكم مرّة؟	أ). كل سنتين ☐ ب). كل ثلاث سنوات ☐ ج). كل أربع سنوات ☐ د). كل خمس سنوات ☐ ه). نادرًا ☐ و). لست متأكدًا ☐

(3) إذا كان بلدك بحاجة إلى بناء القدرات في مجال "جمع بيانات الهجرة وإدارتها"، فيرجى تحديد المجالات بحسب الأولوية، حيث (أ) الأولوية القصوى، إلخ.

أ) .....

ب) .....

ج) .....

د) .....

ج. بيئة السياسة		
1. هل لدى البلد سياسة هجرة وطنية	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، فمتى تم اعتماد سياسة الهجرة الوطنية؟	**أ).** 2022	☐
	ب). 2021	☐
	ج). 2020	☐
	د). 2019	☐
	ه). 2018 أو قبل	☐
(2) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تشتمل سياسة الهجرة الوطنية على خطة عمل؟	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐
(3) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تشتمل سياسة الهجرة الوطنية على آلية رصد وتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر؟	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐
2. هل لدى البلد سياسة هجرة اليد العاملة؟	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، فمتى تم اعتماد سياسة هجرة اليد العاملة؟	**أ).** 2022	☐
	ب). 2021	☐
	ج). 2020	☐
	د). 2019	☐
	ه). 2018 أو قبل	☐
(2) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تشتمل سياسة هجرة اليد العاملة على خطة عمل؟	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐
(3) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل سياسة هجرة اليد العاملة مدمجة/معممة في خطة التنمية الوطنية؟	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐

(4) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تشتمل سياسة هجرة اليد العاملة على آلية رصد وتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر؟	أ). نعم ب). لا	☐ ☐
3. هل لدى البلد سياسة خاصة بالشتات؟	أ). نعم ب). لا	☐ ☐
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، فمتى تم اعتماد سياسة الشتات؟	أ). 2022 ب). 2021 ج). 2020 د). 2019 ه). 2018 أو قبل	☐ ☐ ☐ ☐ ☐
(2) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تشتمل سياسة الشتات على خطة عمل؟	أ). نعم ب). لا	☐ ☐
(3) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهمل سياسة الشتات مدمجة/معممة في خطة التنمية الوطنية؟	أ). نعم ب). لا	☐ ☐
(4) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تشتمل سياسة الشتات على آلية رصد وتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر؟	أ). نعم ب). لا	☐ ☐
4. هل لدى البلد استراتيجية/سياسة لحوكمة الحدود؟	أ). نعم ب). لا	☐ ☐
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، فمتى تم اعتماد استراتيجية/سياسة حوكمة الحدود؟	أ). 2022 ب). 2021 ج). 2020 د). 2019	☐ ☐ ☐ ☐

	ه). 2018 أو قبل	☐
(2) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تشتمل استراتيجية/سياسة حوكمة الحدود على خطة عمل؟	أ). نعم ب). لا	☐ ☐
(3) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تشتمل استراتيجية/سياسة حوكمة الحدود على آلية رصد وتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر؟	أ). نعم ب). لا	☐ ☐

(4) إذا كان بلدك بحاجة إلى بناء القدرات في مجال سياسات الهجرة، فيرجى تحديد المجالات بحسب الأولوية، حيث (أ) الأولوية القصوى، إلخ.

أ) .....

ب) .....

ج) .....

د) .....

د. الآليات الوطنية المؤسسية لإدارة الهجرة

1. هل لدى البلد وزارة أو وحدة أو وكالة مكرسة لمعالجة قضايا الهجرة؟	أ). نعم ب). لا	☐ ☐
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، يرجى ذكر اسم الوزارة/الوحدة/الوكالة.	أ).	
2. هل لدى البلد منتدى/آلية تنسيق وطنية * لإدارة الهجرة؟ * منتدى/آلية تجمع بين وزارات الحكومة/الوكالات والشركاء الآخرين لمناقشة قضايا الهجرة ومعالجتها	أ). نعم ب). لا	☐ ☐
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، فمما يتكون منتدى/ آلية التنسيق الوطنية (أي الوزارات والوكالات والمنظمات، إلخ)	أ). ..... ب). ..... ج). ..... د).	

		ه). …… و). …… ز). …… ح). …… ط). …… ي). ……
(2)	إذا لم يكن لدى البلد منتدى/آلية تنسيق وطنية، فما هي الوزارة التي تعتبر جهة التنسيق لقضايا الهجرة؟	أ). …… ☐ ب). لا توجد وزارة مخصصة لقضايا الهجرة. ☐
(3)	إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تم إنشاء منتدى/آلية التنسيق الوطنية بموجب نظام أساسي؟	أ). نعم ☐ ب). لا ☐
(4)	إذا كانت الإجابة "نعم"، فكم مرة يجتمع منتدى/آلية التنسيق الوطنية؟	أ). أسبوعيًا ☐ ب). مرة كل أسبوعين ☐ ج). شهريًا ☐ د). ربع سنويًا ☐ ه). نادرًا ☐ و). غير ذلك (يرجى التحديد) …… ☐
(5)	إذا كان منتدى/آلية التنسيق الوطنية يجتمع بشكل نادر، يرجى ذكر سبب/أسباب ذلك؟	أ). …… ب). ……

3. إذا كان بلدك بحاجة إلى بناء القدرات في مجال الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة، فيرجى تحديد المجالات بحسب الأولوية، حيث (أ) الأولوية القصوى، إلخ.

أ). ……

ب). ……

ج). .....

د). .....

ه. مجالات مواضيعية أخرى

1. بالإضافة إلى المجالات المواضيعية المذكورة أعلاه، ما هي المجالات الأخرى لإدارة الهجرة التي يحتاج فيها بلدك إلى بناء القدرات؟ (يرجى ذكرها حسب الأولوية.)

أ). .....

ب). .....

ج). .....

د). .....

الملحق-2: استبيان استقصائي

«تقييم حالة نظام حوكمة الهجرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية»

«تقييم احتياجات بناء القدرات للجماعات الاقتصادية الإقليمية لإدارة الهجرة»	
اسم الجماعة الاقتصادية الإقليمية	
اسم المسؤول الذي يقوم بتقديم المعلومات:	
المنصب:	
رقم جهة الاتصال	
البريد الإلكتروني للتواصل	
تاريخ الإنجاز:	

ج. حالة الهجرة

1. ما هي مشكلات/تحديات الهجرة الرئيسية التي تواجه المنطقة؟ (قيّم إجاباتك من 1 إلى 13، حيث 1 هو التحدي الأكثر أهمية و13 هو التحدي الأقل أهمية، إلخ.)	**أ).**	هجرة اليد العاملة (خارج البلد) ☐
	ب).	هجرة اليد العاملة (إلى البلد) ☐
	ج).	المهاجرون الموسميّون/الدوريّون (إلى البلد) ☐
	د).	اللاجئون/طالبو اللجوء ☐
	ه).	الأشخاص النازحون داخليًا ☐
	و).	عديمو الجنسية/أشخاص يواجهون خطر انعدام الجنسية
	ز).	المهاجرون الذين يعبرون البلد ☐
	ح).	الأشخاص المهرّبون/المتاجر بهم (خارج البلد)) ☐
	ط).	الأشخاص المهرّبون/المتاجر بهم (إلى البلد) ☐
	ي).	الأشخاص المهرّبون/المتاجر بهم (الذين يعبرون البلد) ☐
	ك).	إشراك الشتات في التنمية الوطنية ☐
	ل).	تسخير التحويلات المالية لأغراض التنمية/إضفاء الطابع الرسمي على تدفقات التحويلات المالية/ تقليل رسوم التحويلات المالية. ☐
	م).	عودة المهاجرين العائدين وإعادة توجيههم وإدماجهم. ☐
	ن).	غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐
	س).	لا يوجد ☐

د. جمع بيانات الهجرة وإدارتها

3. هل تقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية بجمع البيانات المتعلقة بالهجرة؟

أ). لا ☐

ب). نعم ☐

(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، فمن الذي يقوم بتجميعها؟

أ). الجماعات الاقتصادية الإقليمية ☐

ب). خبراء استشاريون/ مصادر خارجية ☐

ج). كل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والخبراء الاستشاريين/ مصادر خارجية ☐

غير ذلك (يرجى التحديد) .....

(2) إذا كانت الإجابة "نعم"، فما هي الآلية/الآليات التي تستخدمها الجماعات الاقتصادية الإقليمية لجمع البيانات المتعلقة بالهجرة؟

أ). .....

ب). .....

ج). .....

د). .....

(3) إذا كانت الإجابة "نعم"، فما هي بيانات الهجرة التي تجمعها المنطقة؟

أ). هجرة اليد العاملة ☐

ب). اللاجئون/ طالبو اللجوء ☐

ج). الأشخاص النازحون داخليًا ☐

د). عديمو الجنسية ☐

هـ). الاتجار بالبشر ☐

و). غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐

(4) إذا كانت الإجابة "نعم"، فكم عدد المرات التي يتم نشرها/توزيعها؟

(9) بيانات متعلقة بهجرة اليد العاملة ☐

التكرار ☐

	أ). ربع سنوي **ب). نصف سنوي** ☐ **ج). سنوي** **د). غير ذلك (يرجى التحديد) .....** ☐
	(10) بيانات متعلقة باللاجئين/طالبي اللجوء ☐ التكرار **أ).** ربع سنوي ☐ **ب).** نصف سنوي ☐ **ج).** سنوي ☐ **د).** غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐
	(11) بيانات متعلقة بالأشخاص النازحين داخليًا ☐ التكرار **أ).** ربع سنوي ☐ **ب).** نصف سنوي ☐ **ج).** سنوي ☐ **د).** غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐
	(12) بيانات متعلقة بالأشخاص النازحين داخليًا ☐ التكرار **أ).** ربع سنوي ☐ **ب).** نصف سنوي ☐ **ج).** سنوي ☐ **د).** غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐

	(13) البيانات المتعلقة بعديمي الجنسيّة التكرار **أ).** ربع سنوي ☐ **ب).** نصف سنوي ☐ **ج).** سنوي ☐ **د).** غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐
	(14) البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر/تهريب المهاجرين ☐ التكرار **أ).** ربع سنوي ☐ **ب).** نصف سنوي ☐ **ج).** سنوي ☐ **د).** غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐
4. هل لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية مسح خاص حول الهجرة	**ج).** لا ☐ (15) نعم ☐
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، يرجى ذكر الإحصاء أو المسح الذي تقوم من خلاله الجماعات الاقتصادية الإقليمية بجمع البيانات عن الهجرة	أ). ..... ب). ..... ج). ..... د). ..... ه). ..... و). .....
5. هل تقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية بتجميع سمات الهجرة الإقليمية؟	**أ).** لا ☐ **ب).** نعم ☐
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، فكم مرة؟	أ). ☐ كل سنتين

	ب). ☐ كل ثلاث سنوات ج). ☐ كل أربع سنوات د). ☐ كل خمس سنوات ه). ☐ نادرًا و). ☐ لست متأكدًا	
(2) إن كانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية تقوم بتجميع سمات الهجرة الإقليمية، فمن الذي يقوم بتجميعها؟	**أ).** الجماعات الاقتصادية الإقليمية ☐ **ب).** خبراء استشاريون/ مصادر خارجية ☐ **ج).** كل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والخبراء الاستشاريين/ مصادر خارجية ☐ **د).** غير ذلك (يرجى التحديد)	

(3) إذا كانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية بحاجة إلى تعزيز قدرتها في مجال جمع بيانات الهجرة وإدارتها، فيرجى تحديد المجالات بحسب الأولوية، حيث (أ) الأولوية القصوى، إلخ.

أ). .....

ب). .....

ج). .....

د). .....

ه. بيئة السياسة

5. هل لدى المنطقة إطار إقليمي لسياسة الهجرة؟	**أ).** نعم ☐ **ب).** لا ☐	
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، متى تم اعتماد الإطار الإقليمي لسياسة الهجرة؟	**أ).** 2022 ☐ **ب).** 2021 ☐ **ج).** 2020 ☐	

	د).	2019	☐
	ه).	2018 أو قبل	☐
(2) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل لدى الإطار الإقليمي لسياسة الهجرة خطة عمل؟	أ).	نعم	☐
	ب).	لا	☐
(3) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل يحتوي إطار سياسة هجرة اليد العاملة الإقليمية على آلية رصد وتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر؟	أ).	نعم	☐
	ب).	لا	☐
6. هل لدى المنطقة إطار لسياسة هجرة اليد العاملة الإقليمية؟	أ).	نعم	☐
	ب).	لا	☐
(5) إذا كانت الإجابة "نعم"، متى تم اعتماد إطار سياسة هجرة اليد العاملة الإقليمية؟	أ).	2022	☐
	ب).	2021	☐
	ج).	2020	☐
	د).	2019	☐
	ه).	2018 أو قبل	☐
(6) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل يشتمل إطار سياسة هجرة اليد العاملة الإقليمية على خطة عمل؟	أ).	نعم	☐
	ب).	لا	☐
(7) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تم دمج/تعميم إطار سياسة هجرة اليد العاملة الإقليمية في خطة التنمية الوطنية؟	أ).	نعم	☐
	ب).	لا	☐
(8) إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل يحتوي إطار سياسة هجرة اليد العاملة الإقليمية على آلية رصد وتقييم مع مؤشرات التقدم والأثر؟	أ).	نعم	☐
	ب).	لا	☐

7. إذا كانت المنطقة تتطلب بناء القدرات في مجال تطوير سياسة الهجرة، فيرجى تحديد المجالات بحسب الأولوية، حيث (أ) الأولوية القصوى، إلخ.

أ). .....

ب). .....

ج).		
د).		

و. الآليات المؤسسية الوطنية لإدارة الهجرة		
1. هل لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية إدارة أو وحدة مخصصة لإدارة الهجرة؟	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐
(1) (1) إذا كانت الإجابة "نعم"، يرجى ذكر اسم الإدارة/الوحدة.	**أ).**	
2. هل لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية أكثر من إدارة واحدة مسؤولة عن الهجرة	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐
(1) إذا كانت الإجابة "نعم"، اذكر عدد المرات التي تجتمع فيها الإدارات لمناقشة قضايا الهجرة.	**أ).** أسبوعيًا	☐
	ب). مرّة كل أسبوعين	☐
	ج). شهريًا	☐
	د). ربع سنويا	☐
	ه). نادرًا	☐
	و). غير ذلك (يرجى التحديد)	☐
3. هل لدى المنطقة منتدى/آلية تنسيق إقليمية * لإدارة الهجرة؟ منتدى/آلية تجمع بين الحكومات/الوكالات والشركاء الآخرين لمناقشة قضايا الهجرة وحلها	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐
إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تم إنشاء منتدى/آلية التنسيق الإقليمي بموجب النظام الأساسي؟	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐
إذا كانت الإجابة "نعم"، فهل تم إنشاء منتدى/آلية التنسيق الإقليمي بموجب النظام الأساسي؟	**أ).** نعم	☐
	ب). لا	☐

إذا كانت الإجابة "نعم"، فكم مرة يجتمع منتدى/آلية التنسيق الإقليمي؟	أسبوعيًا ☐ مرة كل أسبوعين ☐ كل شهر ☐ ربع سنويا ☐ مرّة في السنة ☐ نادرًا ☐ غير ذلك (يرجى التحديد) ..... ☐

4. إن كانت منطقتك بحاجة إلى بناء القدرات في مجال الآليات المؤسسية الإقليمية لإدارة الهجرة، فيرجى تحديد المجالات بحسب الأولوية، حيث (أ) الأولوية القصوى، إلخ.

أ). .....

ب). .....

ج). .....

د). .....

ز. مجالات مواضيعية أخرى

2. بالإضافة إلى المجالات المواضيعية المذكورة أعلاه، ما هي المجالات الأخرى لإدارة الهجرة التي تحتاجها منطقتك لتعزيز قدرتها؟ ((يرجى ذكرها بحسب الترتيب أو الأولوية، حيث (أ) الأولوية القصوى، إلخ.)

أ). .....

ب). .....

ج). .....

د). .....

3.

ح. مجالات مواضيعية أخرى

4. ما هو الدعم الذي تقدمه الجماعات الاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء في مجال الهجرة؟ (يرجى ذكر مجالات الدعم.)

أ). .....

ب). .....

ج). .....

د). .....